

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ حسن العطار عملي شرح

الأزهر يتي في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله بهما

آمين

﴿ فهرست حاشية العلامة العطار على الازهرية في علم العربية ﴾

صفحة	
٩	مبحث الكلام
١٩	أجزاء الكلام
٢٥	علامة الاسم
٣٠	علامة الفعل
٣٢	علامة الحرف ثم اللفظ قسمان
٣٤	أقسام المفرد
٣٥	أقسام الاسم
٣٧	أقسام الفعل وأقسام الحرف
٣٩	أقسام المركب
٤١	تقسيم الاسم الى معرب ومبني
٤٢	المعرب
٤٣	المبني
٤٤	المعرب قسمان
٤٧	المبني قسمان
٤٩	تقسيم الفعل الى معرب ومبني
٥٦	تعريف البناء
٥٨	أنواع البناء
٥٨	تعريف الاعراب
٥٩	أنواع الاعراب
٨٤	باب علامات الأفعال وأحكامها
٨٨	باب المرفوعات سبعة
٨٩	الباب الأول باب الفاعل
٩٣	الباب الثاني باب نائب الفاعل
٩٥	الباب الثالث والرابع باب الممتدة والخبر
٩٨	الباب الخامس باب اسم كان وأخواتها
١٠٢	الباب السادس باب خبران وأخواتها
١٠٤	باب تقيم النواضع
١٠٧	الباب السابع باب تابع المرفوع
١٠٨	المنع
١١١	المعارف ستة

١٢٧	الشكرات
١١٥	الوكيل
١١٩	هلف المينان وعطف النقي
١٢٥	اليدل
١٢٧	المشهور من مستعمر
١٢٨	المشهور به
١٣٠	المشهور بالاطلاق
١٣١	المشهور لاجله
١٣٦	المشهور فيه
١٣٨	المشهور به
١٣٥	خبر كذا فخر، ثم نواحيه ان واثنون ثم كذا
١٤٠	تخييز
١٤١	المستحق
١٤٥	له لا النافية للجنس
١٤٦	المنادي
١٤٩	خير كلمة اخواتها
١٥٢	خبر ما، طارئة
١٥٢	التابع للحدوب
١٥٣	القطر كذا فخر، ثم نواحيه ان واثنون ثم كذا
١٥٧	المجوز
١٦٠	المجوز من جنس
١٦١	ذكر الجنود، قسامها
١٦٢	الحال التي لا محل لها من الاعراب
١٦٤	البدل التي لا محل لها من الاعراب
١٦٥	سكا، اجل بعد، ثم نواحيه ان واثنون ثم كذا
١٦٨	اعراب الدور

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ حسن العطار على شرح

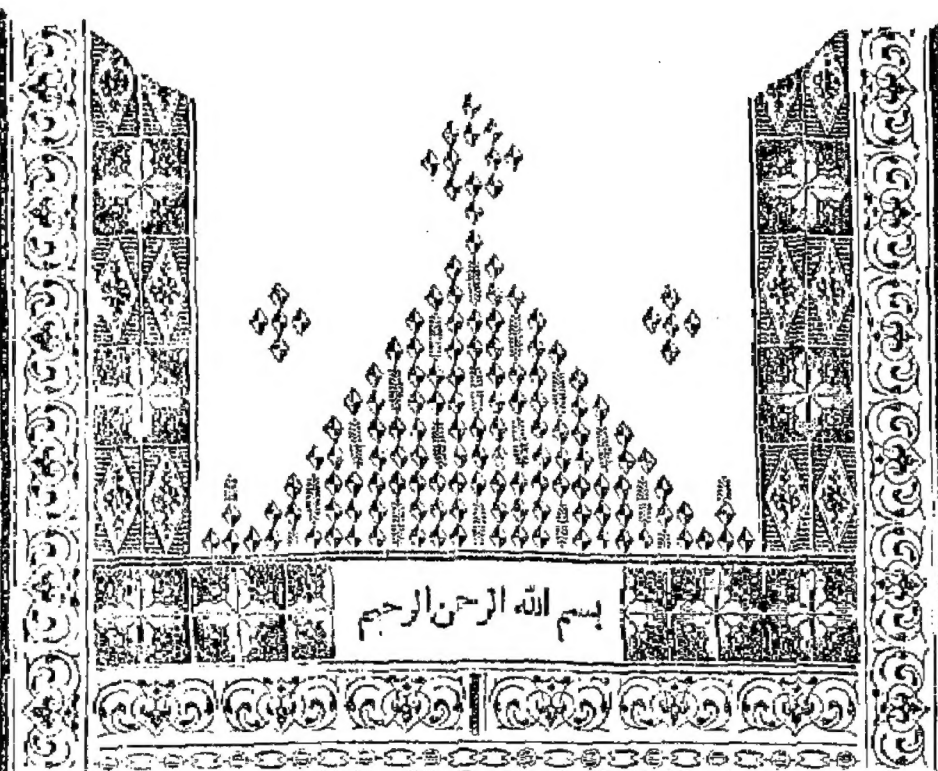
الأزهرية في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله - ما

آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

(ثم بعد) حمد الله والصلوة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول الفقير حسن بن  
محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى غفر الله ذنوبه \* ويسترعيوبه \* هذه حواش  
كتب جمعها على شرح الأزهرية في علم النحو وقت قرأتها لذلك الكتاب بالجامع  
الأزهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المصودة قد همهم مصر ما هو من حادثة  
المكفرة الفرنسية فخرجت فلما من مصر إلى البلاد الرومية مستعجبا للمسودة  
وغيرها من بعض كتبي فأقت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت إلى دمشق الشام  
فصادف دخول فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين  
وما تين وألف فالتقت مني بعض أخواني من أهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب  
فشرعت في نقل هذه الحاشية وكاتبها رجاء أن ينتفع بها أخواننا طلبة العلم فأفوز  
بدعوة أخ صالح ينظر فيها وأسأل الله أن ينفع بها ويختم لي بالإيمان ويغفر لي الخطايا  
عنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن  
الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعمل بالسنه قولاً وفعلًا أما  
الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم  
فهو أجزم أو أقطع أو أترروا بآيات وأما الثاني فالأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب  
أولاً باسم الله ثم لما نزلت آية هو وصار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو  
ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية الفحل صار يكتب بسم  
الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أتول مع أنه نقل عن أبي بكر  
التي ونسى اجتماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وأنما نزلت  
على آدم ولعله اغتا ففتح بها الكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنما افتتحة بها في نفس

الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لأنها أول ما أنزل لان  
 أول ما أنزل سورة اقرأ أو ما تقرر يفيد أنها نزلت بدون بسمة \* ثم البسملة في بسم الله أن  
 كانت أصلية احتسجت متعلق تتعلق به وهو ما فعل كأولف وهو مذهب الكوفيين  
 قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجملية فعلية وبسم ظرف لغو  
 متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون  
 البسملة فالجملية اسمية وهو ما مبتدأ وبسم ظرف لغة متعلق به فمحل المجرور نصب على  
 المفعولية وقوطهم المصدر لا يعمل محذوفات خاص بغير الظرف لتوسيعهم فيه والخبر  
 محذوف والأصل ابتدائي بسم الله الخ كائن وأما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به  
 فمحل المجرور نصب على المفعولية أيضا والأصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كلا  
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان لأن بسم على الأول متعلق بالمبتدأ وعلى  
 الثاني متعلق بالخبر وينبني على الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه  
 دون الأول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لأن المحذوف عليه كائنان وعلى  
 الثاني ثلاث كلمات وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا  
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باهمل ثربي وضعت جني ثم إن كان المراد بلفظ  
 الجلالة الذات الاقدس فإضافة اسم اليه حقيقية وإن أريد به اللفظ فالإضافة بيانية  
 ويكون في إرجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن  
 الرحيم نعمتان واشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة أوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع  
 الأول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول ويعتنع منها جر الرحيم  
 مع نصب الرحمن أو رفعه \* واعتراض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما  
 في قوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض  
 بل من حيث أن في التقطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث أن  
 التابع أشد ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعمتا مبنى على أن  
 كلام من الرحمن والرحيم صفة مشبهة وقيل إن الرحمن علم بدليل وقوته في القرآن كثيرا  
 متبوعا لا تابعه وجرى على هذا العلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة  
 لا نعمتا والرحيم نعت له لا للجلالة إذ لا يتقدم البديل على النعت ويظهر أثر الخلاف في  
 الجار للرحمن ما هو فعلي القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير  
 البديل أهو مجرور بما جاز المتبوع أو بنفس التبعية والأصح الأول وعلى القول بأنه  
 بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرران البديل على نية تكرار  
 العامل وعلى أحد الأوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم خبرا لمبتدأ  
 محذوف فكل من الجملتين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استئنافا نحو يا أ  
 يمانيا واقعاعن جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس المقصده طلب التعيين  
 إذا المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤل  
 عنه مع العلم به \* فإن قلت قد تقرران الجمل بعد المعارف أحوال ونفط الجلالة أعرف

المعارف فقتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة \* فالجواب أن ذلك  
وان صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها  
والعامل فيهم ما على تقدير الحالية متعلق بالبسملة فكانه يقول أبد أبسم الله في حالة  
كونه رحمانا رحيمًا وليس المعنى على التقيد لان الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقة  
بدون التقييد بوصف من الأوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في  
هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للأولف (قوله الحمد لله) الحمد هو الثناء بالجميل  
على جهة التعظيم لأجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج الاستتراء  
والسخريفة واختياري مخرج للثناء لأجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان  
المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدحت زيدا على  
رشاقته قدومه ولا يقال حمدته ما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل في اللؤلؤة  
والقلم مولد لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشف حيث قال الحمد والمدح أخوان  
وعلى هذا فالتميم بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاختراز (قوله على جميع  
الأحوال) يصح في على أن تكون بمعنى في على حمد قوله تعالى ودخل المدينة على حين  
غفلة من أهلها والأحوال جميع حال وهي ما عليه الانسان من خير أو شر فالعنى أحمد  
الله في جميع الأحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفة عين ويصح أن  
يراد بالأحوال الأوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أى أنشئ  
الحمد لله باعترافي بضمون هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لأجل جميع الأحوال فالتعليل  
ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بضمون هذه الجملة  
وأل في الأحوال ان كانت للاستغراق بجميع تأكيده وان كانت للجنس بجميع  
تأسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر وأما  
يجوز أن يتلى الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما  
هو أقل مما يجوز أن يتلى به ونحو ذلك وفي ذكر الأحوال وما بعده من الكلام  
والحروف والألفاظ وغير ذلك مما لم يصنف به المصنف لعلم النحوي براعة استهلال وهي أن  
يذكر المصنف في طائفة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع  
أى فائق غيره من الابتداءات لكونه أشير فيه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أتى بها  
تأسيسا به صلى الله عليه وسلم في خطبه وأقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس  
فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أى أعلم وأذن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن  
مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله  
اسمها مبنى معها على القمع في محل نصب والاحرف استثناء والله يصح فيه الرفع على  
أنه بدل من الضمير المستتر في خبر لا أى موجود أو يمكن أو انه بدل من محل لامع اسمها  
لان محله ما رفع أى بالابتداء عند سبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه  
من كون لا جملة في معرفة ولا انما تجمل في النكرات ويصح فيه النصب على  
الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البديل على نية تكرار العامل

الحمد لله على جميع الأحوال  
\* وأشهد أن لا اله الا الله

فيلزم عليه أعمال لافي المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على  
 الحال من الله أي منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى  
 المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الأفعال مستفاد عما قبله أو أن معنى وحده منفردا  
 في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله  
 وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللغوي الذي  
 نقرؤه نتعبد بتلاوته ومعنى أضافته لله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات  
 البشر وهذا الكلام ليس منزها عن اللفاظ والحروف بل هو ألفاظ وحروف  
 ويطلق على الصفة انفسية القديمة القائمة بذاته تعالى التي هي إحدى صفات المعاني  
 كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي المنزهة عن الحروف  
 والالفاظ عند عامة أهل السنة خلافا للخناينة القائلين ان كلامه النفسى بحروف  
 قديمة وخلافا للمعتزلة الثافين لتلك الصفة أي ينفون زيادتها على الذات فيقولون ان  
 معنى كونه تعالى متكما انه يخاق الكلام في شئ لا يسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما  
 يقول أهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن اللفاظ) جمع لفظ على غير  
 قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا ينقاس بجمع على أفعال بل الذي ينقاس هو  
 معتل العين كما سيأتي والمراد بالالفاظ اللفظيات جمع لفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ  
 أثره وانما أولنا بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف والمراد بالمقال المقول فهو مصدر  
 بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزئية في الكل (قوله محمد) بدل  
 من سيد أو عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي  
 المكرر العين وهو محمد بوزن فعل باله شديدي يسمى به أكثره خصاله الجيدة أو أكثره  
 حمدا الناس له وعبدته خبر أن وهو في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الاسم ما هو مقدمه  
 امتثالا لما في الحديث الصحيح وأمكن قولوا عبد الله ورسوله ولأنه أحب الأسماء إلى  
 الله سبحانه وتعالى وأرفعها إليه قال الشيخ أبو علي الدقاق ليس للعبادة صفة أتم ولا  
 أشرف من العبودية وهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف  
 المقامات قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب  
 تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأوحى إلى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية  
 الرسول أكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق إلى الحق والرسالة انصراف من  
 الحق إلى الخلق ولان العبد يتكفل بمولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح  
 شأن الأمة والرسول لغة المرسل وهو في الأصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر  
 لقد كذب الواسيون ما فهمت عندهم \* بقول ولا أرسلتهم برسول  
 فلذلك شئ وجميع وأفرد باعتبار كفاية انار سولا ربك أي موسى وهرون ولقد جاءت  
 رسالتنا ابراهيم وأفرد في انار رسول رب العالمين أي موسى وهرون وشرا انسان أوحى  
 اليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فبينهما  
 لهما والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول على أعم من ذلك قال النووي في شرح

وحده لا شريك له المنزه  
 كلامه عن الالفاظ بالحروف  
 في المقال \* وأشهد أن  
 سيدنا محمدا عبده ورسوله



مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى الله  
يصطفى من الملائكة رسالا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول  
والنبي عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أي المفرق بين الهدى أي الاسلام  
والضلال أي الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وجرأ من كراهة الاقتصار على  
أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معني وكذا جملة السلام معني صلى الله عليه  
طلب أي ارحمه رحمة تليق بجنابه الشريف وسلم عليه أي سلمه بما يعتد به نصا بالنسبة  
لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذا التكامل يقبل الترتي في الكلمات (قوله وعلى  
آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعا وقد يفسر الآل بغير ذلك بحسب  
ما يليق بكل مقام والمناسبات لوصفهم هنا يجعلهم مصدرا للصحح الافعال التفسير  
بأنقياء الأمة ولا يضاف لفظ آله الا للعقلاء ممن له خطر دينيا كان أو دنيويا ومن  
الثاني آله فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

قال الشنوافي لكن الأولى اضافته للظهير قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ورد  
الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده \* عفا عن آل فاطمة الجواهر \* ولا يدخل  
المضاف اليه فيه كفعول آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام الحسن  
انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة للآل والمصدر مكان  
المصدر وجميع الافعال من اضافة الصفة للوصف أي جعلهم الله محلا ومنشأ  
المصدر والافعال الصحيحة أي الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما أعادوا أصحاب  
وان كان تفسير الآل بأنقياء الأمة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولا يترجم بغير الآل هنا  
بمؤني حتى هاشم والمطلب فلا يشمل أصحاب فيعرض عليه بعدم ذكر أصحاب وأصحاب  
جميع أصحاب بكسر العين مختصر صاحب أو مخفف صاحب بالسكون وليس جعلوا صاحب  
لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جعلوا أصحاب بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال  
الا اذا كان معتل العين كنوب وأثواب وبيت وأبنا وأموال وقيل انه  
يجمع على أفعال كفرخ وأفراخ وقر وأقراء وبغل وأبغال نعم هو قياس في معتل  
العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد وأشهاد وحينئذ فيصح أن  
يجمع صاحب على أصحاب وصاحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على  
صاحب ككعب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق  
على أصحاب مباينة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من ينك  
وبينه موافقة ومدخله واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناته ولو في  
ظلمة ولو كان أعشى أو غيرهم اجتماعا متعارفا وان لم يشعروا به ولو كان من جنس غير  
البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على  
ما يخل التورية والتعريض وهو ليس مرادنا هنا قال صاحب الكشف اللحن ان

المميز بين الهدى والضلال  
صلى الله عليه وسلم وعلى  
آله الذين جعلهم الله مصدرا  
لصحح الافعال \* وعلى  
أصحابه الموصوفين بالسلامة  
من اللحن في الأقوال \*

تجوز بكلامك أي تميله إلى نحو من الانحاء لئلا تفتن له صاحبك كالتعريض والتورية  
 قال الشاعر واقدحت لكم لسيما تقهّموا \* واللحن يفهمه ذوو الالباب  
 وقيل للمخطئ لاجن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما  
 مصدرين منصوبان على المفعولية المطابقة لفادة تقوية العامل وتقرر بمعناه ودأب  
 نعت لهما أي مستقرين باقين ووصفهما بالدوام ظاهر لان مرجعهما لا انعام (قوله  
 وبعد) أي بماتسبابه صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه وهي هنا مبنية  
 على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أي بعدما تقدم من البسيلة والحمدلة وغيرها  
 وأصلها هم ما يكن من شيء بعد حذف مهمما و يكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذف  
 أما وعوضت عنها الواو فهي نائبة عن أما ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معوله  
 ليقول والغاية أي يقول العبد الفقير بعد البسيلة والحمدلة الخ قد سألتني الخ  
 فتسكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسيلة أو أن الواو للاستئناف النحوي أو  
 البياني على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجراء كلمة الظرف  
 مجرى الشرط كقوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيقولون هذا اقل قديم (قوله الفقير) أي  
 المحتاج كثير افيكون صيغة مبالغة أو دأب الفقير أي الحاجة إلى رحمة به فيكون صفة  
 مشبهة (قوله إلى مولاه) مفعول من الولاية يطابق على السيد لتوليده مؤنة عبده وعلى  
 العبد لتوليده مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

ولن يتساوى سادة وعبيدهم \* على أن الاسماء للجميع موالى

(قوله الغنى) صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التسكون  
 العارض لاجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الغنى بربه عن خلقه والمراد  
 الغنى النسبي لان الغنى المطلق لا يكون الا لله تعالى وفيه من الحسنات البديعية  
 الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد أو عطف بيان لان  
 القسامة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو  
 عطف بيان على حد قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (قوله ابن  
 عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبي بكر بالجر نعت عبد الله والأزهرى بالرفع نعت  
 خالد النسبة للجامع الأزهر (قوله قد سألتني) أي طلب مني وهو مفعول القول (قوله  
 صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعني مخالفته) فيه قلب أي  
 لا أسع مخالفته بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبهه المخالفة بدار  
 ضيقة وطوي ذكر المشبه به ورضي إليه بشي من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو تخييل  
 للمكنية (قوله أن أشرح) ان مصدرية قد دخلها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة  
 التوسعة والتهيؤ وقال تعالى أفن شرح الله صدره للإسلام أي وسعه توسيعا معنويا  
 وهما له بوله وفي الاصطلاح ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله  
 مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم أو يتكهنها من قدمت الشئ أي  
 جعلته مقدما والكسر أولى وسميها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه

صلاة وسلاما دائما  
 لا يعتريهما نقص ولا زوال  
 \* (وبعد) فيقول العبد  
 الفقير إلى مولاه الغنى خالد بن  
 عبد الله بن أبي بكر الأزهرى  
 قد سألتني من أعتد صلاحه  
 ولا تسعني مخالفته أن أشرح  
 مقدمتي

يسمى علمها على غيرهما من الكتب المطولة في هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة مقدمة  
وقوله في علم العربية متعلق بخذوف صفة ثانية مقدمة أي السكاينة في علم الخ والتي  
أمليتها صفة ثالثة (قوله في علم العربية) من ظرفية الألفاظ في المعاني لأن المقدمة  
اسم للألفاظ والعلم اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أي بعض  
علم العربية لأنه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة  
جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع  
علوم اثني عشر جمعها في قول

نحو وصرف عروض بعده لغة \* ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء

كذا الماني بيان الخط قافية \* تار يخ هذا لعلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لا شرح ولطيفة صفة له مأخوذة من اللطافة وهي رقة القوام  
أو كون الشيء شفافا لا يحجب البصر عن أدراك ما وراءه كإبراج والماء الصافي والمراد  
هنا سرعة إدراك معانيه أن أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره أن أخذ من الأول  
والصفتان معان لاحتفظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجبت) العطف بالفاء يفيد  
التعقيب وعدم التراخي لأن التأليف من جملة الخبر المطلوب المبادرة فيه قال تعالى  
فأستجبوا لخير ما تكلم بالحقول بأن بعده بذلك أو بالفعل بأن  
يشرع فيه (قوله طالبا) حال من فاعل أحب وهو التائب والشاوب إيصال النفع إلى  
العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأتاهم الله بما قالوا أي جازاهم والائابة على  
الطاعة مجمع عليها لكنها عند أهل السنة بعض الفضل وعند المعتزلة على سبيل  
الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للشاوب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لأن معناه  
الخلص من الرياء والسعة وليس المراد خالصا لخص ذاته أي ذات الله لا لطلب  
جزاء كما هو المقام الأكمل والاتفاق السكالي (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو  
مؤول بالاشتق أي مرغبا حال من التائب في أحبه هذا أن جعل معطوفا على قوله طالبا  
ويصح أن يجعل مفعولا مطاوعا للتقدير ورغب الطالب به ترغيبا فيكون من عطف  
الجميل لأن هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبت والتقدير الأول أقل كلفة  
والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية  
معنى أي اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يحبط الأعمال  
(قوله لوجهه) أي ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه أي عنده وعند اسم للكان  
الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي على حد قوله تعالى قال الذي عنده علم من  
الكتاب وقوله تعالى رب ابن لي عندك بيتا في الجنة (قوله أنه) أي المولى تبارك وتعالى  
على ذلك أي ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمة أن يجوز فيها الكسر على  
الاستثناف والفتح على تقدير لام الجرا التعليمية أي وانما طلبت منه ذلك لأنه الخ  
والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلقاتها بما فيها لا يزال (قوله وبالاجابة)  
جار ومجور وخبر مقدم وحديث مبتدأ مؤخر أي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقدريم

الأزهرية في علم العربية  
التي أمليتها لبعض الطلبة  
شرحاً لطيفاً أجبت به إلى ذلك  
طالبا للثواب وترغيبا  
للطلاب جعله الله خالصا  
لوجه الكريم وموجبا  
للفوز ولديه بجنات النعيم أنه  
على ذلك تقدير وبالاجابة  
جدير

المعول اما للسبب أو لإفادة الحصر (قوله الكلام) أل للعهد الحضورى أى هذا  
 اللفظ الحاضر وانما حملناه على ما ذكر لقوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر به عن  
 المعانى التى سيدكرها هو لفظ كلام بمعنى انه اذا أطلق لفظ كلام عند الحاجة فهم منه  
 هذه المعانى أى اللفظ وإفادة الخ فتسكون تلك المعانى مدلوله وهو يصح أن تجعل أل  
 للجنس لما صرح به المحققون ان أل الداخلة على المعارف للحقيقة والجنس أى حقيقة  
 الكلام وما هيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة كذا لكنه يراد  
 بالعبارة على هذا الوجه الثانى المعبر عنه وفيه تعسف لخالفته ظاهر قوله عبارة عما  
 أشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدأ الذى هو الكلام على رأى سيبويه من  
 محبى الحال من المبتدأ واما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه فى  
 الأصل مضافا اليه اذا اصل تفسير الكلام حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه  
 وشرط محبى الحال من المضاف اليه هو وجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل  
 واللغويين جمع لغوى منسوب للغة وهى لغة اللهج بالكلام أى الاسراع به وفى  
 الاصطلاح الالفاظ الموضوعات للمعانى (قوله وما كان متكفيا بنفسه) الواو بمعنى أو  
 التى للتثنية يعنى ان الكلام فى اللغة يطلق على القول أى كل ما نطق به ولو مفردا  
 مهما دلو على ما كان مكتفيا بنفسه أى يفيد الدلالة على المعنى المقصود ذلك كالخطوط  
 والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى  
 الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطق بزيد كان كلاما فى  
 اللغة حقيقة وان كتبه فهو كلام مجازا ويطبق الكلام فى اللغة أيضا على الحدث  
 الذى هو التكليم نقول أعجبنى كلامك عند أى تكليمك اياها قال الشاعر  
 قالوا كلامك هند او هى مصغية \* يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا  
 وعلى ما فى النفس من المعانى قال الأختل

ان الكلام فى الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد ليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم فى هذا صحة التعبير عنه  
 باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم اما اذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد  
 وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك  
 معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانها أنسب بالمعنى الاصطلاحى لان  
 المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثانى كونه مفيدا (قوله وفى اصطلاح  
 المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص  
 اذا أطلق انصرف اليه والمتكلمين جميع متكلمهم وعلماء أصول الدين (قوله عبارة  
 عن المعنى القائم بالنفس) أى ان لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف  
 للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا  
 كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذى اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم  
 بأنفسنا الحادث فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة

(الكلام) عند اللغويين  
 عبارة عن القول وما كان  
 مكتفيا بنفسه كما ذكره فى  
 القاموس وفى اصطلاح  
 المتكلمين عبارة عن المعنى  
 القائم بالنفس



الشارح بل شوا اصطلاح لغوي كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم  
من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق أيضا عندهم على الانفاذ المقررة المتلوة  
كما تقدم لك واختلاف هل هو حقيقة فيها ما فيكون مشتركاً أو حقيقة في الأول مجازي  
الثاني الذي حقه السعد الأول (قوله النحويين) جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في  
اللغة على معان منها انقصوا الجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم باصول تعرف  
به أحول أو آخر الكلام اعراباً وبناؤه وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير  
داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فإن أردت شهوة قلت بدل اعراباً وبناؤه أفراداً  
وتركيباً يعني يعلم به حال السكامة في حال أفرادها ويندرج في هذا علم التصريف  
من اعلال السكامة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضاً بعض  
مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لأنه يلحق السكامة مفردة متى وجد سببه وأما  
البعض الآخر وهو ما يعرف به الأعراب فهو داخل في قوله وتركيباً (قوله أي مؤلف)  
المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة إليه أن يفسر ما بشئ فإن  
التأليف إما أخص من التركيب لا أخذ اللغة في مفهومه وهي الملازمة بين الأجزاء  
كما صرح به ابن الفواس في شرح ألفية ابن معطى أو أن التركيب والتأليف واحد  
وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه يقع  
الميم هو عين المشتمل بكسرهما فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب أننا  
نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الأمور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدة  
فيكون من قبيل اشتمال الكل على الأجزاء كما شتمال الخمسة مثلاً على كل واحد من  
الأحاد التي تركبت منها وفي قصر يف أشياء مذهباً أصحهما مذهب إليه الخليل  
وسيبويه وغيرهما من المحققين إن أصلها أشياء كحمراء فسكرها اجتماع هزتين بينهما  
أنف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأرى إلى موضع الفاء فقلوا أشياء بوزن لفعاء وهي  
عندهم اسم جمع لشيء لا يجمع له فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة (قوله  
لا زائد عليها) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول تحذف أي أقول  
حالة كوني جارياً على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب إليه من أن المركبات ليست  
موضوعاً بل الموضوع هو المفردات وإن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق  
والتحقيق أن المركبات موضوعات نوعياً فالواضع مثلاً وضع كل تركيب فعمل مع  
فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدأ وخبره للدلالة على ثبوت  
الخبر للبند وهكذا وحينئذ فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المتغير للتصديق  
قلت لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن  
التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقاً وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة إليه  
معناه أنه لا حاجة للتصريح به لأن الفائدة التامة تستلزمه وإن كان الكلام مشتملاً  
عليه قطعاً وحينئذ فلا بد من مقابل الصحيح وأما ما زعمه ابن طه من أن الكلام قد  
يكون مفرداً مفيداً كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بأن الكلام المقيد ما بعده أو ما

و (في اصطلاح النحويين)  
أي في عرفهم (عبارة عما)  
أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة  
أشياء) لا زائد عليها على  
الصحيح

حذف اكتبناه بقريضة السؤال ويؤيد ذلك انهم لا يفيدون ان يسبقها سؤال  
 (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما يفيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت  
 مفرداتها المعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم  
 الاعراب والبناء وغيرهما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيد به أن موضوع هذا  
 العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا يبحث له عن غيره وأن قلت ان اشتمال  
 الكلام على اللفظ ظاهر فإنه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر  
 لانهم ما وصفوا ان للكلام فقد لم عليه اشتمال الشيء على صفة غيره والجواب  
 أن المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بعبد الله الاشعث قاق  
 ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقة مع ان المشتمل  
 عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاختراز عن  
 الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقسدية فإنه مفيد فائدة ناقصة وهي  
 نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الافادة  
 والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكس على ما قررناه سابقا الا أن يجاب  
 بان الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله  
 وقيد التركيب لا حاجة اليه) أي الى التصريح به كما سبق لك تقريره وأورد عليه أن  
 المقصود شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تنكفي دلالة الالتزام لانهم ما هجورة في  
 التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتساهلون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على  
 مراعاة ذلك اغما هو الناطقة ورأيت في حاشية قديمة جردت من هوامش نسخة تليد  
 المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقفت  
 عليه بخط المؤلف وقيل لا حاجة اليه أي الى القصد اهـ كلامه لسكن الذي كتب  
 عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى  
 فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فاعلة بمعنى  
 فاعلة أي مفصيحة بمعنى مبينة لانها أفهمت عن شرط مقدروا التقدير هنا اذا أردت  
 معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فاقول لك اللفظ الخ  
 وقيل هي ما أفهمت عن مقدار اعم من أن يكون شرطا أو غير نحو وأوحينا الى موسى  
 أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة  
 بالتركيب التوصيفي والمعني واحد (قوله في الاصل) في محل نصب على الحال من  
 اللفظ على رأي سيبويه ومصدر خبر رأي اللفظ حال كونه مستعملا في الاصل مصدر  
 وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المستد اقدرت مضافا أي  
 وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الاصل هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعني  
 اللغوي ووجه كونه أصلا ظاهرا لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية  
 فالعني اللغوي أصل بالنسبة الى المعني العرفي متقدم عليه فكانه قال فاللفظ في اللغة  
 (قوله مصدر لفظت) أي مصدر الفعل الذي هو لفظ بنسخ الفاء والمضارع يلفظ

(وهي اللفظ والافادة)  
 التامة (والقصد) وقيد  
 التركيب لا حاجة اليه  
 (فاللفظ) في الاصل مصدر  
 لفظت الشيء

كضرب يضرب رأماً التاء فهي ضمير فاعل (قوله اذا طرحته) اذا ظرف لقول  
يخذوف والتقدير تقول ذلك أى لفظت الشئ اذا طرحته بفتح تاء طرحته لانه تفسر  
لفظت المقدر استاده للمخاطب بدليل قولك تقول بقاء الخطاب فاذا أتيت بأى بدل  
اذا بان قلت لفظت الشئ أى طرحته ضمنت التاء لانه تفسر لفظت المسند للمتكلم  
هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كنت بأى فعلا تفسره \* فضم تاء فيه ضم معترف  
وان تكن بأى وما تفسره \* فتجمل التاء أمر غير مختلف

ويمع أن تضم التاء التي بعد اذ فى التفسير على معنى أقول ذلك اذا طرحته فهو  
تفسير للمفعول المسند للمتكلم (قوله ثم نقل) التعبير بضم واقع فى مر كنه لان عرف  
اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينما زمان مترخ (قوله فى عرف النحاة) أى  
اصطلاحهم والنحاة جميع نواح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من فحوا يحكوا اذا نظرو فى علم  
النحو وأصله ناسى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة والتقى ساكنان الياء  
والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت نواح (قوله الى المفعول) اسم  
مفعول من أنظ أى المفعول به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالمخلوق بمعنى المخلوق  
فان المخلوق فى الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كمنصر ينصر نصرا أى أوجد وهو  
عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشئ بعد عدم فاذا أضيق على المخلوق كما  
فى قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد المخلوق بالمعنى المصدرى الذى هو تعلق  
القدرة بالقدور على سبيل الابداد لانه أمر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار اليه بهذا  
بل المراد أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذى هو المخلوق وأريد المخلوق  
أى الذات التى وقع عليها الخلق أى الابداد (قوله الا أن المخلوق) استدراك على  
ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى المفعول كالمخلوق بمعنى المخلوق وتظيره به أنه ليس بين  
النظيرين فرق فأجابا بالاستدراك انهما وان اشتركا فى النقل لكن أحدهما مجاز  
لغوى والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوى) أى كلمة استعملت فى غير ما وضعت له  
لعلاقته والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو  
الخلق الذى هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم مفعول (قوله  
حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوى أن المعنى الاصلى لو ترك واشتهر  
اللفظ فى المعنى الذى نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتيج لقرينة  
فهذه حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة قائم فى اللغة  
اسم للدعاء واستعمله الفقهاء فى الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من  
اصطلاحهم اذا أطلقوا لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى  
الدعاء احتاجوا لقرينة وان كان المعنى الاصلى لم يجرى متى أطلقوا اللفظ انصرف  
اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوى وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان  
المفترس فى اللغة ويستعمل فى الرجل الشجاع مجاز لغوى لكنه متى أطلق بدون

اذا طرحته ثم نقل فى عرف  
النحاة الى المفعول كالمخلوق  
بمعنى المخلوق الا أن الخلق  
بمعنى المخلوق مجاز لغوى  
واللفظ بمعنى المفعول حقيقة  
عرفية

قرينة كان قيل رأيت أسدا فلا يهمل الالحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فإذا  
أريد صرفه عن المعنى الأصلي أتى بقرينة كقولنا رأيت أسدا في الحمام في الحمام  
قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الزجول الشجاع  
(قوله ومن ثم) من حرف جر و ثم بفتح التاء المشبهة ظرف مكان بمعنى هنا مبنى على الفتح  
في محل جر أي ومن هنا أي ومن أجل أن اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ أي  
جاز استعماله في الحد أي التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قد علم للحصر أي ولا ساغ  
استعماله في الحد إلا من أجل ما هنا (قوله لأن الحد ودالح) لتعليل للحصر المستفاد من  
تقديم الجار والمجرور كما ينداه للتوضيح الحد ود عن المجاز ما واجب كما في حدود أهل  
المنطق أو أولى كما في حدود أهل العربية وعلة ذلك أن المقصود من الحدود  
والتعريف الكشف والإيضاح والمجاز خفي فيساق الغرض من التعريف نعم ان  
اشتهر المجاز صان كالحقيقة العرفية فلا يصح عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف  
على مجاز يتركفون في تصحيحه بدعوى ان المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصح عنه  
التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ أي كان حقه واللائق  
به (قوله كل مطروح) أي لا خصوص الحروف (قوله يطرحه اللسان) أي والخلق  
والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه أشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت)  
بيان لما يطرحه (قوله بعض الحروف) أي والحركات وانما اقتصر على الحروف  
لأن الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ وأما قول بعض النحاة أن أقل ما يطلق  
عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم  
انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيمويه يسمى الحركات حروف صغيرة فالهزة واو  
صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله وتلخص) أي تقرر وهذا  
مشاربه للتقرير السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله تصرفين) هما النقل من  
المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما  
يشمل الحروف وغيرها كالنواة المملوطة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو  
أحد تقارير متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق أن اللفظ في الأصل مصدر قال في  
الاساس وحقيقته الرمي من الفهم وأما لفظ الرمي الدقيق ولفظ الجرا اعتبر فمجاز  
لغوى ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شاعرا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب  
الأمير أي مضروبه في قولهم الذي ينار ضرب الأمير فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من  
تصرفات النحاة بخلاف المصنف بل انما تصرف فيه النحاة بال تخصيص فقط لأن  
الملفوظ من الفهم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم إلا تصرف  
واحد وفي شرح الطبري على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشئ فراجع  
(قوله واستعماله) أي اللفظ في الحد أي حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الأولوية بقوله  
لأن الصوت جنس بعيد أي فلو أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ  
اللفظ في التعريف فإنه يكون حدا تاما وقوله لا نطلقه بيان أن يكون الصوت جنسا

ومن ثم ساغ استعماله في  
الحد لأن الحدود تصان عن  
المجاز وكان قياسه أن يشمل  
كل مطروح كما أن الخلق  
يشمل كل مخلوق إلا أن  
النحاة خصوه بما يطرحه  
اللسان من الصوت المشتمل  
على بعض الحروف وتلخص  
من هذا أن النحاة تصرفوا  
فيه تصرفين وهما النقل  
والتخصيص واستعماله في  
الحد أولى من استعمال  
الصوت لأن الصوت جنس  
بعيد لا نطلقه

بعيد يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو  
الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو  
اللفظ وقوله وغيرها أي غير الحروف أي وغير ذي الحروف وهي الأصوات الساذجة  
كأصوات الطبول ونشأ من كلام المصنف أشكل وهو أن أخذ القول على هذا  
التقرير في تعريف الكلام أولى لأن القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فإنه  
يشمل المستعمل والمهمل كزيد ودير فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا  
بعيدا أو أخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بأن القول  
يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيما تحقق حينئذ بالمشتركة  
والمشتركة لا يدخل التعريف فإذ كراهه معارض بهذا المانع نعم لو لا ذلك المانع كان  
أخذه في التعريف أولى من أخذه اللفظ فيه هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بأن  
القول وأن أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال  
الألفاظ المشتركة في الحديث إنما يكون نقصا فيه إذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما إذا  
قامت قرينة فإنه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب  
فإنه نقص في التعريف واختلاف به على كل حال فإذ كره في معرض المعارضة لا يلزم  
للمعارضة (قوله مشتمل) بالجرصة صوت وذي صفة لحذف أي حرف ذي أي صاحب  
مقاطع أي مخارج واشتمال الصوت على الحرف ذي المخارج من قبيل اشتمال الغمام  
على الخاص يعني تحقيقة فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الإنسان يعني أن ذلك الغمام  
يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد  
فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح  
لفظ مشتمل بأن يقول فإنه اسم لصوت ذي مقاطع لـ كان أوضح وأظهر (قوله في  
قوة ذلك) أي الصوت المشتمل على ذي المقاطع (قوله بالقوة) أي لا بالفعل إذا لا يمكن  
الإنسان التلفظ بها لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي  
صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكيم لا نهم أحر وأعليها ما أحره على  
الألفاظ بالفعل من الأحكام كالاستناد إليها وتوكيدها والعطف عليها وغير ذلك من  
الأحكام والحاصل أن اللفظ حقيقة في عرف النحاة أمران الأول ذوو مقاطع والثاني  
ما هو في قوة فهمي ألفاظ حقيقة عند النحويين ولا يتنافيه قول الشارح بأنها ألفاظ  
بالقوة لأن الباء فيه سميبة أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقاطع (قوله ألا  
تري أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا إشارة إلى أن  
المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول المعربين أن في قام ونحوه من الأفعال ضمير مستترا  
تقديره هو وفي تقوم ضمير مستتر تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة  
المفوضة به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا عن  
المستتر لضيق العبارة وتسميها للتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فإن قلت حيث كان  
الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فسامعني كونه تارة يكون مستترا وحيث تارة يكون

على ذي الحروف وغيرها  
بخلاف اللفظ فإنه (اسم  
لصوت) مشتمل على (ذي  
مقاطع) كالظواهر  
والضمائر البارزة (أوما  
هو في قوة ذلك) كالضمائر  
المستترة فإنها ألفاظ بالقوة  
الأتري أنها مستحضرة عند  
النطق بما لا يسرها من  
العوامل استحضار الاخفاء

مستتر اجوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح  
 \* (تنبيه) \* تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لسكن لا يقال فيه  
 لفظ الله لعدم الأذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أي  
 الصوت الذي هو معنى اللفظ لا مطلق الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفية تخلقها  
 الله في الهواء عند توجهه بسبب القرع أو القلع \* وقال كفار الفلاسفة إن تلك الكيفية  
 معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم إن الهواء المتكيف  
 بتلك الكيفية يصل به إلى صمغ الأذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن  
 يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقوم بحمل) صفة كاشفة لأن العرض  
 ما قام بغيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل منهما في  
 محل رفع صفة لعرض (قوله الرثة) بالهمزة هي عضو وشعبتين أحدهما في الجانب  
 الأيمن ولها ثلاث شعب والأخرى باليسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو  
 بالقلب كالفرش الذي له يجذب للقلب بانسباطه النسيم ويخرج عنه بانهباضه البخار  
 الدخاني المحترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) يشق الفاء أي مصاحبة له من  
 مصاحبة الصفة التي هي العرض الموصوف الذي هو النفس (قوله مستطيلا) حال من  
 الظهير المستتر في يخرج العائد للعرض أي يخرج ذلك العرض في حال كونه  
 مستطيلا ووصفه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعاً لمحل وهو النفس (قوله  
 متصلا بمقطع) أي معتمداً عليه وخارجاً منه وهذه حال من ضمير يخرج أيضاً  
 لكنها حال مقدرة على حذف قوله تعالى وأما الذين سبوا في الجنة خالدين فيها وذلك  
 لأن الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالخارج  
 إنما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألف الالهية  
 الخسارحة من محض الخوف فإنها لم تتصل بمقطع وأجابوا بأن فيها مقطع عام قدر وقال  
 بعض أشياخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنهم نفس قوى لا مقطع له غير الخوف (قوله  
 بمقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مقاطع جار ومجرور صفة لمقطع وإضافة  
 مقاطع لحروف من إضافة المحل للحال لأن المراد بالمقاطع الخارج والحروف حالة  
 فيها وإضافة حروف للحلق وما بعده من إضافة الحال للمحل لأن الحلق واللسان والشفة  
 هي الخارج والتقسيد بذلك نظر إلى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة  
 في الجملة هي ما ذكر ولو فرض أن الله تعالى وضع قوة النطق في غير هذه السلالة  
 كبد مثلاً كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا الجاهلون لم يشهدتم علينا قالوا  
 أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فالوجه أن ذلك لفظ وقديماً قال أنه ليس بلفظ  
 لأنهم اصطحو على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مشاحة في  
 الاصطلاح (قوله وإطلاق المقطع الخ) أي كما يفهمه قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع  
 حروف الحلق الخ (قوله من إطلاق الحال) أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال  
 هنا الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو الخارج فالذي أطلق

(والصوت عرض) يقوم  
 بحمل (يخرج) من داخل  
 الرئة إلى خارجها (مع النفس  
 مستطيلاً) عند (متصلاً  
 بمقطع) أي يخرج (من  
 مقاطع) حروف (الحلق  
 واللسان والشفة) وإطلاق  
 المقطع على الخارج من إطلاق  
 الحال على المحل



انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيد ظاهر عبارته وبقي ان الحرف هل هو كيفية  
 قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار ذلك الكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضت  
 لها في تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذ المقطع الخ) تعليل لتكون الاطلاق مجازي  
 هذا وقد يعترض بأنه زعم على هذا التقرير اشمال التعريف الصوتي على الجواز  
 والتعريف تصان عنه وقد يجاب بأن هذا مجاز مشهور فلا يضر اشمال التعريف  
 عليه (قوله المويقي) ضبطه شيخنا بكسر السين بلايا بعدد لها كلمة يونانية معناها  
 الانعام والالخان وهما كلام يطالب من تعليقه على شرح أشكال التأسيس في  
 الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدر ايثافي ماسبق لا نفا في ماسبق جعلناها  
 صفة للكلام أي كون الكلام مفيدا وما هنا يقتضي أن تكون صفة للتكلم لان  
 المصادر أحداث قائمة بالفعل وقد يجاب بأن قوله افهام معنى أي كون اللفظ بحيث  
 يفهم منه المعنى فلا فهام مصدر المبني للمجهول فهو صفة للفظ بحيث تشذفتوا في  
 الكلامات (قوله في ذلك) أي في تفسير حسن السكوت على أن كلاما منها لازم لا آخر  
 ومن ثم قيل ان الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع  
 وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي المتكلم بالمستند والمستند اليه مع الاستناد  
 وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشيء آخر انتظارا تاما فلا يضر الا انتظار  
 التساقص كانتظار المفعول به وبقيّة الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها)  
 ومنها المركبات الاضافية التي جعلت أعلاما كعبدا لله على الراجح فان معناه اذ ذلك  
 الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جز هذا اللفظ على جز معناه  
 أما اذ لم يجعل علما لجزوه الأول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما  
 جز أن للمعنى وهو ذات منسوبة لله تعالى والجز الثالث النسبة الاضافية فهو مركب  
 لا يقال المفردات خارجة عما في قوله عبارة هذا الشغل الخ لان الشرح قد أوقعها على  
 مؤلف لا نأقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو ان هذا بالنظر  
 لكلام المتن في حد ذاته بقطع النظر عن محل الشارح (قوله اما لكونها ناقصة) وفي  
 حكمها جملة الصلة والصفة والتدبر والحال واعتراض بأن المركب الاسنادي لا يكون  
 الا مفيدا لان الاسناد اضم كلمة الى أخرى على وجه يقيد وأجيب بأنه لم يرد بالمركبات  
 الاسنادية ما يفيد اسنادا في الحال وانما أراد بها ما يشتمل ما فيه اسنادا في الاصل  
 كجملة الشرط فانه كان فيها اسنادا لكنه زال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن ان قام  
 زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زانت الافادة فيصدق عليه  
 انه مفيد بحسب الأصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقضان وصف للمركب وهو  
 ظاهر وقد يجعل وصف الفائدة ووجهه أن ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو ان قيام  
 زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعيين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله  
 أولكون مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم  
 الثبوت أو لا تنفاه كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد

اذ المقطع حرف مع حركة أو  
 حرفان ثانيهما ساكن على ما  
 شرح به ابن سينا في المويقي  
 وانما راني في كتاب الالفاظ  
 والحروف وانخرج محصل  
 خروج الحرف (والافادة)  
 مصدر أفاد والمراد بها (افهام  
 معنى) من اللفظ (بحسن  
 السكوت عليه من المتكلم  
 أو من السامع أو) من كل  
 (منه اعل الخ لا في ذلك)  
 وأصحها أو لا لان السكوت  
 بخلاف التكلم فكأن  
 التكلم صفة المتكلم يكون  
 السكوت صفة أيضا لخرج  
 بذلك المفردات صكها  
 والمركبات التي لا تفيد  
 الفائدة المذكورة لكونها  
 غير مشتملة على اسناد اعلام  
 زيد والمركبات الاسنادية  
 التي لا تفيد اما لكونها  
 ناقصة نحو ان قام زيد أو  
 تكون مضمونها معلوم  
 الثبوت أو لا تنفاه بالضرورة  
 فالأول نحو الجزء أقل من  
 الكل والثاني نحو الكل  
 أقل من الجزء

فالجواب أن معنى ككون الكلام مفيداً أنه بحيث يفهم منه معنى يصح السكون  
عليه وإن كان خاصاً عند السامع قال أبو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب  
هو لاء النحاة يجيئون لا صدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقواننا النقيض أن  
لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء  
والواحد نصف الاثنين ويلزمهم ما شرحوه المقيس بأنه الذي يفسد السامع علم  
ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد منه شيئاً ثم طرقة ثانياً  
وقد علم مضمونه أولاً أنه لا يكون كلاماً باعتبار المرة الثانية لأنه لم يفد علم ما لم يكن  
يعلم فيه يكون الشيء الواحد كلاماً ما وغير كلام بحسب أفادة السامع هذا اختلف أه  
قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الأرض تحتنا  
كلاماً في اصطلاح النحاة لأنهم اغما يبحثون عن اللفاظ لأن موضوع علم النحو  
الكلمات العربية لا المعاني فالوجه أن كل كلام أتت كلاته في تركيبها على ما يجب  
مراعاه من الحركات الاعرابية حكم بأنه كلام ولا التفات لعناهل هو معلوم أولاً  
وبهذا تعلم أن الكلام المخون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لأنه لا استناد فيه  
واستفادة العوام بالكلام المخون عرف حدث بينهم نعم هو كلام أغلة لأن الكلام  
يطلق لغة على كل ما نطق به ولو مهملاً اه بتصرف ويؤيده ما قاله المرادى لم يشترط  
كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاستنادي فتي حصل الاستناد كان  
كلاماً ولم يشترطوا الأفادة ولا القصد (قوله والقصد الإرادة) هذا تعبير مطلق  
القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعروف  
بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما مر في قوله والافادة مصدر أفاد الخ فإنه قد جعل  
القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارة السابقة قد جعل صفة للكلام بدل وصف  
الكلام بالاشتمال عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارة وتوفيق بين ما بان  
يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم أفادة الخ أي يكون الكلام بحيث يصح أن يقصد  
به المتكلم أفادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا إلى أنه صفة للفظ كما  
سبق وأشار بقوله أي سامع كان إلى أن ألقى السامع للجنس فيدخل الواحد  
والمعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه إذا لم يوجد سامع بأن تكلم إنسان في  
خلوته بدون أن يقصد السامع أحد لا يسمى المصدر عنه كلاماً قال الحلبي وقد يلتزم ذلك  
لأنه أمر اصطلاحى وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا إن تفسير القصد بأن  
يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام السامع فان الصحيح أنه  
ليس كلاماً اصطلاحاً ولا فقد يكون من الإنسان كلاماً في خلوته ولا سامع عنه وقد  
يكون الكلام بغیر قصد الأفادة كالاذكار والاوراد والاستغفار فان القائل أزيد  
قائم ليس غرضه أفادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغیر العاقل لكن بعد  
تنزيه منزلة من يعقل كقوله

(والقصد) الإرادة وهي  
(ان يقصد المتكلم أفادة  
السامع) أي سامع كان  
تخرج بذلك كلام السامع  
والسامع

أي أشجر الحاسوب مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن طريف

بأنه ياطييات القاع قلن لنا \* نيلاي منك أم ليلي من البشر

وقوله



وتخطاب الليل كقول امرئ القيس في معانيته

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى \* بصبح وما الا صباح منك بأمثل  
وقول المهزبهير يا ليل طل يا شوق دم \* انى على الخالين صابر  
لى فيسلك أجر مجاهد \* ان صبح ان الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة

يا دارمية بالعلماء فالسند \* أقوت وطال عليها سالف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاه العرب وحينئذ فلو عبرنا النحاة بقصد اللفظ كان  
أوضح وأبين أنه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالغمى عليه والسكران فإن جميع من  
ذكر لا قصد عندهم لزوال العقل الذي هو محل القصد (قوله فمهمة) الأولى أن يقول  
ثم مهمة أو آخره مهمة لأن الغناء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الآمام  
أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكاظمي من شيوخ أبي حيان وأما ابن الصائغ فمهمة ثم  
مهمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبي حيان (قوله لا يشترط) أي التصريح به  
بدليل قوله فإنه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المواقف مفيدة أن يكون مقصودا  
فيكون ذكره تصريحا على التزام رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام في التعريف ثم  
أن مقتضى هذا الكلام أن ابن الصائغ يقول بأشترط القصد في الكلام لكن  
لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد  
خلافه فأطال إلى أن قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أي ابن الصائغ أنه لا يشترط  
في الافادة قصد المتكلم أيها الأغا يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في  
لسان العرب اهـ فكان على المصنف أن يسقط قوله فإنه مستفاد من حصول الفائدة  
لأنه يوهم أن الذي لا يشترطه ابن الصائغ هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله  
والتأخرون على خلاف قوله) أي قول ابن الصائغ أن القصد لا يشترط التصريح به  
بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم الجزوي الخ) أي حيث صرح هؤلاء الثلاثة  
بالقصد في تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما  
صرح به هؤلاء الأئمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبي الجزوي لم يصرح بالقصد أغا  
ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كان عصفور ومنهم من فسره  
بالوضع العربي كان الضائع (قوله لما سبى أي) أي من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال  
الأصل أن تذكر في التعريف القيود ولا يكفي بدلالة الالتزام على أن المصنف قد  
صرح بما هو أخص منه أو جرد فيه سابقا حيث أوقع ما في قوله عبارة عما اشتمل على  
مؤلف كما بينا ذلك سابقا (قوله ولا إلى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ  
التراما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس  
بوجود أساس ولا يحتاج إليه أصلا بناء على ما يفيد قوله لأن الصحيح اختصاصه  
بالمفردات وحينئذ لا بد من التأويل في عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لأنه  
معلوم (قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وان المركبات  
أيضا موضوعة بالوضع النوعي فتكون دلالتها وضعية لا عقلية فنعم قال الشاطبي

ونحوهما وذهب ابن الصائغ  
بمعجمة فمهمة إلى أن  
القصد لا يشترط فإنه  
مستفاد من حصول الفائدة  
لأن قول النابغة قام زيد  
مثلا لا يستفاد منه شيء  
والتأخرون على خلاف قوله  
منهم الجزوي في مقدمته  
وابن مالك في تسهيله وابن  
عصفور في مقربه ولا حاجة  
إلى ذكر التركيب لما  
سبى أي ولا إلى ذكر الوضع  
لأن الصحيح اختصاصه  
بالمفردات والكلام خاص  
بالمركبات ودلالاتها غير وضعية  
على الأصح

لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الأعجمي فإنه لفظ مفيد بالقصد  
ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحاً فلا بد من إخراجهم عن الخلق إذ  
مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام الأعجمي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع  
العربي في حد الكلام فخرج دلالة الكلام العقلية كما إذا قال شخص غير مشاهد زيد  
قائم فإن هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وذلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج  
ما يفيد معنى بسبب التعجيف فليس كلاماً اصطلاحاً لأن الاستفادة بطريق العقل  
ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي يذكروا لا يوضح  
القاعدة ويرد على المصنف بحيث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل  
من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه عبارة الخ فمكتفٍ يحتاج التعريف  
للمفيد لأن المثال إنما يكون للقواعد والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن  
قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاماً ما عند النحويين وأما اختار  
المصنف التمثيل بهذا المثال لاستعماله على بعض حروف الخارج الثلاثة وليست  
الطالب بذلك نفع العلم الذي هو ثمره الطلب (قوله الهجائية) منسوبة للهجاء وهو  
واللهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تتركب منها بذكر أسماء تلك الحروف  
فالألف التي يتبعها اسمها مسمياتها البسيطة التي يقال لها حروف المباني تسعة  
وعشرون حرفاً وقد سأل الخليل بن أحمد أجمعها فقال كيف تنطقون بالجمع من جعفر  
فقالوا له نقول جيم فقال انما أجبت بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وانما  
يقال جيم والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء السكت (قوله والألف من الخلق) فيه  
تسميح لانها من الحروف (قوله من اللسان) أي مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله  
والفهاء من الشفتين) فيه تسميح لانها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا  
(قوله إذا كان السامع يجهل ذلك) فيه ما تقدم لك فلا تغفل \* تبيين \* الأول اشترط  
جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فإذا قال انسان قام وقال آخر زيد فليس  
كلاماً وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الأصول وصحيح ابن مالك عدم اشتراطه  
واعترضه الدماميني ببساطة ورده الحلبي فراجع \* الثاني بين الجملة والكلام  
محموم وخصوص مطلق لانها مسند ومسند اليه ولو لم يفد الجملة الشرط والجملة غير  
المقصودة بالفائدة كالصفة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف  
فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام ويحتاجان في نحو زيد قائم ولا يفرد الكلام  
فهو أخص والجملة أعم (قوله وكل مركب الخ) اعلم أن كل مركب لا بد له من عامل  
أو سبع عملة مادية وهي أجزاء وعللة فاعلية وهي الفاعل المركب له وعللة صورية  
وهي صورية وهيئة الحاصلة بعد التركيب وعللة غائية وهي ثمرة ونتاجته المترتبة  
عليه كالجلوس على السرير وكافادة الكلام (قوله وأجزاء الكلام) المراد بها  
الجنس فإنه قد يتركب الكلام من جزأين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف) المراد  
بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لخصول الكلام من نوعه دون أخويه  
فإنه قد يتركب الكلام من اثنين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وإن لم يتأت

(مثال اجتماع هذه الثلاثة)  
أعني اللفظ والأفادة والقصد  
(العلم نافع) فالعلم نافع لفظ  
(لانه صوت مشتمل على  
بعض) حروف الحلق  
واللسان والشفقتين وهي  
بعض (الحروف الهجائية)  
فالهمزة والعين والألف من  
الخلق واللام والنون من  
اللسان والميم والفاء من  
الشفقتين (ومفيدة لأنه أفهم  
معنى يحسن السكوت) من  
المتكلم (عليه) بحيث  
لا يصير السامع منتظراً الشيء  
آخر (ومقصود) بالأفادة  
(لأن المتكلم قصده إفادة  
السامع) إذا كان السامع  
يجهل ذلك والأفادة المذكورة  
تستلزم التركيب وكل  
مركب لا بد له من أجزاء  
يتركب منها (وأجزاء الكلام  
التي يتركب منها ثلاثة  
أشياء الاسم والفعل  
والحرف) وهي السكوت

من الفعلين كلام كما يتأتى من الاسم لكنه أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف  
الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام فلا يقع ركناً في الاستناد أصلاً ثم  
المراد أن الكلام يتركب من ماصدقات الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف كزيد  
وضرب وفي مثله لا أنه يتركب من هذه الثلاثة أعنى اللفظ اسم وفعل وحرف بل المراد  
من أفراد الاسم أى الأفراد التى يطلق عليها اللفظ اسم وكذا يقال فى الفعل والحرف  
(قوله ولا رابع لها) أى بالاستقراء فحصر الكلام فى الثلاثة استقرائى ثم قوله  
ولا رابع لها ذكره وان كان مستغنى عنه بقوله وهى الكلمات الثلاثة فن هذه  
الجملة تفيد التحديد وتوطئة لقوله وذهب أبو جعفر الخ. (قوله اسم الفعل) أى  
الماضى كهيئات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كأفبعنى أتوجع واسم فعل الأمر  
كصبه بمعنى اسكت ثم إن أبا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه أن تسميته اسم فعل  
تبطل دعواه فلذلك قال الشارح وسماه خالفة أى أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره  
بل يقول هو خالفة على أنه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطلت دعواه لجواز أن يريد الاسم  
بالمعنى اللغوى وهو ما دل على مسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضاً  
لأن كلامه ما دل على مسماه (قوله لأنه خلف عن الفعل) علة لتسميته بخالفة  
ومعنى كونه خالفاً عن الفعل أنه يقوم مقامه فى إفادة معناه فإن أسماء الأفعال انما  
وضعت لتسكون عوضاً عن أفعالها والحامل لهم على ذلك روم الاختصار لانها  
تستعمل بلفظ واحد فى حال اسنادها سواء للذكر والمؤنث مفرداً أو غيره ولا فادتها  
المماثلة فى المعنى فإن هيئات أبلغ فى الدلالة على اليعمل من بعد (قوله وهذا القول) أى  
قول أبي جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل  
والحرف (قوله الاجماع) أى اجماع النحاة والمراد بالاجماع هنا الاجماع بالمعنى  
اللغوى وهو مطلق الاتساق لا الاجماع باصطلاح الأصوليين وهو اتفاق أهل الحل  
والعقد من الأئمة فى عصره على حكم من أحكام الدين ثم إن القدر مخرق لاجتماع  
لا يحسن فى مقام الرد على ابن صابر فإنه انما يتم أن لو قلنا ان الاجماع فى الامور اللغوية  
معتبر بربطه باتباعه والمسئلة ليست اتفاقية فالاحسن فى مقام الرد على ابن صابر أن  
يقال ان اسم الفعل من أفراد الاسم لأن المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو  
يشمل اسم الذات كزيد فى زيد قائم واسم اللفظ فى زيد ثلاثى واسم المعنى كسبحان فإنه  
علم جنس للتسبيح أى التنزيه واسم الفعل امامد لوله الفعل الاصطلاحى فهى هيئات مثلاً  
موضوع للفظ بعد على ما هو الرابع أو انه موضوع للفعل اللغوى الذى هو الحديث  
فتسكون هيئات موضوعه للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضى فن قلنا بالأول  
فهو من قبيل زيد ثلاثى وان قلنا بالثانى فهو من قبيل سبحان ومحصله ان اسم الفعل  
اما اسم لفظ أو اسم للمعنى وبقي هاتين باحث وهوان كين يدعى الاجماع وقد خالف  
الفرا فى المسئلة وهو ممن لا ينعقد لاجماع بدونه لانه فى السكوفين نظير سيبويه فى  
البصريين حيث قال فى كلامها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب أن الفرا لم  
يحكم بأنهم غير الثلاثة بل قال بالوقف يعنى توقف فلم يتحقق دخولها تحت أى قسم من

ولا رابع لها وذهب أبو  
جعفر بن صابر الى ان اسم  
الفعل قسم رابع وسماه  
خالفة لأنه خلف عن الفعل  
وهذا القول حديث يعسد  
انهقاد الاجماع على الثلاثة

الثلثة لتعارض الأدلة وقد نص في المعنى على أنها عند سيبويه والمبرد والجاح  
وأكثر البصريين حرف معناه الردع والجر (قوله والمراد أن الكلام) جواب عن  
اعتراض يرد على قوله وأجزاء الكلام ثلاثة حاصلة أن جعل الاسم والفعل والحرف  
أجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فإن الكلام  
قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من  
مجموع هذه الأمور أي بعضها مجمعة أو منفردة فعنه أنه لا يخرج عنها شيء أي أجزاء  
عرفية له فلا تنعدم حقيقة معناه بانعدام بعضها فلا يرد أن يقال جعلها أجزاء يقتضي أن  
الكلام ينعدم بانعدام واحد منها فإن الكل ينعدم بانعدام الجزء مع أنه لا ينعدم منه  
الكل ينعدم بانعدام الجزء الحقيقي وهذه ليست أجزاء حقيقة والفرق بين الجزء  
الحقيقي والاعتباري أن الكل إذا انعدم بانعدامه كالرأس من الإنسان فهو جزء  
حقيقي وإن لم ينعدم بانعدامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فإن التركيب  
الخ) علة لتكون الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها (قوله نحو فلان) أصله قل  
وهو فعل ماض فاتصل به ما الحرفية السكافة قصار يستعمل بمعنى التثنية وكفته ما عن  
العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالس أو كثر ما وقصر ما (قوله نحو جندنا)  
الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال الأشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يتركب  
في جندنا بل هي فعل ضم لفاعل ففعل ماض وذو فاعل وزيد في قولك جندنا زيد  
مبتدأ خبره جملة جندنا أو القائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول إن جندنا برمتها ففعل  
فزيد فاعل في جندنا زيد وهو لا يغلب وأجاب الفعل لتقدمه وفرقة تقول إنهم الاسم  
تغلب الجانب الاسم الذي هو ذو الشرفه فحذف مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس والمعنى على  
هذا الأخير المحبوب المدح أو المدح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أو  
خبر (قوله نحو ذلك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنوافي من أن المغيرة  
بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيرها هناك لا يفيد شيئا لأننا لو نظرنا إلى هذه التفرقة  
زادت الأقسام فلا ولي إسقاط هذا ويذكر بطلان التركيب من فعلين فإنه وإن لم يوجد  
لا يضر ذلك كره لا نأبى عدد التقسيم العقلي لا الواقعي فذلك قال في اللب وشرحه  
والتركيب العقلي ينتهي إلى ستة أقسام إذا الميراج الترتيب اسمان وفعلان وحرفان  
واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما إذا روي الترتيب فيمنتهى إلى تسعة  
لا نقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين (قوله  
وهو قسمان الخ) هذا بالنظر لا قل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام  
لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع  
الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والافتقار يوجد من فعل  
واسمين نحو كان زيد قائما أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيداً منطلقاً أو من فعل  
وأربعة أسماء نحو علمت زيداً عمر منطلقاً أو من جملة الشرط والجزء نحو أن قام زيد  
قام عمرو وبناء على ما ذهب إليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزء وقال  
الرضي والسعدان الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب

فلا يعتد به والمراد أن  
الكلام يتركب من مجموعها  
لا من جميعها فإن التركيب  
الواقع بينهما على ضربين  
أحدهما غير مفيد فائدة  
الكلام وهو ستة أقسام  
\* أحدهما تركيب حرفين نحو  
ليتما \* والثاني تركيب  
حرف واسم نحو الرجل  
\* والثالث تركيب اسمين  
لا اسناد بينهما كغلام زيد  
\* والرابع تركيب فعل  
وحرف نحو فلما \* والخامس  
تركيب فعل واسم نحو جندنا  
\* والسادس تركيب اسم  
وحرف نحو ذلك \* والضرر  
الثاني ما يفيد فائدة الكلام  
وهو قسمان \* أحدهما  
تركيب فعل واسم على وجه  
يكون الفعل حديشاً عن  
الاسم نحو قام زيد وتسمى  
جملة فعلية \* والثاني تركيب  
اسمين على وجه يكون

وتأنيده وأما القسم وجوابه نحو والله نريد عالم فالكلام هو الجواب بلا تراخي  
 وحالة القسم إنما كيد وتثبيته (قوله خبر عن آخر) أفراد الخبر بالمعنى المغوى  
 وهو ما أسند لشيء وعذرا للمعنى هو المعبر عنه أو لا بقونه حديثا في العبارة تقتضي واحترز  
 بقوله على وجه يكون الخ من تركيبيها كلمة واحدة كما تقدم في حديثنا وغللام زيد (قوله  
 ولا مدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المفيد ولا يتأني في هذا عده جزءا من أجزاء  
 الكلام لأنهم إنما عده جزءا بالنظر إلى أنه يؤتى به للربط بين أجزاءه على أنه قد يتوقف  
 المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فإن هل أخرجت الكلام عن الخبر إلى الانشاء  
 وحديثه فمكونه جزءا بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو  
 زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظهر وفاو الدار ظرفا (قوله  
 أن تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم ينسب المصنف الربط  
 إلى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو  
 الجزم فهذا الكلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لأن المعنى  
 أن تحقق مثل ضرب تحقق مني أيضا أما نحو أن جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل  
 وجملة وفي نحو جاء زيد فأكرمه للربط بين جملتين فإن الفاء صيرت الجملة الأولى سببا  
 والثانية مسببا (قوله نحو مررت بزيد) فإن قلت أن الحرف قدر ربط بين الجملة أعني  
 مررت بلام فاعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم ينسب الربط لخصوص الفعل  
 والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب إليه الربط لأن المعنى المقصود  
 ربط المرور بزيد وذكر الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض  
 النسخ نحو مر بزيد دون تاء الفاعل وهي ظاهرة لأشعار عليها (قوله فعلامة الاسم) الفاء  
 للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع في ذكر علامات كل  
 من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراد  
 من نحو زيد ويرجى لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة السكينة ثم أن  
 ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه  
 العلامات والحال أنها أسماء نحو هيئات وكيف وقرال ود رال وحديثا فليست الألام  
 في قوله الاسم للاستغراق لأنها الوجهة له كان مفاد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه  
 العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون للجنس لأن أُل الجنسية مدخولها الحقيقة  
 من حيث هي فحق قولك الرجل خسر من المرأة أي حقيقة الرجل خسر من حقيقة المرأة  
 بقسط النظر عن الأفراد ومعلوم أن الذي يميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقة  
 وأما حقيقة أنه أعني كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعها فهي أمر  
 اعتباري لا وجوده في الخارج وإنما الموجود أفرادها كما هو شأن جميع الماهيات ولا  
 يصح أن تكون للعهد الخارجي لأن أُل التي للعهد الخارجي مدخولها فرد معين من  
 أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فهدى فرعون الرسول أي  
 الرسول المعهود الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو فرد من  
 أفراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني لأن

أحدهما خبرا عن الآخر  
 نحو زيد عدل ويسمى جملة  
 اسمية ولا مدخل للحرف في  
 ذلك لأنه ليس مقصودا  
 بالذات وإنما يؤتى به ليجرد  
 الربط بين اسمين نحو زيد في  
 الدار أو فعلين نحو أن تضرب  
 أضرب أو فعل واسم نحو  
 مررت بزيد أو جملتين نحو  
 أن جاء زيد أكرمه (فعلامة  
 الاسم)



مدخولها فردد منهم من أفرد الحقيقة كما في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أي  
فردت من أفرد الذئب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد  
يقال إن آل ثلاث شغراف وهو هنا عرف لا تحقيق والمعنى أن كل فرد من أفرد الاسم  
القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحسب هذه قوله الاسم أي ما صدق عليه  
الاسم في الجملة (قوله الميزلة) فيه إشارة إلى أن العلامة هنا من قبيل الخاصية  
فتكون مطردة أي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفى فتكون  
كالعرف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية إذ قد تنفي العلامة ويوجد  
الاسم والجواب إن المراد أنه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شيء منها أي متى  
كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بغيره إذ قد انتفت عنه  
الاسمية فلا ينافي أنه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية (لو وجد علامة أخرى  
فإن كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها) (قوله عن قسميه) تنبيهة قسم بالياء  
والفرق بينهما وبين القسم بدون ياء اعتماداً على فهم شيء واحد متحدان ذاتاً تحتلفان  
اعتباراً أو أما الفرق بينهما وبين المقسم بيمين أوله تحقيق وتوضيحه أن المقسم هو الأمر  
الكلي الصادق على الأقسام الشامل لها والقسم هو الأخص المنسرج تحته  
ويقال لذلك الأخص أيضاً قسم بالنظر لقسم آخر منسرج معه تحت المقسم فهو شيء  
واحد يقال له قسم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم  
والفعل والحرف يقال لها قسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر  
لاندراجهم تحت الكلمة وقسم بالنظر لتكون كل واحد منهما بالآخر ومنسرجاً معه  
تحت أمر كلي (قوله الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال  
ابن هشام في شرح العدة وذكر الجر أولى لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو  
نحيت من أن فت ولا نه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد في تعليقه وبالله التبعية  
وبالمجاورة وبالتوهم أي على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه  
في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل الجر إلا الاسم فإن قيل كان ينبغي أن يجعل  
علامة الاسم مطلق الأخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب إن الأخبار عنه  
علامة خفية إذ الأخبار عنه لا يذكره المبتدئ بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة)  
التي ذكرها كبر بالنظر مراعاة المرجع وهو الخفض والأولى التأييد مراعاة للخبير وهي  
الكسرة كما في بعض النسخ وتعرفه الخفض بالكسرة قصور لأنه لا يشمل الخفض  
بالياء كما في المثني والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا يصرف ويوجب بأن  
التعريف بالكسرة اقتضاه على الأصل وأما غيرهما فنائب عنها ثم إن تفسير المصنف  
الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور أن الأعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على  
أنه معنوي فالأولى أن يفسره بأنه تغيير مخصوص علامته بالكسرة وما ناب عنها  
(قوله تحدث) أي في اللفظ كيزيد أوفى التقدير ما للتعذر كالعصا أو اللؤلؤ كالفاضي  
أو للناسبة كغلامي (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض في تعريف الخفض موجب  
للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأما

الميزلة عن قسميه (الخفض)  
وهو الكسرة التي تحدث  
عند دخول عامل الخفض  
سواء كان الخفض حرفاً أو  
اسماً

شخصاً في حاشيته في رده فراجعها ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا  
 زائد عليها وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الامور الثلاثة  
 كالجبر بالاتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابله اثبات الخفض بنفس  
 الاضافة أو بالحرف المقدر واثبات الخفض بالاتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام  
 هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا بحر ضرب بحر بحر بحر بحر بحر بحر بحر بحر بحر بحر  
 حقه الرفع لانه نعت لبحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائماً ولا قاعداً بالجر  
 على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخوله فيه والاصح رجوع هذه الاقسام  
 للجر بالحرف أو الاسم لأن التابيع في غير البديل بحر وبعاء بحر به متبوعه وهو اما  
 الحرف أو الاسم في البديل بحر أو اسم مماثل لبحر متبوعه لا بالاتبعية وان الجر  
 بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف والحركة في خبر ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب  
 وهي الفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف  
 المتوهم لا بنفس التوهم فقاعدته معطوف على قائماً منه موب تقديره بفتحة مقدرة على  
 آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وغلام زيد) ههنا بحث وهو  
 أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع  
 الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأوجب  
 بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن  
 موجودة ولا مقدرة أي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسم حقيقة فهو في حكم الاسم  
 أو بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة هنا  
 فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين) هو في اللغة مصدر نون ينون  
 تنويماً اذا دخل النون فهو في اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره  
 المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنويماً بخازن قبيل تسمية آله الشيء باسم  
 ذلك الشيء وهذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة  
 الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون الاولى في ضيفن ورعشن  
 الاولى اسم للطفيلي الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الاربعاش وقوله تلحق  
 الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطا  
 خرج به نون التوكيد الحقيقية نحو لست فعلن وليكون بقاء على مذهب البصريين أنها  
 تسكتب نونا وهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زاده غيره لاجراج هذه النون لما علمت  
 أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطا فان قلت لاحاجة لذلك قيد السكون  
 ولحوق الآخر لان ما خرج به ما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب أن الاصل في  
 التعريف ذكر جميع القيود صريحاً وان كان يلزم من أحدها الآخر لكن الاولى  
 عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام (قوله غالباً فيهن) أي في الامور الثلاثة  
 وهي السكون ولحوق الآخر وثبوتها واصلها وانما أتى بهذا الاجل أن يصير التعريف  
 جامعاً ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقييد بقوله غالباً لادخال الصورة التي ذكرها  
 في التعريف التي أشار لها بقوله فمن غير الغالب الخ فلم يقيدها بالغالب لم تدخل فيصير

ولا ثالث لهما على  
 الاصح (نحو زيد) وغلام  
 زيد (والتنوين) هونون  
 ساكنة تلحق الآخر تثبت  
 وصلاً غالباً فيهن وتحذف  
 خطأ ووفقاً في غير الغالب  
 ان التنوين قد يجر لالتقاء  
 الساكنين

التعريف غير جامع (قوله نحو محظور انظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا  
للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب القوم مع  
ان كلا منهما نون ساكنة فلا شيء ابقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء  
الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا ساواها بين النون وما الفرق فالجواب  
انهم قد ادوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم مربية على النون اللاحقة للفعل فابقوا  
التنوين وحذفوا نون التوكيد ادوا أيضا التنوين كالجزء من الاسم الا يمكن للزومه  
له عند دخوله من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها  
غير لازمة له فلذلك حذفوها وابقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين  
(قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتح مقدرة على الالف المحذوفة  
لالتقاء الساكنين منعه من ظهورها التعذر وبنائه ان اصل ما هو ما خوذ من مؤثت  
الشيء اذا طميت به فضة أو ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ما ثم قد  
تبدل الهاء همزة وهي لغة المد وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف  
الالف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار إليها  
المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الالف والهاء فالتنوين هنا يلحق الآخر بل  
لحق الأول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الالف قد  
حذفت لعلها تصير بغيمة والمحذوف لعلها تصير بغيمة كالناتبة فكأن الالف ناتبة وحيدة  
يكون التنوين لاحقا لآخر مقدر على أن لا يسلمنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا  
توصف بكونها آخر اجمعى أنه لا شيء بعد ما خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا  
الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفي المغني أن الحذف هنا لازم فهو  
واجب وحاصل هذه المسئلة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خذ لا فلا بن عصفور أو بنت عند  
قوم من العرب نعت العلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف  
ابن أو ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان  
وفلانة قال الحايي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب  
وشروط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبى للأول حقيقة فان كان خذ فلا حذف بل يحرك  
التنوين بانكسر لالتقاء الساكنين كما مع باء ابن فان لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جاني  
كريم ابن كرم أو زيد ابن أخيه لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقله  
الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقله الاستعمال  
أيضا ثم ان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان قياس الكتابة أن تكتب كل  
كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف حذف الالف من الخط اختصارا  
لكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الالف واشترط في حذف  
الالف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لانه اذا كان في أول السطر كان في محل  
ابتدأ به غالبا لأن القارئ ينتهي لآخر السطر ثم يبتدئ بأول السطر الذي بعده  
فذكره أن يكتبه على غير ما يوجب النطق به غالبا (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر  
عليها لانها هي المختصة بالاسم والشهور والافاقسام التنوين عشرة ونحن نعلم لك

نحو محظور انظر وقد  
يلحق الأول نحو شربت  
ما بالقصر وقد يحذف وصلا  
اذا كان في علم موصوف  
باسم مضاف الى علم نحو قال  
زيد بن عمرو ويحذف تنوين  
زيد تخفيفا وهو أقسام أربعة



المقبضة اجتمالا فنقول \* الخامس تنوين الترخم وهو الا لا حق للتوافق المطلقة بدلا عن  
حرف المد كقوله أفلى اليوم عادل والعتابن \* وقول ان أصبت لقد أصابن  
السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر الا لا حق للتوافق  
المقبضة بالسكون نحو قوله

قالت بنات الهيم يا سلمى وائن \* كان فقيرا مدمما قالت وائن  
فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن \* السابع تنوين مالا  
ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنبرة \* فقالت لك الويلات انك مرحلي  
أوللتناسب كقراءة سلاسل واغلا لا \* الثامن تنوين المنادى المفهوم كقوله

سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام  
التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء \* العاشر تنوين  
الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقله فانك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه ممنونا  
فهو محكي (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال للدلول أي التنوين الدال على  
التمكن والتمكن هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى أن  
يقول تنوين الامكانية لأن الامكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا  
تنوين الصرف وهو الا لا حق للاسماء المعربة المنصرفه غير ما جمع بألف وتاء فريدتين  
وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيمنع ولا  
الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيدورجل) التنوين في زيد للتمكن اتفقا وأما  
تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكن أيضا والدليل على ذلك انك  
اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتمكن  
زال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على انه للتمكن وفي الرضى أنه لا مانع من  
أن يكون التنوين فيه للتمكن وللممكن معا فاذا سمى به شخص للتمكن (قوله تنوين  
التمكن) وهو الا لا حق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونسكتها لثانوت منها  
كان نسكة وما لم تنون كان معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطاق رجل  
مسمى بالثوب لا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه مثالا فيذا الخليل بن أحمد  
النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المحتوم بويه كسبويه وعمرويه ونفطويه  
ويحق اسم الفعل نحو صومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم  
الفعل سماعيا لأنه قد اختص ببعض منهادون بعض فلو كان قياسيا لدخلها كلها مع  
ان منها ما لا يجوز تنوينه كترالودراك وبعضها يجب تنوينه كواها يعني أنجب  
وبعضها يجوز فيه الامر ان التنوين وعدمه كصه (قوله و صه) تقول لمن يخاطبك اذا  
أردت سكوته ونحو صاه بغير تنوين واذا أردت سكوته مطلقا صه بالتنوين وتقول ايه  
بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ماو بتر ككه اذا طليت الزيادة من حديث  
مخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا واذا أردت صوتا  
مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم ما نون من اسم الفعل

\* الأزل تنوين التمكن  
نحو زيدورجل \* والثاني  
تنوين التمكن نحو سيبويه  
وصه

يكون نسكرة وما لم ينوّن فهو معرفة مبني على القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر الذي  
هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر  
لأن جميع الأفعال نسكرة وذكر الأصمعي أن العرب لا تقول إلا به بالتنوين  
وأنسكروا ورد من قول ذي الرمة \* وقفنا فقلنا يا به عن أم سالم \* قال أبو حيان  
والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكي أنه جرى ذكر الأصمعي بغير أي  
على الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في  
أيامه قال الناقل فرأيت أبا علي كالمسكرة لذلك وقال للناقل ما بلغ من أمره قال كان  
يخطئ المخول من الشعراء أنسكروا على ذي الرمة مع احاطة بلغة العرب ومعانيها  
وفضل معرفته بأغراضها ومراعاتها في قوله وقفنا البيت فقال أبو علي أما هذا  
فالأصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها بغير  
علم (قوله تنوين المقابلة) علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا ونقل في  
التصريح عن الرضي أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كنون  
جمع المذكور السالم فإنها في مقابلة تنوين مفردة واستشكل هذا بأن مفرد جمع المؤنث  
السالم قد يكون غير منوّن كفاطمة وأجيب بأن هذا معارض بجمع المذكور السالم فإن  
مفردة قد لا يكون منوّنًا كإبراهيم وإسماعيل ونحوهما من الأسماء المنوعة من الصرف  
ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة  
نصبا ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضاً هو ثابت في الرفع والجرو لا عوض  
إذ ذلك وقيل أنه تنوين ~~تكميل~~ كين ورد بأنه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا  
التنوين للتمكين لزال حين التسمية لأن تنوين التمكن لا يجمع العلتين أعني العلمية  
والتأنيث ولهذا الوسمي علمة وعرفه زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه  
ليس للتمكين (قوله فإنه) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيد بن أي  
والنون في زيد بن قائمة مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم  
(قوله نحو جوار) أي جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل  
كفواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم ~~تبع~~ غير أعيم فإنه ممنوع من  
الصرف للوصفية ووزن الفعل إذا صله أعيم يوزن أقبعل كأخرج ونحو قاض علما  
على امرأة فإنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فشكل هذا وما أشبهه تستعمل فيه  
الضممة والفتحة النائية عن الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار  
ومررت بجوار فلا قول حرف وقع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع  
من ظهورها الثقيل والثاني مجرور بالفتحة النائية عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة  
على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل وتقول في حالة النصب  
رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فإن قلت لم تظهر الفتحة  
النائية عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا مررت بجوارى بإثبات الياء  
منصوبة بحالة النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نائية عن الكسرة والكسرة  
ثقيلة فسكذما ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فإنها ليست نائية عن ثقيل بل

\* والثالث تنوين المقابلة  
نحو هندات ومسلمات  
فإنه في مقابلة النون في  
زيد بن ومسلمين في كونه  
علامة لتمام الاسم كما أن  
النون قائمة مقام التنوين  
الذي في الواحد في ذلك قاله  
الرضي \* وأربع تنوين  
العوض نحو جوار

هي أصلي فلم تستقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام إضافة يوم  
لا زمن إضافة أحد المترادفين إلى الآخر قال الدماميني لعل الإضافة للبيان مثلها في  
شجر أراك أي يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أي أصلي وهو الياء  
فأصله جوارى بالياء والتنوين استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى  
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى بالتنوين بعد  
الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين النكح وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر  
أن المحذوف لعلة كالشابت وقد حذفت الياء هنا لعلها وهو التقاء الساكنين فتسكون  
في حكم الشابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجتمع تنوين الصرف فحذف  
التنوين بسبب ذلك فصار جوارى بدون تنوين خفيف من أن تشبع بالكسرة فتتولد  
عنها الياء فترجع بعد حذفها ويحمل ثقل في اللحن بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا  
عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوارى بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين  
الأصلي الموجود في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فإنه تنوين الصرف وقد  
زال ثم ما ذكره الشارح من أن التنوين في جوارى عوض عن حرف وهو الياء مبني على  
القول بأن الأعلال مقدم على منع الصرف وهو الرابع لأن سبب الأعلال قوى وهو  
الثقل الظاهر في السكامة وسبب منع الصرف ضعيف لأنه المشابهة للفعل وهي غير  
ظاهرة وما سببه قوى أرجح مما سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على  
الأعلال فإنه يكون أصله جوارى باثبات الياء بدون تنوين فيقال استقلت الضمة  
على الياء فحذفت الضمة وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين  
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن  
حركة واغما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل  
في السكامة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى  
قلوا لا إذا بلغت الحبلان وأنت حينئذ تنظرون أي حينئذ بلغت الروح الحبلان  
وبالأكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فإن التنوين هنا عوض عن حمل ثلاث  
واغما كان التنوين في إذ عوضا عن جملة لأن إذ يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقا فلما  
حذفت الجملة المضاف إليها أتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت إذ فخلعها من التقاء  
الساكنين لأنها في الأصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما في قوله تعالى قال  
فعلما إذا أوأمان الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة (قوله هذا هو الصحيح)  
ومقابلته أنه تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف لأن الأصل في كل واحد بعض  
أن يضاف إليه فلما قطع عن الإضافة دلالة ما قبله عليه عوض عن المضاف إليه  
التنوين ففي قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل إنسان فحذف إنسان المضاف  
إليه كل وتنوّن عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أي  
بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ حمزة إن تنوينها عوض عن  
المضاف إليه بالأمريّة إلا أنه مع ذلك تنوين صرف أي تمكين لأن مدخوله معرب فهو  
من القسم الأول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن

ويومئذ فالأول عوض عن  
حرف وهو الياء وأصله  
جوارى والثاني عوض  
عن جملة وليس منه العوض  
عن المفرد في مثل كل وبعض  
فإن تنوينها تنوين تمكين  
يزول عند الإضافة ويوجد  
عند عدمها هذا هو الصحيح

مدخولهما مبني (قوله والالف واللام) أي ويغير الاسم أيضا بالالف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت ال موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أي ليست معرفة ولا موصولة مقاربة للوضع كاليسع والآن والذي أوعارضة للضرورة ونحو \* وطبت النفس يا قيس عن عمرو \* أول الشذوذ نحو ادخل الأول فالأول أو للفتح الأصل كالحارث أو في العلم بالبنية كالعقبة ولو عبر المصنف بال كان أولى لأن ما وضع على حرف بطريق الأصلية يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال للجر وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للتركيب من الألف واللام أو لا يقال الألف واللام وقد يعثر عنه بأنه عبر عما هو الأشهر عند المبتدئ والأقرب لفهمه وإنما اختصت ال المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لأن ما موضوعا للتعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام) تنو في الأصل وصف مأخوذ من الغلة وهي شدة الجماع لأن هذا المعنى إنما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم شملت عليه الأسماء فصارت اسمها كالنور والكاف فأنهما بحسب الأصل وصفان لتكثهما صارا اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة ومعناه الحذر أي دائم التنبيه واليقظة ثم إن في الغلام معرفة قطعا بخلاف وأما في اليقظان فقبيل هي كذلك وقيل موصولة لأن ال الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وحري عليه أن مال في شرح الطبراني الصحيح أن ال في الصفة المشبهة معرفة وأما ال الداخلة على أفعل التفضيل فنحو الأفضل والأعلم فمعرفة اتفاقا لا موصولة فإن قلت قد دخلت ال على الفعل الماضي كقولهم أله فقلت وعلى الفعل المضارع في قوله

(والالف واللام) في الاسم  
والصفة (نحو الغلام)  
واليقظان (وحروف التفضيل  
نحو من الله) ومن الرسول

ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل والجواب أن ال في الأول اسمته هامة وأصلها عمل فأبدلت الاء هجرة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل ال بدلها وهي أم عند سحر فتم بقلب ال اللام مما هو بها نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من أميرام صيام في أمفر كما هو مشهور (قوله زحرف الخفض) من إضافة السبب للسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم وسميت علامة عليه لأنها لا توجد الخفض المختص به فإن قيل لا حاجة لذلك فإن الخفض يعني عنها أوجب بأنه نص عليها بالتدخل الأسماء المبنية نحو هذا فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن أعراب المبني محلي فإذا قلت مثلا حرت بهذا يكون مبني على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا طامرا فالخفض لا يعني عن ذلك حرف الخفض إذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناول التعبير بالخفض فيحتاج لذلك حرف الخفض لا جله فإن قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

وانه ما ليلى بنام صاحبه \* ولا يخالط البيان جاذبه

وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول آخر نعم السير عنى بشن العير ونحو ذلك فالجواب

أن حرف الجر هنا دخل على اسم مخدوف والاصل في الأول ما يلي بليد نام صاحبه  
وفي الثاني ما عني بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على رأس العير \* (خاتمة) \* اغناقتصر  
المصنف على هذه العلامات لنهرتها بسهولة ولها الأفعالات الاسم كثيرة قال الجلال  
السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدناها  
فن أراد الوقوف عليها فليراجعه (قوله وعلامة الفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ  
من الأفراد أعني أن تكون من أفراد الماضي كقيام أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم  
وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السكلي ثم  
ليس المراد جميع الأفراد بل بعضهم الذين لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل  
به وما أفعله في التمجيد وخلو وعدا وحاشي إذا ذهبت وحب من حمدا وكفى من كفى  
بمنه أن تفعل وقال الشاطبي إن هذه أفعال ماضية تقبل بناء التانيث بالنظر إلى أصلها  
بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة  
بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم إن قوله علامة مبتدأ وقوله قد  
خير ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبر إلا أن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله  
المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بعناء معبر عنه  
بجرد لفظه وهذا لا ينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه إذا  
التفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما إذا لوحظ معنى الفعل أيضا فإنه  
لا يصح أن يخبر عنه فإن أراد بلفظ الحرف فإنه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد  
حرف تحققيق ومثله الفعل إذا أراد بلفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض أي  
هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن اللفاظ كما أنها موضوعات لعنايتها وأوضاعا قصديا  
وهي بهذا المعنى تكون اسما وفاعلا وحرفا كذلك هي موضوعات لا نفسها وأوضاعا غير  
قصدي على ما ذهب إليه التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ أراد به نفسه فهو اسم منقول  
علم لنفسه فتسكون من أعلام الأشخاص لسكونها موضوعات لشيء بعينه غير متناولة  
غيره وقيل من أعلام الأجناس لسكونها علميا للمفهوم السكلي لسكن اللفظ لا يصير بذلك  
الوضع مشتركا ورده السيد بأن دلالة اللفاظ على نفسها ليست مستندة إلى الوضع  
أصلا لو جودها في المهملات أيضا بالافتقار نحو حسق مر **ك** من ثلاثة أحرف  
وجعلها محسوبا على ما عليها لا يقتضي كونها اسمها لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز  
الاستخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعات أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع  
المهملات لا نفسها وأوضاعا قصديا أو غير قصدي وانها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن  
الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل  
ولا نقل وانما ارتكب تفصيلا عن التزام الاشتراك في جميع الكلام وما وقع في كلام  
بعض النحاة من أن اللفظ إذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد أنه  
عنزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل تحضري بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع  
فيحكم عليها بذلك الحضور اه فيكون الحاصل أن اللفظ إذا أريد به نفسه فهو علم له أو  
عنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أو مستعملا لكن إجراء أحكام

وقس الباقى (وعلامه  
الفعل

الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعد والسيد أن يقول  
 انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه في تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه  
 العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدئ لكونها النفس استهوا وموجوم نفعها وشحنها بها  
 حاشيتنا حرصا على تقييد أو ابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فاعل باعتبار  
 كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بأنها حرف  
 وضرب بأنها فعل يفيد خلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد  
 حرف أي ما صدق عليه قدم من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد  
 قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فأنها اسم لا رادة لفظها وكذلك يقال في  
 ضرب فاعل فتفطن (قوله قد) أي الحرفية وانما لم يقيدها بذلك لانها المرادة عند  
 الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كافي فالأكثر في  
 استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى  
 على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبره يقال قد زيد درهم  
 برفع قد فهي مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهر فوزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتحقق انون  
 الوقاية فيقال قدني كثيرا وقدني بحذفها قليلا أي حسني بمعنى كافي تقول قدني  
 أو قدني درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي غده  
 الحالة لا تفارقها النون فتقول قدني درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفي مبنى على السكون  
 والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر  
 (قوله وتدخل على الماضي الخ) قال الشيخ أبو حيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ  
 بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على  
 المستقبل أي المضارع اه وتكون للتقليل أي تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يوجد  
 الخيل وقد يصدق الكذب أو تقليل متعلقه كما في قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان  
 ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لأفراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب  
 والمستحيل أقل معلوماته فان من افرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكالاته  
 التي لا تنتهي ونقائص هذه الكالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد  
 الجائز غير متناهية اذ منه نعم الجنان الذي لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز  
 فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في المثالن للتحقيق أما الثاني فظاهر فان  
 علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فان التقليل فيه مستفاد من الهميعة أي لفظ  
 كذب وبخيل وليس مستفاد من قد لانه اذا لم يحتمل على أن صدور الصدق والجود  
 قليل كان الكلام فاسدا مناقض أوله آخره لان كذب وبخيل من صيغ المبالغه  
 وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لم يكن الصدق قليلا وكذلك اذا  
 كان البخيل كثيرا لم يكن الجود قليلا اذ لو كان كل من الجود والصدق كثيرا  
 لما صح التعبير بكذب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتى قد  
 للتكثير ومن ثم قال الزخشي في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء أي ربعا  
 نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشيد بيت الهذلي \* قد أترك القرن مصفرا أنامله \*

قد (وتدخل على  
 الماضي) (نحو قد قام زيد)  
 على المضارع نحو (قد يقوم)



(قوله والسين) أى مسماهما وهى س فانها التى تدخل على المضارع لا افضل سين وهى  
للدلالة على التنفيس أى التراخى والتأخر لوقوع الفعل فى الزمن المستقبل وهى صيغة  
مستقلة ليست مقطوعة من سوف خلافاً للسكر فيمن رهل زمن الاستقبال فيها أضيق  
من سوف أو زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريين الى الأثرل أخذهم  
قاعدة ان كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثانى وأجاب بأن قولهم  
كثرة البناء الخ ليس مطرداً (قوله وتاء التأنيث) أى مسماهما المراد التاء الدالة على  
تأنيث المسمى اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء فى ربت وثبتت على لغة  
من سكنها فانها التأنيث اللفظي وقوله الساكنة أى أصالة فلا يضر قصر يكها العارض نحو  
ضربتاً وقالت امرأة العزيز وقالت امة بالنقل وخرج بها تاء التأنيث المتحركة أصالة  
بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فانها تتجدي بالاسم  
نحو لا حول ولا قوة وفى الحرف نحو ربت وثبتت على ماهو الكثير فى قصر يكها (قوله  
بالصيغة) أى بنفس الصيغة وسياق محترز ذلك فى كلامه والمراد ان الصيغة  
موضوعية للطلب وان استعملت فى بعض الصور للإباحة أو التاميد أو نحو ذلك مجازاً  
(قوله باللام) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أى  
ليرضعن أى فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لا اتصاله بنون  
النسوة وهو فى محل جزم لا دخول لام الأمر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من  
الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وقد ظاهرك من هذا الاعراب أن الفعل وحده  
فى محل جزم وأنه مع الفاعل الذى هو النون فى محل رفع خبر المبتدأ فان دل اللفظ على  
الطلب ولم يقبل ياء الخطابية فهو اسم فعل أمر نحو ومه وان قبل ياء الخطابية ولم يدل  
على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات  
لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطى فى كتاب الاشباه والنظائر أن جميع  
ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعددها هناك (قوله وعلامة  
الحرف أن لا يقبل شيئاً من ذلك) أو رد عليه أنه اما أن يريد بذلك ما ذكره ثمان  
العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيئاً من علامات الاسماء ولا من علامات  
الافعال واما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره ثمان العلامات فان أراد الأول وهو  
المبتدأ من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حواله على مجهول وأيضاً يقتضى أن  
المبتدأ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل  
ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسير جداً وان أراد الثانى ورد عليه  
أن هناك ألفاظاً لا تقبل شيئاً من هذه العلامات التى ذكرها وليست حروفها وهى  
أسماء نحو قط فى قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لا تستغرق الزمان الماضى وهى  
لا تقبل شيئاً من العلامات التى ذكرت والجواب اننا نختار اما الأول ونقول ان هذا  
الكتاب موضوع للمبتدئ وهو لا يستعمل بنفسه بل يحتاج اوقاف ومعلم فتسمع المصنف  
فى ذلك اعتماداً على الموقف والمعلم فان المبتدئ لا يستغنى عنه أو الثانى وأن المعنى  
لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة أى بنفسه أو بمرادف فوقه مرادفة للزمان الماضى

والسين) وتختص بالمضارع  
(نحو سيقول) السفهاء  
(وتاء التأنيث الساكنة)  
وتختص بالماضى (نحو  
قامت) وقعدت (وياء  
الخطاطبة مع الطلب)  
بالصيغة وتختص بالامر  
(نحو قومي) بخلاف الطلب  
باللام فانها تدخل على  
المضارع نحو لتهقومي يا هند  
(وهامة الحرف) عدمية  
وهى (أن لا يقبل شيئاً من  
ذلك) المذكور من علامات  
الاسم وعلامات الفعل  
وما لم يذكر من علامات  
فتركة العلامة علامة له

والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فأنك تقول سافرت في زمان  
والزمان زمان ز يدخبر من زمان عمرو ويحذف ذلك واعترض أيضا بأن في تعريف الحرف  
بما ذكر دورا لأن علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف الزوم  
الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو  
الدور وأجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا  
معاولا ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لأن الجهة الأولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا  
للترتيب الذي كرى أي الاختبار لا للترتيب الزمني ومحصله أن الترتيب هنا يحسب  
الاختبار كأنه بعد أن فرغ من حشد الكلام وبيان أجزائه وتعيين بعض ما عن بعض قال  
وأخبركم أيضا أن اللفظ الخو يصح أن تكون ثم للاستئناف لأن هذا الكلام  
مستأنف ومنه قطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذي كرى أي اللفظ الذي سبق تعريفه  
وهو الموضوع فإن التقسيم إلى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع ومآله الخلق من أن  
المراد اللفظ ولو هملا فلا يس على ما ينبغي لأن المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في  
مفهوم المفرد والمركب الدلالة فنسب (قوله مفرد) بدأ به لأن هذا المقام تقسيم والتقسيم  
لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفرادها لا حقيقة ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ وإذا  
كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الشكل يتوقف  
على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الشكل الذي هو المركب متقدما  
طبيعيا فناسب أيضا أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبيعي (قوله لأنه لا يخلو  
الخ) كان الأولى أن يقول لأنه أما أن يدل جزء على جزء معناه أو لا يدل بتقديم مفهوم  
المركب على مفهوم المفرد لأن هذه العبارة وهي قوله لأنه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف  
كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل  
الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لأن التيقود في تعريف المركب  
وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت  
الشيء سابق في التصور على عدمه في وتعرف المفرد سلب دلالة جزء اللفظ على جزء  
المعنى وقد أثبتت للمركب وسلبها فرغ عن تعقل ثبوتها وقوله لأنه اسم إن ضمير الشأن  
وجملة قوله لا يخلو خبر أي أن ما صدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لا يخلو وأخذ منها  
عن أن يتصف أما بالأفراد أو التركيب والحصر في القسمين استقرائي فساد كره من  
قوله لأنه الخ ليس دليلا لأنه لا يخلو الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه  
التقسيم بالنضمام القيود إلى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من التيقود في  
تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على  
جزء المعنى فخرج بالقيود الأول ما لا جزء له أصلا كهمزة الاستفهام وأو العطف مثلا  
وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل على شيء كإزاي من زيدوا العين من عمرو وبالثالث  
ما له جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبس الله عما فإن كلام الجزأين أنه دلالة أما  
الأول فإنه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن  
لا دلالة لواحد من ذين الجزأين على شيء من معناه وثالث ذات الشخص المسمى بعبس

(ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب)  
لأنه لا يخلو أما أن لا يدل  
جزء على جزء معناه أو يدل  
الأول المفرد كز يدو والثاني  
المركب كغلام زيد



الله وحذف المصنف قيد ارباعا وهو أن تذكر تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزئه معناه لكن لا تذكر دلالة علمه مقصودة كما إذا سمي شخص  
 بحيوان ناطق فإن مجموع حيوان ناطق يقتضيه الدلالة على الذات المعينة المسماة به  
 ولا يقتضيه بكل من الحيوان والناطق مفهومه الأصلي وهو الحيوانية والناطقية وإن  
 كان جزأ من المسمى لأن الحيوانية والناطقية جزئ من ذات المسمى والجزء الآخر  
 الشخص لا يمكن لا دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث إنه جزء المعنى  
 العلى إذ لا يتصور دلالة جزئه اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزئه المعنى باعتبار الوضع  
 الآخر من حيث إنه جزء معنى ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ما خرج بقيد تعريف المركب  
 داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب إذ لا واسطة بينهما بتوضيح  
 تعريف المركب يتضح المفرد ثم اتضح لأنه مقابل له وبضدتها تغير الأشياء فلذلك  
 تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقى أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر  
 اصطلاح للمناطق ذكره النحاة في كتبهم وخطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن  
 المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبارة الله  
 علما على هذا القول من كتب على القول الأول مفرد ويرجح القول الثاني أنهم يقولون  
 في مثل عبادة الله أنه مركب تركيبا إضافيا يعربون كذا من جزأيه بأعراب ولو كان  
 مفردا لأعرب بأعراب واحد (قوله والمفرد) أله الله الذي كرى أي المفرد الذي ذكر  
 في التفسير (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم الكل الذي هو المفرد إلى جزئياته التي هي  
 الاسم والفعل والحرف والحصر في الثلاثة استقرأني (قوله أما أن يستقل بالمفهومية)  
 ضمير يستقل يعود إلى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية  
 عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر إليه وهذا المعنى هو معنى قولهم  
 يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة بقوटी العبارة بين واحد وهو عدم  
 الاختياج في فهم معنى اللفظ إلى ضمنية غيره إليه فعني قولهم ما دل على معنى في نفسه  
 ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضمنية (قوله الثاني الحرف) أي ما لا يستقل  
 بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالة على معناه  
 كدلالة في على الظرفية مثلا مترقفة على ذكر شيء آخر وهو الظرف والظرف في  
 قولك زيد في الدار مثلا قولك النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره في سببية أي أن  
 دلالة على معناه بسبب انضمام غيره إليه بخلاف الفعل والاسم فإن كل منهما ما يدل  
 على معناه وحده بدون أن ينضم إليه غيره (قوله يدل بهيئته) أقاد كالمه أن دلالة  
 الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب من المائدة والهيئته  
 فالمائدة هي حرفه ومثل ض رب في ضرب والهيئته هي الحركات والسكنات وتقديم  
 بعض الحروف على بعض فبدل الفعل عائدة على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب  
 وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئته دالة على الزمان اختلاف الزمن  
 باختلافها مع اتحاد المادة فإن ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما  
 اختلفت الهيئته اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض رب واختار بالدلالة

(والمفرد ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف) لأنه لا يحتاجوا ما أن يستقل بالمفهومية أولا الثاني الحرف والاول اما ان يدل بهيئته على أحد الأزمنة

بالمهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالاسماء كأمس وعشد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهي الماضي والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله اما ان يدل بهيئته الخ وقوله الأول الفعل أي الأول من هذا التقسيم (قوله والعناد تحقيق) العناد معناه التنافي ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منه مفصلة حكم فيها بالتنافي بين آخراتها الثلاثة في الجمع أي التحقق والخلو أي الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها في شيء واحد بحيث تكون كلمة اسمها وفعلها وحرفها ولا اثنان منها أيضا ولا تنافي هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسمها ولا فعلها ولا حرفها بل حيثما وجدت كلمة فهي إما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينتفيان (قوله وقد علم بذلك) أي بيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمراد بالحد التعمير وقوله للاحاطة تعليل لسكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق في جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلّي الذاتي المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبعض ذلك القيد للاسم الكلّي يخرج تعريف كل واحد من الاسماء مفردا مستقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الا زمنا الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل أخرجه الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان أخرجه الفعل وبقي الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفردا مستقلا بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الا زمنا الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرجه الحرف وقوله دل الخ أخرجه الاسم وحد الحرف مفردا لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرجه الاسم والفعل (قوله والقسم الأول الخ) لما قسم المفرد للثلاثة شرع الآن في تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضموم ومبهم فقوله منظر وهو ما بعد ويجوز فيه الجر على انه يدل من أقسام والرفع على انه يدل من ثلاثة أو مخبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشيء اذا كشفته ولم تسترته وما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شيء في دلالة على معناه كان أظهر دلالته من المضموم والمبهم لان كلا منهما يحتاج لاحراز آخر ينقسم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به في التقسيم (نحو زيد ورجل) مثل بمثابة الإشارة الى انه لا فرق في الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد أو نسكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فسمي الأسماء الظاهرة اما معرفة واما نسكرة ويتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضموم) اسم مفعول مأخوذ من أظهرت الشيء اذا أخفيتها وسترته سمي به اللفظ اما

الثلاثة أولا الثاني الاسم  
والأول الفعل والعناد  
حقيق يمنع الجمع والخلو  
وقد علم بذلك حد كل واحد  
منه للاحاطة بالمسترته وهو  
الجنس وما به يمتاز بكل  
واحد عن الآخر وهو الفصل  
(و) القسم الأول (الاسم)  
وهو (ثلاثة) أقسام (مظهر  
نحو زيد) ورجل (ومضموم

لأن حروفه الموضوعة له غالباً وهي التاء والكاف والهاء مهموزة أي صوتها شفي  
 لأن الخمس الصوت الخفي وانما قد ساد بالثالب لإخراج الضمائر المضمرة من نحو أنا  
 وأنت الخ لأن الضمير هنا وهو أنا وإن حرف ليس مهموزاً وأما التاء ونحوها فهي  
 ليست ضمائر وانما هي لواحق كالمسياتي تحقيقة واما لان دلالة على معناه أن في من  
 دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج في دلالة على معناه الى قرينة على اللفظ  
 وهي التكلم أو الخطاب أو التسمية وما هو محتاج في دلالة على معناه لشيء آخر  
 على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضاً ضميراً مأخوذاً  
 من الضمور وهو المزال لانه في الغالب قليل الحروف أنه موضوع على حرف واحد  
 أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فإن حق اللفظ فيه أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف  
 فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فأنسب المزال  
 الخفيف الجسم ثم تسميته ضميراً أو ضميراً اصطلاحاً البصريين وأما الكوفيون فإنهم  
 يسمونه كناية ومكشياً والثاني من باب الحذف والإيصال أي مكشياً عن الاسم الظاهر  
 اختصاراً (قوله نحو أنت وهو) أي وأنا من كل ما وضع للخطاب أو غائب أو متكلم فدل  
 الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فكأن قد اعترف مدلوله شيء آخر غير  
 الذات وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات  
 بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف أن كان جامداً كرجل أو يعتبر معها وصف كما  
 في المشتقات نحو ضارب فإن مرفوعه ذات متصفة بالتعريف على حقيقة التسمية بها  
 ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها رقس بقية المشتقات فالشئ مدلوله  
 ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفرق لفظية فهو منبوية ليس هذا محلها  
 (قوله ومبهم) من الإبهام وهو الجفاء مأخوذ من أهميت الشيء إذا أختفيت وما كان  
 المبهم لا يفيد معناه إلا بتوسط قرينة على اللفظ وهي الإشارة التسمية في اسم  
 الإشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهماً أي خفياً بالنسبة للاسم الظاهر الدال  
 على معناه بدون أن ينضم إليه شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه) أي من جميع أسماء  
 الإشارة كهؤلاء في ذلك وذلك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه  
 ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصراً على خصوص  
 اسم الإشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة  
 الممثل له هذا ونحوه من المهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير رأوي لدخل  
 تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير بالأول فلم يتناول التمثيل بل يكون الدال تحت  
 نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون تاركاً للأصول فيكون كلامه قاصراً واعلم  
 أن ما ذهب إليه المصنف من كون القصة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى أن اسم  
 الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس إذ لا يقتضي تقدم ظاهر  
 فيكون من قبيل الضمير لانه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوصفه والوصف  
 به وانتميته ونحوه غير ذلك وقد أشكل أن يرد على قوم فجعلوه عهما متداين الظاهر  
 والمفهم لان له شهماً بالظاهر وشهماً بالضمير في حيث انه مبني ولم يفارقه تعريف

نحو أنت (وهو ومبهم نحو  
 هذا) وهذه

الإشارة كان كالمظهر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالأسم الظاهر  
 (قوله لأنه لا يختلوا ما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الانحصار في الأقسام الثلاثة  
 وحصره فيها المستقرات (قوله أما أن يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل  
 جنس فيه أشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر السكلي والأمور السكسية لا وجودها  
 في الخارج وقد شرطوا في اسم الإشارة أن ينضم إليه الإشارة الحسية فلا بد أن يكون  
 المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار إليه بما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا  
 والجواب أننا نقدر مضافا أي أفراد كل جنس ثم يقال أينما من الجنس ما ليست  
 أفرادها مشاهدة بل معقولة فلا بد من تخصيص الأفراد بكونهم محسوسة مشاهدة أي  
 أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة فلا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر للموضوعات  
 فإنها تستعمل في المعقول والمحسوس ~~لكن~~ لا أفرادها اختصاص ببعض الأمور  
 كاختصاص من عن يعقل فتكون السكسية بالنظر إليها ليست عامة وفي المقام كلام  
 لا تحتمل هذه الجملة (قوله أما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح  
 الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين أولا في  
 التقسيم ولا جري في شيء من ذلك (قوله والقسم الثاني الفعل) أي مطلق الفعل حتى  
 يصح تقسيمه إلى الأقسام الثلاثة (قوله على الأصح) مقابله ما يأتي في الشرح ما ذهب إليه  
 الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أي الزمن المستقبل والمراد أن يدل  
 عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا لمخبره أن قام زيدت فإن المعنى  
 متى حصل قيامه من زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فمقدل الماضي هنا  
 على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداء الشرح فهي  
 عارضة بدليل أنه إذا جرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضي (قوله الثاني)  
 أي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أي الزمان الحاضر وهو زمن  
 التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على  
 التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الزمان حقيقة في الحال مجاز في  
 الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب إليه أحد ثم إن  
 دلالة المضارع عليه بحسب الوضع فلا بد منه قد تمحض للدلالة على الماضي إذ دخلت  
 عليه لم يخول يضرب لأن هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا هنا هو في الدلالة  
 بحسب الوضع (قوله والأول الأمر) أي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الأمر  
 وينبغي أن يعلم أن دلالة فعل الأمر على الاستقبال إنما هي بحسب المأمورية وهو  
 الحدث المطلوب إيقاعه وأما باعتبار كون الأمر من قبيل الطلب الذي هو من أقسام  
 الأفعال فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فإن الأفعال منه حاضر والحاصل  
 أن فعل الأمر باعتبار دلالة الطلب على الطلب يدل على الحاضر لأن الأفعال ما قارن مدلوله  
 التلطفية وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لأن زمن الحدث المطلوب  
 متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشرح في وجه الحصر تعريف كل واحد من  
 الأفعال الثلاثة للاختصاص بالمستترك وهو الجنس وما به يتنازل كل واحد عن الآخر وهو

لأنه لا يختلوا أما أن يصلح  
 لكل جنس أولا الأول  
 الميم والثاني أما أن يكون  
 كناية عن غيره أولا الأول  
 الميم والثاني المظهر (و)  
 القسم الثاني (الفعل) وهو  
 (ثلاثة أقسام) على الأصح  
 (ماض نحو قام ومضارع  
 نحو يقوم وأمر نحو قم) لأنه  
 لا يختلوا ما أن يدل على  
 الاستقبال أولا الثاني  
 الماضي والأول أما أن  
 يختص بالاستقبال أولا  
 الثاني المضارع والأول  
 الأمر وذهب الكوفيون  
 إلى أنه قسمان كالمسمى  
 (و) القسم الثالث (الحرف)  
 وهو ثلاثة أقسام (قسم  
 مشترك بين الأسماء  
 والأفعال) فيدخل عليهما

الفصل ولعلنا غلبنا سكت عن بيان ذلك ههنا كما ينبغي في تقسيم المفرد الى أقسامه الثلاثة  
لأن الغرض ههنا بيان هذه الأقسام على وجهه لا لبيان التقسيم اليها فذكرها  
ههنا استطراداً وسيأتي في معرض هذا الفصل في التبيين ههنا على تعريفها التكاملاً  
على ما سيأتي له (قوله ولا يعمل شيئاً) من قبيل عطف الازم على المزموم يعني انه يارم  
من اشتراكه بين الاسماء والأفعال عدم العمل ثم المعنى ان هذا حقيقة وشأنه فلا يرد  
النقض بها ولا النسافيتين فانهما لا يجلان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر  
تقول ما زيد فاعمالاً ولا رجل حاضر مع أنهم ما مشترك كان بين الاسماء والأفعال (قوله فخر  
هل) وبتال فيها الابدال الهاء حمزة وهي حرف استفهام لطالب التصديق بخلاف  
الهمزة فانها لطالب التصديق (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنماني  
بأنه لا حاجة لهذا لأن هل بالنظر لزمانها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر  
عارض (قوله فتختص به) أي بالفعل في التعبير بالفظ التخصيص نظر اذ دخولها على  
الفعل المقدر ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي لو دخلت على الفعل  
الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم انهما مشتركة  
بين الاسماء والأفعال أو هم هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فبقره فان  
كان في خبرها فعل الخ على ان هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل  
فتعين حينئذ اعراب زيد فاعمالاً بنفسه هل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها  
بالفعل ان أصلها أن تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت في الأصل  
بمعنى قد فقد ضاها أن لا تدخل على الجملة الاسمية التي طرفها اسمان نحو هل زيد أخوك  
وأجيب بأنها لما تطلعت على همزة الاستفهام في اوقاتها للاستفهام صح دخولها على  
ما ذكر كالمهمزة وذلك لأن أصلها هل وكثر استعمالها كذلك ثم حذف الهمزة لكثرة  
الاستعمال استعنا بهاء ثم اقامة مقامها وقد جاءت على الأصل في قوله تعالى هل  
أتى على الانسان حين من الدهر أي قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالى  
هل جزاء الاحسان الا الاحسان أي ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر  
طائفة منهم أبو حيان يحتمل ما يعني قد قال لم يعم على ذلك دليل واضح وانما هو شيء قاله  
المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال  
بعضهم كان يحشى انه معناه ابدأ وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال  
ابن مالك انه معناه اذ اقرنت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ  
وجملة هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدأ على رأي سيبويه وفاعل  
خبر والمعنى فزيد حالة كونه في هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على  
مذهب الجمهور الساكنين وقوع الحال من المبتدأ والمعنى فزيد الساكن في هذا التركيب  
الخ واعلم ان مذهب سيبويه أنه لا يلي هل في ثرا الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز  
هل زيد اضر به بالضمير ومثله بالأولى هل زيد اضر بتبدونه وخالفه الكسائي لكن  
قال بعضهم ان هذا التركيب أي دخولها على اسم بعد فعل فيجب باتفاق النحاة  
وحينئذ تقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل فيجب القول بالبيع لأنه حسن

ولا يعمل شيئاً  
(نحو هل) تقول هل زيد  
أخوك وهل قام زيد وانما  
تكون هل مشتركة اذالم  
يكن في خبرها فعل فان كان  
في خبرها فعل فتختص به  
فزيد من هل زيد قام فاعل  
بفعل محذوف دل عليه  
المذكور تقديره هل قام زيد  
قام (و) قسم (مختص  
بالاسماء)

سائغ (قوله فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجزأى أن حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافي أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكتابة كأل المعرفة في نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فاتها تصب المبتدأ وترفع الخبر ولم يعمل العمل المختص بالحروف وهو الجزر (قوله وفي السماء رزقكم) الجزر والجزر ورزقكم مقدم ورزقكم مبتدأ مؤخر والسكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع ومفعولون الواو عاضفة وما موصولة عطفت على رزق وحملت قوعدون من المفعول وثابت انفعال لا محل ضامن الا عراب صلة ما والعائد مخذوف تقديره وتعدونه وفي معناها الظرفية أي أن الرزق الذي هو بمعنى المطر هنا مظهر في السماء وأطلق عليه الرزق بحجاز امرئ سلامن اطلاق المسبب الذي هو الرزق وارادة سببه وهو المطر (قوله فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجزر والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافي أنه قد لا يعمل بالكتابة كقدوا السنين وسوف أو يعمل العمل الغير الخاص كان فاتها مختصة بالأفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزر بل انصب (قوله لسموه) أي علموه وارفعوا عنه وعمل العلوية قوله بالاخبار به وعنه أي بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السموة وهو العلوة أما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من اسمته وهي العلامة فيعمل تسميته اسماء بأنه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلامة لا تخصه تكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه يدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمي الفعل) أي الاصطلاح في خصوصه ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف في قوله باسم أصله أي باسم مدلول أصله لأن الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف في قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أي دال فعل الفاعل إذا لم يسمي مصدره واللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله أن هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث وارمان والتسمية ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمي به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه ظرفا هو أنه ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أي أنه لم يقع ركمان الاسناد واغايوتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول أجزان اسميها أي الكلمات الثلاث كلها أسماء لأن كل واحد اسم لما دل عليه وأجزان اسميها كلها أفعال لأنهم صادرة عن المتكلم وأجزان اسميها كلها حروف لأنهم مقاطع من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسمة وهو المركب فقسمه أيضا إلى ثلاثة أقسام وانقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعروف باعتبارى وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لا نالوا ردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم إذ قلنا جزؤه من جملة الأقسام هنا التركيب المزدوج وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لا أنه مفرد فيسمى

فيعمل فيها (نحوق) كقوله  
تعالى وفي السماء رزقكم  
(و) قسم (تختص بالأفعال)  
فيعمل فيها (نحوق) كقوله  
تعالى لم يلد ولم يولد  
الاسم اسم السموه على قسيمه  
بالاخبار به وعنه وسمي  
الفعل فعلا باسم أصله وهو  
المصدر لأن المصدر هو فعل  
الفاعل حقيقة وسمي  
الحرف حرفا لوقوعه  
في الكلام حرفا أي ظرفا  
ليس مقصودا بالذات  
(والمركب)



التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب الاسمي الاعلام  
 الاضافية كعبد الله مع انها من قبيل المفرد بعتقضى التعريف السابق وحيث قد مراد  
 بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطبق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير  
 في الثاني الذي نقلناه انما سببنا في تعريف المركب والمفرد وبهذا على ان اصطلحوا  
 جار عليه وان الاول اصطلاح المناطق فظهر ان الثاني المركب هنا ليست للعهد (قوله  
 ثلاثة اقسام) يريد عليه المركب من حرفين كلفا او من حرف واحد نحو ياريد او من حرف  
 وفعل نحو ما قام ويرد عليه أيضا المركب التوضيحي نحو الحيوان الناطق والرجل  
 انما قلنا وجواب ان المركب التوضيحي ملحق بالمفرد وما قبله من الأقسام ذات معنى به  
 حكى كالمركب الاسمي لانه حينئذ يكون من جيا والمزج لا يكون غالب الاعمال وأما  
 للمركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا لانه شير واقع وكلاهما في أقسام المركب الواقعة  
 فان قلت لا يورد لهذا السؤال أصلا لانه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الأقسام  
 الثلاثة فالجواب ان الاقتصار عينا في التقسيم مفيد للتفصيل لان الاقتصار في معرض  
 البيان مفيد فلو كان ثم قسم رابع ذكره فالتصريح هنا ليس مخوف من العبارتين  
 من القرائن والسباق (قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجرا بالنسبة للمضاف اليه  
 والسكون بالنسبة للتنوين (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين  
 وقد يجعل المركب الإضافي علما وهو كثير فيبقى على امرائه الا على قبل العلمية (قوله  
 كيمو بل) اسم بلدة بالشام مركب من يعل اسم صم وبل اسم صاحب البلدة قبل تجزئة  
 تاء التانيث مما قبله (قوله وهي انفتح) أي في انشور وحتوم بتاء التانيث كعاشية والمركب  
 انفتح ويرد عليه ان من المركب المزج جلا ينفتح فيه آخر الجزء الاول فهو صمدى كرم  
 فلا يكون هذا الظاهر شاملا له والجواب انه حصل له بالتركيب خزيه ثقل فلم يقبل  
 الياء الحركية مطلقا فسكنت للتحذف وفي اعرابه اوجه ثلاثة الاول ما ذكره الشارح  
 وهو اعرابه اعراب مالا يتصرف وهو القصص الثاني ان يعرب اعراب المتصايفين  
 فبمضاف الجزء الاول والثاني ويكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة على آخر الجزء  
 الاول وهو اياه والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتححة  
 حالة انصب على الياء فتعبر ان بعد التركيب اختلاف المشهور في الثالث بناء وزومه  
 حالة واحدة تشبه الياء بخمسة عشر فيكون اعرابه في الاحوال الثلاثة محكما (قوله  
 والاعراب على الجزء الثاني) لانه آخر اعراب حقيقة فتقل الياء ما قبله لما صار كالجزء  
 والمراد بالاعراب اعراب مالا يتصرف فيرفع بالفتحة وينصب ويجر بالفتحة من غير  
 تنوين كعلمية والتركيب لان هذا القسم فانه لا يكون الاعمال وحيث ان فوصفا  
 بالمركب اعرابه وانما اعرابه المتعدي عشرة والآخر من قسم المفرد لا فاعلى  
 من الاعلام يدل جزؤه على جزؤه فلا يشك في هذا الاعلام الخنوم في به نحو يارب  
 ونحو ويوم فلهذا في اسم المركب المزج مع انهم ليسوا متعديين لان الاشهر في البناء  
 ما على انهم متعديون اعراب مالا يتصرف فيستعمل في البناء بالاعراب والاعراب ونون  
 محله وهي معربة محلا لانها تعرب الاعراب المحلى لا يقال انه على الجزء الثاني (قوله

ثلاثة اقسام) الاول (إضافي)  
 وهو كل كلمتين نزلت تائينهما  
 مستقلة التنوين مما قبلها  
 (كغلام زيد) بجماع أن  
 المضاف اليه والتنوين  
 كلاهما معاً في حالة واحدة  
 والاعراب على ما قبله  
 (و) الثاني (مزجي) وهو  
 كل كلمتين نزلت تائينهما منزلة  
 تاء التانيث عما قبلها  
 (كعبد الله) بجماع ان الجزء  
 الاول منهما مالا يلازم حالة  
 واحدة وهي الفتح والاعراب  
 على الجزء الثاني (و) الثالث  
 (اسمى) وهو كل كلمتين  
 اسميتا احدهما الى  
 الاخرى

كقمام زيد) فلو جعل علما كساب قرناها وبرق فخره وتأبط شرا كان مبنيا وحكى على ما كان عليه قبل العلية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تسكعونها \* بنى شباب قرناها وتصرو تحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكعونها ان قرئ بضم التاء مضارع أنكع كان متعديا لمفعولين فلا تافيه وتنكعون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول أول وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشباب قرناها مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبنى منادى أى يابنى منصوب بالياء وشباب قرناها مضاف اليه وقوله وتصرو تحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبنى للفعل وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجمللة الاسمية فحوز زيد قائم ولكن النجاة قاسوه فلو سمي به حكي على ما كان عليه وبنى وما ذكرناه من بناء الجمللة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكي فنحو جاء زيد اذا سمي به يعرب بحر كات مقدرة على آخره في الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحسكية ومثله تأبط شرا وشباب قرناها الا انك في شباب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف الحسكية وذلك لأنه قبل جعله علما مرفوع بالالف لأنه مثنى (قوله ثم

(كقمام زيد ثم الاسم  
قسمان معرب ومبنى)  
ولا ثالث لهما خلافا لقوم  
ذهبوا الى ان المضاف الى  
ياء المتكلم ليس معربا ولا  
مبنيا

الاسم قسمان معرب ومبنى) ثم للترتيب الاخبارى أو الاستثناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر ان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذى هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذى هو المشتق منه فكان المناسب ان يتكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبنى وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبنى وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبنى فالتفت لما هو المقصود \* واعلم أن الاعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فإنه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبنى لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا من سلا علاقه الأول أى يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أى للمعرب والمبنى فكل فرد وجسد من الكلمات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم امام معرب واما مبنى منفصلة حقيقة تنمى الجمع والخلق كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله مخدوف أى أخالف خلافاً وحال من مخدوف تقديره أقول ذلك خلافاً أى مخالفاً أو ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتكلم) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء

وذهب قوم الى انه معني لاضافته الى معني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح  
 الذي عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديره (قوله فلذلك)  
 أي لأجل كونه ليس معربا ولا معنينا أو ليس له إشارة واضحة لقوله ليس معربا ولا معنينا  
 (قوله فهو شخصيا) قيل ان الخصى ذكر حقيقة فليس واسطة فلا أولى أن يسمى خنثى  
 مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا فلا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى  
 في الواقع وقد يقال انه لما لم يدرك حال الخنثى أهو ذكرا أو أنثى كان المضاف الى ياء المتكلم  
 أشبهه من الخصى لان الخصى ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصحى أي اذا  
 أردت حقيقة كل واحد من القسمين فتقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما اما أن  
 تكون اسما موصولا أي الذي جملة تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب واما انكرة  
 بمعنى شيء فالجملة في محل رفع صفة لما ألوا حقيقة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير  
 فصدوق ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النون أي ثوب التوكيد  
 خفيفة كانت أو ثقيلة ونون النسوة والمعني المعرب اسم متمكن أو فعل مضارع خالي من  
 النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوي وهو تغير آخر الكلام  
 بسبب العامل أي على القول بأنه لفظي المفسر بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل  
 في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع الخالي من النون فيفسر المعرب باسم قام به  
 الاعراب الذي هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أي تغيرت صفة كالا انتقال  
 من الرفع لانه صلب للجر فان صفة الحرف الأخيرة تغير ظاهر وهذا في الاعراب الظاهر  
 أو تقديره كالأعراب المقدرة في نحو الفتي فان الآخر تغير تقديره أو تغير ذاته حقيقة  
 كما في المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجز بالياء ففي  
 الانتقال لانه انصب تغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديره  
 وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والمثنى فان واو الجمع وألف المثنى  
 صاراهما من الاعراب أيضا بعد ان كانتا علامتين للجمع والمثنى فقط فقد تغير الآخر  
 هنا تقديره (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان  
 ذلك الآخر حقيقة أو كان آخر المجاز أي حكما وانما عبر بمجاز المشاكلة لقوله حقيقة  
 فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له  
 ويصح ارادته لانه يحتاج لتكافؤ لا يخصصنا (قوله كآخره) فان أصلها يدي بوزن  
 فعل ساكن العين حذفت الياء اعتباطا وصارت نسياما من الآخر حكما ألف انما  
 عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكمن من النون والتنوين لا يخرج  
 ما قبله عن كونه آخره كما ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون  
 لان أصل اثنا عشر اثنان حذفت النون وأضيفت الى عشر والنون في المثنى عوض  
 عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا نقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر من فروع بالألف  
 لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر منصوب بالياء ومثله مرتب باثني  
 عشر مجزوز بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق  
 بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أي يتحقق ويتحصل المعنى المقتضى أي الطالب

فلذلك فهو شخصيا (فالمعرب  
 ما تغير آخره) حقيقة  
 كآخر زيد أو مجازا كآخر  
 يد (ب) بسبب عامل

للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلاً فانما تقتضي النصب وهذا النصب اغما يصح  
ويحقق من نفس العامل نحو رأيت زيداً وضربت عمراً فضرِبَ عامل تحقيق به المعنى  
الذي يقتضي الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال  
المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين أن يكون مفعولاً به كجاء في قولك جاء زيداً أو  
مقدراً كما في هل زيد قام فان زيد فاعل فعل يتخوف فيفسره المذكر والتقدير هل قام  
زيد قام فالعامل هنا مقدّر أو يكون العامل ليس لفظياً بل معنوياً كالابتداء في  
الابتداء والتجريد في الفعل المضارع فان العامل الرفع في الابتداء نفس الابتداء والرفع  
في المضارع نفس التجريد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب  
عامل كيث بالفتح بهذا الضم مثلاً (قوله يقتضي) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة  
لعامل أي يطلب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذي تقتضيه  
المفعولية أو جره الذي تقتضيه الإضافة وهي اتصال الفعل لما بعده ولو حكماً ليدخل  
عامل الجر الزائد (قوله واختلف في امرئ وابنم) في امرئ لغتان احدهما اتباع  
عنه وهي الراء للامة وهي لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ وهالك وهذه اللغة هي محل  
الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهزمة حكاهما الفراء وأنشد  
أنت امرأ من خيار الناس كلهم \* تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن  
وعلى هذه اللغة جاء التأييد فقالوا امرأه وحكى الجوهري أن من العرب من يضم الراء  
على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرأ أو مررت بامرئ وأما ابنم فهو ابن زيد  
فيه الميم وفيه لغتان احدهما فتح النون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية اتباع  
حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضاً (قوله فقال  
البحريون) جمع بصري وهم النخاعة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبلة الاسلام وخزانة  
العرب بنماها عتبة بن خزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمة  
ثلاث لغات لكن الفتح أقصح وان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسر هاء ولا تضم الباء  
(قوله حركة ما قبل الآخر اتباع) فيكون معرباً من مكان واحد وهو الهزمة وأما حركة  
الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي وهم  
النخاعة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب  
الذين هم جند الاسلام اذذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه)  
المبني مبتدأ أو قوله بخلافه البناء فيه للابسة أي ملتبس بخلافه أي بخلافه المعرب من  
قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد  
فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهم اصدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض  
الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنيّة نحو زيد (قوله وهو ما لم يتغير الخ)  
هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على  
أنه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء أعني ما جرى عليه لا لبيان مقتضى العامل الى آخر  
التعريف وما في قوله ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل  
أمر وفعل مضارع لحقه احد النونين فهذه الأقسام كلها مبنيّة والحاصل ان ما خرج

يقتضي رفعه أو نصبه  
أو جره) تقول جاء زيد ورأيت  
زيداً ومررت بزيد وتقول  
طالت يدوقبلت يد أو نظرت  
الى يد واختلف في امرئ  
وابنم في قولك جاء امرؤ وابنم  
ورأيت امرأ وابنما ومررت  
بامرئ وابنم فقال البصريون  
حركة ما قبل الآخر اتباع  
للمركبة الآخر وقال  
الكوفيون معرب من  
مكانين (والمبني بخلافه)  
وهو ما لم يتغير آخره لفظاً  
أو تقديرًا نحو جاء هؤلاء  
ورأيت هؤلاء ومررت  
بهؤلاء بكسر الهزمة  
في الاحوال الثلاثة

من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أو منكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بأنه جرى على مذهب السكونيين وهو أن الأبراز لا يجب إلا إذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس ههنا مأمون (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والألف والياء (قوله نحو دلو وظي) وغزو وعدو ورعى واغنا أشبهه ما ذكر الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا تستقل عليه الحركة لمعارضته خفة السكون ثقل الحركة وأما الألف فلا يشبه الصحيح بالحقة لأنها لا تكون إلا ساكنة وما قبلها متحركة بحركة مجازسة لها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد يسكن الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وتري الناس سكارى بادغام أحد المثنيين في الآخر على بعض القراءات أو التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة أو الحكاية نحو من زيد أحوالاً قال ضربت زيدا أو الأضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقالت

في غير مقصور ومنقوص أبني \* اعراب اسم في سوى أحوال

اسكانه للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للوالي

واضافة للياء من متكلم \* وكذلك ادغام له مع تالي

(قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضا إلى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف وإن كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل والاعراب بالحرف نائب عنها الطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه الحرف ليتفرغ منه الياء أولا كما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بأدب التنبيه عليه وقدمه (قوله جمع المذكور السالم المضاف الخ) سكونه على هذا القسم مما يقدر فيه الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك اذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكور السالم إذا أضيف لكلمة أخرى غير الياء نحو جاء صالح القوم ورأيت صالح القوم ومررت بصالح القوم فإن الواو في حالة الرفع مقصورة منع من ظهورها التثنية والياء في حالي التثنية والنصب والجر كذلك والياء الستة إذا أضيفت إلى ما ذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بابي الحسن والمثنى إذا أضيف إلى ما ذكر في حالة الرفع تقدر الألف نحو جاء صالح القوم فهو مرفوع بألف مقصورة منع من ظهورها التثنية وأما في حالي التثنية والنصب والجر فإن الياء فيه تظهر تقول رأيت صالح القوم ومررت بصالح القوم فيجوز وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استئصال في ظهورها كالجاء ولا نهى في جمع المذكور

(والمعرب قسمان ما يظهر اعرابه) لفظا (وما يقدر) فيه (فالذي يظهر اعرابه قسمان الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح (كزيد وما آخره حرف يشبه الصحيح) وهو ما كان في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن (نحو دلو وظي) تقول هذا دلو وظي ورأيت دلو وظييا ومررت بدلو وظي فتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح (والذي يقدر فيه الاعراب قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذي يقدر فيه حرف جمع المذكور السالم المضاف لياء المتكلم

السالم حذفتم لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المتن ما يدل عليها والحذف  
فان ما قبلها في المتن مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لأنه أمر عارض بسبب  
الإضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها عن الالف لعدم كذا  
أجابوا وهو في غاية الضعف فليتأمل (قوله في حالة الرفع) وأما في جالتي الجر والنصب  
فان أعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الأعراب غاية الأمر أنها أدخمت في ياء  
المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقةها (قوله أصله مسملوى) هذا الأصل بالنظر  
للإضافة والافلاصل الأصل مسملون لي حذف النون للإضافة واللام للتخفيف  
(قوله وقلب الضمة) أي التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه انه يبدأ بقلب  
الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافاً لأن جني حيث اختار أن يبدأ بقلب  
الضمة على قلب الواو مع لاله بانه اقدم على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحذف  
القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من  
سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للنقل ولا للتعذر حيث سكنت عنه في بيان  
ما يقدر فيه الحذف وتكلم عليه في بيان ما يقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن  
تقدير الواو هنا للاستئصال (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة  
هذا وقد ذهب أبو حيان إلى أن أعراب مسملى لفظي قال لان ذات الواو باقية وانما  
تغيرت صفتها والتقدير للشيء خلوا محل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان الواو انقلبت  
ياء فلم تعد انما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة الخرج خلا (قوله  
ما يقدر للتعذر) أي ما يقدر فيه الأعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا  
القسم منحصراً فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما أسلفته لك في النظم (قوله كالفتى)  
الكاف للتبثيل أي مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم  
مقصوراً لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء  
ورداً أو لكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل  
الأول أولى لان التعليل الثاني يشمل نحو غلامى فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه  
لا يسمى مقصوراً اللهم الا أن يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله  
وغلامى) أي من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم وليس منبني ولا جميع مذكراً سالماً  
ولا مقصوراً ولا منقوصاً (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمه مقدرة على الألف الموجودة  
منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة  
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها  
قلبت ألفاً فالتقى ساكنان الألف والتون محذوف الألف لالتقاء الساكنين  
فصار فتى (قوله ان ذات الألف لا تقبل الحركة) وذلك لانها ساكنة لانها ألف لمبة  
فلو فرض تحريكها انقلبت حقيقةً واصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما  
المقدر للنقل فان الحرف يقبل الحركة لكونها تستقل عليه كالفاضى فان الياء تقبل  
الضمة لكونها تكون ثقلية فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للنقل وما يقدر للتعذر  
(قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الأعراب اذ لا يتوارد أثران على شيء

في حالة الرفع فانه يتقدر فيه  
الواو نحو جاء مسملى أصله  
مسملوى اجتمعت الواو والياء  
وسبقت احدهما بالسكرت  
قلبت الواو ياء وأدخمت  
الياء في الياء وقلب الضمة  
كسرة وقدرت الواو دون  
الضمة لان جمع المذكر  
السالم معرب بالجر وف على  
المشهور (والذى يقدر فيه  
حركة قسمان ما يقدر للتعذر  
كالفتى وغلامى) تقول جاء  
الفتى وغلامى ورأيت الفتى  
وغلامى ومررت بالفتى  
وغلامى وهو يجب هذا  
التقدير ان ذات الألف  
لا تقبل الحركة وما قبل ياء  
المتكلم اشتغل بحركة  
المناسبة



واحد (قوله فتقدر فيهما) أي في الألف في المقصور وهو الفتي ونحوه والياء في المضارع  
 إلى ياء المتكلم ثم يحل تقدير الحركات الثلاث إذا كان الاسم الذي آخره ألف مصروفاً  
 أما إذا كان ممنوعاً من الصرف كوسى وعيسى فأنك تقدر فيه الضمة رفعاً والفتحة  
 نصباً وجرافتي حالة النصب تكون أصليته وفي حالة الجر تكون فائتحة عن الكسرة  
 وذهب بعضهم إلى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف رعل ذلك  
 بأنها إنما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بأن الثقل يتبعه مطلقاً  
 في اللفظ وفي التقدير لأن الثقل لا يدخله الكسر مطلقاً فكذلك ما أشبهه (قوله وتظهر  
 الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة أخرى فتداركها  
 تكافلاً لا غير يعلية ولا حاجة إليه قال أبو حيان ولا أعرف له شيئاً في هذا المذهب  
**تنبيه** قد ظهر أن في المضاف إلى ياء المتكلم مذهب أربعة الأول مذهب الجمهور  
 أنه معرب في الأحوال الثلاثة الثاني أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب  
 والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن خني أنه لا معرب ولا مبني  
 الرابع مذهب إليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للجهول وثائب الفاعل ضمير  
 مستتر في اعتراض يعود لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره  
 السارح بقوله بأن الكسرة فتكون البناء للتصوير أي اعتراضاً عما عورابان الخ  
 وجواب هذا الاعتراض قول السارح وله أن يدعى الخ أي له أن يجب عن الاعتراض  
 مدعي الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرف تبيين مع ما بعدهما  
 أي هذا الادعاء شبيه بقوله في شرب الخ وذلك أن النحاة قالوا أن الفعل إذا كان  
 ماضياً وبني للجهول فإنه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليهم شرب فأجابوا بما  
 ذكره هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبو حيان  
 بحثاً من عند نفسه فلا يس من كلام النحاة وأما قول النحاة يضم أول الماضي ويكسر  
 ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب وأكل الخ علماً بأنه لا معنى لكسر  
 المكسور وحينئذ فلا ولي أن يقال إن الكسرة في غلامى قبل دخول العامل كانت  
 مجرداً المناسبة بعد صارت مجرداً لا عراب من غير تبدل ولا شل في ثبوت المتغيرة  
 بالاعتبار حينئذ (قوله وما تقدر للاستئصال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أي  
 وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والصلابة أو الضمعة في الموضعين أي في قوله تقدر  
 للتعذر وقوله تقدر للاستئصال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب إيراد الضمير  
 بأن يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة وأما  
 الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالفقاضي) من كل اسم معرب  
 آخر ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفاً كالفقاضي أو غير منصرف كجوار إلا أنه  
 في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها ثابتة عن ثقل  
 فاعطيت حكمه وسمي هذا القسم منقوصاً لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو  
 الضمة والكسرة أوله نقص لانه أي حذفها لأجل الثبات ساكنة مع التنوين في نحو  
 جاء قاضي إذا صله قاضي بوزن فاعل استئقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة والتقى

فتقدر فيهما الحركات  
 الثلاث وذهب ابن مالك إلى  
 أن المضاف للياء تقدر فيه  
 الضمة والفتحة فقط وتظهر  
 الكسرة في حالة الجر  
 واعترض بأن الكسرة  
 موجودة قبل دخول عامل  
 الجر وله أن يدعى أن كسرة  
 المناسبة ذهبت وخلفتها  
 كسرة الاعتراض كما قالوا  
 في شرب إذا بنوه للجهول  
 أن الكسرة فيه ضمير  
 الكسرة في المبني للفاعل  
 (وما تقدر للاستئصال  
 كالفقاضي) فإنه تقدر فيه  
 الضمة والكسرة وتظهر فيه  
 الفتحة لحقتها

سا كان وهما الياء والثمين مخذفت الياء فصارت قاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لحقها تقول رأيت قاضا (قوله جاء القاضى) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينسكهما إلا زان أو مشرك فإن زان فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل إذا أصله زانى بوزن فاعل فاعل به ما فعل بقاض (قوله ومررت بالقاضى) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثانى على الياء المحذوفة ثم اعلم أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة ما ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس باريها يسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره \* ودارى بأعلى خضر موت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصحيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهالككم يسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبنى قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبنى على الحرف نحو يازيدان فإنه مبنى على الألف ويازيدون فإنه مبنى على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لأن بناءه عارض بسبب النداء أو تركه منعلا وكلامه في المبنى أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أى حركة للبناء بناء على أن البناء معنوى أو حركة هي البناء بناء على انه لفظى (قوله فالذى تظهر فيه حركة البناء) أى من فتح وكسر وضم ومثل الثلاثة وترك التمثيل للمبنى على السكون نحو كم الذى هو القسم الرابع من المبنيات لأن كلامه لم يشمله لسكونه في خصوص المبنى على حركة وانما اقتصر على المبنى على الحركة لأنه قسم المبنى قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الاسماء فترك التعرض للمبنى على السكون لهجة تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أى على علامته وهى الفتحة وكذا يقال في نظائره وانما أولنا بما ذكرنا لأن أين ليست مبنية على نفس الفتح الذى هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وانما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقى ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لحقها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف للدلالة على وقت معين وهو اليوم الذى قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذى يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو ان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر يختص بالاسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجرم يختص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة

تقول جاء القاضى بضمة  
مقدرة ومررت بالقاضى  
بكسرة مقدرة وموجب هذا  
التقدير ان الياء المكسورة  
ما قبلها ثقيل وتختص بكها  
يزيدها ثقلا (والمبنى قسمان  
ما تظهر فيه حركة البناء وما  
تقدر فيه فالذى تظهر فيه  
حركة البناء فتح أو إن) بالبناء  
على الفتح للفتحة (وأمس)  
بالبناء على التكسير على  
أصل التقاء الساكنين

ضد السكون والأصل أن يتخلص من الشيء بضده ومجمل بناء أمس إذا اجتمع فيها  
 شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك الذي  
 أنت فيه أو قبله على ما سبق لك الثاني أن لا يعرف بالثالث أن لا يضاف الرابع  
 أن لا يكسر كما موس الخامس أن لا يصغر كما ميس السادس أن لا يستعمل ظرفا نحو  
 اعتكفت أمس فإن تخلف شرط من هذه ماعدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير  
 فإنه يكون معه مبنيا (قوله وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط أن كانت شرطية  
 أولا فتقارها إلى الجملة افتقار الإلزام أن كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا  
 من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لتشبهها بالغايات وهي قبل وبعد  
 وأسماء الجهات الست سميت غايات لصبرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخرها  
 في النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاز يد بعد عمر وفتحذف عمر أو تقول بعد  
 بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لم يثبت على الضم بنيت حيث أيضا عليه تشبهها  
 بها ووجه التشبه أن حيث قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقها أن تضاف  
 إليه كسائر أخواتها فثبت ذلك كما نعت قبل وبعد والتمزاضا فتم الجملة وعلة بناء  
 الغايات على الضم الفرق بين حركة أعربها وحركة بنائها أن الضم ليس حركة لها حاملة  
 الأعراب فجعل حركة لها حاملة البناء وأما بناؤها على السكون فلا لتقاء الساكنين وعلى  
 الفتح فللتخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان أن  
 بنى أسد يكسر ونهاجر أو يفتحونها نصبا وحكى السكاساني أن بنى فقعس يعربونها مطلقا  
 فهذه إحدى عشرة لغة وقرى شاذة تستدرجهم من حيث لا يعلمون أما على لغة من  
 يكسرها أو من يعربها جاز أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد  
 المبني قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه في الدار تنوين سيبويه قبل دخول لا وانما  
 اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لأنها لا تعمل إلا في نكرة أما إذا لم ينون  
 فإنه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء نحو ياسيبويه)  
 فسيبويه مبني قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف  
 العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فسكانه ضمن الاسم  
 معنى الواو وقبل ان علة بناء نحو سيبويه مشابهة لاسم الصوت فهو مبني لسكونه أشبه  
 المبني (قوله ويا حذام) أي ونحوه من كل علم أو ثبوت جاء على فعال سواء كان آخره را  
 كوبر وخضار أم لا كقظام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الجواز لتضمنه معنى  
 الحذف وهو بناء القاء يثبت على حركة التخلص من السكونين وكانت خصوص  
 الكسرة لأنها الأصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سيبويه (قوله  
 فأنك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فسيبويه منادى مبني على ضم متصدر  
 على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ومثله حذام والدليل على  
 أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك قال  
 المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سيبويه  
 (قوله تابعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع تابعا ومفعول مطلق لعامل محذوف

(وحيث) بالبناء على الضم  
 تشبيهها بالغايات على إحدى  
 اللغات التسع فتبليث التاء  
 مع الياء والواو والالف  
 (والذي تقدر فيه حركة البناء)  
 نحو المنادى المفرد المبني  
 قبل النداء نحو ياسيبويه  
 ويا حذام) فأنك تقدر فيه  
 الضمة ويظهر أثر ذلك في  
 التابع تقول ياسيبويه  
 العالم بالرفع تابعا للضم المقدر  
 في آخره والعالم بالنصب  
 تابعا

والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحل) أي محل الاسم المنادى لأن المنادى في محل  
نصب على المفعولية بالفعل المقدّر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يا زيد ادعوزيدا  
وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح  
ابن الأنباري النصب قائلا أن الحمل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندى لأن  
الأصل في وصف المبنى هو المحل على الموضع ويؤيده ما قاله الذيلي في شرح السكفية أن  
النصب على المحل هو القياس كما في سائر البنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لتكونها  
ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها أياها (قوله بخلاف العارضة) أي الحركة  
العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء أي فإنه يجوز اتباعها وعلة الجواز أنها  
أشبهت حركة الأعراب من حيث أنها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما  
أن حركة الأعراب تحذف مع دخول العامل وتزول بزواله \* والحاصل أن كلام من  
الكسرة والضمة المقدرة في نحو ياسيوييه حركة بناء لكنهم جوزوا الاتباع في الحركة  
المقدرة التي اجتمعت بها العامل وهي الضمة دون حركة البناء الأصلية وهي الكسرة لما ان  
الأولى وإن كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة  
الأعراب من جهة أنها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الأعراب نون المنادى  
المفرد معها كقوله سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام  
وقوله أحمدا ولا أنت خير فجيبة \* في قولهما والفعل مثل معرق  
ما كان ضررًا لو مننت وربما \* من الفتى وهو المغيظ المحقق  
وقد ألغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا سائلكم \* ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعي لفظه في تابع \* والموضعان قدير عيان

وقد ألحج للجواب في اللغز بقوله يا هؤلاء فإنه من أفراد المسئلة ومرادها بالموضعين الضمة  
المقدرة والنصب الذي هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول في تابع  
اسم لا لا سيوييه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدّر وظرفا بالنصب اتباعا للفتح فان  
اسم لا في محل نصب وظريف بالرفع نظر المحل لا مع اسمها لأن محلها ما عارفع بالابتداء  
عند سيوييه ويعتنع ظريف بالجر اتباعا للكسرة المفروضة (قوله معرب) قدمه لشرفه  
والأعراب في الفعل على خلاف الأصل لأن الأصل فيه البناء والاسم بالعكس  
(قوله ولا ثالث لهما) أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع  
المؤكّد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين  
حالتين كالضام فياء المتكلم والصحيح أنه مبني إذا كانت نون التوكيد مباشرة  
ومعرب إذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض  
أي بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذي هو المبتدأ على رأي سيوييه أي حالة كون  
بنائه متفقا عليه (قوله لأنه الأصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل وهو في  
اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما يرام منها هذا الراجح  
والمعنى لأن البناء على السمع كون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد

لمحله ويعتنع العالم بالجر  
اتباعا للفظه لأن حركة البناء  
الأصلية لا يجوز اتباعها  
بخلاف العارضة بسبب  
النداء ونحوه (والفعل  
قسمان معرب ومبني) ولا  
ثالث لهما (فالمعرب) الفعل  
(المضارع المجرد من نون  
الاناث والتوكيد) نحو  
يضرب ولن يضرب ولم  
يضرب (والمبني) الفعل  
(الماضي اتفاقا) وكان  
حقه أن يبنى على السكون  
لأنه الأصل في البناء واغما  
بنى على حركة لمشابهة الاسم

الاعراب والأصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه  
 السكون تحقيقاً للتضاد وأيضاً البناء ثقیل للزومه حاله واحدة والسكون خفيف  
 فناسب أن يكون الأصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة  
 وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والألفي الحقيقة أن الصفة وكذا  
 الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم  
 كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون الاجملة فإذ كره  
 من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فإن الفعل فيه ليس واقعا وموقع الاسم  
 لأن صلة الموصول لا تكون الاجملة فتدبر (قوله والأمر مبنی) أي على السكون  
 أن كان صحيح الآخر ونائبه وهو الحذف أن كان معتل الآخر كما سيأتي (قوله وذهب  
 الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين  
 بأن إضمار الجازم ضعيف كما ضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء  
 الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه سيما مع مزيد التكافؤ (قوله مقدرة)  
 حال من لام الأمر وفي نسخة تقدير أو معنى كونها مقدرة أنها غير محفوظة بها (قوله  
 وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال أن  
 الالتباس مدفوع لأن المرفوع محرك الآخر بالضمه والمجزوم ساكن الآخر فلا  
 التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في  
 صورة (قوله ثم أتى بهزة الوصل) فإن قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد  
 واستغنى بذلك عن هزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة  
 المضارع إذ لو حركت لرجع للماضى (قوله توصلا) مفعول لأجله من قوله أتى أي لأجل  
 التوصل للنطق بالساكن الذي هو الضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد الذي كرى  
 لتقدم مدخولها صريحا في قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل  
 المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر أعرابه) أي علامة أعرابه بناء على أن  
 الأعراب معنوى أو يبقا الكلام على ظاهره بناء على أن الأعراب لفظي الذي هو  
 نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما يقدر) ما اسم موصول أو مذكورة واقعة على  
 قسم ويقدر فعل مضارع مبنى ما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على  
 الأعراب فقد حرت الصفة أو الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر  
 سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدرة للتقدير أو للتثقل وتعرضه بعد  
 لما يقدر للتثقل وللتعذر في الحركة يقتضى عدم اتصاف هذا التقدير بشئ من التعذر أو  
 التثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للتثقل إذا التئمت قد حذفت لتوالي  
 الأمثال وتوالي الأمثال ثقیل لا متعذر (قوله الصحيح الآخر) وهما آخره حرف صحيح  
 بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضاً أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو  
 باء مخاطبة فإن اتصل به واحد مما ذكر كان أعرابه بالحروف وانما زادنا هذا الشرط  
 أخذاً من تمثيله واقعة صار على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان  
 التمثيل قاصراً إذ يكون القسم شاملاً للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب

في وقوعه صفة وصلة وخبراً  
 وحالاً في قولك ضربت برجل  
 ضرب وباء الذي ضرب  
 وزيد ضرب ورأيت زيدا  
 قد ضرب وكانت الحركة  
 فتحة لتعادل خفتها ثقل  
 الفعل (والأمر مبنی على  
 الأصح) عند البصريين  
 وذهب الكوفيون إلى أنه  
 مضارع معرب مجزوم بلام  
 الأمر مقدرة فاصل اضرب  
 عندهم انضرب حذفت  
 اللام تخفيفاً ثم التاء خوف  
 الالتباس بالمضارع وقفا  
 ثم أتى بهزة الوصل توصلا  
 إلى النطق بالضاد الساكنة  
 (ثم المعرب من الأفعال  
 قسمان ما يظهر أعرابه وما  
 يقدر فالذي يظهر أعرابه  
 الفعل المضارع الصحيح  
 الآخر) كضرب ولن  
 يضرب ولم يضرب



بالحرركات (قوله والذي يقدر اعرابه قسمان) بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون  
فحولم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير  
الذاتي (قوله والذي يقدر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا  
ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر

أبيت أسرى وتبني تديكي \* وجهك بالعنبر والمسك الذي

(قوله اذا أكد بالنون) أي الثقيلة فإنه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل  
المضارع انما يبنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالأثلة  
التي سيدكرها عرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع مبني للمجهول والواو ضمير نائب  
فاعل وهذا مثال للتصل به واو الجماعة وتبلون مثال للتصل به ألف الاثنين وتبليان  
مثال للتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أي بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما  
قبل التوكيد فأصله تبلون بوزن تنصرون بواوين الأولى لام الفعل لأنه مضارع بلا  
يبلون إلا بتلاوه وهو الاختيار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة (قوله وثلاث  
نونات) النون الأولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة  
مشددة والحرف المشدّد يحذفين وهذه النونات الثلاث واثد (قوله تحركت الواو  
الأولى) وهي لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها أي استقر على فتحه وما ذكره المصنف  
غير متعين اذ لك أن تقول أيضا استقلت الضمة على الواو الأولى وحذفت فالتقى  
ساكنان الواو الأولى والواو الثانية وحذفت الأولى لا لالتقاء الساكنين (قوله فاجتمع  
ساكنان) وهما الألف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة (قوله لا لالتقاء الساكنين) أي  
للتخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال) وهي النونات الثلاث  
واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات في نحو النساء جن في الماضي ويجتن  
في المضارع وأجيب بأن في كل من المثلين نونين من نفس السكامة ونونان أدوة وهي  
نون ضمير جمع النسوة وذلك لأن جن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجتن فعل  
مضارع مسند له أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جن وأما تبلون فإن النونات  
الثلاث فيه زوائد كما علمت والنقل انما يحصل بالزوائد دون الأصلية فتدظر الفرق  
بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكن الذي هو فاعل  
اجتمع (قوله تحركت الواو بالضمة) دون غيرها من الحركات المناسبة الضمة لها وانما  
لم تحرك نون التوكيد الأولى لأنها مدغم في الثانية والمدغم لا يكون إلا ساكنا فلم  
يمكن تحريكها اذ لو تحركت انقلك الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين (قوله ولم  
تتحذف) أي الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو  
خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشددة والجواب انه حي بها الغرض وهو  
التوكيد فكيف حذفت فان ذلك الغرض (قوله بح قلبها ألفا) أي عملا لاعتقادي  
القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أي في اعتلال السكامة وتغييرها (قوله أصله)  
أي بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان (قوله لتبلوان) بثلاث نونات زوائد  
الأولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالي النونات) أي الزوائد

(والذي يقدر اعرابه)  
قسمان ما يقدر فيه حرف  
وما يقدر فيه حركة فالذي  
يقدر فيه حرف الفاعل  
المضارع المرفوع المتصل به  
واو الجماعة أو ألف الاثنين  
أو ياء المخاطبة اذا أكد  
بالنون فإنه يقدر فيه نون  
الرفع نحو لتبلون وتبلوان  
وتبليان (قوله أصله)  
تبلون ونون الواوين وثلاث  
نونات تحركت الواو الأولى  
وانفتح ما قبلها فقلت ألفا  
فاجتمع ساكنان حذفت  
الألف لا لالتقاء الساكنين  
ثم حذفت نون الرفع لتوالي  
الأمثال فاجتمع ساكنان  
واو الجماعة ونون التوكيد  
المدغم تحركت الواو بالضمة  
لا لالتقاء الساكنين ولم تحذف  
لعدم ما يدل عليها فان قلت  
اذا تحركت الواو بالضم  
وانفتح ما قبلها يجب قلبها  
ألفا ولم تقلب ههنا قلت  
الضمة العارضة لا اعتداد  
بها فلا يعمل لاجلها وتبلوان  
أصله لتبلوان حذفت نون  
الرفع لتوالي النونات ولتبلان



الثلاث ولم تحذف نون الرفع التي سا كان ألف الاثنين ونون التوكيد الأولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثني بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وإن كانت هنا ضمير افتحى اسم وفي المثني حرف ثم هذا الكسر ليس لأجل التخلص من التقاء السكونين بل اغتفر التقاء السكونين هنا لأنه يجوز في مواضع منها إذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جنسه والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الألف لأنها لم تحذف التمس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الأولى من نون التوكيد لأنها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لأنه جى بها الغرض وهو التوكيد حذفها هنا في ذلك الغرض ولم تقاب الواو أو أفعالها تحركت وانفتح ما قبلها لأنها الوقفت أفعالهم التقاء الساكنين الألف المتقلبة عن الواو أو ألف الاثنين (قوله أصله لتبليو بنين) أي بعد التوكيد وما قبله فاصل لتبليو بنون تنصيرين (قوله وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) أي جملة مقتضى القاعدة (قوله حذف الألف) وانما خصت بالحذف دون الياء مع أن التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لأن الألف جزء من الكلمة بخلاف الياء (قوله حركت الياء) أي ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحرك كان قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة لأنه جى بها الغرض وحذفها هنا في ذلك الغرض وبأن في الياء هنا ما تقدم في الواو ومن السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله لتوالي النونات) وأما إذا حذف لتوالي الأمثال بل للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصدر ذلك ولا تبعان فامارين أصل الأول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدر ذلك حذف نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا النامية فصارت يصدر ذلك بالنون الثقيلة فالتقى سا كان وهاو والجماعة النون الأولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذف الواو لدلالة الهمزة قبلها عليها فصارت يصدر ذلك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تبعان حذف نون الرفع للجازم وهو لا النامية فصارت لا تبعان ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى سا كان وحذف الألف والنون المدغمة لا جازم أن تحذف الألف لأنها لم تفس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لتلافيق الغرض الذي جى بها لأجله ولا يمكن تحريك النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة لأنها واجبة الإدغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسرة كنون المثني واغتنفر هنا التقاء السكونين كما في لتبليو وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأين بهمزة مفتوحة بعد الاء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فبها ساكنة بوزن تمنعين قالوا فاء الكلمة والهمزة عينم والياء الأولى لا منها نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذف الهمزة تخفيفا للثقل الاستعمال فصارت ترأين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الأولى ألفا لتحريكها إذا انفتح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذف لأنها جزء كلمة فصارت ترأين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو انشريطة المدغمة في ما الزائدة فحذف النون فصارت أماترى

أصله لتبليو بنين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت أفعالهم التي سا كان الألف وباء الخطابية حذف الألف لا لتقاء الساكنين وحذف نون الرفع لتوالي النونات فاجتمع سا كان باء الخطابية والنون الأولى من نون التوكيد فحركت الياء بحركة تجانساها وهي الكسرة وحيث حذف نون الرفع لتوالي النونات فانها تقدر حركا على بقاء علامة الرفع (والذي يقدر فيه حركة قسمان

بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم كد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى سا كان وهما  
 ياء الخاطئة والنون المدخمة وحذف أحدهما معذر فحركت الياء بحركة تجانساها وهي  
 الكسرة وفهم ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه  
 الامثلة الثلاثة لغظى لأنه يحذف النون للجزم لا تقديري وإن النون حذفت لتوالي  
 الامثال كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نكرة  
 موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبنى لم اسم فاعله ونائب الفاعل ضمير  
 مستتر يعود على الحركة وتعذر انصوب على التمييز أو مفعول لاجله وحركة تقدر من  
 الفعل وضميره صفة أو صلة حرت على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما تقدر  
 استنقالا وما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كافي قول  
 القائل ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله بفتح اللام والاصل أفعلها فحذفت  
 الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة الى اللام بعد سلب ضعفها التي هي  
 علامة الرفع فصارت الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها  
 اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره لادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع  
 بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل  
 الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لأن التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه  
 في التعذر الذاتي والفرق بينهما أن الأول التعذر فيه لمانع بحيث لو أزيل ذلك المانع  
 ظهرت الحركة وأما الثاني فإن التعذر فيه غير منفصل إذا لُف في يخشى مثلا دائما  
 سبابة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزال (قوله وهو ما في آخره ألف)  
 لو حذف في لسان أخصر وأوضح لأن الالف نفس الآخر لا أنها في الآخر فزيادة لفظة  
 في تحوج لتسكاف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لأن كلاما الواو والياء  
 حرف ثقيل وتحريريك بالضمزة يزيد ثقلها فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها  
 النقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي الله عنه  
 أرجو وأمل أن تدومودتها \* وما خال الدنيا منك تنويل  
 وقول الشاعر ما أقدر الله أن يدني على شحط \* من داره الحزن عن داره صول  
 فقل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذي يسده  
 عقدة السكاح بسكون الواو (قوله إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقيد لقوله مبني  
 على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو  
 ضربت وضربه وبالحركة الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة مبني على الفتح  
 الظاهر وما ذكرناه من ان الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لأنه حيث حصلت بها  
 المناسبة استغنى عن جعلها مجردا المناسبة وبعضهم جعلها مجردا المناسبة فتسكون  
 حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لتكراره تعالى أربع  
 متكررات فيما هو كالسكامة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو أكرمت  
 واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما  
 ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا للمشاكسة فلهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح

ما تقدر تعذرا) وهو ما في  
 آخره ألف (يخشى) فانه  
 يقدر فيه الضمة والفتحة نحو  
 هو يخشى ولن يخشى (وما  
 تقدر استنقالا) وهو ما في  
 آخره واو (كيد عور)  
 ما في آخره ياء نحو (يرى)  
 فانه تقدر فيه الضمة فقط  
 وتظهر الفتحة على الواو  
 والياء الخفتها (والمبني من  
 الافعال قسمان مبني على  
 الفتح) كضرب واستخرج  
 إذا لم يتصل به ضمير رفع  
 متحرك أو واو الجماعة  
 (ومبني على السكون أو  
 نائبه) فالأول (كضرب

مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الرابع وذهب بعضهم الى  
انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على  
الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان أردت تحريك كلامه على الطريقة الاولى الى الراجحة  
فقد ثبت الفتح في قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى مبنى على الفتح بالظاهر  
اذ لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ما ذكر به والا بأن اتصل به ما ذكر بنى على فتح  
مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا ~~ككاضرب~~ كاضرب أو  
تقديرية كاضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالسكون  
التي احتملت للخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذ لم تبشره  
نون التوكيد فان بشرته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثاني كالغز  
واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذ لم يتصل به نون النسوة ولم تبشره نون  
التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزرن واخشين وارمين  
وان بشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزرن واخشين وارمين وبقي ههنا مسألة  
دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو انه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعمال  
حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من أى بمعنى وعد وأصل أى رأى  
كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألقا ومضارعها يلقى وأصله يلقى كضرب  
حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتين الفتح والسكون وحذفت الفحة التي على  
الياء لثقل فصار يلقى وفعل الامر منه اهدمها السكت وأصله اهدمها كرمى حذفت  
الياء لان الامر بنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو لاحتلامها هنا على حذفها  
في المضارع فصار اهدم حذفت همزة الوصل استغناء عن فصاراه والحققت بهاء السكت  
لاجل الوقف وأما في الوصل فحذفت الياء لفظا لا خطا وعلى ذلك يخرج جواب  
الغز المشهور وهو ان ههنا المصلحة الحسناء \* رأى من أضرمت لخل وفاء  
فان ظاهره ان حرف توكيد ونصب فيقال حيث نزل كيف رفعت ان الاسم وهو ههنا  
وأى موجب الحذف التنوين فيها وجوابه ان الهمزة فعل أمر والنون التوكيد والاصل  
او ان حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة بنى على حذف النون فصار او أى  
ثم حذفت الواو من فعل الامر لاحتلامها على المضارع فصار أى حذفت الهمزة الاولى  
استغناء عنها فصار أى ثم ~~أهدمها~~ كد نون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء  
النساكنين فصار ان وههنا منادى مبنى على الضم في محل نصب أى ياهند حذفت  
النداء محذوف والمصلحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان  
المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف  
محذوف أى عدى ياهند الحسناء أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى  
عدى وعدوه من اسم موصول مضاف لوى وجملة أضرمت من الفعل وفاعله صلة من  
ولخل جار مجرور متعلق بقوله أضرمت ووفاء مفعول أضرمت ثم اذا وقع قبل هذا  
الفعل وهو اهدم ساكن من كلمة جار نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق  
الهمزة فحذفت حيث نزل الهمزة تقول فل بالخير يا زيد أى عدى بالخير وههنا قالت بالخير

قوله مبنى على السكون  
(والثاني كالغز واخش  
وارم وقولا وقولوا وقولن)  
قوله مبنى على نائب السكون  
وهو الحذف فالمحذوف من  
اغز الواو والضمه قبلها  
دليل عليها ومن اخش  
الألف وانفتح قبلها دليل  
عليها ومن ارم الياء والسكون  
قبلها دليل عليها ومن قولا  
وقولوا وقولن النون

يا حمر وبتحريك لام قبل وناه قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة  
المنقولة للام قبل وناه قالت والغز فيه بعضهم بقوله

في أي لفظ بانحاء المله \* حركة قامت مقام الجملة  
وقد الغزت فيما اذا انقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما \* تحرك حاز أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل \* به استتر الضمير على الدوام

وحل الغزن الحركه التي تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي

فعل واسم والتاء نفسها حرف لانها تاء التانيب فيسبب تحركها حازت أجزاء الكلام

التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر

ضميره مستتر دائماً لا يظهر أبداً (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف

للاستغراق فكل تأ كيد وان جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل حرف من

الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها انهم ما بني منها على

خلاف السكون يعمل كما سيذكره المصنف \* فان قلت قد أعرب بعض الحروف

كما في قول الشاعر ألام على أوولو كنت عالماً \* بأذنا بل ولم تفتني أوائله

فقد جرت لو بعلى وهي حرف \* فالجواب ان لو هنا يراد لفظها او قد تقرر ان الكامة هي

أر يد لفظها صارت اسماً سواء كانت حرفاً أو فعلاً فالكلمات كلها متساوية في ارادة

لفظها وانما يفتقر بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثلة هذا كثيرة كقولهم

من حرف حرو ضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها

الح) الضمير في انها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول وما في قوله ما تفتقر الح الواقعة

على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة

وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالتها فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه

العبارة بأن يجعل الضمير في دلالتها راجعاً إلى اعتبار لفظها وهو من قبيل الخذف

والايصال أي دلالتها عليه خذف الضمير الأول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار

والمعنى ان علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض إلى

الاعراب فالفاعلية مثل انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها

بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تتركيبية يدل عليها مجموع المركب وأما

الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كن فائتها تكون لا ابتداء وللتبعيض وغير

ذلك لكن هذه المعاني المدولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية

لا تفتقر للاعراب فلو أعربت الحروف لسكان اعرابها ضائعاً والحاصل أن الحرف

غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنًى لا يلبس بغيره حتى يحتاج لان يميز

بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب

لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها

تقسيمات أخر كتقسيمها الى مختص ومشارك وإلى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجروما

يعمل النصب إلى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصبها هنا (قوله وهو الاصل) أي في كل

(والحروف كلها مبنية)  
لانها لا يتوارد عليها ما تفتقر  
في دلالتها عليها الى الاعراب  
(وهي) بالنسبة الى البناء  
(أربعة أقسام) قسم مبني  
على السكون وهو الاصل  
(نحو لم) من الحروف الجازمة  
(و) قسم (مبني على الفتح)  
للخفة

مبنى لأنه الأصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو ليت) بنيت على حركة  
 اثلاثا يتقى سا كان وكانت نفس الفتحة للفتحة (قوله من الحروف الناصخة) حال من  
 ليت لأنه قد أريد بها لفظها فتسكون اسماء معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب  
 حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناصخة أنها من باب رفع المبتدأ من النسخ وهو الإزالة  
 لأن الحروف الناصخة وهي أن وأخواتها التي منها ليت تذهب المبتدأ وترفع الخبر نحو  
 ليت الحبيب حاضر (قوله نحو خير) بنيت على حركة لثلاثا يتقى سا كان لو بنيت على  
 السكون وكانت كسرة لساقاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل  
 في قوله من الحروف الناصخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت إليه لأنه  
 يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فإذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم أو خير  
 وقد تفتح الراء قال في الغني جبر بالسكسر على أصل التقاء الساكنين كما مس وبالفصح  
 كآين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حق وأرى الجني الداني جبر بكسرها  
 وفتحها والسكسر أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علامة لسكون البناء على خصوص الضمة  
 وأما علامة كون البناء على حركة فالخلاص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات  
 أن كلاما من منذ والغايات مفتقرة في أداء معناه إلى غيره في الغايات مفتقرة للمضاف إليه  
 ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل يمكن هذا التعليل وإن صح ليس خاصا بمنذ بل هو  
 عام في جميع حروف الجر فإنها كلها مفتقرة إلى الجرور والعامل فلا حسن أن يقال  
 أن حركة الذال حركة اتباع لليم والساكن جاز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في  
 الغرر ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يجربها  
 اسم الزمان سكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فمكون منذ حينئذ بمعنى  
 من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيت منذ يومنا هذا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور أن منذ  
 محذوفة النون وأصلها منذ فليست كلمتين أصليتين مستقلتين فإن كانت اسماء ورفعت  
 بعدها اسم زمان فإن كان ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أوّل المدة وإن  
 كان الزمان حاضرا نحو ما رأيت منذ شهر فأي بمعنى جميع المدة (قوله فإنما اسم) أي  
 مبتدأ أو خبر تقول ما لقيته منذ يومان فإن جعلته مبتدأ فالنقد برأى عدم اللقاء  
 يومان وإن جعلته خبرا فالنقد برأى وبين لقائه يومان واسناد الرفع إليها في قول  
 المصنف الواقعة ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ لأنها تسكون رافعة للخبر حينئذ أما منذ  
 الواقعة خبر فلم تستر رافعة وإن كانت اسماء لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ لا رافعة له اللهم  
 إلا على القول بأن كلامه سمار أرفع لصاحبه لسكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف  
 عليه بل يخرج على الأرجح من أن المبتدأ أرفع للخبر وحينئذ يرد عند في كلامه منذ  
 الواقعة مبتدأ لأنه قد قيد بها بكونها رافعة وقيل إن منذ ليست رافعة لشيء فليست  
 مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للمفعول بعد ها يومان فاعل يفعل محذوف أي  
 انتمى إلى ماضي يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج إليه  
 وبقي فيه من الأوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ  
 وقوله لزوم خبر والجار والمجرور متعلق بخذوف حال من البناء ومعنى الحال هنا من

(نحو ليت) من الحروف  
 الناصخة (و) قسم (مبنى  
 على السكسر) على أصل  
 التقاء الساكنين (نحو خير)  
 يفتح الجيم وسكون الياء  
 التختية من الحروف  
 الجوابية (و) قسم (مبنى  
 على الضم) لشبهها بالغايات  
 (نحو منذ) من الحروف  
 الجارة بخلاف الواقعة فإنها  
 اسم (والبناء) على القول  
 بأنه معنوي

الابتداء لانه في الاصل مضاف اليه أي وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه  
معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئي للكل لان المعنى أمر كلي يشمل  
البناء وغيره وانما تقدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر  
الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمس ما لم يختلف  
أصلا كالزوم كم للسكون وهو لا للسكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو  
الاختلاف حيث بسبب اللغات التسع ونخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف  
العوامل مقدر فهو متغير تقدير او قوله حالة واحدة مفعول المصدر الذي هو لزوم المضاف  
لفاعل وهو آخر الكلمة وقوله الغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى  
حذفه لان أثر العامل يعرض ويترول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة للعامل وقد يجاب  
بأن هذا القيد ذكر لتحقيق المساهمة كما هو الاصل في القيمة ود (قوله لزوم هو لا) انما  
بقيت هو لا وبقيت أسماء الاشارة لتكون أشبهت الحرف بشبهاتها لانها تضمنت  
معنى وهو الاشارة وحقق ذلك المعنى أن يؤدي بالحرف السكون لم يضعوا له حرفا يدل عليه  
(قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوي أي والبناء على القول  
بأنه لفظي ما جى به الخ فاجب خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم  
لك وجب فعل ماض مبني للمجهول وبه نائب الفاعل أي جاء به الواقع أو وجد في آخر  
الكلمة المبينة والاحسن من هذه العبارة أن يقال ما رسمته الكلمة من شبه الاعراب  
لان التعمير بما جى به يوهن أن البناء أمر طاري على الكلمة وليس كذلك بل هو  
ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جى به لبيان مقتضى العامل  
فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جى به وشبهه بفتح الشين والباء أو يكسر  
فسكون بمعنى المشابهة ويمايه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في  
يزيد وانما الفارق بينهما ما أن حركة يزيد جى به المقتضى العامل فهي حركة اعراب  
وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البناء صورتها  
ولفظها حركة الاعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أي أمر اقتضاء العامل  
وظلمه من رفع أو نصب أو جر أو كنه قال البناء ما يشبه الاعراب في كونه حركة  
أو حرفا أو سكونا أو حذف أو في كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس  
ضمير مستتر يعود على ما جى به أي وليس ذلك الاثر الذي جى به حكاية ولا نقلا الخ  
فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن  
لا تكون تلك الحركة للنسبة أو يكون السكون للوقف أو التحفيف فخرج الفهم في  
ضربوا فانها للنسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو ما زيد بالسكون فانه  
مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو  
ضربت بسكون الباء للتحفيف فان حركة البناء مقدرة بجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا  
ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيدا  
خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الستة الالحل بحركة الحكاية

(لزوم آخر الكلمة حالة  
واحدة لغير عامل) كزوم  
كم للسكون ولزوم أين للفتح  
ولزوم هو لا للسكسر ولزوم  
حيث للضم وعلى القول بأن  
لفظي ما جى به لا لبيان  
مقتضى العامل من شبه  
الاعراب وليس حكاية  
ولا نقلا ولا اتباعا ولا تحلصا  
من ساكنين فالحكاية  
نحو من زيد بالنصب جوابا  
لمن قال رأيت زيدا وانتقل  
نحو من أوتي بضم النون  
نقلا من المزمرة والاتباع



ومثله من زيد بالجرجوابان قال مررت بزيد وبارفع أيضا جوابان قال جاء زيد  
 ووجهه في الأخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل  
 الضمة الموجودة قبل الحسكية التي العامل فيها جاء وحيداً فتدفعه رفع حالة  
 جعله خبراً فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحكي (قوله بكسر الدال) فالجاء  
 مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الانباع  
 فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لسكون العامل لا يقتضيها لأن العامل  
 لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لأن الاسم معرب وكذا يقال في البقية  
 (قوله وأنواع البناء) المراد بالأنواع هنا الأقسام لا الأنواع بالمعنى الذي اصططح عليه  
 المنطقة وهذه أنواع البناء مطلقة سواء كان لفظياً أو معنوياً فاعلم أنه لفظي يكون  
 البناء نفس الضمة ومناوب منها كالألف في يازيدان والواو في يازيدون وعلى أنه  
 معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة ومناوب عنها وقس الباقي وكذا القول في  
 أنواع الأعراب (قوله ضم) أي نوع من اللزوم الذي وصفت السكامة المبنية به يدل  
 عليه بالضم فتسكون هذه الأقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي  
 أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي  
 وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع إلا على حركات  
 غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث أولاً كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على  
 حركات الأعراب أيضاً كقول المصنف يعني ابن الخاحب بالضمة رفعا والكوفيون  
 يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقاً (قوله ولثقلهما) أي الضم والكسر لم يدخل  
 فيه أي في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربوا ليست ضمة بناء بل للناسبة وأن  
 الفعل مبني على فتح مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد  
 تقدم ما فيه (قوله نحوكم وأين) كل منهما اسم استعهام (قوله نحوكم وبان) الأول فعل  
 أمر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله نحوكم وبان) تشديد  
 النون لأن الأول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح (قوله  
 والأعراب على القول بأنه لفظي الخ) في اعرابه ما سبق في قوله والبناء الخ ولفظي  
 نسبة اللفظ بالمعنى المصدري أي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الأعراب إلى  
 المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فإن أبقينا اللفظ على معناه الاسمي أهني  
 الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة التلخيص وهو الأعراب إلى  
 العام وهو اللفظ مطلقاً أهم من أن يكون تلك الحركات أو غيرها أو القول بأن الأعراب  
 لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لأن الأعراب انما هي به تميز المعاني  
 والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول السكالا  
 على تعريضه باعتباره أنه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي وأما معناه لغة فهو مصدر  
 أعرب الشيء إذا غيره أو حسنه أو أبانه إلى غير ذلك من المعاني \* واعلم أن الأعراب  
 منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعرف بالمصنف لا يشمله وقد يقال

نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً  
 لكسر اللام والتخلص من  
 الالتقاء الساكنين نحو لم  
 يكن الذين كفروا (وأنواع  
 البناء أربعة ضم وكسر)  
 وهما انقيلان ولثقلهما أو ثقل  
 الفعل لم يدخل فيه ودخلا  
 الاسم والحرف (وفتح  
 وسكون) وهما خفيفان  
 ولثقلهما دخلا الكلام  
 الثلاث الاسم والفعل  
 والحرف (فالسكون والفتح  
 يشتركان فيهما الاسم) نحو كم  
 وأين (والفعل) نحو قم وبان  
 (والحرف) نحو لم وبان  
 (والكسر والضم يختص  
 بهما الاسم والحرف ولا  
 يدخلان الفعل) مثال  
 دخول الكسر في الاسم  
 والحرف أمس وجبر ومثال  
 دخول الضم في الاسم  
 والحرف منذ في لغة من رفع  
 بها أو جرف الرفع اسم  
 والجارزة حرف (والأعراب)  
 على القول بأنه لفظي

قوله ولو تقدير أراد به ما ليس لفظيا في شمل الاعراب المحلى أيضا (قوله ما جي فيه) أى  
أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان التعليل متعلق بجي وقوله من حركة الى آخره متعلق  
بجي أيضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركات وهى الضمة والفتحة  
والكسرة وما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون  
التي أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان  
على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لأن الحذف على  
قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا أدخلت الجازم قلت لم يضرب فمحذف الحركة  
وحذف حرف نحو لم يذهب أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف  
فلا يجعل ما كان قسما من الشئ قسيما له (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد  
أثره الذى هو التغير وذلك لأن القائم بالكلمة اغما هو التغيير وأما التغير فهو وصف  
قائم بالمستكلم فلما بقي التغيير على معناه الاصل لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم  
عليه وصف الشئ بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغير فهو  
وصف قائم بالمستكلم ثم التغيير ما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال الرضى  
ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلم ومسلمون ليس في الآخر  
اذا لا آخره النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكأن التنوين لغرضه لم يخرج  
ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذلك النونات (قوله المتكمن) أى المعرب يخرج  
الاسم غير المتكمن وهو الذى شابه الحرف فانه مبني نحو هذا الذى (قوله والفعل)  
بالجر عطف على الاسم أى وتغيير آخر الفعل المضارع الخالى من النون وأما اذا  
باشرة إحدى النونين فانه يكون مبنيا وعن أبى طهارة انه مع نون الاناث معرب  
بجركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم بأعرابه أيضا وان باشرة  
نون التوكيد (قوله لفظا أو تقديرا) حال من تغيير أى طالة كون ذلك التغيير ملفوظا  
به أو مقدرا والمراد التلفظ بداله أو تقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به  
ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر دله وقوله بعامل الدافقة للسمية متعلقة بتغيير وقد  
تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة  
منها ثبوتيات وواحدة عدى لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمها لا يشترك في  
النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر  
الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى روى عنه انه قال الجزم ليس بأعراب اغما هو  
عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظى هو الضمة وما ناب عنها أما  
على أنه معنوى فهو تغيير بخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي (قوله على  
النفي) أى تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعلى أى لم يوجد من زيد احسان  
(قوله وينصبه على التعجب) فاعلمية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر  
وجوبه يعود على ما وزيد منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية  
شئ خفى بسببه ونخرج عن أمثاله باعتبار أنه يتل وجوده في العادة (قوله على  
والخفص في الإسماء نحو ما أحسن زيد رفيع زيد على النفي وينصبه على التعجب ويخفصه على

بأنه معنوى (تغيير آخر  
الاسم) المتكمن (والفعل)  
المضارع الخالى من النونين  
(لفظا أو تقديرا) بعامل  
ملفوظ به أو مقدر (مثال  
تغيير الاسم لفظا أو تقديرا  
بعامل ملفوظ به نحو جاء  
زيد والفتى ورأيت زيدا  
والفتى ومرت زيدا والفتى  
ومثال تغيير الفعل لفظا أو  
تقدير ابعامل ملفوظ به ان  
يضرب ولم يضرب وان يخشى  
ولم يخش ومثال تغيير الاسم  
لفظا أو تقدير ابعامل مقدر  
زيد والفتى في جواب من  
قال من قام وفي جواب من  
قال من رأيت فزيد والفتى  
في الأول مرفوعان بفعل  
محذوف تقديره قام زيد  
والفتى وفي الثانى منصوبان  
بفعل محذوف تقديره  
رأيت زيدا والفتى ومثال  
تغيير الفعل لفظا أو تقدير  
بعامل مقدر حتى يقوم  
ويسعى زيد يقوم ويسعى  
منصوبان بعامل مقدر  
وهو ان المصدرية (أنواع  
الاعراب أربعة رفع  
وخفض وجزم فالرفع  
والنصب يشتركان في  
الاسماء والأفعال والخفص  
يختص بالاسماء والجزم  
يختص بالأفعال) مثال  
دخول الرفع والنصب

الاستفهام والنون في الاقوال مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الافعال نحو  
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستثناف ونصبه على المصاحبة في النهي ويجزمه على النهي عن  
 الشرب ايضا ومثال دخول الرفع في الاسماء والافعال نحو وزيد يقوم على الابتداء والخبر (فزيد

الاستفهام) أي تجعل ما الاستفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد  
 بالخبر مضاف اليه والمعنى أي شيء في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستثناف)  
 أي تجعل الواو الاستثنائية وتشرب مرفوعة بالصفة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي  
 متوجها على أكل السمك (قوله ونصبه على المصاحبة) فالواو والمعية وتشرب  
 منصوب بأن مفعلة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا  
 لشرب اللبن فالنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتسكون الواو عاطفة  
 وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كحرك تأكل  
 أيضا لذلك (قوله فزيد اسم منصوب) الفاعل للحكاية وزيد مبتدأ مرفوع بصفة مقدره  
 منع من ظهورها الاشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله  
 اختصاص الاسم بالخفض) الباء دخلت على المقصور يعني أن الخفض مقصور على  
 الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى  
 الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أو رد عليه أن بعض الاسماء أيضا مدلوله  
 مركب كاسم الفاعل فإنه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول  
 الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل  
 حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع للزمان بل معناه أنه لما اعتبر في مفهومه والحدث  
 وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث أغيا يكون في الزمان الحال وبقي أن  
 اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لأن الواضع اعتبر في  
 مفهومه تقييد الذات بالحدث فعني ضارب ذات انصرفت بالضرب ولا تخلص عن هذا  
 السؤال على كلام الشارح نعم يخلص عنه بما قاله المحققون أن مدلول الفعل مركب  
 من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل  
 اثنان وما كانت أجزاء أكثر فهو أثقل وبعضهم على ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل  
 عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباحث عليه فيقال من ضرب ولم يضرب ومتى  
 ضرب ولم يضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الأسئلة إذا المراد منه الدلالة  
 على المسمى فقط (قوله وهذه الأنواع الأربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم  
 والأنواع بدل من هذه والأربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي أقصد  
 وإنما عبر بالهمزة لأنه يحكي عن نفسه لأن المتن له فالدلالة لم يقل يعني والعلامات جمع  
 علامة وهي لغة الأمازيغية وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من  
 الحروف والحذف (قوله تعرف بها الأنواع الأربعة وتتميز بها عن أنواع البناء) أي  
 تعرف أنواع الاعراب الأربعة المتقدمة بهذه العلامات الأصول والعلامات الفروع

ان زيدا لن يضرب فزيدا  
 اسم منصوب بأن على أنه  
 اسم وعلامة نصبه الفتحة  
 ويضرب فعل مضارع  
 منصوب بلن وعلامة نصبه  
 الفتحة ومثال اختصاص  
 الاسم بالخفض نحو زيدا  
 مررت (فزيد اسم مخفوض  
 بالباء) وعلامة تخفضه  
 الكسرة ومثال اختصاص  
 الفعل بالجزم نحو لم يقيم فيهم  
 فعل مضارع مجزوم بلم  
 وعلامة جزمه السكون واغا  
 اختصاص الاسم بالخفض  
 والفعل بالجزم للتعادل  
 بينهما ما فإن الاسم خفيف  
 والفعل ثقيل والسكون  
 أخف من التحريك  
 فأعطى الخفيف الثقيل  
 والثقل الخفيف لتعادل  
 خفة الاسم ثقل التحريك  
 وتعادل ثقل الفعل خفة  
 السكون وانما قلنا الاسم

خفيف والفعل ثقيل لأن مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقيل وتتميز  
 والبسيط خفيف (ولهذه الأنواع الأربعة) أعني أنواع الاعراب (علامات أصول وعلامات فروع) تعرف بها  
 الأنواع الأربعة وتتميز بها عن أنواع البناء (فالعلامات الأصول أربعة) على عدة أنواع الاعراب الأربعة كل علامة

وتتميز هذه الأنواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتمييز ليس إلا باختلاف التعبير  
فيقال في الاعراب رفع ونصب وحزم وفي البناء ضم وقطع وكسر وسكون فالاربعة  
الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع  
شياء واحدا وهو الحركات الخمسة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة  
وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت  
حيث كانت ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند  
الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينهما وبين ألقاب البناء بدل  
ذمة رفعة وبدل فتحة نضمة الخ والجواب أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع  
لما أن الحركة المسماة بذلك شيء واحد كما علمت أما السكونيون فلا يفرقون بين حركات  
البناء والاعراب وعليه فلا تسمع في الاستعمال (قوله وعلامة رفعة الضمة) هذا  
جري على القول بأن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فيقال ورفعه الضمة فان  
الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الأولى مأثومة تداولتها الألسن على كلا  
القوانين (قوله ولها موضح) أي لتلك العلامات الأربع الاصول موضح أي كلمات  
تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله  
الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مشئ ولا مجموعا ولا ملحقا به ما ولا من الأسماء  
الستة فان هذه المذكرات اعرابها بالحروف كما سيأتي (قوله جاء زيد والفتى) أي  
والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمه مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل  
رفع (قوله مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمه مقدرة على الألف  
المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فانه مرفوع  
بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل وقد أغزر  
بعضهم في ذلك بقوله ما معرب اعرابه \* قدر في حرف ذهب ومن ذلك قوله  
تعالى وجنى الجنتين دان الجنى اسم بمعنى الجنى أي المتناول من ثمار الشجر مبتدأ  
مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر  
والجنتين مضاف اليه شجر ور بالياء لانه مشئ ودان خبر مرفوع بضمه مقدرة على  
الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل وأصله داني فعل به مافعل  
بقاض وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحد) في العبارة زكاة والافصح أن يقول  
ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذي يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم  
يدخله تغيير وقد توول عبارة بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحد عن حالته قبل الجمع  
فيلاحظ تغيير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التكمير ما حقيق أو تقديرى  
فالأول منحصر في ستة جموع لان التغيير ما بالزيادة عن المفرد نحو صنوان لاكثر  
من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعاً والفرق بينهما انما هو بالاعراب  
فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون  
فيها رأما في حال كونه جمعا فانه يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن

منها تختص بنوع الاولى  
(الضمة) وهي علامة الرفع  
نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو  
مرفوع وعلامة رفعة الضمة  
(و) الثانية (الفتحة) وهي  
علامة للنصب فتحو رأيت  
زيدا) فزيد مفعول به وهو  
منصوب وعلامة نصبه  
الفتحة (و) الثالثة  
(السكون) وهي علامة  
للخفض فنحو مررت بزيد  
فزيد محذوف بالياء وعلامة  
خفضه السكون (و) الرابعة  
(السكون) وهو علامة  
للحزم فنحو لم يضرب) فيضرب  
محذوف بالياء وعلامة حزمه  
السكون (ولها موضح)  
تقع فيها (فأما الضمة  
فتكون علامة للرفع في  
أربعة مواضع) الاول (في  
الاسم المفرد ونحو جاء زيد  
والفتى) فزيد والفتى  
مرفوعان على الفاعلية  
وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة  
في زيد مقدرة في الفتى  
(و) الثاني (جمع التكسير)  
وهو ما تغير فيه بناء واحد  
(نحو جاء الرجال والاسارى)  
فالرجال والاسارى مرفوعان  
على الفاعلية وعلامة  
رفعهم ما ضمة ظاهرة في  
الرجال مقدرة في الاسارى

المفرد نحو تخمة وتخم أو تبدل الشكل نحو أسد وأسود أو بالزيادة مع تبدل الشكل  
نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبدل الشكل كرسول ورسول أو بالنقص والزيادة  
وتبدل الشكل نحو غلام وغلمان والثاني له أمثلة منها نحو فلك فإنه يستعمل مفردا  
وجما بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقريته رجوع الضمير  
اليه مفردا في المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم  
فهذا جمع يدل على عود ضمير الجمع اليه وهو النون في جرّين فصيغة المفرد والجمع واحدة  
لكن التغير تقديرى فتجعل الحركة في فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن  
ونحو هيجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد كالكسرة  
في هيجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح وقس عليه نظائره (قوله  
وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالالف وتاء من يدين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع  
اى تحققت جمعته فالعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعته بالالف وتاء من يدين  
وهذا التقدير يندفع ما أوردناه من اوله لوقيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء  
لأن اسماء وأظهر لأن مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل  
واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الاول يسكون الراء  
الثاني يضمها ونحو ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذا لاكثر  
في هذا الجمع أن يكون مفردة مؤنثا والجمع سالما \* قال في شرح اللب جمع المؤنث  
السالم ما لحق بآخره ألف وتاء سواء كان مؤنثا كسمات أو مذكرا كدريهمات وسواء  
كان لم يغير بناء واحد كما ذكرنا أو غير نحو غرفات وتسميته بجمع المؤنث السالم  
باعتبار الغلبة (قوله اسماء كان أوصفة) اسماء خبر كان مقدم عليها وقوله أوصفة  
معطوف عليه واسم كان ضمير متصرفية يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى ان  
مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسماء وتارة يكون صفة ومثل الاول بقوله الهندات  
وللثاني بالمسمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان عالما لم يستوف  
أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقسم في خمسة أمور الاول ذوالتاء الاضافة  
وشاة وأمة فلم يجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمع تكسيرة على شفاء وشياه وإماء  
\* الثاني علم المؤنث الاقدام ووبار ونحوهما عند من بناها لان الجمع يناقض البناء  
أما على القول بأعرابه اعراب ما لا ينصرف فإنه يجمع فيقال حدمات وبارات  
\* الثالث صفة مذكرة لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات \* الرابع مصغر  
المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع درهم على  
درهمات \* الخامس اسم جنس مؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو ألفا  
كهنسى اسم لنبوت وعفري اسم لدويبة لونها افر وبشرى ومجرا ومن قبيل اسم  
الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث ككيلي وحيليات وهذه يشترط فيها أن يجمع  
مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلا أفعول فلا يقال في حمراء حمراوات وفعلى فعلا  
كسرى الخ فلا يقال سكريات وما عهد ذلك مقصور على السماع كسماءات

(و) الثالث في (جمع  
المؤنث السالم) اسماء كان  
أوصفة (نحو جماعات الهندات  
المسمات) فان كان المؤنث  
على يجمع هذا الجمع



بلا شرط كهنديات وان كان صفة وله مذ كرفشرطه أن يكون مذ كره قد جمع ٦٣ بواو ونون كسملون وان لم يكن له

وحمايات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لأن تاء أصلية في مفردة وقد نظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذى التاء ونحو ذى كرى \* ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذامسلم للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو مجرد منها كهنديات

وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلمات (قوله فشرطه أن يكون

مذ كره الخ) نخرج بهذا نحو صحراء وسكري فان مذ كرا لاول أحمر وهو لا يجمع على

أحمر ون وذ كرا لثاني سكران وهو لا يجمع على سكران ون وقد أشيرنا لهذا في الكلام

السابق بقولنا أن لا تكون المصرفة من باب فعلاء فاعل ولا من باب فعلى فعلا ن أى

أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذ كرها على وزن أفعل كحمر وأحمر

وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذ كرها فاعلا ن

كسكرى فان مذ كرها سكران (قوله كسملون) تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور

(قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف

وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذ كرفشرطه

أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله كحائض) هذا مثال للمنفى

فلا يقال في جمع حائض بدون تاء حائضات أما ما فيه التاء كحائضة فانه يجمع هذا الجمع

فيقال حائضات وان فرق بين حائض وحائضة ان الاولى بمعنى ذات أهلية للعجز فلو

قصد تجدد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم

الذي يجمع بالألف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فالأمر أن يكون له مذ كره

أولا فان كان فالأمر أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كسملون قيل في مؤنثه مسلمات

وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لثلاثين مزية الفرع على الأصل اذ جمع المؤنث فرع عن

جمع المذكر وقد اتفقت الأصول فاتفق الفرع فلا يقال صحراء وصحراوات كما لا يقال

أحمر ون ولا سكرانات كما لا يقال سكران ون ولذا قالوا الفضليات حيث قالوا في

المذكر الأفضلون وان لم يكن له مذ كره نظر هل هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان

لم يكن مجردا منها اجمع نحو حبيبات وان كان مجردا كحائض وطامث وطالقي لم يقل فيه

طالقات ولا حائضات (قوله المعرب) أى المجرد من النونين أى ولم يتصل به واو

الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت النون

والكلام هنا في اعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الغاء للحسكية

ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من

ظهورها ضمة الحسكية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع

بالألف لأنه مثنى (قوله مقدرة في الفتى) أى للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو

قوله تعالى وترى الناس سكرى يادغام أخذ المثلين في الآخر فان الفتحمة على الناس

مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لأجل الادغام (قوله جمع التكسير) أى ولو

مذ كرفشرطه أن لا يكون

مؤنثه مجردا من التاء

كحائض (و) الرابع في

(الفعل المضارع المعرب

نحو يضرب ويخشى

فيضرب ويخشى مرفوعان

وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة

في ضرب مقدرة في يخشى

(وأما الفتحمة فتكون علامة

لأنصب في ثلاثة مواضع)

الأول (في الاسم المفرد

نحو رأيت زيدا) والفتى

فزيدا أو الفتى منصوبان

وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة

في زيد مقدرة في الفتى

(و) الثاني في (جمع

التكسير نحو رأيت الرجال)

والاسارى فالرجال والاسارى

منصوبان بفتحة ظاهرة في

الرجال مقدرة في الاسارى

(و) الثالث في (الفعل

المضارع المعرب نحو لن

يضرب ولن يخشى فيضرب

ويخشى منصوبان وعلامة

نصبهما فتحة ظاهرة في

يضرب مقدرة في يخشى

(وأما الكسرة فتكون

علامة للخفض في ثلاثة

مواضع) تقع فيها الاول (في

الاسم المفرد المنصرف نحو

مررت بزيد) والفتى فزيد

والفتى مخفوضان وعلامة

خفضهما كسرة ظاهرة في

زيد مقدرة في الفتى

(و) الثاني في (جمع التكسير



غير منصرف كصايح ومساجد لأن الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه  
بخلاف حالة الجر فإنه مخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا  
بالمنصرف وقيد به في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما  
غير المنصرف وهو ما أشبهه الفاعل نحو مساجد ومصابيح فإنه يجر بالفتحة (قوله  
يعودون) أي يتخصصون (قوله ويرفون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف  
والأسارى بضم الهاء مرة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير  
مأخوذ من الأسارى بكسر الهاء وهو ما يجعل في عنق الأسير أو رجليه (قوله وجمع  
المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في بحث  
التنوين أن تنوينه للقبالة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكن وقوله بأقيا على  
جمعية حال من جمع المؤنث قيد به للاختراز عنه إذا لم يبق على جمعية بأن السليخ عن  
الجمعية وهي فإن فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فإن زال معنى الجمعية منه  
الحق قال الشيخ التنوين ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله بأقيا الخ لأن الكلام في جمع  
المؤنث السالم وأما إذا جعل عالما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله  
(قوله بأن جعل علما) تصوير لزال معنى الجمعية منه أي أن معنى الجمعية وهي  
الدلالة على الأحاديث زول إذا جعل عالما شي فإنه ينسليخ عن ذلك الدلالة ويصير كبقية  
الاعلام ليس له دلالة إلا على مجرد الذات (قوله جاز فيه الصرف) أي تنوين الصرف  
وهو تنوين التمكن وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعية للقبالة فلما زالت الجمعية  
وجعل عالما زال ذلك التنوين ونقون تنوين الاعلام المنصرف وهو تنوين التمكن  
ثم أن ركة عبارة الشارح لا تخفى لأنه أفاده هنا أنه في حال جعله عالما يجوز فيه الصرف  
أي التنوين وعدمه ثم قسم كلامه هذين القسمين إلى قسمين فقال فعلى الصرف  
يخفص الخ نوعي منع الصرف الخ وأما قوله فعلى الصرف يخفص الخ فقد أخذ فيه  
التنوين وهو معتبر في القسم فذكره مستدرك والمقام للاضمار بأن يقول يخفص  
معناه وأما قوله وتركه فزيادته محالة لأنه يصير المعنى فعلى الصرف أي التنوين يخفص  
بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام مفروض في حالة التنوين  
وأما قوله وعلى منع الصرف يخفص بالفتحة بسلامة تنوين فقوله بسلامة تنوين زيادة  
مستدركة لأن الغرض أنه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله وعلى منع الصرف  
أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جاز أعرابه أعراب المنصرف وأعراب  
غير المنصرف فعلى الأول يخفص بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني يخفص  
بالفتحة بسلامة تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن قيم الحذف مضاف والأصل  
مع بقاء التنوين وتركه أي ترك بقاءه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس  
راجعا لنفس التنوين أسكن هذا الجواب في غاية البعد فإنه لا دليل على تقدير ذلك  
المضاف (قوله فعلى الصرف يخفص بالكسرة مع التنوين) أي يعرب أعرابه الأصلي  
حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية

المنصرف نحو يعودون  
برجال) ويرفون بالأسارى  
فرجال والأسارى مخفوضان  
وعلاصة خفضهما كسرة  
ظاهرة في الرجال مقدرة في  
الأسارى (و) في (جمع  
المؤنث السالم بأقيا على  
جمعية نحو ممرات بنات)  
ومسمات فهندات ومسمات  
مخفوضان وعلاصة خفضهما  
كسرة ظاهرة في آخرها فإن  
زال معنى الجمعية منه بأن  
جعل عالما جاز فيه الصرف  
وجعله فعلى الصرف يخفص  
بالكسرة مع التنوين

وتركوه على منع الصرف يخفف بالفتحه لاتنوين (وأما السكون ٦٥ فيكون علامة للجزم في موضع واحد

في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (تحول بضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) أربعة أحرف وحركات وحذف فالأحرف (الواو والياء والألف والنون) والحركات (الكسرة نيابة عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فمنها ما ينوب عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون (فينوب عن الضمة ثلاث الواو والألف والنون) وسياق أمثلتها (وينوب عن الفتحة أربعة الكسرة والياء والألف وحذف النون) كما سيأتي (وينوب عن الكسرة اثنتان الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف) الأخير ولها مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة

والتأنيث لما انه تنوين مقابلة في حالة الأصل فاستحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث اغما هو تنوين التسمكين وهذه هي اللغة الفصحى (قوله وتركه) أي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لأن قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتسمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجرب بالكسرة لكنه جربها نظر الحال انه الأصلية وهي حالة الجمعية (قوله يخفف بالفتحه لاتنوين) أي فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظر الحال العلمية بدون التفتات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد جمع ذلك في كلامهم وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تؤثرتها من أذرعات وأهلها \* يثرب أدنى دارها نظر عالى

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحه مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله في الفعل المضارع) الجار والمجرور يدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة تحول لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فإنه يجزم حيث شذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتسما داعلى التسمثيل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله فأما العلامات الأصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك واغما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما أن الواو والألف والياء مجازسة للحركات الثلاث حتى قيل إن الحركات الثلاث أصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق أن كلا منهما أصل كما أشار لذلك الجعبرى بقوله

وثلاثها أصل لأحرف مدها \* واهكس والاعدل انهما أصلان

وقوله وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لأحرف مدها وهي الواو والألف والياء وأما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في النيابة (قوله أمثلتها) على حذف مضاف أي أمثلة ما تنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنت بالنظر لسكون الموصوف مؤنثا أي علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتي (قوله في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ياء على مفردة الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لذكر عاقل أو صفة له مخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثله ما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولو جعنى أصحاب فان مفردة ذو جعنى صاحب والمجمعول علما أو صفة أسماء الاجناس نحو عالمون وأهلون وابلون فان مفرد الأول عالم يفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل

عن الضمة في موضعين) لاثالث لهما الأول (في جميع المذكر السالم)

وهو الأقرب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون فجاء جمع هذه  
 الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكور السالم في إعرابه (قوله اسمها كان)  
 اسمها خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكور في قوله جمع المذكور  
 أفاد به تعميم مفرد هذا الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط  
 في العلم أن يكون المذكور عاقل خاليا من التماثل ولو لم يثبت كعلامة معرب باليس مركبا  
 فإن أردت أن يجمع من اسمه مبني أو مركب تركيبا من جنس آتيت بجمع ذوق المذكور  
 وجمع ذات في المؤنث فتقول جاء ذووسيبويه وذووبرق فخره وذوات حداد وأما  
 المركب الإضافي فإنه يجمع صدره ويضاف أجهزة فحوا جاء عبدا والله وجاء غلاموزيد  
 وجوز الكوفيون جمع الجزأين فحوا جاء غلاموزيد واشترط في العلم أن يكون  
 منسكرا أي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم بأقيا على علميته  
 فإذا أريد جمعه فلا بد من تنكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد ألغز  
 البدر الدماميني في ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله

أما علماء الهند لازل فضلكم \* مدى الدهر يندو في منازل سعده  
 ألم بكم شخص غريب التحسنا \* بارشاده عند السؤال القصده  
 وهما هو يندى ما تعسر فهمه \* عليه لتسدوه الى سبل ريشده  
 فاسأل ما أمر شرطتم وجوده \* لم بكم فسلم ترض النجاة برده  
 فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا \* منعتم ثبوت الحكم الابفة بده  
 وهذا العمري في الغرابة غاية \* فهم من جواب تنعمون برده

اسمها كان

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس أفكار غدا \* يصيد عزيز الشاردات بجده  
 فهالك جوابا للسؤال موضحا \* يفوق فريد الدر في نظم عقده  
 قد اشترطوا في مفرد علمية \* لجمع على تيسر المشي وحده  
 فلما رأوا تعريف ذلك محققا \* أبوا جمعه إلا بإثبات ضده  
 ويدفع ذا الاشكال أن شيوعه \* لصفة جمع لا غنى عن وجوده  
 وتعريفه شرط لا قدام حادق \* عليه فلا تستغروا شرط فقده

ومحصل الاشكال ان العلمية كيف تشرط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو  
 التنكير في تحققه ومحصل الجواب ان العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي بل  
 هي من قبيل المعدبضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب  
 ولا يجامعه وذلك كالحطوات الموصلة للقصد فإنه يتوقف عليها الوصول للقصد وعند  
 الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهور ان اطلاق الشرط على العلمية بطريق  
 الاستعارة للعلاقة المشابهة بينها وبين المعدبضم الميم في توقف المطلوب على كل ولا يصح أن  
 تكون العلمية شرطا حقيقة قبل أن الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع  
 كما علمت \* والحاصل ان كلاما من المعدب والشرط يتوقف عليه حصول الشيء أسكن

الشرط يستمر مصاحباً للطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد  
لا الشرط (قوله أوصفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لذ كر عاقل خالصة من الناء  
ليست من باب فاعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كاحمر حراء  
ولا مما يستوى فيه المذ كروا المؤنث نحو صبور ولا وصف المذ كروا مؤنث له نحوأ كروا  
لعظيم السكرة وهي عمرة المذ كروا الادرة وهي كبر الانبيين فلا يقال أ كرون وأدرون  
(قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيه يكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له  
فقوله فالزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمع ظاهراً لأن الفاعل هو الزيدون وأما  
المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار اليه اعراب الجمع بالحروف اى رفع  
جمع المذ كرا السلام بالواو هو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على  
الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجز بكسرة مقدرة على الياء في حالة  
الجرو ينصب بفتحة مقدرة عليها أيضاً في حالة النصب وهنالك أعراب آخر أهميتها  
ما ذكرناه وانما رفع هذا الجمع بالواو لأنها تقع ضمير الجمع في نحو يضربون ولأن  
الجمع أقل دوراً ثانياً الكلام من المثنى لجعل الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع  
ليحصل التعادل وزيدت النون عوضاً عن التنوين في المفرد وقيل عوضاً عن حركة  
المفرد ورد بأنه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركات خوف التقاء الساكنين  
وكانت فتحة لحقتها واثقل الجمع (قوله وحولك) بكسر الكاف بناء على ان اللحم قريب  
الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتحة تنين كالحوا المشهور وعلى مقابله من ان  
الحلم يطلى على أقارب الزوجة أيضاً يجوز فتح الكاف (قوله وذو مال) أشار بإضافتها  
إلى شرطها وهو أنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل أو  
معرفة نحو والله ذو المغفرة يرحمنا وأما إضافتها للضمير كما في قول الشاعر \* انما يعرف  
الفضل من الناس ذووه \* فشا هذا كله في ذوال كورة هنا التي بمعنى صاحب وأما  
ذو الطائفة فهي مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة لأن اسم موصول بمعنى  
الذى تقول جاءني ذو قدام ورأيت ذو قدام ومررت بذي قدام أى الذى قام وبعضهم أعرابها  
اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكتنى به عن أسماء الأجناس كاللحم  
والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل اسم لما يقع التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة  
(قوله بشرط أن تكون) أى هذه الأسماء (قوله مفردة) فان ثبتت نحو أبوان أو جمعت  
جمع تكسير كآباء أو تجميع كابون أعربت اعراب ما ذكر (قوله مكبرة) فلو صغرت  
كأبي أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت نحو جاء أب وأخ أعربت  
اعراب المفرد وكلها تقطع عن الإضافة سوى ذو و فو بالواو فانها لا يستعملان إلا  
مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذى هو الإضافة أى يشترط أن  
تكون تلك الإضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف للضمير المخاطب كالمثل المصنف  
أوضحير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو وأبونا شيخ كبير أو لا اسم  
الظاهر نحو جاءني أبوزيدورأيت أبازيدومررت بأبى زيد فان أضيفت لياء المتكلم

أوصفة (نحو جاء الزيدون  
المسلمون) فالزيدون المسلمون  
فاعل والفاعل مرفوع  
وعلامته رفعه الواو نيابة  
عن الضمة هذا هو المشهور  
(و) الشافى (في الأسماء  
الستة) وهي أبوك وأخوك  
وحملوك وفوك وذو مال  
وهنوك بشرط أن تكون  
مفردة مكبرة مضافة لغير  
ياء المتكلم (نحو هذا أبوك  
وأخوك وحملوك وفوك وذو  
مال

نحو جاء أبي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الستة غال  
المحل بحركة المناسبة كغلاي وكاه انضاف لياء المتكلم ما عدا ذوقا غا انضاف  
لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد مجمعة فعين مهملة أن لا تلحقها ياء  
النسبة فان لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي ورد هذا الشرط بأنهما في حالة  
النسبة خرجت عن الأسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب اليه والذي أعرب  
بالحركات هو المنسوب للأب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق انه لا حاجة  
لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) راجع لمنوك أي وأما شهر لغاته وأقصمها فانه يعرب  
بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك

أبأخ حم كذاك وهن \* والنقص في هذا الأخير أحسن  
(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة  
جارية على المشهور لأن هذا الوجه أهم من المذهب وأبعدا عن التكلف ومقابل  
المشهور أقوال منها انهم عربى بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو  
والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الألف للتعذر وبقي أوجه آخر لا يسعها المقام  
(قوله في المثني) اسم مفعول من ثنيت الشيء إذا عطف بعضه على بعض سميت به  
الصيغة المذكورة وحده المثني هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو  
ياء على مفردة مخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان والذان واللتان وبالدال على اثنين  
مادل على واحد نحو زيدان عالما على رجل وكاتبان بالياء الموحدة أهم للالة المعروفة  
ونخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ذهن  
دلالة على أكثر من واحد ومنه زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل  
يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج ونخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكاتبان دلالة على  
على الاثنين من نفس الصيغة لانه لا ألف في الأول أصلية منقلبة عن  
ياء هي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كالألف حبل والياء عوض عن لام الكلمة  
ونخرج بقولنا على مفردة مالا مفردة نحو اثنان واثنان ويشترط في المثني أيضا أن  
يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قران تشنية شمس وقر على سبيل التغليب ومثله  
الابوان للاب والام والشرقان للشرق والمغرب فهذه كلها من قبيل المحقق بالمثني  
لامن المثني حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نسكة فالعلم اذا أريد تشنيته نسكة وقد  
أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شروط المثني أن يكون معربا \* ومفردا منسكرا مازكا

موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تشنية الختافين لفظا كزيد وعمر وان يكون  
موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والجواز وقوله مماثل أي له ثان في  
الخارج فنحو قران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره أي  
لا يستغنى تشنيته عن تشنيته ومن ثم لم يقولوا سوا أن استغنا ببيان تشنيته بى

وهذه وك في لغة قليلة)  
حكاهما سيبويه فهذه  
الأسماء الستة مرفوعة  
على الخبرية وعلامة رفعها  
الواو نيابة عن الضمة على  
المشهور (والألف تكون  
علامة لرفع نيابة عن  
الضمة في المثني) المرفوع  
(نحو قال رجلان) فرجلان  
فعل وفاعل مرفوع  
وعلامة رفعه الألف نيابة  
عن الضمة

على المشهور (وتكون الألف علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذئبال وهناك في لغة قليلة) فأباك وما عطف عليه مفعول والمنصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الأول (في المثني) المحفوض (نحو مررت بالزبد) فالزبد مخفوض وعلامة خفضه

٦٩

الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (و) الشان (في جمع المذكر السالم نحو مررت بالزبد) فالزبد مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو مررت بأبيك وأخيك وحميلك وفيلك وذئبال وهنيلك في لغة قليلة) فأبيك وما عطف عليه مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في المثني المنصوب نحو رأيت الزبد) فالزبد مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم نحو رأيت الزبد) فالزبد مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الأفعال الخمسة وهي) كل

معنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعرب ونحوهما ما يلزم النفي لاستغراق الأفراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين ولم يكن كلا ولا بعضا ولا \* مستغرقا في النفي نلت الاملا (قوله على المشهور) ومقابلها انه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الألف وفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن هذه الحركات التي قبل الألف والياء أتت بها المناسبة ما فتقد حركات الاعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الأوجه (قوله المكسور ما بعدها) وقد يتبع كما في قوله \* على أحوزين استقلت عشية \* بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوزين مثني أحوزى وهو خفيف المشي وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح ما بعدها) أي للفتحة المناسبة لثقل الجمع وقد تسكروا لنون كما في قوله عرفنا جعفر أوبى أبيه \* وأنكرنا عاتق آخرين بكسرتين آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كمتضربون أو مقدرة كما تقدم من الأمثلة السابقة وهي لتبليغ الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الأفعال الخمسة) ويقال لها الأمثلة الخمسة لأنها مثال لغيرها من الأفعال الموازية لها (قوله ثبوت النون) من إضافة الصفة للوصف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابلها ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة لرفعها) قائله الأخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالك صاحب كتاب وصف المبانى في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الأعراب مقدر في الحروف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامى وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف ومنعها من ظهور الأعراب في تلك الحروف كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قبله فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكأقلت أن زيدا يقوم فرفعته لحلولة محل قائم فكذلك إذا قلت أن الزبد يقومان لحقته هذه النون لحلولة محل قائمان فإذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فإذا قلت لن يقوم أو لم يقوم لا يقدران قائمان

فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو اجمع أو ياء مخاطبة نحو (تعلان ويعلان) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلون ويفعلون) بالتاء والياء الفوقانية (وتفعلين) بالتاء المثناة فوق لا غير فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقدرة



ولم فاعلان فلم تنبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضم  
مقدرتي الميم وأما في النصب فتفتح مقدرة وأما في الجزم فتكون الميم تقديرا اهـ  
حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو والألف والياء وتلك  
الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بالف وتاء  
الباء للسببية) فذكر قوله مزيتين لزيد التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتج  
لذكر هذا القيد فان قيل الذي جمع بألف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه  
ليس جمع مؤنث ساكن فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى  
جمع جمع فيلزم عليه تخصيص الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي الجموع  
الذي جمع أي تحققت جمعيته وحصلت بالألف والتاء (قوله مزيتين) خرج بزيادة  
الألف نحو قضاة وغزاة فان الألف فيها مائة مقلبة في الأول عن ياء وفي الثاني عن واو  
والأصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أيمان وأموات فان التاء فيها ما أصلية  
فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوز أن يكون نصب  
هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم يفتح التاء (قوله في  
الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون تنوين تكسين بناء على أن الصرف هو تنوين  
التسكين كما هو رأي الحقين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة  
لأنه لا يوجد بدونه لكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل  
وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط  
فليس الجر تاء عا في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته  
(قوله وهو ما) اسم موصول يعني الذي أوردته موصوفة بمعنى شيء فأشبهه صلة أو صفة  
وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله في علتين فرعيتين) فان قلت لا شيء  
احتج في منع الاسم من الصرف لمساواة الفعل من جهتين وبني الاسم إذا أشبه  
الحرف من جهة واحدة فيلزم أن يكتفى في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن  
المساواة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف  
فإنها قوية لكونها ذاتية فان قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم  
الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تفضل على الفعل فيما هو  
خاص به وهو كونه فرعاً من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان قلت لم يبين  
الاسم لمساواة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم  
يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء فان قلت فلم يعط الاسم بهذه المشابهة  
عمل الفعل قلت لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالع والمفعول اهـ من  
الشنوائي (قوله محتملتين) صفة ثانية لعلتين وقوله مرجع أحدهما اللفظ الخ  
بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيدان هاتين العلتين أن رجعت اللفظ فقط  
كاجمال أو للمعنى كخائض أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدرهم صرف الاسم  
وبين ذلك أن الأول فيه فرعيتان الجمع والتصغير لفظاً والثاني فيه فرعيتان التانيث

على لام الفعل وربة الرفع فيها  
كألف الفعل وفاعل وعلامة  
رفعها ثبوت النون (والكسرة  
تكون علامة للنصب نيابة  
عن الفتحة في جمع المؤنث  
السالم) وهو ما جمع بألف  
وتاء مزيتين (شجور أيت  
الهندات) فالهندات  
مفعول وهو منصوب  
وعلامة نصبه الكسرة  
نيابة عن الفتحة حملوا نصبه  
على جر كما في جمع المذكر  
السالم ليتحقق الإسراع  
بأصله (والفتحة تكون  
علامة للرفع نيابة عن  
الكسرة في الاسم الذي  
لا ينصرف) وهو ما أشبه  
الفعل في علتين فرعيتين  
مختلفتين مرجع أحدهما  
اللفظ ومرجع الأخرى  
المعنى أو فرعيتان

تقوم مقام الفرعيتين وذلك  
 أن في الفعل فرعيتان عن  
 الاسم في اللفظ وهو عند  
 البصريين اشتقاقه من  
 المصدر ففعل مشتق  
 من الضرب وعند السكوفيين  
 التركيب لأن الاسم  
 كالفرد والفعل كالركب  
 والمفرد أصل المركب  
 وفرعية في المعنى وهو  
 احتياج إلى الفاعل  
 والفاعل لا يكون إلا اسما  
 \* ثم الاسم الذي لا ينصرف  
 نوعان الأول ما يمتنع صرفه  
 بفرعية واحدة (وهو ما  
 كان على وزن صيغة منتهى  
 الجموع وضابطه كل جمع  
 بعد ألف تكسره حرفان)  
 سواء كان في أوله (ميم أم  
 لا كما جحد وصوامع أو)  
 بعد ألف تكسره (ثلاثة)  
 أحرف (أو سطرها ساكن)  
 سواء كان في أوله ميم أم  
 لا (كصايح وقناديل)  
 وأغلب أثر هذا الجمع  
 بالمتع لأنه بمثابة جمعين (أو  
 كان مكتوماً بألف التانيث  
 المقصورة) وهي ألف مفردة  
 ويمتنع صرف معصومها  
 كيفما وقع سواء وقع نكرة  
 كذا كرى أو معرفة كرضوى  
 أو جمعاً كجرى أو صفة  
 (كحلى أو) ألف التانيث  
 (الممدودة) وهي ألف قبلها  
 ألف فتقلب هي هزة ويمتنع  
 صرف معصومها كيفما وقع سواء وقع نكرة

والوصفية بمعنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتخفيف (قوله تقوم  
 مقام الفرعيتين) أى في إفادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين بأشتقاق  
 الفعل من المصدر وضمير هو عائداً على العلة الفرعية وذكره مراعاة الخبر وهو اشتقاقه  
 ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولوراعى المرجع لانت (قوله وعند  
 السكوفيين) القائلين بأشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالفرد) الأولى حذف  
 السكاف لأنه مفرد حقيقة لئلا يمتنع على شيء واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض  
 الأسماء المشتقة على الزمان فهي غارضة لا اعتماداً عليها وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد  
 السكاف لمساكاة قوله في الفعل كالركب (قوله كالركب) السكاف هذه في موقعها  
 لأن الفعل ليس من كبحقيقة بل شبهة في كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة  
 فلما كان مدلوله مركباً كان كانه مركباً وتجرد بعض الأفعال عن الزمان غير قاض  
 لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أى افتقار الفعل إلى الفاعل ليمتد الكلام  
 والاحتياج يرجع إلى المعنى (قوله ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم  
 لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو  
 الموازنة والمساكاة فهو مصدر مضاف إلى فعله والصيغة هي الهيئة أى الحركات  
 والسكبات وأما المادة فهي الحروف التي تركبت منها الكلمة والمعنى على مساكاة  
 وموافقة صيغة أى هيئة منتهى الجموع أى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى  
 وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعيل (قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التي  
 انتهت إلى الجمع لها ولم يتجاوزها (قوله بعد ألف تكسره) أى الألف التي حدثت في  
 جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) أى أولهما مكسوراً فظاً كساجد أو تقدير  
 كدواب فإن أصله دواب أدهم أحد المثليين في الآخر (قوله كساجد) ومنابر ومرايب  
 وأكالب جمع أكاب جمع كلب وأمانحوه لأن ذلك وصياف وصيافل فإن تجرد من  
 التامع من الصرف وإن لحقته كلاً ثمة صرف (قوله أو سطرها ساكن) خرج نحو  
 ملائكة وفراغة وصياقلة قائم مصروفة لمساكاة هذه الجموع لا لأحد كطواعية  
 وكراهية (قوله وقناديل) أى وأناعم جمع أنعام جمع نعم بفختين وهي الأبل (قوله  
 استأثر) أى اختص وعلى ذلك بقوله لأنه بمثابة جمعين أى بمنزلة ما لأن عدم جمعه  
 مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكانه جمع مرتين واعتراض بأن شرط المنع من الصرف  
 اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما إلى شيء واحد وهو اللفظ فالأولى  
 ما قاله بعضهم في علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في  
 الأحاد وعدم مجاوزة الجمع لها وانتهائها عند علة ترجع للمعنى (قوله كذا كرى)  
 مصدر ذكر بمعنى تذكر (قوله كرضوى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة  
 المشرفة والنسبة إليها رضوى قاله الجوهري (قوله كجرى) جمع جرى كريض  
 ومرضى وقتيل وقتلى (قوله فتقلب هي) أى الألف الثانية هزة كراهية اجتماع  
 الفين وأغما قلبت هي دون الأولى لتطرفها فهي محيل للتغيير ولم تحذف لفوات

ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الاولى لثلاثية المد فالهمزة بدل من ألف  
التأنيث والممدود هو الالف الاولى وحذفه فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة  
فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المذق وهو من قبيل الاستناد للسبب وقيل  
الدال على التأنيث هو الالف الاولى والثانية مريضة للفرق بين مؤنث افعل  
ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف الف  
التأنيث بالممدود حقيقي لا تجوز فيه وقيل هما مع التأنيث (قوله كعمران) وهي  
الفلاة أي الارض الواسعة والجمع مع الصحارى بفتح الزاء وكسر هاء والصحراء  
(قوله لأنه تأنيث لازم) وانما كان لازما لان ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال  
فهو كالجزم من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في  
حمل على حمل ولا في حمراء حمل على الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا  
فإنه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أي فكأنه أتت مرتين وفي  
كلامه هنا ما سبق في قوله فكأنه جمع مرتين فالاولى أن يقال العلة الفرعية اللفظية  
هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة  
على التأنيث قاله السنواني وفي شرح اللب للسيد أن الالف تكون سببا كالتاء  
وزومها للكلمة من حيث أن الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهمان تأنيثان  
أحدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومه (قوله مع العلمية) أي  
سواء كانت شخصية كهمزة وطحة وخديجة أو جنسية كاسماء لان علم الجنس كعلم  
الشخص في الاحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الالف  
والنون) من اضافة الصفة للموصوف أي الالف والنون الزائدتان لان العلة هي  
الالف والنون الزائدتان لان نفس زيادتهما وقوله المضارعتين أي المشابهتين وبين  
الشارح وجه الشبه بأمرين الاول قوله لانهما في بناء الخ الثاني قوله وانهما لا تلحقهما  
التاء وانما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع انهما مشابهتين في الصورة أيضا  
لظهور المشابهة فيهما فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعللة أخرى معها  
في منع الصرف وهما استقلت بالمتع وحدها كالف انثاء \* وجوابه أن ألف  
التأنيث مستلزمة لعللة أخرى معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيدتهما بالزيادة  
احترازا عن غير المزيدين وقد يكون لفظ واحد مختلا لهما كحسان فان أخذ من  
الحسن صرف وان أخذ من الحسن بفتح الحاء وهو القتل يقال حسن البرد الجراد أي  
قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى  
احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أو من العفوة صرف وحيان  
ان أخذ من الحياة منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو  
أبدلت من النون الزائدة لاما كاصم لال مسمى به أصله أصم لان تصغير أصلان منع  
من الصرف اعطاء للبديل حكم المبدل منه (قوله كعمران) وعطفان اسم لقبيلة  
وأصهان اسم لبلدة من بلاد الحجاز (قوله فان فيه العلمية) أي الشخصية ومثلها العلمية

الصحراء أم معرفة كزكرياء  
أم جمعها كصدق أم صفة  
(كعمران) وانما استأنر  
ما فيه ألف التأنيث بالمتع  
لأنه تأنيث لازم فنزل لزومه  
منزلة تأنيث آخر \* والثاني  
ما يمنع صرفه بفرعتين  
وهو نوعان ما يمنع مع العلمية  
وما يمنع مع الوصفية  
فالاول ما أشرنا اليه بقولنا  
(أراجع فيه العلمية وزيادة  
الالف والنون) المضارعتين  
لألف التأنيث الممدودة  
لانما في بناء يخص المذكر  
كما أن ألف التأنيث في بناء  
يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما  
التاء (كعمران) فان فيه  
العلمية

الجنسية في نحو رقبان فإنه علم جنس لدابة أصغر من النفساء على قدر الدينار من نفقة  
الظهر وطهاسة أرجل تنولد في الأماكن الندية (قوله فإن فيه العلمية) لأنه علم البلد  
بالشأم من كعب من بعل وهو اسم صنم و بك وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله  
والتركيب) هذا هو العلم اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلمية (قوله والتأنيث  
لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ بأن تلمحه علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم  
تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة المعنى بأن يكون علما مؤنثا (قوله  
أو معنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوي (قوله لرجل) أما لو كان علما لأمراً فإنه  
يكون من القسم الأول (قوله وهو تأنيث معنوي) أي يرجع للمعنى والعلمية أيضا علة  
معنوية فلم يتحقق حينئذ في هذا القسم علمتان فرعيتان مختلفتان بل العلمتان هنا  
مرجعهما للمعنى كما تقدم في حائض فأى موجب لمنع الصرف وهما لا صرف هذا النوع  
كما صرف حائض مع كونه مثله وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث  
يوصف تبعاً لعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى واكتساب اللفظ  
الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث المعنوي  
ضعيفا عن التأنيث اللفظي احتيج إلى تقويته فشرط أن ينضم إليه واحد من الأمور  
الاربعة التي ذكرها الشارح ليعتقوى به ويلحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره المنع من  
الصرف فإن هذه الأمور التي شرط مصاحبة واحد منها له تزيد ثقلها في الحركة أثقل  
من السكون والعجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للمؤنث يحصل  
فيه ثقل باعتبار أن الشيء في غير محله يستثقل ويبقى بحث آخر وهو أنه إذا صح  
اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوي يقال  
حينئذ يصح أيضاً أن يكتسب لفظ حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزيت  
فالفرق بينهما ما تحكم والجواب أن في حائض راعينا الأصل ولم نلتفت لاكتساب  
اللفظ التأنيث وفي زيت لا حظنا لاكتساب لفصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا  
ترجيح بالمرجح فيجيب بأن هذه حكم تلمس لنا مع بعد الوقوع والنزول وليست عللا  
باعتنا فلا يحتاج فيها الطلب المرجح إذ ليست أحكاما عقلية وإنما هي علل تلمس لأحكام  
لفظية ونحن في ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع إليه آخر فإن العرب صرفت  
حائضا ومنعت صرف زيت فمتبع ذلك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الأماكن  
(قوله كما مثلنا) أي كمثلنا فإما مصدرية تسبيل مع ما بعدها أو مصدرية الكلام على حذف  
مضاف أي متعلق بمثلنا وهو ما مثل به من زيت فإنه زائد على الثلاث فالخرف الزائد  
قائم مقام التلطف بتساءل التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من  
الصرف ولو سمى به رجل كما إذا سميت رجلا بزيت ومعنى كون التأنيث معنويا في  
حال تسمية المذكور به أنه باعتبار الأصل أي قبل جعله علما للمؤنث  
(قوله أو تحرك الوسط) أي يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثيا لكنه  
محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الخرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر

وهي فرع التنكير والزيادة  
وهي فرع المزيد عليه  
(أو العلمية والتركيب  
المزجي كعبيلك)  
فإن فيه العلمية وهي فرع  
التنكير والتركيب وهو  
فرع الأفراد (أو العلمية  
والتأنيث) لفظا ومعنى  
أو لفظا لا معنى أو معنى  
لا لفظا فالأول (كفاطمة  
و) الثاني ك (طلحة) لرجل  
(و) الثالث نحو (زيت)  
لامرأة وهو تأنيث معنوي  
وشرط تحسم منعه من  
الصرف الزيادة على الثلاثة  
كما مثلنا أو تحرك الوسط  
كسقر

علماء الجهم (قوله أو العجمة) أي مع كونه غير محرك الوسط (قوله كحصى) علم أعجمي  
على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتأنيث المعنوي فمصدرها بمنزلة التأنيث اللفظي فإن  
قلت في حصى أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب أن شرط منع  
العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم  
تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقي الاسم يجعلون العلمية علمة معنوية مع أن الذي يوصف  
بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجبت بأنه لما كان لا معنى للعلمية اللفظ إلا تشخيص معناه  
جعلوا العلمية علمة معنوية (قوله أو النقل) أي مع كونه غير أعجمي فهذا النقل يلحق  
التأنيث المعنوي باللفظي (قوله فإن تخلف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد  
منها وقد كان الأوضح أن يقول كما قلنا (قوله وحمل) يضم الجيم وسكون الميم (قوله  
قاومت) أي قايلت فكانه لم يوجد فيه إلا علمة واحدة (قوله نظرا إلى وجود الفرعيتين)  
أي ولم ينظر لثمة شرط تأثيرهما فإن السكون لا يغير حكا أوجه اجتماع علمتين ثم  
محل جوارز الوجهين ما لم يصغر وتلقه الناء والامنع من الصرف فهو هندية (قوله  
بالوجهين) قد عدا الأول مصروف والثاني ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت  
من بحر المنسرح وأجزاءه مستغنى عن مفعولات مفعول مرتين وآخر الشطر الأول قوله  
مترزها ودعد أول الشطر الثاني وأمرابه لم حرف جازم وتلفع مضارع مجزوم ولم  
وبفضل جازم مجزوم متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومترز مضاف إليه والهاء مضاف  
إليه ودعد فاعل ممنون مصروف ولم تسقى لم حرف جازم وتسقى فعل مضارع مجزوم ولم  
يسم فاعله مجزوم بحذف الألف وأصله تسقى بالألف فلما دخل الجازم حذفها لانه  
مضارع معتل ودعد بترك التنوين نائب الفاعل وفي ألعاب جازم مجزوم متعلق بتسقى  
والعاب بضم العين جمع علبة وهي أناء من خشب تشرب فيه أهليان العرب كذا في  
الحملي وفي الصحاح العلبة علب من جلد أو الخشب علب وعلاب والمعنى أن دعدا هذه  
ليس لها فضل أي زاد على مترزها تتلفع به ولم تشرب في تلك الأواني وهذا كناية عن  
كونها ليست من بنات الأعيان لأن المتلفع بفضل المترز والشرب في تلك الأواني من  
عادة الأعيان فيلزم من نفسه بحسب العادة نفي لزمه وهو الشرف فصح كونه كناية  
لأنها انتقال من المألوم إلى اللازم والخاص إلى المعنى الحقيقي ليس مراد بل المراد  
لازمه وهو نفي علو المنزلة والرفعة (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعد  
من أوزان الفعل بأن يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أمما يختص بالاسم أو يغلب  
فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشم) ومثله خضم  
عجمتين علم لرجل وعسر لواد بالعميق ونذر لساعن مياه العرب فإن هذه كلها أفعال  
نقلت إلى الأسماء هذه الأوزان تختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الأفعال  
المضاعفة قال النيلي ما شمر فمختص بالفعل لأن مثال فعل بتشديد العين مخصوص  
بالفعل لسكونه للتكثير والتعددية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي  
شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف (قوله لم يكونا تدل) أي دأما في الفعل على

أو العجمة كحصى أو  
النقل من المذكر إلى  
المؤنث كزيد امرأة فإن  
تختلف شرط من هذه الشروط  
جازا الصرف وعدمه كهند  
ودعد ورجل فن صرفه نظر  
إلى خفة اللفظ وانحسار قد  
قاومت إحدى الفرعيتين  
ومن لم يصرفه نظر إلى وجود  
الفرعيتين في الجملة  
واختلف في الأولى منهما  
فمن سبويه الأولى المنع  
من الصرف وعن أبي علي  
القياسي الأولى الصرف  
وروي بالوجهين قول الشاعر  
لم تتلفع بفضل مترزها ودعد  
ولم تسقى دعد في ألعاب  
(أو العلمية ووزن الفعل)  
وشرط الوزن اختصاصه  
بأن يفعل كشم علما لفرس  
أو افتتاحه بزيادة هي في  
الفعل أولى لم يكونا تدل في  
الفعل ولا تدل في الاسم  
كأحرف المضارعة



معنى ولا تدل في الاسم أي دأما بل قد تدل وقد لا تدل فالأول كالمزلة في أفعل  
 التفضيل فإن بسبب سادلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيداً أكرم منك  
 وأفضل ونحو ذلك والثاني كالمزلة في أبيض وأسود (قوله كأحد) علم لم يتسم به أحد  
 قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل أربعة عشر وقيل  
 خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيق وتقديرى فإن كان هناك دليل على  
 العدل غير منع الصرف كثنى فإنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فإنه معدول عن  
 ثلاثة ثلاثة وهكذا إلى عشر إذا سمي بواحد من هذه الصيغ فإنه يمنع من الصرف  
 للعلمية والعدل التحقيق فإن لم يوجد للعدل دليل بل حل على ارتكابه والقول به المنع  
 من الصرف بأن وجد الاسم عنوعاً من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر  
 فيه العدل وهذا هو العدل التقديرى ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع  
 عن المعدول عنه (قوله كعمر) أي وسحر إذا أريد به سحر ليلة بعينه فإنه معدول عن  
 السحر معر فإلما أن سحر المنوع من الصرف نسكرة وقد دل على التعمين حقيقة أن  
 تدخل عليه الالف فبذلك التعمين لسكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالة على التعمين  
 بكونه معدولاً عما فيه ال (قوله من عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به  
 وجعله علماً خافوا التباس العلم بالصفة لسكونها صيغة واحدة فمما فعدلوا عنه إلى عمر  
 لما أن صيغة عمر هذه وهى فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثرت في العدل التحقيق كعمر  
 وفسق فإنه ما معدولان عن قادر وفاسق فإن ورد فعل مصر وفا كأد دعنا أنه غير  
 معدول لما أن أغار تركب العدل لكوننا نجد الاسم عنوعاً من الصرف مع وجود علة  
 واحدة فدل على العدل ونظمه لتلك العلة حفظاً لما أثبت من قاعدة أن المنع من  
 الصرف أغار يكون بعلمتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر أنه يراد به معين ما إذا لم يرد  
 ذلك مثبتاً فيكون نسكرة ويصرف لوال التعمين وأدجمع أداة وهى فعلة من الود  
 وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسعى به فليس معدولاً (قوله  
 والحجمة) وهى فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجاً عن لغة العرب كالسرياني  
 والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية  
 العرب نحو اسمعيل باللام والنون وإبراهيم وإبريسم ومنها بحجتها في كلامهم غير  
 منصرفة نحو إبليس إذ لو كان عربياً لانصرف لأن العلمية وحدها لا تمنع الصرف  
 ومنها نقل الأئمة ومنها أن الجيم والقف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قبح وحق وخلق  
 علم على دمشق وكنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالخص والصولجان  
 والكاف والجيم كالسكرة وحجة وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو  
 نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره أن كل رباعى  
 الأصول أو خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذاكرة الستة فهو أعجمى وهى الراء  
 والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولهم لب فر ولا يرد نحو يوسف من  
 حيث أنه أعجمى مع أنه لم يخل بما ذكر لأن العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله في

(كأحد ويشكر) علمية  
 لنبينا ونوح صلى الله عليه وآله  
 وسلم فإن الهزلة والياء  
 لا يدلان في الاسم ويدلان  
 في الفعل على المتكلم  
 والغائب (أو العلمية  
 والعدل) التقديرى  
 (كعمر) فإنه معدول عن  
 عامر خوفاً من التباس  
 بالصفة (أو العلمية والحجمة)  
 وشرط الحجمة كون علميتها  
 في اللغة الأعجمية



اللغة العجمية) بأن تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذه ممنوع من  
 الصرف اتفاقا نحو ابراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما  
 فمنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك  
 نحو قولون في اللغة الرومية من أسماء الاجناس اسم جنس للجميد استعملته العرب في  
 أول أمه والعلما ومن ثم لقب به عيسى رواية نافع لجودة قرأته أما ما استعملته العجم  
 اسم جنس واستعملته العرب كذلك فهو صرف اتفاقا ومثاله فيروز وجام (قوله والزيادة  
 على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا ياءا التصغير فانه يصرف (قوله كبراهيم) فيه  
 ست لغات ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم  
 العجمية الاخذوا من الحاء وشعيبا وهوردا وكل أسماءهم متنوعة من الصرف سوى هذه  
 الاربعة لفقد العجمة فيها سوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت أعجمية الا انه  
 تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهي الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء  
 الملائكة كلها أعجمية متنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فانها عربية  
 وهي منكر ونكير وما لك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية  
 وزيادة الالف والنون وأسماء الشهور مصروفة الاجمادى الاولى وجمادى الثانية  
 فمنوعان من الصرف لالف التانيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة  
 الالف والنون وصفروا رجب اذا أريد به مائة من المنعمان من الصرف للعلمية والعدل  
 الأول معدول عن المصفر والثاني عن الرجب فان لم يرد به مائة من صرفا وقد نظمت  
 ما ذكر فقلت وكل أسماء النبين العلاء \* في عجمة لها انتظام وولا

والزيادة على الثلاثة  
 (كبراهيم) بخلاف  
 فيروز وجام فانهم من أسماء  
 الاجناس الأعجمية فان  
 جعلنا علمين لمذكرين فانما  
 يصرفان لفقد الشرط  
 الأول وبخلاف نوح ولوط  
 وشيث فانهم مصروفة لفقد  
 الشرط الثاني \* وقيل  
 الثلاثى الساكن الوسط

واستثنى منها أربعة استسرد \* هود وشعيب صالح محمد  
 أسماءهم مصروفة ومثلها \* لوط ونوح ثم شيث كلها  
 وذلك لفقد علة في الأول \* وفقد شرط عجمة فيمن وفى  
 واستثنى من أسماء أملاك السعيا \* رضوان ثم مالك المعظما  
 ومنكرا ثم نكيرا للعرب \* أسماءهم منسوبة ثلث الارب  
 واحكم لرضوان يمنع الصرف \* حكم الجميع والثلاثة اصرف  
 امكنه بعلة الزيادة \* مع علم وفى السوى بالعجمة  
 واصرف لأسماء الشهور ما عدا \* شعبان ثم رمضان الصاعدا  
 كمثل رضوان وفى جمادى \* لالف التانيث ع المراد  
 ورجب مع صفران عينا \* فامنهما الصرف والانونا  
 والمنع فيهما أى للعدل \* مع علمية فخر لفضيل  
 (قوله فيروز وجام) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالمياقوت والثاني اسم للماجول  
 فى الذابة (قوله لفقد الشرط الأول) وهو استعماله فى اللغة الأعجمية علما (قوله  
 وشيث) كذا فى نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو  
 بديار بكر وفى نسخة بدل وشيث وشيث (قوله لفقد الشرط الثانى) وهو الزيادة على ثلاثة

أحرف لان اللغة الالهية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر الهمزة  
هنا في المنع من الصرف مع سكن الوسط كما اثرت العلمية فيما سبق في منع صرف  
المؤنث الساكن الوسط لان الهمزة سبب ضعف اذ هي امر معنوي فلم تعتد بجمع  
سكون الوسط واما التأنث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع  
قوة لجاز أن يعتد به مع سكن الوسط وأن لا يعتبر كما سبق في جواز المنع من الصرف  
وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت الهمزة في حمص وناه وجور  
مع سكن الوسط فلم تعتد به ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق بقوة التأنث  
المعنوي والعلمية لئلا يقاوم سكن الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية سببها  
آخر اعتبارها سببها بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في  
المساعد والجهور على تحتم الصرف (قوله متحتم المنع) لقيام حركته بمقام الحرف الرابع  
قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط لسكن الاكثر الصرف ويترك بينه  
وبين المؤنث بأن التأنث المعنوي أقوى من الهمزة لان له علامة مقدرة بخلاف  
الهمزة **تنبيه** قد علمت ما سبق أن ابليس اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية  
والهمزة وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه  
بأنه لا نظير له في الاسماء العربية ورد بأن له نظائر في العربية كالحليل والكيل  
وغيرهما وقيل شبهه بالاسماء الالهية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه الهمزة فانه  
وان كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله  
عليه فكانه دخيل في لسان العرب فهو علم مر تجبل (قوله أو الوصف) قال في شرح  
اللب وهو ككون الاسم موضوعا للذات باعتبار معني هو المقصود وهو متفرع على  
الموصوف لان معرفة حال كل شيء متأخرة عن ذاته (قوله والعدل التحقيق) قال  
الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير  
منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا  
بخلاف العدل المقدرة فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعد  
سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عا ح ر بل  
كان كادد (قوله كادد) بضم الهمزة جميع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة وانما والمد  
يعني غير وهو من باب أفعال التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق  
بالتأخر من زيد في الذكر لان الأول قد اعتنى به في التقديم في الذكر قاله المرادى في  
شرح التسهيل وقال رضي معنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى  
جاء في زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فعني  
رجل آخر رجلا غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أو لا فلا يقال  
جاءني زيد ورجل آخر ولا امرأة أخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة أخرى ومعنى  
المقابلة أن آخر مفردة أخرى مؤنثة فهو جميع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جميع المذكور  
الذي هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن آخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين

يجوز فيه الصرف وعدمه  
والتحريك الوسط متحتم  
المنع والنوع الثاني ما يمنع  
مع الوصفية وهو ما أشرنا  
اليه بقولنا (أو الوصف  
والعدل) التحقيق (كأخر)  
مقابل آخرين

بكسر الخاء فإنه مصروف لا تنفاه العدل وذلك لأن مفرد آخر هذا أخرى بمعنى آخره  
مقابلة للأولى ومنذ كرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كما في قوله تعالى قالت أولاهم  
لاخرهم فأخرى هذه تذكروا وتوثق وتثني وتجمع والفرق بين أخرى مؤنث آخر بفتح  
الخاء وأخرى التي بمعنى آخره التي هي مؤنث آخر بكسر الخاء أن الأولى لا تدل على  
الانتهاء كما لا يدل عليه من ذكرها فلذلك يعطف عليها أمثلة ما في وصف واحد نقول  
عندي بعير وأخر وأخر وهكذا وعندى ناقة وأخرى وأخرى وهكذا وأما الثانية فتدل  
على الانتهاء ولا يعطف عليها أمثلة ما في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى في  
أي الواقعة في قوله تعالى (قوله فإنه) أي أخر المنوع من الصرف صفة لا يام وقوله  
معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضي أن توصف أيام بأخر  
بفتح الهاء مرة المفرد كونه أفعول تفضيل مجردا عن الإضافة وأل فعدل عن ذلك  
ووصف بأخر جمع أخرى \* فإن قلت أن أخر وقع صفة لا يام ومفرد وهو يوم يوصف بأخر  
بفتح الخاء لا بأخرى \* فالجواب أن اليوم لما كان عاما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث  
فوصف بأخرى ثم وصف بجمعها بأخر الذي هو جمعها والافلو كان المفرد آخر ما صبح  
جمعها على أخر بفتح الخاء على أخر دليل على أن المفرد أخرى ثم ما ذكره الشارح من أن أخر  
معدولة عن أخر قيل أنه التحقيق وقيل إنها معدولة عن أخريات قال الشنواني وهو  
الصحيح لأن أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث أخر وقد جمع بالواو والنون فتحق أخرى أن  
تجمع بالالف والهاء لأن ما جمع مذكروه بها جمع مؤنثه بالالف والهاء فعدل عن  
أخريات إلى أخر وقيل إنها معدولة عن الأخر لأنه من باب أفعال التفضيل فأصله أن  
يقرن بال إذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغير فعدل به عما فيه أل إلى  
المجرد عنها وأعطى ما لا يعطى غيره الامتروا بال (قوله بفتح الخاء) الذي هو أفعال  
تفضيل أصله أخر بفتح الخاء من أولي مقتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا  
للتخفيف وهو في الأصل بمعنى أسدنا أخر ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز  
عن آخر بكسر الخاء فإنه مقابل أول وليس أفعال تفضيل (قوله فإن قياس أفعال  
التفضيل الخ) تعليل للعدل (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا ومثنى أو جمعا) حاصله  
أن أفعال التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال  
تقول هو أفضل وهي أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل وإذا كان معرفا  
بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع  
تقول هو الأفضل وهي الفضلى وهما الأفضلان وهم الأفضلون وهن الفضليات  
والفضل فكان القياس أن يقال مررت بامرأة أخرى ونساء أخرى ورجال أخرى ورجلين  
آخر ولكنهم قالوا أخرى وأخر وأخرون وأخران قال الله تعالى فتذكر أحداها الأخرى  
فعدم أيام أخر وأخرون اعترفوا بنبوهم فسأخران يقومان مقامهما أو غناخص  
الخبويون أخر بالذكر لأن في أخر وزن الفعل وفي أخرى ألف التأنيث وهما أوضح  
من العدل وأما أخران وأخرون فعمران بالحرروف فلا مدخل لهما في هذا الباب (قوله

من قوله تعالى فعدم من أيام  
أخر فإنه صفة معدولة عن  
أخر بفتح الخاء فإن قياس  
أفعال التفضيل إذا كان  
مجردا من أل والإضافة يجب  
أن يكون مفردا مذكرا ولو  
كان موصوفه مؤنثا أو  
مثنى أو جمعا (أو الوصف  
وزيادة الألف والنون  
كسكران)

فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندى  
 لاندمانة أماندمان من المندامة فان مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثل الى  
 القسم الذى يمنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث  
 له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم  
 الحية فمنوع من الصرف على الاصح الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح  
 انه يصرف الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى  
 الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلا أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء  
 كان له مؤنث على وزن فعلى أولا مؤنث له فدخل القسم الثانى وهو ما لا مؤنث له  
 أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثانى  
 وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية)  
 أى فانها تكون في فعلا بالفتح نحو حمدان وبالفهم فهو عثمان وبالكسر كعمران  
 (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان فى أول الفعل زيادة  
 تدل على معنى فيه دون الاسم وماز يادته معنى أصل لما زيادته لغير معنى ودخل فى قوله  
 ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلا نحو حمراء وشهلاء أو على فعلى بضم الفاء  
 كفضلى أولا مؤنث له كأكر لعظيم السكره وأدر لعظيم الاتنين فهذه الثلاثة ممنوعة  
 من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يرد عليه نحو أحمير  
 وأصيفر وأفيضل فانه لا يصرف لكونه على وزن الفعل كما يبطر وان لم يكن حال  
 التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بأن تكون موضوعة للمعنى الوضعى  
 ابتداء وان غلبت عليها الاسمى ومعنى غلبة الاسمى أن نصير الصفة غير محتاجة الى  
 موصوف تنبغه فتحو أسود عنوع من الصرف لانه فى الاصل موضوع لكل متصف  
 بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة غلبت عليه الاسمى فصارت محتاجة الى الحية ومثله أرقم  
 موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات وكذلك أدهم وضع لكل  
 ما فيه دهم أى سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو فى الاصل اسم للبحر الاملس  
 وصفابه القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الصفة عارضة ولا اعتداد بها وفى  
 المصباح صفوان يستعمل فى الجمع والمفرد فاذا استعمل فى الجمع فهو الخجارة الملس  
 الواحدة صفوانة واذا استعمل فى المفرد فهو الحجر (قوله أرنب) هو فى الاصل اسم  
 للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم  
 قبوطها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أى المأخوذ من  
 المندامة على الشراب وهى الحادثة عليه بلطائف العبارات ورقائق الاشارات وفعل  
 هذا نادم والاسم النديم ويهينى هنا قول بعضهم

فان مؤنثه سكرى ولا  
 تكون الزيادة المانعة  
 مع الصفة الا فى فعلا بالفتح  
 بخلاف الزيادة المانعة  
 مع العلمية (أو الوصف  
 ووزن الفعل) وهو أفعل  
 (كأحمر) فان مؤنثه حمراء  
 ولا يكون الوزن المانع مع  
 الصفة الا فى أفعل بخلاف  
 الوزن المانع مع العلمية  
 ويشترط التأثر بالصفة  
 أمران كونها أصلية فيجب  
 الصرف فى قولك هذا قلب  
 صفوان بمعنى قاس وهذا  
 رجل أرنب بمعنى ذليل  
 ضعيف القلب والثانى  
 عدم قبولها للتأثر فيجب  
 صرف ندمان وأرنم لقولهم  
 ندمانة وأرملة (والحذف  
 يكون علامة للجزم بزيادة  
 عن السكون فى موضعين)  
 الاوّل (فى الفعل المضارع

وأهيف قلت له \* هل لك فى المندامة فقال كم من عاشق \* سفتك فى المنى دمه  
 (قوله لقولهم ندمانة) أى فى مؤنثه وأماندمان من الندم مؤنثه ندى كما سبق وفعله ندم  
 كعلم والاسم نادم (قوله وأرملة) أى لا زوج لها أو فقيرة وأما أرنم وصفان من قولهم عام

المعتل الآخر) اصاله (وهو كل

٨٠

فعل مضارع في آخره ألف نحو يخشى أو أو نحو يغزو أو يا نحو يرمى تقول لم

يغزو ولم يخش ولم يرم) فكل  
منها جازم ومجزوم وعلامة  
جزمه حذف آخره فالحذف  
من يخش الألف والفتحة  
قبلها دليل عليها لأن  
الفتحة تجانس الألف  
والحذف من يغزو الواو  
والضمة قبلها دليل عليها  
لأن الضمة تجانس الواو  
والحذف من يرم الياء  
والكسرة قبلها دليل عليها  
لأن الكسرة تجانس الياء  
هذا هو المشهور وذهب  
سبويه إلى أن الجازم انما  
حذف الحركة المقدرة  
واكتفى بها ثم انما صارت  
صورة المجزوم والمرفوع  
واحدة ففرقوا بينهما بحذف  
حرف العلة فحرف العلة  
يحذف عند الجازم لانه  
ومن العرب من يحذف  
المعتل مجزى الصحيح  
فيحذف الضمة المقدرة ولا  
يحذف حرف العلة فيقول  
لم يخشى ولم يغزو ولم يرم  
باتبات الألف والواو والياء  
وعلى ذلك جاء قوله  
إذا الجوز غضبت فطلق  
ولا ترضاها ولا تعلق

وقوله

هيجوت زيان ثم جئت معتذرا  
كانك لم تهجو ولم تدع

وقوله

ألم يأتيل والانباء تفي

بملاقات لبون بني زياد وعلى اللغة المشهورة يحمل أمثال ذلك

أرمل أي قليل المطرفون مؤنثه رمى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل  
الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم  
فاعل من اعتل أي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز  
حذف الآخر هنا مع انه ليس علامة للرفع لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر  
والرفع في المعتل محذوف للاستتقال كما في يدعو ويرمى أو للتعذر كما في يخشى فلما دخل  
الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة  
فحذفها (قوله اصاله) سمي في مقابلة في قوله فان كان حرف العلة غير أصلي (قوله في  
آخره ألف) لو أسقط في مكان آخر وأظهر (قوله هذا) أي القول بأن حذف هذه  
الأحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمر أن الأول ما أشار إليه بقوله  
وذهب سبويه وإنشأ في قوله ومن العرب (قوله وذهب سبويه) هذا ما قبل  
المشهور وقال الشيخ الشنوافي في صزو سبويه نظر فإن سبويه لم يذكروا ما قاله  
المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تقر به على ما ذهب إليه سبويه  
من تقدير الاعراب في الأفعال المعتلة لا نقلها عن سبويه اه بتصرف  
(قوله محذوف عند الجازم لانه) قيل انه لا معنى لتكون الجازم يحذف الحركة المقدرة  
المفروضة الوجود واجب بأن معنى الحذف عنده هذا القائل عدم اعتبار الحركة  
والنظر إليها قال أبو عسيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم  
لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة  
فيها (قوله إذا الجوز) البيت لرؤية من بحر الرجز والهجوز فاعل بفعل محذوف بفسره  
الذكور والشاهد في لترضاهما حيث أثبت فيه الألف وقيل ان لا نافية وليست ناهية  
فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو الحال والتقدير فطلقة حال  
كونك غير مترض عنها وقوله ولا تعلق قال في التمهيد الملقى الود والطف الشديد قال  
أبو يوسف وأصله التلين وقد ملق بالأكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من  
الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعلم لاخرى ذات دل مؤنق \* لبنة اللبس كس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هيجوت زيان) البيت من بحر  
البسيط والمخفوف في شطر البيت الثاني من هيجوت زيان لم تهجو ولم تدع فإني المصنف  
تغييرا ختم به الوزن وزيان رأى فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أي لم تهجه  
مشاققا له ومستمرا على هجوه اياه ولم تدعه بدون هجو مستحله او دعه وأراد به هذا الانكار  
عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه  
كما أن اعتذاره لا يسكر له عليه الحقوق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد  
في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيل) البيت من بحر الوافر  
والانباء جمع نباء عني الخبر وتنبى بفتح التاء المشناة فوق من غبت الحديث انغمه  
بالتحفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخبر واذا بلغته على وجه الفساد

والتمية

والثمة قلت غيبته بالتشديد واللبون الناقصة ذات اللب وروى القلوص بفتح القاف  
 وضم اللام وهي الناقصة الشابة وبنوز يادهم الربيع بن زياد واخوانه الذين أغار قيس  
 على ابلهم والاقرب من أوجه الأعراب هنا أن فاعل يأتي هو قوله ما لاقت والباء زائدة  
 وحمله قوله والانباء تبنى معترضة وارتفاع لبون أو قلوه من على أنه فاعل لاقت والشاهد  
 في يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور  
 وقيل أنه لغة قليلة كما ذهب إليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخافوا ولا تحزنوا  
 وأجيب بأن الالف لا تطلق والصحيح أن لا نافية هنا كالتى قبلها أتى بالنبى في صورة  
 الخبر كما في قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم  
 بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف  
 الشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى أنه من يتق ويصبر يأتى  
 الياء وحزم يصبر فقد أجيب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر  
 للتخفيف (قوله فإن كان الخ) هذا محذوف قوله اله (قوله بان كان بدلا من همزة) أى  
 موافقا للجنس ما قبلها من الحركة (قوله كيقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا  
 (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع أقرى (قوله ويوضو) بفتح الياء وضم  
 الضاد مضارع وضو بمعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أى بعد الابدال  
 فيكون الابدال حينئذ شاذ لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ  
 لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاضية عن الابدال أما اذا كان الابدال بعد دخول  
 الجازم فإنه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في  
 حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد في حذف حرف  
 العلة أى ان شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أى ترك حذف  
 حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية  
 المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أى لاجل البناء (قوله  
 على الاعتماد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتماد بالابدال علة للحذف  
 وعدم الاعتماد علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول  
 الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتدنا بالابدال وجاز عدمه بناء  
 على عدم الاعتماد به (قوله ألف اثنين أو وجمع) ويكونان ضمير انخو الزيدان  
 يقومان والز يدور يقومون وغير ضمير فحوية ومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة  
 أكلوني البراغيث (قوله أو ياء مخاطبة) ولا تكون الا ضمير انخو أنت تقومين يا هند  
 (قوله هذا) أى كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من  
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر أراض بالمدا ارجع وهو من  
 المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا غير) لنافية  
 للجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء  
 الاصل في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف

على الضرورة فان كان  
 حرف العلة غير أصلى بأن  
 كان بدلا من همزة كيقرا  
 ويقرى ويوضو ثم دخل  
 الجازم جاز حذف حرف  
 العلة وتركه بناء على  
 الاعتماد بالابدال وعدمه  
 (و) (الموضع الثاني) (في  
 الأفعال الخمسة) وتقدم  
 أنها كل فعل مضارع  
 اتصل به ألف اثنين أو و  
 جمع أو ياء مخاطبة (نحو لم  
 يفعلوا ولم تفعلوا ولم يفعلوا  
 ولم تفعلوا ولم تفعلوا) فهذه  
 مجزومة ولم علامة حزمها  
 وحذف النون هذا هو  
 المشهور وعلى القول بأن  
 أعرابهم بحركة مقدرة على  
 لاماتها فالجازم حذف  
 الحركة المقدرة واكتفى بها  
 وحذفت النون عند الجازم  
 لانه كما تقدم (وحذف  
 النون يكون علامة لنصبها)  
 أى الأفعال الخمسة (أيضا  
 نحول تفعلوا ولن يفعلوا  
 بالتاء) (الفوقية) (والياء)  
 التحيية (ولن تفعلوا ولن  
 يفعلوا بالتاء) (الفوقية)  
 (والياء) (التحيية) (ولن  
 تفعلوا بالتاء) (الفوقية) لا غير  
 فهذه منصوبة



وعلاوة نصبها كلها حذف وحذفت النون للفرق بين صورتى المرفوع والمنصوب (والحاصل أن المعربات من الاسماء والأفعال (قسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الألف والواو والياء والنون (فلا يعرب بالحركات) من الاسماء والأفعال (أربعة أشياء) الأول (الاسم المفرد) المذكور كان أو مؤنثا منصرفا كان أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و) الثاني (جمع التكسير) كذلك إلا ما حمل منه على جمع المذكور السالم كسنتين فإنه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (و) الرابع (الفعل المضارع) إذا لم يتصل به نون الأناث ولم تباشره نون التوكيد (وضابط هذه) الأشياء (الأربعة) السقى تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامة لرفعها والذي يعرب بالحروف) الأربعة (أربعة أشياء أيضا) الأول (المثنى) وما لحق به (و) الثاني (جميع المذكور السالم) وما لحق به

المضاف إليه ونية معناه تشبيهها بما قبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله وعلاوة نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون في قول الشاعر أن تقرأ على اسماء ويحك \* منى السلام وأن لا تشعر أحدا فهو شاذا لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيهها بما قبلها المصدرية كما في قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بأن فيه اخبارا بالمثنى من الجمع وأحسن ما أحسب به أنه لا ضرر في ذلك حيث كان المثنى جمعا في المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهذا كذلك لأن كل قسم تحتته أفراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدمه يشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أى الأربعة وجودا وعدمه لا يشمل الحذف (قوله والذي يعرب بالحركات) أى بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى بجنسها (قوله وما حمل عليه) كالأناث في قوله تعالى وإن كن أولات حمل فسكن فعمل ماض والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهى ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فسكنا حلوا أولوا على جمع المذكور السالم حلوا وأولات على جمع المؤنث وقد أغز بعض تشبيها وخفا في نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يا من لنحو يعانى \* ويارقيق البانى  
فى الجر كسرة ثابت \* عن فتحه يامعانى  
هذا العرى عجيب \* وفيه قلب العيان  
يا مفردا نعصر يامن \* حوى جميع المعانى  
أبدت لغزا بديعا \* يرمى عقود الجمان  
هذا مؤنث جمع \* بالحرف ينصبه عانى

(قوله إذا لم يتصل به نون الأناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه السهيلي وابن طحطحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الأعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم الأبعد موجهه وبقاء موجهه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معهما مقدر في الحرف (قوله وما لحق به) ويلحق به خمسة ألفاظ الأول والثاني كلا وكلتا لكن بشرط أن يضافا لضمير نحو جاء كلاهما وكلتا عمافلو أضيفا لظاهر أعرب بالحرركات المقدرة على الألف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هى الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهم بالحرركات المقدرة على ألف أضيفا لظاهر أو مضمرا الثالث والرابع والخامس اثنان واثنان وثلاثان فاعرب اعراب المثنى أضيفا لظاهر أو مضمرا أو مضمرا ولم تضافها له قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات المحقة بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة فإن أطلق عليها ذلك فمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال المشنوناوى فأفاد أنه يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع (قوله جميع المذكور السالم وما لحق به) ومنه عشرون وإخوانه إلى تسعين وهى أسماء

(و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) العربية بالحروف (ان المثنى يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجروى نصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو ممرت بالزيدين ورأيت الزيدتين) فالزيدتين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في ٨٣

التثنية وجمع المذكر السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب معمول عليه (و) جمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (ويجروى نصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو ممرت بالزيدين ورأيت الزيدتين) والكلام فيه كما تقدم في المثنى حرفا بحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال) فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك

مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس يعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وينون وأبون وأخون وهنون وذورون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمنع لسكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمنع لأن القياس بأباه وجمع أب وأخوانه شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفيه قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثنية وثنين ومن المحقق يجمع المذكر السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون ولا يقاس عليه الراحون ولا الحكيمون لأن اسماءه تعالى توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فولامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء واسكان الواو يوزن فعل بفتح الفاء وهو ما عليه سيبويه والتحليل وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصاً منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره أخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصاً على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالاً لانه لا يقال جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فان قرئ بالبناء للمفعول فلا تجريد (قوله حرفا بحرف) حال بتأويل متساويا (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعده لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشايتها الواو في الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا الغزل طيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا مفعول فصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المفعول بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوى بين لنا \* ما معرب قد خالف المعربات  
الفصل بالمفعول شرط أتى \* في حالة الاعراب عند الثقات

وذا مال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الالف نيابة عن الفتحة والالف تنوب عن الفتحة في الاسماء الستة خاصة (وتخفف بالياء نحو ممرت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك وذومال) فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويفعلان) بالفوقية والتخمية (وتفعلين) بالفوقية لا غير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع والتخمية (وتفعلين) بالفوقية لا غير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع



(أو باعيا نحو دخرج  
ودرج أو خاسيا نحو  
انطلق) وانصلح (أو سداسيا  
نحو استخرج) واستعظم  
(المالم يتصل به ضمير رفع  
متحرك فانه يسكن) كراهة  
توالي أربع متحركات فيما  
هو كالسكامة الواحدة ولا  
فرق في الضمير المتحرك بين  
أن يكون للتكلم وحده أو  
المعظم نفسه أو مخاطب أو  
المخاطبة أو مثنىها أو  
مجموعهما (نحو ضربت)  
يضم التاء (وضربنا)  
يسكون الواحدة (وضربت)  
يفتح التاء (وضربت)  
يكسر التاء (وضربت)  
وضربت بضم و (وضربت)  
(و) مالم يتصل به (واو  
جماعة الذكور فانه يضم)  
للمناسبة الواو (نحو ضربوا)  
وأما نحو غزوا ورموا ففتح  
الزاي والميم فأصله غزوا  
ورموا استقلت الضمة على  
الواو والياء فحذفت فالتقى  
ساكنان فحذفت الواو  
والياء لالتقاء الساكنين  
وبقي ما قبل الواو الجماعة  
مفتوحا على حاله (وعلاوة)  
الفعل المضارع

الحركة فقد تقدم في كلامه (قوله ودرج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فميم فسره  
الشارح بمعنى أن بعد صعوبة وفي الصحاح درجبت الجماعة لذكريها خضعت له  
وطاوعته وكذلك درج الرجل إذا طأ أطأ رأسه وبسط ظهره (قوله مالم يتصل به الخ)  
مرتبطة بقوله وحكمه أن يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فإن أسند لظاهرا واتصل  
به ضمير نصب نحو ضرب بك وضربنا واتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربا فانه لا يسكن  
في هذه الأحوال لعدم توالي أربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أن  
يبني على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل أن يسكن للتخفيف  
ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الزاج وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه  
يضم للمناسبة (قوله كراهة توالي الخ) أي لفظا نحو ضربت أو تقدير نحو سرت وقلت  
إذا اتصل سرت وقلت قلب كل من الواو والياء ألفا المتحركة وانفتاح ما قبله ثم حذف  
كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتمعت الضمة في قاف فالت دليلا على الواو  
المحذوفة والـ كسرة في سين سرت دليل على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت  
وأكرم فتعلة سكونه أحراة على تسكين الآخر في جميع الأفعال الماضية طرد اللباب  
(قوله فيها هو كالسكامة الواحدة) أي أنهم يكرهون توالي أربع متحركات في كلمة  
واحدة أو فيما هو بمنزلة الفعل مع فاعله لأنهم الشدة التلازم بينهما ما صار  
كالسكامة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالسكامة الواحدة إذا تلازم  
بينهما ولذلك سكتت باء ضرب إذا أسند للفاعل في ضربنا وفتحت في اتصاله مع  
المعمول في ضربنا زيد واعتراض بآنا نجد أربع متحركات في السكامة كشجرة وبقرة  
وأحبيب بأن تاء التانيث وجركتها في نية الانفصال لأنها زائدة على أصل السكامة  
للتأنيث فليس الفعل معها كالسكامة الواحدة (قوله نحو ضربت) هذه الأمثلة على  
ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للتكلم الخ (قوله فانه يضم)  
يحتمل أنه يبني على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الزاج فانه يضم للمناسبة كما قال  
المصنف فتفتح البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكمها إذا  
اتصل به ألف اثنين نحو ضربا فقبل أن الفتح الموجودة فتحة المناسبة وفتحة البناء  
مقدرة والزاج أن الفتح الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما  
نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ومحصل السؤال أنه قد فتح  
الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ومحصل الجواب أنه لم يخرج من القاعدة لأن  
المراد بضم ما قبل الواو لفظا أو تقديرا وفي نحو غزوا وما قبل الواو ضم تقدير فكل من  
المثالين مبني على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فأصله  
غزوا) أو يمين الأولى لام السكامة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل (قوله  
فحذفت) أي الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ما قبلنا ألفا  
فالتقى ساكنان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لأنه  
أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص وقبوله لام الابتداء وجر يانه على حركات اسم

الفاعل وسكاته ولهذا الشبه أعرب دون بقية الأفعال ورده هذا ابن مالك بأن ما ذكر  
ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي اما الأول والثاني فأنزل إذا قلت ذهب زيد  
فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا أدخلت قد فقدتخصص وأما الثالث فلان الاسم  
والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع الماضي جوا بالاولى أما الرابع فليس بغير  
ولو سلم فالماضي أيضا يجري على الاسم كفتح فهو فرح وأشرفه وأشرفه وأشرفه  
وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لأعرابه توارد المعاني المختلفة عليه  
كالاسم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم انما  
أعرب لمشابهة الاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في  
تأويل مصدر خبر عن علامة أى علامة المضارع التي يغير بها عن الماضي والأمر  
قبول لم وانما أثرها على غيرهما من العلامات لانها أشهر عواملا ولان لها امتزاجا به  
بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله نون النسوة) قال ابن هشام  
التعبير بنون الجمع أولي يدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله

يعرون بالذهن انخفا فاعيا بهم \* ويرجعن من دارين بجراح لثائب

أو علامة كقوله يعصن السليط أقاربه قال وقد يجاب بأنهما فيهما نون الاناث  
استعملت الجمع الذكور وحيدة فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعه لمن وان  
استعملت في غيرهن مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبيهه  
بالاسم بانصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء لما  
علمت أن أعرابه ليس بطريق الاصاله (قوله لأن المضارع الخ) علة لجل المضارع  
المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضي  
لان المضارع عند السكون في مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو  
الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حلا الخ يفيد أن علة بناء المضارع  
المتصل بنون النسوة هي الجمل على الماضي المتصل بها وقد سبق به هذا التعليل ابن  
مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضي أن الماضي اغناني لانصاله بالنون  
المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصل به النون أولا فان كان  
تعليلنا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الأصل فلا يعمل على  
اننا لو سلمنا انه يعمل فلا يأتي هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك  
يبني على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قدمنا فمقتضى كان الاولى  
حذف هذا التعليل ويعمل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جميع من هم ابن  
درستويه والسهمي وابن طحمة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب  
الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة  
بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجها اقال الرضي فان قيل  
لما امتزجها فلا أعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتعوين على  
ما قبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع محفوظ على اعراب الاسم

أن يقبل لم ضروري لم يضرب  
ولم يسمع (وحكمه أن يكون  
معربا) رفعه ونصبه وجرما  
(ما لم يتصل به نون النسوة  
فانه يبنى على السكون نحو  
يضربن) حمل على ضربين  
لان المضارع فرع الماضي  
(و) ما لم تبشره (نون التوكيد  
فانه يكون مبنيا على الفتح)  
لثقل التركيب ولا فرق في  
ذلك بين الثقيلة والخفيفة  
(نحو ليس يجن وليكونا)



بجسب الامكان دون الفعل خصوصاً والنون من خواص الافعال فضعفت مشابعتها  
 للاسم (قوله فان لم تباشره) أى فى اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أوفى التقدير  
 بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معرباً على الاصح) وذلك لاتقاء علة البناء  
 وهو تركبته مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقاً أى بآشـرته  
 النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بناءه مطلقاً ونقله الرضى عن الجمهور وقيل  
 ما اتصلت به النون مطلقاً لا معرب ولا مبنى كما تقدم ذلك (قوله نحو لتبطلون) ولتبلوان  
 ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالى الامثال واعراب الفعل مع  
 نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينهما وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة  
 فى الاول وألف الاثنين فى الثانى وياء المخاطبة فى الثالث (قوله ولا تتبعان فاما  
 ترين) هذان المثالان فهما الفعل معرب لفظاً وايضاً لان النون لم تباشره فى الاول  
 الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثانى فصلت  
 فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضاً وقد تقدم تصريح هذه الامثلة مستوفى  
 ولم يذكر المصنف ما فصل بينهما وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصد ذلك  
 فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون  
 التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لاتقاء الساكنين فليست ملفوظة لساكنها مقسرة  
 (قوله أن يقبل) مدخول أن فى تأويل مصدر خبر علامة أى وعلامة الامر قبول الخ  
 (قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل أى والدلالة فهو فى تأويل مصدر وأخذه أنه أن  
 علامة فعل الامر مركبة من أمرين فى انتفاء أو واحد منهما ما ليس فعل أمر كما أشار  
 لذلك المصنف ثم معنى دلالة على الطلب أن يكون الفعل موضوعاً لها وان استعمل  
 فى غيرها كالأباحة ثم لا بد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو ضرب خنجر مادل  
 على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا  
 مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أى ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل  
 به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان بآشـرته نون التوكيد مبنى على الفتح نحو  
 اضربن واضربن وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه مبنى على  
 الحذف كما سيصرح به (قوله أو يبنى على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله  
 ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة مبنى على  
 السكون كالصحيح نحو واغزون واخشين وارمين أو بآشـرته نون التوكيد فانه مبنى على  
 الفتح نحو واغزون واخشين وارمين ومحله أيضاً ما لم يكن من الافعال الخمسة والابنى  
 على حذف النون نحو واغزو وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبنى على حذف الياء ومن  
 هذا القبيل قولك للفرد المذكور أمراله ل الشئ أى كن والباله وق الشئ أى صنه  
 وع الشئ أى احفظه ووزيد أى ادفع ديتيه وابعنى عبد الحير فهذه الافعال كلها  
 مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل علمها ولا تنس ما تقدم لك فى تصريح  
 او ما فيها من الغز (قوله أو اخر اصالة) فان لم تكن هذه الحروف أو اخر اصالة بان

فان لم تباشره كان معرباً على  
 الاصح نحو لتبطلون ولا  
 تتبعان فاما ترين تتشديد  
 النون فهين (وعلمة الامر  
 أن يقبل ياء المخاطبة وأن  
 يدل على الطلب نحو قولى)  
 فان دل اللفظ على الطلب  
 ولم يقبل ياء المخاطبة فهو  
 اسم فعل أمر نحو صه وان  
 قبل ياء المخاطبة ولم يدل  
 على الطلب فهو فعل مضارع  
 نحو تقومين (وحكمه ان يبنى  
 على السكون ان كان صحيح  
 الآخر) وهو ما ليس آخره  
 ألفاً أو واو أو ياء (نحو  
 اضرب أو يبنى على حذف  
 الآخر) أصالة (ان كان  
 معتل الآخر) وهو ما آخره  
 ألف أو واو أو ياء (نحو اخش  
 واغز وارم) فاخش مبنى  
 على حذف الالف واغز  
 مبنى على حذف الواو وارم  
 مبنى على حذف الياء وهذه  
 الاحرف الثلاثة أو اخر  
 أصالة بخلاف النون فى  
 الافعال الخمسة فانها ليست  
 آخر أصالة (أو يبنى على  
 حذف النون ان كان مسنداً  
 لالف اثنين نحو اضربا أو  
 واو جمع نحو اضربوا أو ياء  
 مخاطبة نحو اضربى)



كانت بدلا من هزة نحو اقرب ~~كسر~~ الهزمة وفتح الراء جاز حذف الألف بناء على  
 الاعتماد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصل وجاز تركه  
 بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصورا لأنه لا يشمل أمر جمع  
 المؤنث فإنه مبني على السكون مجيها كان كاضر بن أومعتلا كغزون ومضارع نحو  
 يضر بن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الأمر المؤنث كد بالنون  
 فإنه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالأولى أن يقال في  
 الضابط الأمر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم (قوله باب)  
 بالتنوين يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر  
 لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها  
 والمرفوعات بالواو وهي هنا استثنائية لعدم ما عطف عليه (قوله المرفوعات) جمع  
 مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لذكر لا يعقل ووصف غير العاقل بجمع جمع  
 التأنيت كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة  
 وصف المؤنث أي كلمة مرفوعة فإنه وإن جمع هذا الجمع أيضا إلا أنه يمنع منه الاختيار  
 بقوله سبعة فإن العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقل سبعة فائبات  
 التناه في العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا  
 لكن قال بعض شيوخنا أنه يصح أن يكون جمع مرفوعة وتخل حذف التاء من عدد  
 المؤنث وإثباته في عدد المذكر أن كان المعدود مذكورا تميز للعدد اما إذا لم يذكر  
 أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيت كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات  
 والمجزورات لأن المرفوع عمة كالفاعل والمبتدأ والخبر والموافق محمولة عليها  
 والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشبهها بعض العدد كاسم أن وخبر ~~كان~~  
 وأخواتها ما وخبر ما والمجرور في الأصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها)  
 أراد بالآخوات ما وافق فدخل في أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولاوات  
 وإن المشبهات بليس ودخل في أخوات أن خبر لا النافية للجنس لكن بعده هذا قوله  
 في أخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي أخوات أن وهي ستة ويمكن الجواب عنه  
 باعتبار ألا أكثر والاشهر واطلاق لفظ الأخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية  
 حيث شبه النظائر في العمل بالأخوات لما بينهما من القائل والموافقة ثم أطلق اللفظ  
 الدال على المشبه به وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشباه)  
 هو في الحقيقة خمسة فإن العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق (قوله لأنه  
 أصل المرفوعات) وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية ولأن  
 عامله قوي بخلاف المبتدأ ولأنه أشد في باب الركبة حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء  
 مسده ولأن رفعه لا ينسخ بالتواضع بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه  
 باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدمة بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه  
 بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فإن حكمه واحد ليس الا وقيل إن

وضابط ذلك أن الأمر مبني على  
 ما يجزم به مضارعه فإن كان  
 مضارعه يجزم بالسكون  
 فالأمر مبني على السكون  
 وإن كان مضارعه يجزم  
 بحذف آخره فالأمر مبني  
 على حذف الآخر وإن كان  
 مضارعه يجزم بحذف النون  
 فالأمر مبني على حذف  
 النون

(باب)

(المرفوعات) من الأسماء  
 (سبعة) الأول (الفاعل)  
 (و) الثاني (نائبه) الثالث  
 والرابع (المبتدأ وخبره)  
 (و) الخامس (اسم كان  
 وأخواتها) (و) السادس  
 (خبر أن وأخواتها) (السابع)  
 (تابع المرفوعات وهو أربعة  
 أشباه) ثعت وثو كيد وعطف  
 وبدل (قدم الفاعل لأنه  
 أصل المرفوعات ثم نائبه  
 لأنه يخلقه عند حذفه ثم  
 المبتدأ وخبره

كلا أصل وهذا خلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشمل كلامه  
المبتدأ الذي له فاعل يعنى عن الخبر فحووا قائم الزيدان وقد يجب بان المصنف لم  
يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة أو حكما وهذا مسند  
اليه حكما (قوله لانه مبتدأ فى الاصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول الناصح  
بحيث لو أزيل الناصح لا عرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ما عساه أن يقال ان اسم  
كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم عساه سيمويه فاعلا فكان الاولى  
تقديمه على المبتدأ (قوله واذا اجتمعت الخ) فى التسميل ويبدأ عند اجتماع التوابع  
بالنعت ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب اه وهذا معنى النظم المشهور  
ان التوابع ان جاءت باجتماعها \* ومرت تحوى من الترتيب ما نقلنا  
فانعت وبنين وأكروا بدلت وبنى \* بالعطف بالحرف تحو العلم والعمل  
فما فى المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيل الكريم محمد نفسه  
رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه  
جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه  
تابع كلا تابع لكونه كالمتعلق ثم عطف النسب لانه تابع بواسطة (قوله وهو  
الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل  
(قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرغوع بعده نائب فاعل قال  
الناصر الطبري لاوى أى الذى نسب اليه ور بطيه فعل باعتباره مدلوله فسط ما قيل  
لا يخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو الحقيقي الذى هو المصدر لا جاز أن يراد  
الأول لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله  
أو شبهه اه بتغيير ما تم لا بد من تقييد الاسناد بالاضافة فخرج المعطوف بالحرف  
وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان وأخواتها فان ما سندا اليها لا يسمى  
فاعلا عند الجمهور وظاهرا طلاق المصنف انه لا فرق فى الفعل بين التام والناقص  
فما يكون اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه  
يدخل فيه نائب الفاعل فان فى قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذى هو مصدر المبني  
لأجهول أى كونه مضروبا زيدا فانه معنى قائمه والجواب أن يراد الاسناد بحسب  
الاصالة والاسناد للفعل انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من  
التعريف اتصال معنى المعرف وهو الفاعل للذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه  
كونه أهم خصوصاً وقد يجوز المتقدمون من المناطق التعريف به (قوله متعد) صفة  
فعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المذووفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل  
وأصله متعدى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكن الياء  
والتنوين فحذفت الياء لا لتقاء الساكنين فصارت متعدى الفعل المتعدي هو ما نصب  
المفعول بنفسه كضرب زيد عمر أو لازم عكسه (قوله أو شبهه) أى الفعل أى ما يشبهه  
فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل فى الذات التى

لان المبتدأ فاعل معنى  
لكونه مسندا اليه والخبر  
مسند ثم اسم كان وأخواتها  
لانه مبتدأ فى الاصل ثم  
خبر ان وأخواتها لانه خبر  
فى الاصل ثم التابع  
لانه متأخر عن المتبوع  
واذا اجتمعت التوابع  
قدم النعت ثم التوكيد ثم  
البدل ثم البيان ثم النسب  
(ولها أبواب) تذكر فيها  
(الباب الأول باب الفاعل  
وهو الاسم) الصريح أو المؤول  
(المسند اليه فعل) متعد أو  
لازم (أو شبهه) وهو اسم  
الفاعل

قام بها ذلك المصدر كضارب فإنه مشتق من الضرب الذي هو الحادث القائم الذات  
المستعمل فيه اللفظ ضارب فعنه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع  
مثال ومثال الشيء ما كان على صورته هيئت هذه الصيغ بها لانتها مثال لكل  
ما وازنها فإن فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضارب أو كال وشراب ونحو  
ذلك وإضافتها للمبالغة باعتبار انهما مفيدة لهما فهو من إضافة الدال للدلول ومعنى  
المبالغة السكونية ومثال المبالغة عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل التثنية إلى  
صيغة فعال أو فاعل أو فاعل أو فاعل قصد المبالغة والتكثير (قوله والصفة  
المشبهة) أي باسم الفاعل وهي ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على  
معنى ثبوته له واستقراره كحسن مثلا مأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن  
لذات واستقراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد  
قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقي على المصنف من أفراد ما أشبه الفعل  
المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر فهو قول عائشة رضي الله تعالى عنها من  
قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر  
الذي هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ أخبر به الجار والمجرور قبلة واسم الفعل نحو  
هيئات هيئات ما تعدون فهيئات اسم فعل وهيئات التانيئة تؤكد لفظي وما  
تعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله

فهيئات هيئات العتيق ومن به \* وهيئات تخل بالعتيق فواصله

والجار والمجرور نحو وفي الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد إذا قدر زيد فهو ما فاعلا  
ومنه في الله شئت ويصح في الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ أو ما قبله من الجار  
والمجرور أو الظرف خبرا (قوله أي على الفاعل) قال الناصر الطبراني لا حسن  
عود الضمير على الاسم لأنه المحدث عنه ولأن عوده على الفاعل يلزم منه تشبیه  
القهار هذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج إلى هذا  
القيّد أي قوله مقدم عليه أي لأن زيد في قولك زيد قام لم يسند إليه قام بل أسند قام  
إلى ضمير فيه وهو وضيمه مسند إلى زيد لأنه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهّم  
وروده فقيده به وليس بوارد اه كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو  
طريقة ~~المعروفين~~ وهي مرجوحة فلا يعتد بها أو ما قوله تعالى وإن أحد من  
المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أي وإن استجارك أحد  
الخ وبشر في قوله تعالى أبشروا الذين آمنوا وعملوا الصالحات كونه فاعلا محذوف ويجوز كونه مبتدأ  
والأول أرجح كارجح الثاني في قوله تعالى أنتم تخلقونه (قوله وهو اسناد الفعل  
إلى الفاعل) أي اسناد مدلول الفعل الذي هو الحادث إلى ذات الفاعل (قوله فإن  
العلم قائم بزيد) أي باعتبار أنه كيفية نفسانية توجد للمولى فيه أما أن نظرا إلى العلم  
باعتبار تصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال  
محتمل والمثال النص ما ت زيد (قوله أي أحدثه) فيكون مسندا إليه حقيقة لأنه

وأمثلة المبالغة والصفة  
المشبهة واسم التفضيل  
(مقدم أي الفعل أو شبهه  
(عليه) أي على الفاعل  
(على جهة قيامه به  
أو وقوعه منه فالأول)  
وهو اسناد الفعل إلى  
الفاعل على جهة قيامه به  
(نحو علم زيد) فإن العلم قائم  
بزيد أي متلبس به (والثاني)  
وهو اسناد الفعل إلى  
الفاعل على جهة وقوعه  
منه (نحو قام زيد) فإن  
القيام وقع من زيد أي  
أحدثه

قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يستند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه  
وان كان مخلوقا له أعمالا ولا تأثيرا لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين)  
يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) أي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط (قوله  
ومجازا) أي لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل  
سواء أوحده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال  
المدكور أو استغناءه نحو أقام زيد أو نفي نحو ما ضارب زيد أو نداء نحو ياطا العاجب لا  
أو على مبتدأ نحو زيد ضارب بكر فان كلاما من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع  
على أنه فاعل وهذه الشروط تجري في أمثلة المبالغة (قوله أضرب زيد) الهمزة  
للاستغناء و: راب مبتدأ وزيد فاعل يستند مستند الخبر (قوله حسن وجهه) بتنوين  
حسن ويرفع وجهه على أنه فاعل له (قوله ما رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه  
في عين زيد) هذه المسئلة قد اشترت بمسئلة السكحل وقد أفردت بالتأليف وضابطها  
أن يكون اسم التفضيل صفة للمسئلة مسبوقة بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر  
المرفوع وهو السكحل في المثال هنا أجنبيا لا سيبيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود  
عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والتعالي  
أن يكون بين ضميرين أو لهما الاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال  
المدكور ومثله ما جاء رجل أقيم في وجهه اللحية منها في وجهه ولم يقع هذا التركيب  
في القرآن وأعراب المثال مانافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة  
رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من السكحل مقدم عليه والسكحل فاعل أحسن ومنه  
جار ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائدا على السكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد  
متعلق بمفعول حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا أحسن السكحل حال كونه  
في عينه منه أي السكحل حال كونه في عين زيد (قوله أولم يكفهم) الهمزة في مثل هذا  
التركيب انما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لأن حرف  
الاستفهام له الصدارة أو داخلة على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا أي طلبون  
آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أنما فان حرف توكيد ونصب ونا اسمها  
مخذفت إحدى النونات الثلاث للخطبة وأدغم الآخران فتميل أنا ومن أمثلة الفاعل  
المؤول قوله تعالى ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل  
يسر المرء ما ذهب الليالي \* وكان ذهابا من له ذهابا

وأحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها مصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية  
خمس اتفاقا وستة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد  
نظمت الجميع بقولي

موصول الأحرف أن وأن وك وما \* واللذان لو ست أنت فلتعلما

(قوله على قسمين) أي مشتمل عليهما من قبيل اشتغال الكل على جزئياته (قوله  
ظاهر) المراد به ما عدا المظهر فيشمل المبهم نحو هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام

وعلم من هذين المثالين أن  
استناد الفعل إلى الفاعل  
يكون حقيقة كالمثال  
الثاني ومجازا كالمثال  
الأول ومثال اسم الفاعل  
مختلف ألوانه ومثال ما يفيد  
المبالغة أضرب زيد ومثال  
الصفة المشبهة حسن وجهه  
ومثال اسم التفضيل  
ما رأيت رجلا أحسن في  
عينه السكحل منه في عين  
زيد ومثال الاسم المؤول  
أولم يكفهم أنا أنزلنا أي  
انزلنا (وهو) أي الفاعل  
(على قسمين ظاهر ومبهم  
فالظاهر أقسام)

ثمانية (الاول الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) بخلاف فعل ماض وزيد فاعل (والثاني مثني المذكر نحو جاء الزيدان) فالزيدان ٩٢ فاعل مرفوع وعلاوة رفعة الألف (والثالث جمع المذكر السالم برفع السالم

صفة لجمع) نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل مرفوع وعلاوة رفعة الواو (والرابع جمع التكسير) كذا كذا نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهذه فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسادس مثني المؤنث نحو جاءت الهندان) فالهندان مثني مؤنث لدخول التاء في فعلهما (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغيير (نحو جاءت الهندات والثامن جمع التكسير) كذا كذا نحو جاءت الهنود) فالهنود جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيدون والهنود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فإذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اذا أريد تنسية العلم أو جمعه قصد تكثيره ثم يثنى ويجمع يدل على جواز دخول أل عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثنا عشر) نوعا (اثنان

ثمانية) لانه اما مفرد أو مثني أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها اما مذكر أو مؤنث وترى بهذه الأقسام زيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا أو خاليا وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ما عدا أفعول في التعجب وخلا وعدا وبما شافى الاستثناء فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا أو مافعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها ههنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على تنسية العلم وجمعه وحصل الايراد ان العلم يدل على الوحدة والمثني والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثني والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة ههنا منسكة (قوله قلت) أي في الجواب وحصله ان العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التي هي الشخص ويصير من قبيل النكر فمقابل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتكثير وبقي الوحدة الشائعة في حال التكثير والوحدة مطلقة تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول أل عليه) ما ذكره من جواز دخول أل عليه هو المشهور ومقابلها ما حكاه الربيع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقى على حاله فيقول زيدان زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التبعين المستفاد من الاسم حاله استعمله علماء (قوله وهو ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع تخرج ما دل على ما ذكره بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك ان اسمه زيد يازيد فاعل كذا وقولك زيد الغائب زيد فاعل كذا فان الدلالة ههنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتتزيل المعدوم منزلة الموجود (قوله أكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثني المتكلم وجمعه مذكر أو مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الخاقاله بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة نابرمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نافرعا لا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل ناجحة رورة نحو والطف بنا وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

لرفع والنصب وجرا ناصح \* كما عرف بنا فاننا لننا ناصح

للمتكلم أكرمنا أكرمنا بسكون الميم (وخسة للمخاطب أكرمنا) بفتح التاء لذكر (أكرمنا) بكسرها (قوله



(قوله أكرمتم) زيدت الميم هنا التلايلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق (قوله أكرمتم) قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتين لان أصله ضربتين بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا لئلا يكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي تاء المخاطبة لانه لو سكن لاجتمع ساكنا ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الأخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتم (قوله محله رفع) أي ذورفع أو هو بنفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفى قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر الا هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت بين لنا يا امام النحو ما ألف \* محلها الجر جرحت بالمضاف لها وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرموا أكرموا أو أكرم من ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات التأنيث ووافقه الاخفش في الواو دون الالف والنون

### ﴿باب نائب الفاعل﴾

قال أبو حيان لم أر هذا الترخيصة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار أو ظر فأنحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول فاعل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الأصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى منصوب ثم ان جعل المفعول نائباً عن الفاعل نظر الى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول ملازمة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحواً بت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالأول لا يجازي نحو ومن عاقب عثمل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض النحاة من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والأهلون الأودائع \* ولا بد يوماً أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من

للونشة (أكرمتم) للمثنى  
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا  
(أكرمتم) لجمع المذكور  
(أكرمتم) لجمع الاناث  
فالتاء في الجميع هي  
الفاعل وهي اسم مبنى محله  
رفع لا يظهر فيه اعراب  
والحروف اللاحقة لها  
لا تدخل لها في الفاعلية  
(وخسة للغائب أكرم) ففي  
أكرم ضمير مستتر تقديره  
هو (أكرمتم) بسكون التاء  
ففي أكرمتم ضمير مستتر  
تقديره هي (أكرموا) كرموا  
أكرمتم فالالف والواو  
والنون هي الفاعل محلها رفع  
لا يظهر فيه اعراب (الباب  
الثاني) من المرفوعات (باب  
نائب الفاعل و) نائب  
الفاعل (هو كل اسم حذف  
فاعله) لغرض من الأغراض  
(وأقيم هو)



أى نائب الفاعل (مقامه) أى مقام الفاعل (وغير عامله الى صيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه في الماضى (أو يفعل) بضم أوله وفتح ما قبل آخره في المضارع (أولى) صيغة (مفعول) في الاسم (فان كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيد الحذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مر فوعا بعد ٩٤ ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة ومتصلا بالفاعل بعد ان كان متفصلا

ضربه وأن لا يتعلق مر اذا لم تكن بتعيينه نحو واذا سمعتم تحية وتعليم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن عمرو والستر على الفاعل خوفا منه أو عليه وهذه الأغراض انما تختص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها (قوله أى نائب الفاعل) ارجاع الفعل لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الفعل على الاسم الذى حذف فاعله ليس من ذلك ومن نسبت الفعل ولائنه لحدث عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقام أى جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام المختصة به وخرج هذا القيد المفعول الثانى في نحو أعطى زيد درهما فإنه لم يبق مقام الفاعل بل الذى أقيم مقامه هو المفعول الأول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه إشارة الى أن الاصل إسناد العامل للفاعل عدل عنه لأسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن إسناد العامل لغير الفاعل صورة أنسية (قوله الى صيغة فعل) أى ونظائره وكذا يقال في بفعل ليعم الفعل الخماسى والرابعى والسداسى وانما اقتصر على الثلاثى المجرد لكونه أصلا للرابعى والمزيد فيه (قوله أولى صيغة مفعول) أى ونحوها ككرم ومختار فتقول ~~مكرم~~ زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثى كضرب على وزن مفعول وأما من الرابعى فهو على وزن مفعول بضم الميم وفتح العين فن كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان فتحت منه ما كان انكسر \* صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار به ملح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مختار فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله وأنت الفعل لتأنيده) لم يستثن الجور والمؤنث في نحو مريم بسبب لان نائب الفاعل مجرور الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله الى السكاف) أى بعد حذف حرفتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره ان قوله تحقيقا أو تقدير اراجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول أيضا فكان الاول أن يقول فكسر الياء وضم السكاف نعم يجوز في نحو بيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقا أو تقدير فهو تعميم في الفتح فقط وأما الضم

هذه وامتنع تقديمه على الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه وأنت الفعل لتأنيده ان كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الأصلية الى فعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره (أو تقدير نحو كميل الطعام) والاصل كميل بضم الكاف وكسر الياء فاستقلت المكسرة على الياء فنقلت منها الى السكاف فصار كميل بكسر السكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (وشدد الحزام) والاصل شدد وأدغم أحد المثلين في الآخر فكسر أو طما مقدر (وان كان) عامله (مضارع ضم أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقا نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (أو تقدير نحو يباع العبد) والاصل يبيع بضم أوله وفتح ما قبل آخره نقلت فحة الياء الى ما قبلها فقلت الياء ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ما قبلها بعد النقل ففتح

الياء مقدر (ويشدد الحبل بدالين أدغم أحد المثلين في الآخر ففتح أولهما فمحقق

مقدر (وان كان عامله اسم فاعل بضم على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضرب زيد) فمضرب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل ضارب عمرو زيد الحذف الفاعل الى صيغة اسم المفعول

(أو تقدير نحو قتل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة ٩٥ مفعول مقدر (ونائب الفاعل)

على قسمين ظاهر كما مثلنا  
ومضمر نحو (اكرمت)  
الناء للتعظيم وحده (اكرمتنا)  
للتعظيم ومعه غيره أو المعظم  
نفسه (اكرمت) بفتح التاء  
للمخاطب المذكر (اكرمت)  
بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة  
(اكرمتها) للثنى المخاطب  
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا  
(اكرمتهم) لجمع المذكر  
(اكرمتن) لجمع المؤنث  
(اكرم) للمفرد المذكر  
الغائب (اكرمت) بسكون  
الناء للمفردة الغائبة  
(اكرما) للثنى الغائب  
(اكرموا) لجمع المذكر  
الغائب (اكرمن) لجمع  
المؤنث الغائب (والفعل  
في جميع هذه الامثلة مضموم  
الاول) وهو المحذرة (مكسور  
ما قبل الآخر) وهو الزاء  
ويقال في الجميع فاعله  
ماض مبني للماض فاعله  
والضمر نائب الفاعل وهو  
اسم مبني لا يظهر فيه اعراب  
(الباب الثالث والرابع)  
من المرفوعات (باب المبتدأ  
والخبر المبتدأ هو الاسم  
المرفوع المجرد عن العوامل  
اللفظية غير الزائدة للاسناد)  
نخرج الفاعل حقيقة نحو  
قام زيد والفاعل مجازا نحو  
كان زيد قائما لعدم التجرد  
لان عامله الغنى وهو

فمحقق دائما (قوله قتل عمرو) بالنون في قتل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد  
مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار  
لذلك في الخلاصة بقوله وقد يجوز نحو فائز أو لوارثه \* فان جرى ناء على طريقة  
المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخر أو يقال بعثل ذلك في  
مضروب زيد ثم ان مراد المصنف بالتقدير في قوله قتل عمرو والمعنى أى أن قتل في  
معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الاصل (قوله نحو اكرمت) الى  
آخر الامثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الامثلة وهو ليس بمقيس  
وأجاب الدماميني عن نحو ذلك بأنه اخبار متعددة لان قول المصنف مثلاً اكرمت خبر  
لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وز لك نحو كذا  
فهى اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه  
قياسا أو أيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المولى على  
الساكنات فيقول دارك بفرس من غير عطف (قوله مبني للماض فاعله) أى مبني  
للاسناد المفعول لم يسم فاعله أى فاعل فعل ذلك المفعول أى لم يذكر أصلا فالإضافة  
لادنى ملايسة كما تقدم ذلك

#### باب المبتدأ والخبر

جمعهما في باب واحد لئلا يراهما عالما والافتقار يكون المبتدأ لا خبره بل له ما يعنى عن  
الخبر كرفوع الوصف في نحو قائم زيد وأمضروب عمرو ونحو أقل رحل يقول ذلك  
وبقرة تكلمت فان الجملة هنا في المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر  
لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدأ للخبر قال شيخنا والذي يقبله  
الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاعتماد هنا  
بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة كان  
المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة  
المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول  
فدخل نحو وأن تصوموا خير لكم أى صومكم خير لكم وقوله المجرد أى الخالى وعن  
العوامل متعلق به ولا سناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أى الذى أتى به خالما  
من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه يجوز يد قائم أو اسناده لغيره ونحو قائم  
الزيد ان قد دخل في قوله للاسناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن  
الخبر (قوله نخرج) أى بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة  
الجنس والجنس لا يخرج به واغنى عن نخرج عن نخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة  
لاخر اجهما (قوله والفاعل مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية لا كمن جعله  
مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيمويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في  
باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازى نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة)  
أى المتتابعة (قوله لا اسناد فيها) خبر عن قوله قائم او جملة قوله وان تجردت حالبة فان

الفعل ونحو حيث الاسناد المسرودة ونحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا اسناد فيها

وإدخال نحو بحسب دل درهم بحسب مبتدأ ودرهم خبره ولا يقدح في ذلك كونه مجروراً بحرف زائد لأن الحرف الزائد وجوده كالأوجود (والخبر هو الاسم المستند إلى المبتدأ) فخرج عامل الفاعل فإنه مستند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ (تمثال المبتدأ والخبر يداخلمان فتريد مبتدأ) لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاستناد (وقائم خبره) لأنه مستند إلى المبتدأ (والمبتدأ أقسامان ظاهر ٩٦ ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه (فالظاهر أقسام) ثمانية الأولى (مفرد مذكر

نحو زيد قائم و) الثاني (مثنى مذكر نحو الزيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مكسر نحو الزيدون قيام و) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة و) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسير مؤنث نحو الهندات قائمات و) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر في ذلك كله مطابق لما تقدم في الأفراد والثنائية والجمع تكسيراً وتصحيحاً وأقسام الظاهر كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية فإن الذي يدرك بالتمثال الواحد ما لا يدرك الغني بآلف شاهد و) المبتدأ (المضمر) أقسام (اثنا عشر) الأولى (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثاني (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب الذي كرهوا أنت قائم و) الرابع (المخاطبة أو مؤنثة نحو أنت

أضمر فيها الاستناد كان أضمر مبتدأ أو خبر كانت إما خبراً أو مبتدأً فدخل وعلى عدم الأضمار فاستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لوتر كبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد غير الزائدة الذي وقع قبداً في القيد فإن قيد القيد يكون للدخال ومنه حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر فقلت ادع أخرى وارفع الصوت حهرة \* لعل أبي المغوار منك قريب ففعل حرف جر شبيه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف إليه ومنك متعلق بقريب الشبيه وقد كان الأولى للمصنف زيادة هذا القيد وجواب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصلياً فيشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسب دل درهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر بوزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالعنى زيد ناهيك عن تطليك غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر بزيدت فيه الباء ومنه ناهيك بى وناهيك بى (قوله بحسب دل مبتدأ) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لأن القصد الأخبار عن الدرهم بأنه كافٍ لا عن الكفاية بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أي حقيقة أو تأويل لا يشمل ذلك الجملة الواقعة خبراً فإنها موقوفة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فإنه متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسماً حقيقة إن قدره مفرداً أو اسماً تأويلياً إن قدره علقاً فإنه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيأت زيد فهيأت ليس مبتدأً وان جرد عن العوامل لأن اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعال التفضيل المجرد من أل والأضافة إذا وقع خبراً فإنه يخبر به بصورة الأفراد دائماً (قوله كثيرة جداً) المراد أفرادها فإن من أفراد قسم المفرد كونه صحيحاً أو مئوفاً أو مقصوراً أو معدوداً أو كونه منقولاً أو مرتجلاً مفرداً أو مركباً اسماً أولياً أو كنية وكونه منصرفاً أو غير منصرف فلا ينافي عدده لثمانية (قوله جداً) بكسر الجيم مصدر جدد جداً (قوله فن الذكي) بذيال معجمة وهو سر يسع الفطنة ومقابلها الغنى (قوله بالتمثال) هو حرفي يذكر لا يوضح القاعدة وأما الشاهد فهو حرفي يذكر لا يثبتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز

قائمة و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقاً) مذكر كرا كل أو مؤنثاً (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمتان) ان لمثنى المؤنث و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الإناث المخاطبات نحو أنن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم و) التاسع (المفردة الغائبة نحو هي قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقاً) مذكر كرا كان أو مؤنثاً (نحو هما قائمان) في مثنى المذكر (أو قائمتان) في مثنى المؤنث و) الحادي عشر (جمع المذكر الغائبين

نحوهم قائمون) الثاني عشر (جمع الالف الغائبات نحوهن قائمات) فالبتدا ٩٧ في ذلك كما ينبغي لا يظهر فيه

اعراب (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو جموعا) لمذكر أو مؤنث (كما تقدم من الامثلة) والخبر فيها كلها مفرد) لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء الاول الجملة الالهية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد أبوه قائم فزيد مبتدا أول وأبوه مبتدا ثان وقائم خبر المبتدا الثاني) وهو أبوه (والمبتدا الثاني وخبره) جملة الهية في موضع رفع (خبر المبتدا الاول وهو زيد) والجملة اذا وقعت خبرا وكانت غير المبتدا في المعنى فلا بد فيها من رابط (والرابط هنا) بين المبتدا الاول وخبره الهاء (من أبوه) فانها عائدة على زيد الشيء (الثاني الجملة الفعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قد عاد أخوه فزيد مبتدا) والجملة بعده (و) هي (قد عاد أخوه فعل وفاعل خبر زيد) والرابط بينهما) أي بين زيد وخبره (الهاء من أخوه) لانها عائدة على زيد الشيء (الثالث الظرف) المسكن أو الزمان (نحو زيد عندك) والسفر غدا (فزيد مبتدا وعندك ظرف مكان متعلق بخذوف وذلك المحذوف

أن يفرد الخبر في ذلك وان كان الخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كخبر قائم لانه لا يحفظ كما في المعنى وأما قوله

والمستبعدان ويبت نحو عامره \* لناوز منزم والاركان والستر فمعناه والاعلى المحذوف والاصل نحو عامره محذوف الواو اكتفاء بالصفة (تمة) حكم الصفة المتقدمة على استفعالها أنهما ان طابقت مفردا نحو قائم زيدان كون الصفة مبتدأ أو الظاهر فاعلاما عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا وان طابقت مثنى أو جمعا نحو قائمان زيدان وأقائمون زيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس الاعلى ضعف لان الصفة انما تأتي وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة مفردة مثل أقائم زيدان وأقائمون زيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائم زيدان أو جمعا كأقائمون زيدون فلا يجوز اذا لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدا في المعنى) فان كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لربط نحو مقول زيد منطلق بجملة زيد منطلق خبر عن مقول وهو نفس المبتدأ وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله الحجة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفسه في المعنى أو كانت خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد أو خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخته أبصار الذين كفروا (قوله فلا بد فيها من رابط) أي يربطها بالمبتدأ لانها كلام مستعمل وجعلها خبرا يصيرها خبرا من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو ما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو زيد ضربه ويخذه وقا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسن أي وعده أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير أو إعادة المبتدأ بلفظه نحو الحائقة ما الحائقة القارعة ما القارعة أو أن يكون الخبر عاميا يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدأ وقعت \* ولم تكن عينه بضمير قرنت أو الاشارة أو تكرير مبتدأ \* أو العموم فهذه أربع نظمت (قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفهم مع قولك استقر ويقيم مع قولك جلس مثالا (قوله بخذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العزان مولاك عزوان يهن \* فانت لدى بمحبوحة الهون كائن

وما كان واجب المحذوف لا يصرح به فالجواب ان كائنا ههنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر أو استقر) أول تنويع الخلاف فانه اختلف هل يقدر المتعلق انما انظر الى أن أصل الخبر الافراد أو فعلا

وجوبا تقديره مستقر) ان قدر مفردا (أو استقر) ان قدر جملة (وذلك المحذوف

نظرا الى أن الأصل في العمل لا أفعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف  
والجبرور صفة أرحالا أما إذا وقع أحدهما صلة فإن المتعلق بقدر فعلا لا تكون  
الاجملة فان قلت إذا جاز تقدير المتعلق مستقرا أو استقر فالظرف أو الجار والجبرور  
لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم يجعلهما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتها  
الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محقق جعلهما  
مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الأصل  
في الخبر الأفراد جعلهما كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا احتملان  
بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبرا مبتدأ على الصحيح) وقال جماعة  
الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال الشنوقي والخلاف لفظي لان  
القاتل بأنه محذوف نظرا الى العامل الذي هو الأصل وهو ممتد بغيره لا بد من اعتباره  
والقاتل بأنه المذکور نظرا الى الظاهر المفوض به وهو محمول لعامل لا بد من اعتباره  
والقاتل بأنه مجموعهما انظر الى المقصود (قوله الجار والجبرور) أي التام فخرج  
الناقص نحو زيد بك أو قيل لأنه لا يفيد الا إذا قدر خصوص واثق في الأول وراغب  
في الثاني ولا يفيد مع مستقرا أو استقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق في الظرف  
(تفة) قال المرادى قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والجبرور إذا وقع خبرا  
أربعة مذاهب أحدها أنهم من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل  
الثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهو  
مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل  
الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع انهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج  
(قوله اسم كان) الاضافة فيه لا بد في ملازمة لانها عملت فيه الرفع أضيفت اليه  
ومثله اضافة الخبر لها في قولهم خبر كان وين يدها بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته  
الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخواتها) أي نظائرهما في رفع المبتدأ  
ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظر استعارة تصريحية وهذه الأفعال أفعال  
الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة مصدر ذلك الفعل فغنى كان زيد قائما ان زيدا  
متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد  
شغيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد ان لم  
يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب  
الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر ويبقى المبتدأ  
على رفعه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انصب لشبهه بالخال  
فقولك كان زيد ضاحكا مشبهه عند مجاز زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين  
ويدل عليه اتصال الضمائر بها الذلوكا غير محمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل  
الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها أن يتصل بين العامل  
والمعمول باجنبي وهو الضمير لأنه ليس معمولا لها وقد فصل بينهما وبين معمولها وهو الخبر

خبر المبتدأ على الصحيح  
وقس على ذلك السطر شدا  
الشيء الرابع الجار والجبرور  
نحو زيد في الدار والبردي  
الشتاء (قزيد) والبردي كل  
منهما (مبتدأ وفي الدار)  
وفي الشتاء (جار وجبرور  
متعلق محذوف) وجوبا  
تقديره مستقرا أو استقر  
وذلك المحذوف (خبر المبتدأ)  
على الصحيح (الباب الخامس)  
من المرفوعات

باب اسم كان  
(و) اسم (أخواتها علم)  
وفعل الله العمل الصالح  
(ان كان وأخواتها ترفع  
الاسم) أي المبتدأ (وقه نصب  
الخبر) أي خبر المبتدأ



(قوله وهي ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حنبل في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر  
الكلمات التي ترفع الاسم إلى إحدى وثلاثين كلمة بالمنفق عليه والمختلف فيه وحصرها  
بالعد طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها نقص (قوله وهي  
لا تصاف الخبر عنه بالخبر) أي مصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه  
الباقى وقوله في الماضي أي إذا كان العامل كان كالمثل أما إذا كان العامل يكون  
فهو لا تصاف الخبر عنه بالخبر في الحال أو الاستقبال وقوله إمام الدوام الخ تبه  
الرضى على أن الدوام أغا يستفاد من قرينة خارجية وهي في هذا المثال وجوب كون  
الله غفوراً رحيماً اهـ وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان إذ معناه الثبوت فيما  
مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه (قوله في المساء) قال الناصر الطبراني  
ينبغي أن يراد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لأن أمسى يدل على وقت المساء  
بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصيغته فيجب أن يقترب مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها  
بأزمان المذكرين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره من أن كان وأخواتها مقيدة  
لاخبارها بالوقت الذي دلّت عليه الأفعال والمساء يقع الميم والمدا بعد الزوال إلى  
الغروب أو إلى نصف الليل والصباح من الفجر إلى الزوال أو من نصف الليل إلى  
الزوال (قوله في الضحى) بضم الصاد والقمر وهو من الشروق إلى قبيل الزوال (قوله  
وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الالفيل يكون  
بالنهار فأفاده في الصباح ووجهه أن ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الالف في الوقت  
الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس إلى غروبها وفي القاموس ظل نهاره يفعل كذا  
وليله سمع في الشعر اهـ فهي لا تصاف الخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع  
النهار قال الرضى وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسوداً (قوله  
وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أي تحول اسمها من صفة إلى مصدر خبرها وقد  
تستعمل صارتامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن إليك أي ضمنهن فصر فعل أمر فاعله  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والمساء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا  
يحمل لغز أورده عليه نابض الأذكاء في مجلس وهو  
أني رأيت غلاماً \* أورث قلبي خبالاً \* قد صار كلباً وقرداً  
وصار بعد غزالاً \* ولي بذلك دليل \* في قول ربّي تعالى  
يشير إلى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن إليك (قوله ليس)  
أصلها ليس بكسر الهمزة ووزن علم خففت بسكون الياء فإن قلت القاعدة أن الياء إذا  
تحركت وانفتح ما قبلها قلب ألفاً ولم تقلب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلاً  
جامداً غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفاً (قوله وهي ثلثي  
الحال) أي ثلثي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف الخبر على الإطلاق  
للتفسير واحترز به عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس  
مصرفاً عنهم فإن الأول ماضٍ لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا  
عنه

(وهي ثلاثة عشر فعلاً)  
الأول (كان) وهي لا تصاف  
الخبر عنه بالخبر في الماضي  
إمام الدوام والاستمرار نحو  
كان الله غفوراً رحيماً وما  
مع الانقطاع نحو كان الشيخ  
شاباً (و) الثاني (أمسى)  
وهي لا تصاف الخبر عنه بالخبر  
في المساء نحو أمسى البرد شديداً  
(و) الثالث (أصبح) وهي  
لا تصاف الخبر عنه بالخبر في  
الصباح نحو أصبح السحر  
رخيصاً (و) الرابع (أنفق)  
وهي لا تصاف الخبر عنه  
بالخبر في الضحى نحو أنفق  
الفقيه مجتهداً (و) الخامس  
(ظل) وهي لا تصاف الخبر  
عنه بالخبر في النهار نحو ظل  
زيد صائماً (و) السادس  
(بات) وهي لا تصاف الخبر  
عنه بالخبر في الليل نحو بات  
زيد ساهراً (و) السابع  
(صار) وهي للتحويل  
والانتقال نحو صار الجاهل  
عالمًا (و) الثامن (ليس)  
وهي لنفي الحال عند  
الإطلاق والتجريد عن  
القرينة نحو ليس الصلح  
قائماً أي الآن (و) التاسع  
والعاشر والحادي عشر  
والثاني عشر (ما زال وما  
فتى وما برح وما انفك) وهذه  
الأربعة اللازمة للخبر لا خبر  
عنه



مذهب الجمهور ومذهب سيمويه انهما للنفي مطلقا غير مقيدين بزمان فيجتمعا الحال وغيره  
ولذا تفيد تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) يفتح السين أي  
قد مر ما يقتضيه الحال والشأن فإذا قلت ما زال الله متكاملا لمعنى ان هذا الوصف  
ثابت له غير منقك وإذا قلت ما زال زيد عالما لمعنى انه متصف بذلك من حين امكان  
حصول العلم وهو وقت التفسير الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان وما زال  
وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منه. كان قابلا للعلم على حسب ما قبلها وان  
كان الموصوف قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما  
وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى الدنانير ألا ترى  
أن إعطاءه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأي أداة كانت) أي سواء كانت حرفا  
نحو ما أولم أو اسمها كغيره أو فعلا كأيس فقال النفي بليس قول الشاعر

ليس ينفلك ذا غنى واعتزاز \* والنفي بغير كقوله \* غير منفلك أسير هوى \* ومثل  
ذلك النفي بقولها نحو قبلما يزال عبد الله يذكرك إذا المعنى ما يزال وسواء كان النفي  
ملفوظا به أو مقدرا كقوله تعالى قالوا لله تفتنونا كقوله يوسف أي لا تفتنونا ولا يحذف  
النفي معها قياسا لا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفلك قسم أي لا تنفلك  
تسمع (قوله وهو النفي) ومثاله قول الشاعر

صاح شعر ولا تزال ذا كرامو \* تفتنينا ضلال مبین  
(قوله والاستفهام) أي الانكار لا لأنه بمعنى النفي ويمثل له بقوله هل يزال الله عالما  
أي لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله

أ لا يا سلمى يادرمي على البلاء \* ولا زال مني لا يجزعائك القطر  
وقوله لن تزالوا كذلككم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال  
(قوله زال) أي التي مضارعها يزال تكساف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل  
يفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء ان لست زائلا \* أحبك حتى يغض العين مخض  
وأما زال ماضى يزيل كباع يبيع من باب فعل يفتح العين يفعل بالكسر كضرب  
يضرب فانه تام بمعنى ما زاي ميزوله مصدره وأمر فأمروه زل بكسر الزاي تقول زل ضأنك  
من معزك أي ميز بينهما ومصدره الزيل يفتح الزاي وأما زال ماضى يزول كقام يقوم  
من باب فعل يفعل كنصر ينصرف فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم  
الزاي أي انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لحظت لذلك بقولي تغزلا

لا يزال الذي فتنت معنى \* ذا كثراب عن الهوى لا يزول  
قد أجن الهوى بقلب شبحي \* لا يزال الغرام عنه عدول  
(قوله وقتي) بوزن علم ومضارع يفتن ولا يأتي منه غير الماضى والمضارع  
(قوله وبرح) بوزن علم ولا يأتي منه غير الماضى والمضارع نحو لن نبرح عليه ما كفين  
ومثله انفل وأما البراح والانسكاف فهو مصدر التامين ومثله منفلك اسم فاعل (قوله

على حسب ما يقتضيه  
الحال نحو ما زال الجلود  
محبوبا وما فني العلم نافعوما  
برح الجهل مضرا وما انفلك  
الصبر مر (و) الثالث عشر  
(مادام) وهى لاستمرار  
الخبر نحو لا راحة مادام  
الاختلاف موجودا (وهذه  
الافعال) الثلاثة عشر  
بالنسبة الى العمل (على  
ثلاثة أقسام) الاول (ما يعمل  
بلا شرط وهو ثمانية من كان  
الى ليس) أى كان وليس  
وما بينهما (و) الثانى  
(ما يشترط فيه نفي) بأى  
أداة كانت (أو شبهه) وهو  
النهي والاستفهام والدعاء  
(وهو) أربعة (زال وقتي  
وانفل وبرح) واعما الشرط  
فيما ذلك

لأن معناها النفي ونفي النفي اثبات (و) القسم الثالث (ما يشترط فيه تقدم المصدرية النظرية وهو دام خاصا  
مثال كان) قولك (كان زيد قائما) فكان فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها وهو مرفوع (وعلاوة  
رفعه الضمة) وقائما خبرها وهو منصوب (وعلاوة نصبه الفتحة وسميت ناقصة ١٠١) لافتقارها إلى خبر منصوب

(و) كذلك القول في باقيها  
تقول أمي زيد فقيها  
فأمي فعل ماض ناقص  
وزيد اسمها وفقيها خبرها  
(واسم خبرها) فأصبح  
فعل ماض ناقص وخبرها  
اسمها وزيد خبرها (واسم خبرها)  
محمد متعبدا (فأضحى فعل  
ماض ناقص ومحمد اسمها  
ومتعبدا خبرها) وظل بكر  
ساعدا (فظل فعل ماض  
ناقص وبكر اسمها وساعدا  
خبرها) (وبات أخوك نائما)  
فبات فعل ماض ناقص  
وأخوك اسمها ونائما خبرها  
(وصار السعير خيضا) فصار  
فعل ماض ناقص والسعير  
اسمها وخيضا خبرها  
(وليس الزمان منصفنا)  
فليس فعل ماض ناقص  
والزمان اسمها ومنصفنا  
خبرها (وما زال الرسول  
صادقا) فانا فية وزال فعل  
ماض ناقص والرسول اسمها  
وصادقا خبرها (وما فتئ  
العبد خاضعا) فانا فية وفئ  
فعل ماض ناقص والعبد  
اسمها وخاضعا خبرها (وما  
انفل الفقيه مجتهدا) فانا فية  
وانفل فعل ماض ناقص  
والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها

لأن معناها النفي قال الرضي أصل هذه الأفعال الأربعة أن تكون تامة بمعنى  
ما انفصل فتتعدى عن إلى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال  
زيد من العلم أي ما انفصل منه لكنهم جعلت بمعنى كان دائما لأنه إذا كان لا انفصل  
عن الفعل يكون فاعله دائما وانما أفاد دخول النفي على النفي الثبوت لأن نفي  
النفي اثبات وإذا قيد نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع الزمان (قوله  
وسميت ناقصة الخ) أي لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف  
الأفعال التامة وعمل بعضهم نقصها بدلا لتمامها على الزمان دون المصدر وزيد الرضي بأن  
كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على  
الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجب أن أولا بلفظ دال على حصول ما تم  
يعين بالخبر ذلك فكان ذلك حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في إيراد مطلق  
الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في الأتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة  
أخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث  
مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان  
أسكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق  
بالعقل اه مخصافان قلت إذا كانت دلالة على الحدث فأي فاعله فالجواب ما قاله  
الناصر الطبري لاوى أنه مصدر خبرها مضافا إلى اسمها (قوله وصار السعير خيضا)  
(تنبيه) يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة أض ورجع  
وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو أض زيد مسافرا وفي  
الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وقال

وكان مضى من هديت برشده \* فله مغو عا دبال شد آمرا  
وفي الحديث فاستحالت غربا وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم  
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه \* يحورر مادابعد اندهو ساطع  
وقال تعالى ألقاه على وجهه فار تبصير اوقال امرؤ القيس  
وبدت قرحاداميا بعد صخرة \* فبالك من نعي تحولت أبوسا  
وفي الحديث لو توتو كلم على الله حق توكله لزقكم كما يرزق الطير تغدو خفاصا وتروح  
بطانا (قوله فيما تصرف منها) أي تحول إلى أمثلة مختلفة من المضارع والأمر واسم  
الفاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس  
باتفاق ودام على الأصح وما يدوم ودام فن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا  
ناقصا وهو زال وأخواتها فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما

(وما برح صاحبك متبسما) فانا فية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسما خبرها (ولا أمحك بك مادام زيد  
مترددا إليك) فاما مصدرية ظرفية وسميت ما هذه ظرفية لأنها تباين عن الطرف وهو المدة ومصدرية لأنها لها مع صلتها مصدر  
والنقدير مدة ودام زيد مترددا إليك (وكذا القول فيما تصرف منها) من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول

وكذا المصدر على رأي الكوفيين ١٠٢ (فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسم.

وهو الباقي (قوله وكذا المصدر على رأي الكوفيين) القائلان بأن الفعل أصل للمصدر  
فقوله وما تصرف منه أي من هذه الأفعال يدخل فيه المصدر على رأي الكوفيين  
(قوله كأن زيد قائما) خبر كأن من حيث كونه مبتدأ أعني من لم يشترط الاعتماد  
على نفي أو استيفهام يحتمل أن السامسده هو الاسم وفيه أنه لم يتم به الكلام بشرط  
الساد أن يتم به الكلام اللهم إلا أن يقال إن هذا الاحتياج لا يضرب كونه سادا  
هنا ويحتمل أن السامسده الخبر والخبر لأن به تمام الفائدة وينازع فيه قوهم ويغني  
عن الخبر مرفوع وصف اللهم إلا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم  
والخبر هو الساد وفيه تأمل يعلم ما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف بحالفة  
لظاهر كلامهم فلا تغفل أخاه الناصر الطيلاوي (قوله على رأي) وهو جواز بناء  
كاد وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجهم ورو عليه فلا يصح أنه لا يقام خبرها مقام  
اسمها لأنه مسند إلى اسمها فلما أنيب لبقى المسند بغير المسند إليه وهو متنع خلافا للقراء  
بل على القول بأنهم استعملوا في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف  
أو الجار والجرور فيقال مكوّن فيه أو عندك قائما فساد كره المصنف هنا من نيابة  
الخبر في مكوّن قائم مبنى على قول القراء (قوله فارتفع ارتعا) فساد الاسم من  
حيث النسخ وسد مسد خبر مكوّن من حيث الابتداء ومما يرد هذا الرأى حصرهم صحة  
النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والجرور والمصدر المختص والظرف  
المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأي  
أبي على الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حيان قال  
لا يسمع شيء من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفي المصدر)  
ومنه قول الشاعر ببذل وحلم ساد في قومه الفتى \* وكونك أياه علمك يسير  
(قوله أن تسكتني برفعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج  
إلى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع  
الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أوصم فانها حينئذ متعديّة  
بنفسها إلى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفلها كثير من النحاة  
(قوله فعني كن وحيد) أي حصل وثبت نحو كان الله ولا شيء معه وقوله تعالى وإن  
كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين  
تصبحون (قوله ودام بقي) ومنه قوله تعالى مادامت السموات والارض أي بقيت ولم  
يزكرا المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرناهما معنيين فيما سبق هي فيهما  
متعديّة لولا أحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجوع فتعدي بالي كقوله تعالى ألا إلى الله  
تصير الأمور أي ترجيع

### باب خبران وأخواتها

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان  
عليه من قبل وهو مردود فإن عامله قد زال لأن الرفع له المبتدأ وقد زال وصف  
المرفوعات (باب خبران وخبر (أخواتها العلم) وفعل الله (أن أن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) الابتدائية

وقائما خبره (وفي الأمر كن  
قائما) فكن فعل أمر ناقص  
واسمه مستتر فيه وقائما خبره  
(وفي اسم الفاعل كأن زيد  
قائما) فكأن اسم فاعل كان  
الناقصة وزيد اسمه وقائما  
خبره (وفي اسم المفعول)  
على رأي (مكون قائم)  
فكون اسم مفعول كان  
الناقصة محمول عن اسم  
الفاعل الرفع للاسم الناصب  
للخبر (محذوف الاسم وأنيب  
عنه الخبر فارتفع ارتعا)  
وقيل لا يبنى من الناقصة  
اسم مفعول (وفي المصدر  
مكتوب من كون زيد قائما)  
فكون مصدر كان الناقصة  
وزيد مجرور بالاضافة  
وموضعه رفع على أنه اسم  
وقائما خبره وقيل لا مصدر  
لأنه قامة (وقس على ذلك  
ما تصرف من أخواتها)  
وكما يجوز استعمالها تامة  
الألانة ليس وفستى وزال  
قائما لازمة لانه ناقص ومعنى  
التمام أن تسكتني برفعها  
ولا تحتاج إلى منصوب  
وتسكون أفعالا قاصرة  
ومعانيها مختلفة فعني كان  
وجد وظل أقام نهارا وبات  
أقام ليلا وأضحي وأصبح  
وأمسى دخل في الضحى  
والصباح والمساء وبرز  
وانفل انفصل ودام بقي  
(باب السادس) من

المرفوعات (باب خبران وخبر (أخواتها العلم) وفعل الله (أن أن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) الابتدائية

الابتدائية عنه بدخول العامل الفظلي وهو ان واغنا علمت هذه الأحرف هذا العمل  
لان فيها شبهة بالالفعل لفظا ومعنى أما اللفظان حيث بنواؤها على ثلاثة أحرف ولزوم  
آخرها الفتح كما مضى وأما معنى فن حيث ان في ان وأن معنى حققت وأكثت وفي  
كان معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى غنيت ولعل معنى ترجيت وقدم  
المنصوب على المرفوع قصد الفرق بينهما وبين الأفعال التي هي أصلها من أول  
الأمر وتنبه بها على عملها فريعا على كونها فروعاً للفعل وغير ذلك من النكات (قوله  
سبعة أحرف) لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظراً إلى كونها فرع المكسورة وهو  
صنيع سيئ به حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوي (قوله لتوكيد) أي  
تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه  
فيوثق بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا يظلم  
الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف  
المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانكار لها ينزول  
بالتأكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما  
إذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكولا منكر افان الكلام يلقى اليه مجردا عن  
التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر لا من) الأمر الأول المشبه والثاني المشبه  
به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك زيد كالأسد واغنا جعلنا وجه  
الشبه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون  
مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير  
مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمرو في معنى  
وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فسكان الأولى أن يز يد في التعريف بالكاف ونحوها  
لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوي والظاهر وفاقا  
لبعضهم أن التشبيه الذي تدل عليه كان أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة  
لا التشبيه الذي ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المبحث في علم البيان (قوله برفع  
ما يتوهم ثم ثبوته أو نفيه) مثال الأول قولك زيد شجاع فيمتوهم منه ثبوت الكرم  
لتسارهم ما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لسكرته بخيل والثاني كقولك ما قائم زيد  
لكن عمرا قائم لانه لما قيل ما قائم زيد فسكانه توهم ان عمرا مثله لشبه بينهما وما لا يسه  
فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

فان عود الشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عسر وذلك في الجائز نحو ليت لي ما لا فأج  
منه وتعلق القنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون التسن في الواجب أي  
الحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا فلا يقال ليت الشمس نطاع (قوله  
طلب الأمر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فن ثم  
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب

تشبيها بفعل تقدم منصوبه  
على مرفوعه (وهي سنة  
أحرف ان المكسورة)  
الهمزة (وأن المفتوحة)  
الهمزة (وكان ولكن  
المشددان) النونات  
الاربعة (وليت ولعل)  
المفتوحة (ومعانيها مختلفة)  
فان المكسورة وأن المفتوحة  
لتوكيد النسبة ورفع الشك  
عنها والانكار لها وكان  
للتشبيه وهو الدلالة على  
مشاركة أمر لا من في معنى  
ولكن للاستدراك وهو  
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم  
ثبوته أو نفيه وليت للقنى  
وهو طلب ما لا طمع فيه  
أو ما فيه عسر ولعل للترجي  
وهو طلب الأمر المحبوب  
(تقول ان زيد قائم وبلغني  
ان زيد قائم فان بالسكر  
في الأولى وبالفصح في الثانية)  
حرف توكيد ونصب وزيدا  
اسمها وقائم خبرها) وتتمار  
أن المفتوحة بكونها

شيء محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه فتحوّل ذلك نحو الساعية (قوله لا بد أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أو نأثمنا عنه فتحوّل أو حتى إلى أنه استمع نقر من الجن أو مفعولا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته أنكم ترى الأرض خاشعة أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها فتحوّل فاعلا إلى أنه فاضل أو مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المسكورة) ويصحب كسر همزة أن إذا وقعت في ابتداء الكلام حقيقة فتحوّلنا أنزلنا أو حكما نحو الآن أولياء الله وبعد القسم فتحوّل والكتاب المبين أنا أنزلناه وبعد القول فتحوّل إلى عبد الله وقبل لام الابتداء المتعلقة للعامل نحو والله يعلم أنكم لرسوله وفي أول الجملة الخبر بها عن اسم عين نحو زيدانه فاضل وفي أول الصلة نحو جاء الذي أنه فاضل وفي أول الصفة فتحوّل جارا رجل أنه فاضل وفي أول الجملة الحالية كزبرته وفي ذوالأصل وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة فتحوّل حيث أن زيد اجالس (قوله والأصل أن زيدا كأسد الخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها بسمطة لأن الأصل عدم التركيب **ب** خاصة **ب** قد يرفع بعد أن المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن مخذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والأصل أنه أي الشأن كما قال

أن من يدخل السكينة يوما \* يلق فيها جاذرا وظيما  
وأنما لم يجعل من اسمها لأنها شريطة بدليل جزمها الفاعلين والشرط له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتجرى السكينة الحديث على زيادة من في اسم أن يأتها غير الاختف من البصريين لأن الكلام إيجاب والتجور معرفة على الأصح والمعنى يأتها أيضا لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله في المعنى وأما نحو أن الماء يكسر همزة أن مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيد الماء بفتح همزة أن وهو فعل ماض أي صب وزيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة أن على لغة من يكسرها الفعل الثلاثي المضاعف إذا بني للمفعول ومنه قوله تعالى ردت الينا ولورثوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة

### باب تقيم النواصب

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المتهم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتسمة لأنواع النواصب وأنما قدرنا أنواع لأن المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقي من أفسراد النواصب التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواصب وهو ما ينصب الجزأين كما أنه فيما سبق أنما ذكر نوع ما يرفع المبتدأ أو ينصب الخبر وما ينصب المبتدأ أو ما يرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد ولم يستوف جميع أفرادا لنواصب النواصب جمع ناصب اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النصب وهو الإزالة ومنه منعت الشمس الظل إذا أزالته أطلق لفظ الناصب على هذه الأدوات لما فيها من الإزالة لأن كلامها يزيل حكم المبتدأ والخبر أي الحكم الذي كان حاصلا

لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا  
بخلاف المسكورة (د) نقول  
(كان زيدا أسد فساكن)  
حرف تشبيه ونصب وزيدا  
اسمها وأسد خبرها والأصل  
أن زيدا كأسد فقد قدمت  
السكاف على أن يبدل  
الكلام من أول الأمر على  
التشبيه كما في أخواتها  
(وقام الناس لكن زيدا  
جالس فلكن حرف استدراك  
وزيدا اسمها) وهو منصوب  
(وجالس خبرها) وهو  
مرفوع (وليت الحبيب  
قادم فليت حرف تمن والحبيب  
اسمها) وهو منصوب (وقادم  
خبرها) وهو مرفوع (ولعل  
الله راحم فاعل حرف ترج  
والله اسمها) وهو منصوب  
(وراحم خبرها) وهو  
مرفوع

باب تقيم النواصب  
وهو ما ينصب المبتدأ والخبر  
مفعولين



له قبل دخول الناسخ وهو الأعراب ويحذف له أعراب آخر يجلبه الناسخ واعلم ان  
 أفعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة  
 بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعين الاعتقاد الذي حكم المتكلم على  
 المبتدأ بضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيد قائما حكمه بالقيام على زيد صادر عن  
 علم وفي ظننت زيد قائما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الأفعال غير مضمرة في  
 السبعة التي ذكرها المصنف اذ بقي منها نحو وعد او حيا ودرى الا ولان للظن والاخير  
 العلم \* القسم الثاني أفعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد  
 وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد وما أشبه ذلك  
 على ما فيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تذكير الضمير واقراده باعتبار الخبر أو  
 بتأويل كل واحد أو أنه عائد على الناسخ المذكور بمعنى لدلالة لفظ الناسخ عليه  
 أو راجع لنتعيم بمعنى التعم ولو أخرج لفظ الناسخ ولا حظ ذلك المرجع ولم يلاحظ  
 الخبر لانت وقال وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن  
 وكذا يقال في البقية ففي تعبير المصنف مساهلة حمله عليها فهو المراد بشرط  
 عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجعا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما  
 كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى  
 اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيد أي اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها  
 كظننت أما إذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أي صار  
 أحسب وهو الذي في شعره مشقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد  
 (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجعا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد  
 الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيد أعني كفلته وضمنته وان  
 كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو بمن أطمع كانت لازمة (قوله  
 وخذلت) بمعنى اعتقد راجعا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلم نحو خال الفرس  
 أي ظلم والظلم يقع اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان  
 كانت بمعنى نظر وابصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال أي ابصره ونظره فان  
 ذكر من صوب ثاب فهو حال تكال زيد الهلال مضيئا (قوله وعلمت) أي إذا كانت  
 بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة أي  
 عرفت (قوله ورأيت) أي إذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان ومثلها رأي الحمية على  
 الاصح فان كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فان وجاب بعده من صوب ثاب فهو حال نحو  
 رأيت زيد قائما أو بمعنى اعتقد تعدت لواحد أيضا فهو رأي أبو خنيفة وجوب الوتر  
 أو بمعنى أشار كذلك فهو رأي زيد كذا أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى اعتقد  
 اعتقاد اجاز ما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى  
 أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجدت زيد أي استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالاربعة  
 الاول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخذلت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني)

(وهو ظننت وأخواتها)  
 وهي سبعة ظننت وحسبت  
 وزعمت وخذلت وعلمت  
 ورأيت ووجدت فالاربعة  
 الاول تفيد ترجيح وقوع  
 المفعول الثاني



أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بضمون الثانى صادر عن طرف راجع دائماً فى زعمت وقال بالقيام عداها وقد تفيد تحقيق ذلك فى غير الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بضمون الثانى صادر عن علم وتحقيق دائماً فى وحدت وقال بالقيام عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ وأشبهه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الأعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أى مثل الأفعال السبعة فى العمل لا فى المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون فى محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله عما ينصب مفعولين بيان لما مراده ببيان نصب مفعولين أهم من أن يكون من أفعال القلوب التى لم يذكرها سابقه انحو درى تقول ذريت زيدا فاضلا وجعل يعنى اعتقد انحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انانا أو من أفعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أى صيرته وردت العدو وصديقا وترك الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتوصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير معنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتعدي لواحد نحو وجعل الظلمات والنور ومعنى أوجب فتعدي لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أى فرضه وبقى فى كلام المصنف بحث وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أى وما أشبه هذه الامثلة فلا اشكال فى ذلك مع قوله السابق وهى سبعة لكن قوله فى الشرح هذا عما ينصب مفعولين يعين أن حرج جمع الاشارة لأفعال التى ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه الأفعال من الأفعال التى تنصب مفعولين فيعبر على قوله سابقا وهى سبعة وأجيب باختصار الشق الثانى وهو ان المشار اليه الأفعال السابقة بقرينة قوله عما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهى سبعة الحصر فيه اضافى أى بالنسبة للمصرح به هنا (قوله لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بد فى مفعولى جميع النواحي من صحة حمل الثانى على الاول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الطين بأنه ابريق فى قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال انه يصح الاخبار فى هذه المسذورات بضر من التأويل والتجوز كان يرتكب مجازا الاول أى الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤل صد يقا ونحو ذلك وأما انحو يدرهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك التأويل فان قدر مضاف بأن قيل زيد آخذ درهم وجعل من مجاز الحذف صح الاخبار حينئذ لكن يكون الخبر فى الحقيقة هو آخذ درهم مفعول اسم الفاعل الذى وقع خبرا نخرج عن أن يكون خبرا فافضح الفرق (تمة) أفعال الخواص كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تعدى لواحد وذهب أبو على الى أن سمع ان دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنتين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسددا المفعول الثانى وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد

والثلاثة الباقية تفيد تحقيق وقوعه (تقول ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل) الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء (وزيد مفعول أول وقائم مفعول ثان وكذا القول فى حسبت عمرا مقما) تحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقما مفعول ثان (وزعمت راشدا صادقا) فزعمت فعل وفاعل وراشدا مفعول أول وصادقا مفعول ثان (وخلت الهلال لاثنا) خلعت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولا لاثنا مفعول ثان (وهلمت المستشار) هلمت فعل وفاعل والمستشار مفعول أول وناصحا مفعول ثان (ورأيت الجود محبوا) قرأت فعل وفاعل والجود مفعول أول ومحبوا مفعول ثان (ووجدت الصدق منجيا وما أشبه ذلك) مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف نحو أعطيت زيدا درهما فإنه ليس من النواحي لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذا يقال زيد درهم (الباب السابع) من المرفوعات

فموسمعت كلام زيد والتحقيق انهما كبتية أفعال المفعول اس انما تسمى لواحده فموسمعت  
يتكلم في محل نصب حال وليست ساذقة مسددا للمفعول الثاني

### باب تابع المرفوع

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه ان الضمير عائدة لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف  
وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وشبيهه فلا محسن أن يجعل  
الضمير عائدة للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور  
لان التعريف المذكور تعريف مطلق للتابع والمعرف أيضا مطلق للتابع فساوى  
المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان في الرتبة أعرب بأعراب أى بجنس  
اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا يتقل عنه الى  
الثاني وانما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع أو  
نصب أو جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف سابق والمراد بالحاصل  
ما نطق به عامله أو لا سواء كان رفعاً أو نصباً أو جرّاً والمراد بالتجدد ما طرأ على ما نطق  
بعامله أو لا (قوله نخرج) أى بقيد والتجدد (قوله المتجدد بدخول الناصح) الباء  
للسببية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتجدد أيضاً كما اذا كان الناصح مما ينصب  
الجزأين نحو ظننت زيدا قائماً فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه أعرب بأعراب  
سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناصح في زيد قائماً والمتجدد  
فان قائماً ظننت زيدا قائماً أعرب بأعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف  
التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب  
تجدد بحيث يكون الثاني تابعاً للأول في كل اعراب ورد على الأول وما هنا ليس كذلك  
فان قائماً وان تبسع زيد اعتمد دخول الناصح الناصب لا يتبعه اذا دخل على المتدا  
ناصر آخر كان أو ان (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى خرج حال  
المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب بأعراب  
سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل أصلاً حتى  
يحتاج لاخر اوجه فان راكفاً في قولك جاز يدرى بكالم يعرب بأعراب سابقه الحاصل  
وبقى ان هذا التعريف الذى ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا  
تعددت الاخبار نحو الزمان حال حاضر فان حاضر يعرب بأعراب سابقه الحاصل  
والتجدد بدخول الناصح ويجاب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد  
ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما ثبتنا عليه سابقاً ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك  
اللفظ الثاني مقصوداً لذاته بل اغاها مقصوداً بعد مقصود الأول المتبوع وبطريق التبع  
له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول فانهما في القصد سميان  
فهما في قود شي واحد فليس ثانياً في الرتبة بل في العدد و زاد المراد في التعريف  
قيد الاخراج الخبر الثاني فقال وليس خبراً واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد  
أيضاً وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاز يدرى بكالم كما قال الحال الثاني

### باب تابع المرفوع

(والمراد به) كل ثان أعرب  
بأعراب سابقه الحاصل  
والتجدد نخرج الخبر برفائه  
معرب بأعراب سابقه  
الحاصل دون المتجدد  
بدخول الناصح فحال المنصوب  
فجوزاً يدرى بكالم  
معرب بأعراب سابقه  
الحاصل ولا يتبع سابقه اذا  
زال عامل النصب وخلفه  
عامل الرفع أو الجر

ملازم الاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب بأعراب سابقاته الخ معناه أن يكونا صالحين  
لغير أعراب واحد فنخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذا عرابهما واحد لا يتغير  
وهو النصب وأورد على التعريف انه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في  
أسماء الافعال نحو

فهيات هيات العقيق ومن به \* وهيات خل بالعقيق تواصله  
وفي الافعال كقوله \* أذاك أذاك الاحقون احبس احبس \* وفي الحروف نحو  
قوله لا لأني حجب بثنة انما \* أخذت على موثقا وعهودا  
ويجيب بأن معنى أعرب بأعراب سابقاته الخ أي ان كان له اعراب فدخلت  
المذكورات لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لا عراب الا لاحق بذلك الاعراب (قوله  
أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت والعطف  
الخ) واذا احتسبت التوابع بعد أبا النعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم  
بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه  
الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع  
وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا  
مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت  
والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضع متبوعه أو الخاص له فان التوكيد اللفظي  
ليس الغرض منه واحد من هذين الأمرين ثم كونه موصفا أو مخصصا هو الاصل  
الكثير الغالب والافقدي يأتي بمجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للأكيد نحو  
تلك عشرة كاملة ولتأتمهم نحو ان الله يحشر الناس لآخرين والآخرين ولتأتمهم  
مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من  
المجمل وللايهام نحو تصدقت بمدة قليلة أو كثيرة ولتعليل نحو عظم زيد العالم وليان  
المأهية ويسمى صفة كاشفة نحو والجسم الطويل الفريش العسميق يحتاج للغير  
(قوله العالم) أورد عليه أن أ ل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت  
حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال  
الممثل له وأجيب بأن محل كون أ ل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة  
اذا أراده الحديث أما اذا أراده الثبوت كما مؤمن والكافر والعالم فأ ل فيه معرفة  
وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لأن أمثلة المبالغة نحو مررت برجل  
علامة (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فإنه في قوة عادل  
أو ذى عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واثقوا بيوما ترجعون فيه الى الله  
فان جملة ترجعون في محل نسب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما مرجوعا  
فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه ان زيدا في قولك جاز يد مثلا  
له مشاركت في هذا الاسم لا يدرى من الجسائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت  
الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضا فلا

وينقسم التابع أربعة أقسام  
(النعت والعطف والتوكيد  
والبدل) ولكل منها كلام  
يخصه (فالاول النعت وهو  
التابع المشتق بالفعل أو  
بالقوة الموضع متبوعه أو  
الخاص له) مثال المشتق  
يالفعل (نحو جاءني زيد  
العالم) المشتق بالقوة (نحو  
جاءني زيد الدمشقي) فإنه في  
قوة المنسوب الى دمشق  
ونعني بالمشتق بالفعل  
المشتق الصريح وهو اسم  
الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة واسم  
المقتضيل ونعني بالمشتق  
بالقوة الجامد المؤول بالمشتق  
كلمة الإشارة وذى معنى  
صاحب والمنسوب (والمراد  
بالايضاح رفع الاحتمال في  
المعارف) كما مثلنا  
(و المراد) بالتخصيص  
تقليل الاشتراك في  
التكرات نحو جاءني رجل  
فاضل ومررت بقاع عرقي  
بالعين والراء المهملتين  
والقاء والجيم أي خشن

(ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يخفى ان يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجارى على من هو له في المعنى (يتبع منعوته في أربعة عشر من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتكثير بقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعت) وهو رافع لضمير منعوته المستتر ١٠٩ ووافق منعوته في أربعة عشر من عشرة وذلك ان زيدا والفاضل

مر فوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والتثنية والجمع وهما منذ كان والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتكثير فهذه أربعة عشر من عشرة واما وافقه فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى والوافقة تشعير بالمثالة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظا في مثل مررت بسببويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جافى عبد الله الظريف أو بعليك الظريف أو يابط شرا الظريف فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفي مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت

يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلة ما قد علم من هذا التقرير ان الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو إشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أو لان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أى قبيل وقد أرجعه الناصر الطبرسي الى كل من القسمين فتحصر مرت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولا لانه في قوة قائم ونحو مرت برجل قام أبوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا ومتصلا بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوته في أربعة عشر من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع اما اذا وجد مانع فقد يتخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكور والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فاعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعال التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخص به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة قائم الا توصف بتهريف ولا تنكير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة عشر من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون المرافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير لا يقال يؤذن بضعف السؤال أى لا ينبغي أن يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أى لافي اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب وسببويه وهذا متوافقان في الاعراب غاية انه ان الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أى فلا يرد مررت برجل يكتب عما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جوارجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف اليه ولا الثبوت وبقي أيضا النقض

مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظا أو محلا والمراد بالمفرد هنا ما ليس مشئولا بجموعا فيدخل في ذلك العلم المركب بأقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وسمى) هذا النعت (حقيقية بالجر يانه على المنعوت لفظا ومعنى) أما لفظا فلانه تابع له في اعرابه وأما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجارى على غير من هو له في المعنى و (يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتكثير) ويتطابق النعت مر فوعه النطا ه في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع

بالحقيقة تعالى ويدل لكل هزة لمة الذي جمع مالا حيث وصفت التكررة وهي هزة  
 بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالتكررة في قوله  
 تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فإن إضافة مالك الذي هو اسم  
 فاعل ليوم الدين لا تقيده معرفة بالانها إضافة لفظية والجواب أما عن الأول فإن  
 الموصول يعرب بدلا وليس نعنا وأما عن الثاني فإن اسم الفاعل إذا قصد منه  
 الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت إضافة معنوية ويكون معرفة  
 فيصيح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أي أن  
 النعت السببي يطابق مرفوعة في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجب مع إذا كان  
 مرفوعة مثنى أو جمعا أن جريا على لغة كلوني البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل أو  
 الوصف علامة التثنية أو الجمع إذا أسند مثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت  
 برجل حسنين غلاما هيا وحسنين غلامانهم فإن لم تجر على هذه اللغة وافقه في واحد من  
 اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما  
 سيشرح اليه بقوله والافصح (قوله والافصح في النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعني  
 أن الافصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا ويزكر استذكير  
 مرفوعة ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاما هيا وبرجال حسن غلامانهم  
 وبامرأة حسن غلاما هيا وبرجل حسنة جاريتة وبسوء حسن غلامانهم كما يقال حسن  
 غلاما هيا وحسن غلامانهم وحسن غلاما هيا وحسنت جاريتة وحسن غلامانهم (قوله  
 والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع) هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية  
 تلميذ المصنف ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جمعه التكسير اه  
 ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير بدون التصحيح  
 يعني إذا أراد جمعه على خلاف الافصح فيصح ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت  
 برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن  
 الافراد أولى من جمع التكسير فلا تنافي على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة  
 التي كتبوا عليها هنا فاقام ما ناقضه لقوله والافصح الخ (قوله لانه) أي النعت في  
 المعنى أي في الواقع والحقيقة بيمانه انك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام في  
 الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة في اللفظ لرجل (قوله لا الجاري عليه) أي  
 ليس نعتا في المعنى للنعوت الجاري ذلك النعت عليه (قوله هي سببيا) نسبة للسببي  
 بيمانه النسبة في المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذف ياء النسبة من المنسوب اليه كما  
 تقول في النسبة للشافعي شافعي فإن المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند  
 النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بمان لوجه نسبة السببي  
 أي انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصف قائما به وفعاله وذلك السببي المنسوب  
 اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سببيا لان السبب لغة الجبل والجبل شأنه  
 أن يرتبط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة  
 الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل

على لغة واحد من التذكير  
 والتأنيث (نحو مررت برجل  
 قائم أمه فقائمة تابع لرجل  
 في الجر وهو واحد من ثلاثة)  
 وهي الرفع والنصب والجر  
 (وفي التذكير وهو واحد  
 من اثنين) وهما التثنية  
 والتذكير وقائمة طابق  
 مرفوعة وهو أمه في التأنيث  
 والافراد وهما اثنان من  
 خمسة والافصح في النعت  
 إذا رفع مثنى أو جمعا أن  
 يكون كالفعل في الافراد  
 نحو مررت برجلين قائم  
 أبواهما وبرجال قاعد  
 آبائهم والاحسن في نعت  
 جمع التكسير الجمع نحو  
 مررت برجال قعود غلامانهم  
 (ولا يلزم) في السببي (أن  
 يتبعه في الخمسة الباقية)  
 وهي الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتأنيث  
 لانه في المعنى نعت للمرفوع  
 به لا للجاري عليه (و) لذلك  
 (هي سببيا لكونه قائما في  
 المعنى بالسببي وهو المضاف  
 إلى ضمير النعوت) كلمة ملنا

به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي لا اتصاله بالسبب الذي هو الضمير  
(قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسماسا بها وهو النكرة المقصودة نحو يارجل بناء  
على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدره لا بالقصد وعلميه  
يكون داخل في المعارف بأل وقد نظمنا على الترتيب بالمثل فقلت

ان المعارف سبعة فيها سهل \* أنا صالح ذاما الفتي ابني يارجل

وانما تعرض المصنف لعدد هادون تعريفها لأمريين الأول أن تعريفها فيه عسر على  
المتبدي المقصود ويوضع هذه المقدمة الثاني أن تعريفها لا يتناول عن تعقبات ولذلك  
قال بعض شراح التسمييل من تعرض لهذا المعرفة فخرج عن الوصول اليه دون  
استدراك علميه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف  
وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط في علم الوضع فليراجع هناك (قوله المضمير) ويسمى  
ضميرا ويسميه السكوفيون السكانية والمسكني عنه وقدم المضمير لانه أعرف المعارف  
بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذي ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل  
غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف في  
ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءني رجل فاكرمه فقال الجسم هو رانه معرفة  
كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وأعرف  
الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناس ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء  
الاشارات ما كان للقرى ثم للبلد ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه  
للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة  
وجميع المعارف وقوله يعين مسماها فصل أخرج النكرة وقوله بالاقيدة فصل ثان  
أخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد أى بقريسة تشيد التعيين غير اللفظ  
كلاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الموصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصي  
نسبة الى الشخص بأن يكون موضوعا للشخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله  
ما ذكره المصنف واما جنسي نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والمماهية المعينة  
في الذهن فيكون مدلوله معينا ومشتخصا في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنسي  
كأسماء فانه موضوع للماهية السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة  
وكثيرة وذو الالف فان الأول وضع للماهية السبع المعينة في الذهن والثاني للماهية  
الذئب كذلك (قوله واشارة اليه) خرج بهذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف  
والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بنحو يد فاذا سمت عمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان  
يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه  
اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد أن يكون مشاهدا  
(قوله كهذا) ما حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكور ولو حكما الصحة قولك هذا الجمع  
وهذا المركب وغير ذلك (قوله للثوثة) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة  
و نحو ذلك (قوله وهذان) مبني على الألف كهاتان في حالة الرفع وعلى الياء في حالتها

(والمعارف ستة) الأول  
(المضمير) وهو ما دل على  
متكلم أو مخاطب أو غائب  
(نحو أنا) للمتكلم (وأنت)  
للمخاطب (وهو) للغائب  
(وفر وعهن) ففرع أنا نحن  
وفرع أنت أنت وأنتما  
وأنتم وأنتن وفرع هو هي  
وهما وهم وهن وقس الباقي  
(و) الثاني (العلم) وهو  
اسم يعين مسماها بالاقيدة  
(كزيد) للذكر (وهند)  
للثوثة (و) الثالث (اسم  
الاشارة) وهو ما وضع لشيء  
واشارة اليه ويكون للذكر  
والثوثة ومثنيهما وجمعهما  
(كهذا) للذكر (وهذه)  
للثوثة (وهذان) للمثنى المذكور  
(وهاتان) للمثنى المؤنث



الجر والنصب وذهب جميعهم ابن مالك إلى أن هذه الصيغ معربة لا اختلاف آخرها  
 باختلاف العوامل (قوله وهو لا) هالكتيه وأولا بضم أوله وكسر آخره عدد عند  
 الجازين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عسلا أو  
 غيرهم أقوله ذم المنازل بعده منزلة الأولى \* والعيش بعد أولئك الأيام  
 فقد أشير به للأيام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر إلى الوصل الخ) أي دائما  
 تخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة تخرجها رجل يكتب فإن النكرة في حال  
 وصفها بالجملة تنقصر اليها وإلى العائد لكتم لا تنقصر اليها أبدا بل في حالة الوصف وقوله  
 بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذي أضربه وأما  
 اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لأن مضمون الصلة لا بد أن يكون معهودا بين  
 المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك إلا في الجملة الخبرية وقوله تأمن من صفة المجرور  
 وظرف أي مفيدين نحو جاء الذي في الدار أو عندك تخرج ما لا يشهد إلا إذا ذكر  
 متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذي بك أو قبلك وقوله والى عائد أي وهو الضمير رأوبا  
 بخلافه من اسم ظاهر كما في قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع  
 وقوله سعاد التي أضناك حب سعاد \* وأعراضها عنك استمر وزادا  
 أي في رحمة وأضناك حبها واحترز به عن نحو حيث وأذا وادعيا بفتح قد أعاد الجملة  
 يضاف اليها لئلا لا ينقصر إلى عائد (قوله والأولى) مقصور كالعلاء وقيد (قوله  
 واللاتي واللاتي) وقد تحذف ياءهما فيقال اللات واللات وقد تجمع اللاتي على اللواتي  
 (قوله إضافة محضة) أعلم أن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية  
 فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أحدهما في المضاف وهو كونه صفة وأمر في  
 المضاف إليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل  
 كضارب زيد واسم المفعول كعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه  
 الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وأما سميت غير محضة لأنها في  
 نسبة الانفصال إذا فصل ضارب زيد أو سميت لفظية لأنها أفادت أمر القضيما وهو  
 التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد أو الإضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه  
 الأمران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الأمرين فيه منتغيان وضرب  
 زيد فان المضاف إليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد  
 أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها لان اسم  
 الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى المضي فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة  
 في المحضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لأنها أفادت أمرا  
 معنويا وهو تعريف المضاف أن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه أن  
 كان نكرة نحو غلام رجل (قوله والمضاف إلى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أو في  
 رتبة ما تحشمه وهو العلم ذهب الجمهور إلى الثاني فقالوا ان المضاف إلى شيء من هذه  
 المعارف في رتبة ما يضاف إليه إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم وأطلق ابن مالك

(وهو لا) لجمع المذكر  
 والمؤنث (و) الرابع  
 الاسم (الموصول وهو)  
 ما افتقر إلى الوصل بجملة  
 خبرية أو ظرف أو مجرور  
 تأمن والى عائد ويقع على  
 المذكر والمؤنث ومثليهما  
 وجمعهما نحو (الذي) للفرد  
 المذكر (والتي) للفردة  
 المؤنثة (والذان) اثني  
 المذكر (واللتان) اثني المؤنث  
 (والأولى والذين) لجمع  
 الذكور (واللاتي واللاتي)  
 لجمع المؤنث (و) الخامس  
 (المعروف بالالف واللام  
 كارجل) للمذكر (والمرأة)  
 للمؤنث (و) السادس  
 (المضاف) إضافة محضة  
 (إلى واحد من هذه الخمسة)  
 والمضاف إلى الضمير  
 (كغلامي) المضاف إلى  
 العلم نحو (غلام زيد)  
 (و) المضاف إلى اسم الإشارة  
 نحو (غلام هذا) المضاف  
 إلى الموصول الاسمي نحو  
 (غلام الذي قام) المضاف  
 إلى المعروف بالالف واللام

فهو (غلام الرجل) بخلاف  
 إضافة الوصف الى معموله  
 كضارب زيد غدا أو الآن  
 فهو باق على تنكيره لان  
 إضافة غير محضة (وهي)  
 أي المعارف الستة بالنسبة  
 الى باب النعت (على ثلاثة  
 أقسام) الأول (ما لا ينعت  
 ولا ينعت به وهو الضمير)  
 أما أنه لا ينعت فلا ينعى  
 عن الايضاح لكونه نصافي  
 مسماه وأما أنه لا ينعت به  
 فإنه ليس مشتقا ولا مؤولا  
 بالمشتق (و) الثاني (ما ينعت  
 ولا ينعت به وهو العلم) أما  
 أنه ينعت فلا ينعى  
 الاشتراك الاتفاقي فيه وأما  
 أنه لا ينعت به فيجوده  
 وعدم تأويله بالمشتق لما  
 بينهما من التضاد لان العلم  
 يدل على الوحدة والمشتق  
 يدل على التعدد (و) الثالث  
 (ما ينعت وينعت به وهو  
 الباقي) من المعارف وهو  
 الاشارة والموصول والمعرفة  
 بالالف واللام والمضاف  
 الى واحد منها (والنكرات  
 ما سوى ذلك وهي ما شاع  
 في جنس موجود) في الخارج  
 (كرجل) فإنه شائع في  
 جنس الرجال (أو) شاع  
 (في جنس مقدر) وجوده  
 (كشمس) فإنها لم توضع على  
 أن تكون خاصة كهندي  
 وأغاسي موضوعية وتضع  
 أسماء الاجناس

(قوله بخلاف إضافة الوصف الخ) دخل فيه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة كذا كرنا وهذا ما قبل لقوله إضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك لشير  
 الى أن محل كون إضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما  
 اذا أريد به الاستمرار فإن إضافة تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة  
 المعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان  
 للمجهول أي لا يقع منعوتان ولا يقع نعتان فلا تقول مررت بالكريم ولا جاء رجل هو بناء  
 على أن الضمير منهوت أو نعت (قوله فلا ينعى عن الايضاح) أي والنعت في  
 المعارف الايضاح فيلزم تحصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أي يقع منعوتان فقول جاء  
 زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعتان فلا تقول مررت بأخيل زيد يجعل زيد نعتا بل  
 هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو المعارض بسبب التكرار في وضع العلم فيسبب  
 ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وإيهام فاحتيج الى النعت لزوال ذلك (قوله لما  
 بينهما) أي العلم والمشتق (قوله لان العلم) هذه لخصول التضاد مراده التضاد بالمعنى  
 اللغوي وهو مطلق الثنائي أي لما بين العلم والمشتق من الثنائي (قوله على الوحدة)  
 أي الذات مجردة عن قيد دلل العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات  
 المتصفة بالحدث كقائم فإنه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة) تذكير  
 الضمير وافراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الاشارة  
 ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم  
 هذا وقوله تعالى إحدى ابنتي هاتين ومثال نعتة أهله الذي بعث الله رسولا أهله  
 الذي يذكر آلهتهم ونقل عن السكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت بأسماء الاشارة ولا  
 نعت فهي عندهم لا توصف ولا توصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه  
 الأمثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا  
 واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم  
 الواسطة في الخالي من التثوين كما ومن وآين ومتى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم  
 شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس أي في افراد جنس موجودة  
 تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر السكلي  
 الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا المضاف وهو افراد لان الجنس الذي هو الامر  
 السكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شيء واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي  
 يحصل في الخارج أفراد (قوله كرجل) أي هذا الاسم فإنه شائع في زيد وعمر ووبكر  
 وغيرهم من الافراد الموجودة لفهوم الأدمي الذكوري الذي هو الامر السكلي الذي وضع  
 له لفظ رجل فإنه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم السكلي اطلاقا حقيقيا من  
 حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجود افراد مقدرة له  
 غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للسكوك النهماري الذي ينسج ظهوره  
 وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تختلف ذلك من جهة

كرجل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان محور رجل كذلك (فجميع أسماء الاحناس النكرات الجامدة كرجل نعت)  
 لا بهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا نعت بها) لجودها اذ لم تتوول بالمشق (فهى كالاعلام) في هذا الحكم  
 (والعلم نعت بما ذكره ١١٤ بعده من المعارف) فينعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام

عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله  
 حقه ان تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب انه لم يوجد غير ذلك  
 الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به \* تنبيه \* كما ان المعارف  
 مترتبة كذلك النكرات فسا كان أكثر افرادها أشد تنكيراً مما كانته كالنكرات  
 أشد تنكيراً من رجل لشعوله للمرأة ورجل أشد تنكيراً من عالم وأنكر النكرات على  
 الاطلاق مذكوراً أي شيء يتعلق به الذكور ورجل على اللسان ذكره فان لفظ مذكور  
 عام في المعلوم والموجود وشامل لجميع الواجب والنجائز والمستحيل وقد نظمت  
 النكرات من تبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر النكرات حدثوا \* مذكور موجود يليه يحدث  
 فهو هرثة جسم مطلق \* كذلك نام حيوان حقهوا  
 كذلك انسان يليه رجل \* فمالم فالعصر فيها يكمل  
 وان أردت أعرف المعارف \* فغدها على الترتيب والترادف  
 فخصم فعمل اشارة \* كذلك موصول محلي يثبت  
 وما لواحد يضاف فهو في \* رتبته الا الضمير فاعرف  
 فانه في رتبة للعالم \* وأطلق ابن مالك فاستفهم  
 واعرف الضمائر التكميل \* ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذ لم تتوول بالمشق) فان أولت به نحو مرت رجل أسد أي شجاع نعت بها  
 (قوله أي الحاضر) فيه الاشارة الى أن ال التعريف العهد الحضورى وان رجلاً  
 وان كان جامداً الا أنه مؤول بالمشق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا)  
 قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة  
 للمقرون بأل اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاماً طويلاً لا يحسنه  
 ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل  
 نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيجمل كلام المصنف عليه وان كان  
 ضعيفاً ~~لكنه~~ يخالف الجمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف  
 الا بمثله أو بالضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف  
 أعرف أو مساوياً للصفة وحينئذ فكان الأولى اسقاط هذا المثال اهـ مع زيادة من  
 الناصر وبقى ان المصنف لم يمثل نعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف  
 جاءني أبو زيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الرجل الذي في الدار العاقل (قوله مرفوع  
 المنعوت لفظاً) وذلك فيمساعد اسم الاشارة وقوله أو محلاً وذلك في اسم الاشارة وهذا

والمضاف الى واحد منها  
 (واعلم الاشارة لا نعت الا  
 بما فيه الالف واللام) لان  
 الجنس المعرف بالالف  
 واللام يزيل الابهام الحاصل  
 في اسم الاشارة لان السامع  
 لا يفهم منه جنس المشار  
 اليه اذا كان بضمرة المتكلم  
 أجناس متعددة فاذا جئ  
 بالجنس المقصورون بأل زال  
 الابهام (تقول في نعت  
 العلم باسم الاشارة جاء زيد  
 هذا) أي الحاضر (وفي  
 نعتة بالموصول) الابهام  
 (جاء زيد الذي قام أبوه) أي  
 القائم أبوه (وفي نعتة  
 بالمعرف بالالف واللام  
 جاء زيد الحسن وجهه وفي  
 نعتة بالمضاف الى معرفة  
 جاء زيد صاحبك) بالاضافة  
 الى الضمير (أو صاحب زيد)  
 بالاضافة الى العلم (أو  
 صاحب هذا) بالاضافة الى  
 اسم الاشارة (أو صاحب  
 الذي قام) بالاضافة الى  
 الموصول (أو صاحب الرجل)  
 بالاضافة الى المعرف  
 بالالف واللام (أو صاحب  
 غملاً) بالاضافة الى  
 المعرف بالاضافة الى الضمير  
 (وتقول في نعت اسم الاشارة

بالموصول) المقرون بأل (جاء هذا الذي قام أبوه) أي القائم أبوه (وفي نعتها) اسم الجنس  
 (المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أي الحاضر (وفي نعتها) بالمضاف المقرون بأل جاء هذا الضارب الرجل  
 وفي نعت المقرون بأل بمثله جاء الرجل السكامل وبالموصول جاء الرجل الذي قام أبوه) أي القائم أبوه (وباسم  
 الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت في هذه الامثلة مرفوع المنعوت لفظاً أو محلاً

العامل لفظي وقيل الرفع للثبوت معنوي وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه  
 ذهب الى ان العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كما في المبتدأ والخبر  
 ورد بان هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ  
 كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثاني مقدر من جنس  
 الاول وردها أيضا بأنه خلاف الأصل (قوله التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة  
 وبإدخالها الفاعل القياس في نحو رأس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان  
 بعد توكيدها ومعناه لغة أحكام الشيء والمصدر هنا يعني اسم الفاعل أي المؤكد  
 (قوله لفظي) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال في معنوي (قوله إعادة  
 الاول) أي المعنى الاول وقوله بلفظه أي بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ يعني  
 آخر فليس تأكيدها كإسبائي والباء للتصوير أي الإعادة المصورة باللفظ والمراد  
 لذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وأغناؤنا بذلك لان  
 الذي يطلق عليه تأكيده هو نفس اللفظ الثاني لا الإعادة التي هي فعل الفاعل (قوله  
 وجلس قعد) جعلهما مترادفين معني على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان  
 عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليس باعتراض (قوله ونم جبر)  
 جعلهما مترادفين نظرا الى اشتراكهما في مطلق الإيجاب والافقهم تخالف جبر  
 باعتبار ان نعم تقع بعد الاستفهام فمعنى نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب ألم  
 يقيم زيد نعم لم يقيم وأما جبر فانها لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالأستفهام والامر  
 وغيرهما قال الخطابي ومن ثم أي ومن أجل أن بعض هذه الأمثلة ليس التوكيد فيها  
 بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لسكان أولى لشبهه كما قال بعضهم لنحو زيد  
 هطشان نطشان وحسن بسن فان كلاما من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس مرادف  
 بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يعبر أفرادهم قال الجبال ابن هشام في شرح القطر  
 وليس من التوكيد قول المؤمن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت  
 الصلاة اه أي لان الثاني انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى انه من قبيل  
 التأكيده وقوله شيخنا وقال انه الحق لان الله أكبر أخبرنا بثبوت التكبير يا الله  
 والثاني توكيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلما انه من قبيل الانشاء فمن أين أن  
 الثاني غير الاول لم لا يجوز أنه أنشأ بالاول تكبيرا أي إبعاده عن كل ما لا يليق ثم  
 أعاد ذلك التكبير نفسه على هذا ضرب اضرب اه وليس من التأكيده اللفظي  
 قرأت الكتاب يا أيها وسورة سورة فاصفا ودكاد كافي قوله تعالى كذا اذا دكت  
 الارض دكاد كذا جاهر بك والملك صفا صفا فانه لا بد في التأكيده اللفظي من إعادته معني  
 اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير  
 الاول فان المراد يا بعد باب ومثله يقال في البقية فان قلت ما عراب هذه المذكورات  
 حيث لم يجعل توكيدها الجواب انها أحوال والمعنى على التأويل بلفظ مفرد كرتبا  
 ونحوه وليس من التأكيده اللفظي أيضا قوله تعالى في سورة والمرسلات ويل يومئذ

(و) الثاني من التوابع  
 (التوكيد وهو) ضربان  
 (لفظي ومعنوي فاللفظي  
 إعادة الاول بلفظه)  
 ويكون في الاسم والفعل  
 والخبر فالاول (كجاء  
 زيد زيد) والثاني كقام  
 زيد والثالث كنعم  
 نعم (أو) إعادة الاول (مرادفه  
 كجاء ليت أسد) وجلس  
 قعد زيد ونعم جبر

(واغابى به) أى بالتوكيد اللفظى ١١٦ (لقصدا التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو) عدم (الاعتناء) م

للكاذبين مكررا وفي سورة الرحمن قباى آلا مريكا تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله واغابى به الخ) شروع في بيان النكات الموحدة للتأكيذ اللفظى وهذا من قبيل الانطفا على علماء المعاني كذا كراغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للجهول (قوله لقصدا التقرير) أى تقرير ما أو كذا بفتح السكاف أى تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غير مثلا اذا قلت جاء في زيد أو أسد ليت جى بالثاني لثلاثتهم ان الجاني غيره كعمر ومثلا وذهب مثلا واغاد كزيدا أو أسد على سبيل السهو والغفلة (قوله أو خوف النسيان) أى نسيان الاول ومثله يقال في البقية واعترض بأن التأكيذ لخوف النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة في ذكرها بعده وأجيب بأنه وان لم ذلك للتقرير لانه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجميع بينهما أنسب بقصد السكاف والخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظى هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء اليه واعلم ان التوكيد اللفظى يتبع لدفع السهو ونحو جاء في زيد يذيد ثلاثتهم أن الجاني عمرو واغاد كزيدا على سبيل السهو وقال في في المطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيذ المعنوي وهو ظاهر ووجه السبيل في حواشيه بأنه اذا قيل جاء في زيد نفسه احتمل انه أراد أن يقول جاء في عمرو ونفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافة) أى مضاف وقوله أو ارادة الخصوص مجرد معطوف على تقدير أى أو الرفع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أى احتمال تقدير ارادة الخ (قوله باللفظ النفس) أى بمعنى الجنة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا في رأيت زيد نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا أردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل وافي قوله أو العين مانعة خلوت يجوز الجمع فيؤكذ بالنفس والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من الاسناد المجازي) وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا حذف المضاف وأسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباء مسببة أى المجاز الاسنادي الحاصل بسبب النقص أى حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الاسنادي هو المجاز العقلي وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلي بل قسم آخر مغاير للعقلي واللعوى على ما حقق في محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع عما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور الى انه اغاضع ولم يرتفع من أصله وهو متجه والمنسوب لسببويه انه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله جمع قلة) احترزه عن جمع السكرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكذهم ما قد يكون جمع القلة على أفعال احتراز عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فانه لا يؤكذ به (قوله

السامع (و) التوكيد) المعنوي  
هو التابع الرفع احتمال  
تقدير اضافة الى المتبوع  
أو ارادة الخصوص بما ظاهره  
العموم) فالتابع جنس  
يشمل المحدود وغيره والرفع  
الى آخره فصل يخرج بقية  
التوابع (ويجى) التوكيد  
(في الغرض الاول) وهو  
الرفع احتمال تقدير  
اضافة الى المتبوع (بلفظ  
النفس أو العين) بمعنى  
النفس حال كون النفس  
والعين (مضافين الى ضمير  
المؤكد) بفتح السكاف حال  
كون الضمير (مطابقا له)  
أى للمؤكد (في الافراد)  
ان كان المؤكذ مفردا  
(والتذكير) ان كان المؤكذ  
مذكرا (وقسروعهما)  
وهي التأنيث والتثنية  
والجمع (تقول جاء زيد)  
فيتمثل تقدير مضاف الى  
زيد وانه من الاسناد  
المجازي بالنقص (فاذا  
أردت رفع المجاز وانبات  
الحقيقة فأنزل تقول جاء زيد  
(نفسه أو عينه فترفع بذكر  
النفس أو العين احتمال  
كون الجاني رسول زيد  
أو غيره) أو قوله (أو نحو  
ذلك) من ملايساته (والفظ  
النفس والعين في توكيد  
المؤنث كلفظهما في توكيد  
المذكور) في الافراد (تقول  
جاءت همد نفسها أو عينها)



أو أعينهما) وهو افعص من  
الافسراد والافراد افعص  
من التثنية (و) تقول في  
توكيد الجمع المذكر (جاء  
الزيدون أنفسهم أو أعينهم  
(و) في توكيد جمع المؤنث  
(جاءت الهندات أنفسهن  
أو أعينهن ويحيى) التوكيد  
(في الغرض الثاني) وهو  
الرافع ارادة الخصوص بما  
ظاهره العموم (في توكيد  
المثنى المذكر بكلا) في  
توكيد المثنى (المؤنث بكنا)  
حال كون كلا وكنا  
(مضافين الى ضمير المؤنث)  
بفتح الكاف (نحو وجاء  
الزيدان كلاهما) جاءت  
(المرأتان كلتاها) يحيى  
(في توكيد ماله اجزاء يصح  
وقوع بعضها موقعا بكل)  
حال كونها (مضافة الى ضمير  
المؤنث) بفتح الكاف  
(تقول) في المفرد المذكر  
(جاء الجيش كله) في المؤنث  
جاءت (القبيلة كلها) في  
اسم الجمع المذكر جاء  
(القوم كله) (و) في اسم  
الجمع المؤنث جاءت (النساء  
كلهن فترفع بذكر كل وكلا  
وكلتا احتمال كون الجائدين  
بعض المذكرين) وانك  
عبرت بالكل عن البعض  
مجازا (اما لانك لم تعتد  
بالتخلف) عن الجي (أو  
لانك جعلت الفعل الواقع  
من البعض كالواقع من الكل) مباغلة (نسأ على انهم في حكم شخص واحد ويخالف كلا)

جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان في شرح التسهيل وترك  
الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ووهم ابن  
المصنف بدر الدين محمد فأجاز ان تقول في توكيد المثنى قام الزيدان نفساهما أعيناهما  
ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر الطيلاوي بأن ابن  
اباز قال في شرح الفصول ولوقلت نفساهما الجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة  
بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع مع الافراد والتثنية والختار  
الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك  
وعند غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثنى صحة  
وقوع مفرد موقعه ليتمكن ارادة البعض باسم الكل فجاء الزيدان كلاهما والمرأتان  
كلتاها اذ يصح حلول المفرد محل المؤنث كما هو محتمل انه أطلق المثنى وأريد به واحد  
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين واعلم ان  
التوكيد بكلا وكلتا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله  
لا يطلق على الواحد أصلا فلا يثبوتهم فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد هنا الدفع  
توهم أن يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله ماله اجزاء)  
أي سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار عاملها كالعبد في  
قولك اشتريت العبد فان التعدد في العبد باعتباره عامل وهو تجزؤ الشراء فان اجزاء  
العبد كالنصف والرابع والسادس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء  
البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جاء زيد  
كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجهم والجزواز وعليه ابن مالك واحتجوا بأن  
التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤنث) وحال كونها  
أيضا مطابقة له تذكريا وتأنشا وافراد او جمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء  
عنه بنسبته وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تأكيدي ولا  
يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل  
\* يا أشبه الناس كل الناس بالقمير \* فهو نعت لا تأكيدي والنعت هنا وان كان جامدا  
الا أنه مؤنث بعشمتي أي السكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل  
عليه قوله تعالى لا يسخرونهم من قوم عسى أن يكونوا اخيرا منهم ولا نساء من نساء عسى  
أن يكن خيرا منهم وقول زهير

وما أدري وسوف اخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أي  
مرسلا من اطلاق الكل وارادة الجزاء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز (قوله لم تعتد  
بالتخلف) أي لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتباك  
مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويخلف كلا) مفعول  
متقدم وفي هذا الغرض متعلق بخلاف وأجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان

من البعض كالواقع من الكل) مباغلة (نسأ على انهم في حكم شخص واحد ويخالف كلا)



أجمع وجمعاء الخ قد تخالف كلا في التأكيد لرفع احتمال الخصوص بمافاهره العوم  
(قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع بجمعاء ولم يسبق ثنية أجمع ولا جمعاء (قوله  
وان شئت جمعت) أي حيث أردت يزيد التأكيده وقوله بشرط تقدم الخ أي وبشرط  
عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم إن أريد زيادة في التأكيده على ذلك جى بعد أجمع  
بأكتع فابضع فأبتع ويجمع بجمعاء بكتع بجمعاء فجمعاء فجمعاء لان هذه الصيغة تعيد معنى  
الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيدهم فان أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد  
كما تقدمت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من أكتع الخ تقول جاء الجيش  
نفسه عينه كله أجمع أكتع أجمع أبتع وبقي أنه اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل  
واحد تأكيدها لما قبله أو كلها تأكيدها للمؤكد الأول كالصفات المتتالية ذهب الى  
الأول ابن بريهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فجمعاء الملائكة  
كلهم أجمعون) قال المبرد والراجح ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال  
على ان السجود منهم في حالة واحدة قال الرضى وليس بشئ لان اذا قلت جاءني  
القوم أجمعون فعناء الشمول والاحاطة اتفاقاً منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا  
يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرهتا ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك  
مع قصد المبالغة (قوله أحدها انه لا يتبع نسكرة عند البصريين) المعنى انه لا يأتي بعد  
النسكرة توكيداً لها وليس المعنى ان التأكيده لا يوافق النسكرة في التنكير لان ألفاظ  
التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها  
بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعهم ورتباً بعضهم ومقابل قول البصريين  
ما ذهب اليه السكوفيون فانهم أجازوا تأكيده النسكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث  
كان المؤكد محذوفاً والتوكيد من ألفاظ الاحاطة نحو اعتسكت أسبوعاً كله وقول  
الشاعر \* ياليت عدة حول كاهرب \* بخلاف صحت زماناً كله لان النسكرة غير  
محدودة ولا صحت ثم رانفسه لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو  
التوكيد المعنوي اما التوكيد اللفظي فإنه يتبع النسكرة اتفاقاً نحو جاءني رجل رجل  
(قوله لا يعطف بعضها على بعض) خلافاً لابن الطراوة وعلته ذلك ان ألفاظ التوكيد  
ليست مستقلة فلو عطف لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا أيضاً خاص بالتوكيد  
المعنوي اما اللفظي فإنه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله  
\* وهذا أي من دونها التأني والبعده \* (قوله لا يقطع عن متبوعه) لانه يصير كقطع  
الشيء عن نفسه وأيضاً ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقي  
من وجوه المخالفة أنه لا يجوز حذف المؤكد غالباً واقامة التأكيده مقامه كما يفعل  
في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاءني جمع لان الغرض من التوكيد هو تمكين  
الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة  
الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحاً جمعيتين أحدهما المعنى المصدرى والثاني المعنى  
الاممي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلاماً من هذا (قوله

في هذا الغرض) اجمع وجمعاء  
واجمعون وجمع تقول جاء  
الجيش اجمع (و) جاءت  
(القبيلة جمعاء (و) جاء  
(القوم أجمعون (و) جاءت  
(النساء جمع قال الله تعالى  
لا غوينهم أجمعين وان  
شئت جمعت بين كل واجمع  
بشرط تقدم كل على اجمع)  
لان اجمع كالتابع لكل  
في افادة التقوية (فتقول  
جاء الجيش كله اجمع وكذا  
الباقى) تقول جاءت القبيلة  
كلها جمعاء والقوم كلهم  
أجمعون والنساء كلهن  
جمع (قال الله تعالى فسجد  
الملائكة كلهم أجمعون)  
والنسوة كيد يخالف النعت  
في أمورها أحدها انه لا يتبع  
نسكرة عند البصريين  
والثاني ان الفاظه لا يعطف  
بعضها على بعض والثالث  
انه لا يقطع عن متبوعه  
بخلاف النعت فيهن (و)  
الثالث من التوابيع  
(العطف وهو) ضربان

(عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أى المبين (هو التابيع الجامد الذى يحى به لا يوضح متبوعه) فى المعارف  
(كقسم بالله أبو حمزة عمر) فعمر عطف بيان على أبى حمزة (أو التخصيص) فى النكرات (فحوم من ماء صديد) فصد  
عطف بيان على ماء ويوافق النعت فى الإيضاح والتخصيص وفى أنه يتبع ١١٩ ما قبله فى أربعة من عشرة

واحد من الرفع والنصب  
والجرو واحد من الافراد  
والثنائية والجمع وواحد  
من التعريف والتثنية  
وواحد من التذكير  
والنأنث وبغراق النعت  
فى الجود المحض (وعطف  
النسق) أى المنسوق (هو  
التابيع المتوسط بينه وبين  
متبوعه أحد حروف  
العطف) فالتابيع جنس  
يشمل جميع التوابيع  
والمتوسط الى آخره فصل  
أخرج ما عدا المحدود من  
التوابيع وأخرج نحو عندى  
عسجد أى ذهب فان ما بعد  
حرف التفسير تابيع لما قبله  
على أنه بيان أو بدل لا عطف  
نسق خلا فاللوكوفين وسهى  
نسق لان ما بعد حرف  
العطف على نظم ما قبله فى  
اعرابه ونسقه والنسق  
النظم يقال هذا على نسق  
هذا أى على نظمه (وحروف  
العطف على الاصح تسعة)  
باسقاط اما الثانية فى نحو  
فاما ما بعد وما فداء الاول  
(الواو مطلق الجمع) من  
غير تقييد بقبليّة أو مصاحبة  
أو بعدية وتسعة فاد القبليّة

عطف بيان) "بى بذلك لان أصله العطف فاذا قلت جاء أخوك زيد فالأصل أخوك  
وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير  
الاسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لا يوضح متبوعه) أى الذى  
يوصل بأجتماعه مع متبوعه من الإيضاح والبيان ما لا يوجد فى المتبوع وحده فلا  
يشترط فى عطف البيان أن يكون فى حد ذاته أو ضم من المتبوع بل ذلك هو الغالب  
(قوله كاقسم بالله أبو حمزة عمر) هذا بيت من مشطور الرجز بعده  
مامسها من نعب ولادبر \* فأغفر له اللهم ان كان لجزر

يروى هذا الشعر لاعرابي قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان ناقتى دبرت  
ونقبت أى رقت شفعها فاحلنى على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله  
سيدا عمر على بعير وكساه ما تبين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل  
جهنم وقد يحى عطف البيان لغير التخصيص والإيضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري  
ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت  
الحرام حى به لجزر المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم  
المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين  
(قوله أخرج ما عدا المحدود من التوابيع) قيل عليه أنه لا يخرج النعت المعطوف نحو  
جاء زيد العالم والعالم فلانه تابيع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف  
وأجيب بنوع أن المعطوف نعت فى الحقيقة بل هو معطوف على العالم وإطلاق النعت  
عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على أنه بيان أو بدل) قال فى التصريح  
وليس لما عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلا فاللوكوفين) القائلين بأنه  
عطف نسق بناء على أن أى من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعله حرف  
عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به  
فى غير توكيد أن يكون ما بعده ما قبله وما بعد أى بخلاف ذلك الثانى أن حقه  
اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرده حذفه رأى بخلاف ذلك فلك أن تقول مررت  
بغضنة فرأى أسد وأن تقول بغضنة فرأى أسد وتغنى عن أى استغناء مطردا (قوله اما  
الثانية) وأما الاولى فلا يستعاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف  
(قوله لمطلق الجمع) أى الجمع بين المتعاطفين فى الحكم المطلق فقوله من غير تقييد  
فى معنى التفسير للإطلاق وإضافة مطلق للجمع من إضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق  
بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وما مطلق  
فانما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) أى كون ما بعده واقعا بعد ما قبله

والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالنظر (نحو جاء زيد وعمر وقبله أو معه أو بعده) وإذا خلا من ذلك احتمل المعانى  
الثلاثة على السواء (و) الثانى (الفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال فنحو جاء زيد فعمر) اذا كان مجرورا بغير  
نحو (زيد بلا معلقة) (و) نحو (تزوج زيد فولد له) اذا لم يكن بين الزوج والولادة

ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على الجملة ومعنى التعقيب هو أن يكون  
 ما بعده واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكن ذلك التعقيب في كل شيء  
 بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فإن الترتيب ملازم له فذكر التعقيب  
 يعني عنه وأجيب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع (قوله الامدة الجمل) قال  
 في المعنى وإن كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبعد اذ لم تقم في البصرة  
 ولا بين البلدين (قوله يخافها بأسنا) لا يخفى أن مجيء البأس سبب لهلاك فيكون  
 متقدما عليه والآية أفادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال القراء أن  
 الفاء لا تفيد الترتيب وأثبت ذلك لا ووقف قال انما مفيد قوله (قوله على تقدير الارادة)  
 الاولى أن يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من  
 اطلاق المسبب وهو الاهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم استعمل منه أهلا كما جعني  
 أردنا فهو من قبيل فاذ قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قرأته وقوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة أي أردتم القيام بها وأما لفظ تقدير في كلام  
 المصنف فيفيد أن الارادة محذوفة منهوية فيكون من قبيل شجار الجذف والحال انه  
 ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك في الارادة يراد بها التعلق  
 التخييري الطارئ المعبر قبل إيجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلق ارادتنا تعلقا  
 تخييرا كما حدثنا بالاهلاك يخافها بأسنا ولا يجهل تعلق الارادة على التعلق الاولى لان  
 المجيء ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القاب  
 لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم أهلكوا  
 قبل مجيء البأس (قوله واعترض المعنى الثاني) وهو التعقيب (قوله لجعله غشاء)  
 أي يابس أحوى أي أسود من الجفاف واليبس فهو وصفه غشاء على هذا التفسير ما ان  
 فسر الاحوى بالأسود من بشرة الخضر لسكثرة الري فيكون حاله من المرعى أي أخرج  
 المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقب غشاء وتأخير له مناسب  
 القواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو ان المرعى انما يكمل ويتناهي  
 استمداده بعدمضى مدة طويلة والاخراج متعلق به شيئا فشيئا الى أن ينتهي استمداده  
 ثم يعقب ذلك جعله غشاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف (قوله)  
 ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا  
 وتصويرنا فاذا قدر المضاف أي خلقنا آباكم حصل الترتيب لأن الممراد بالآب آدم  
 عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون  
 ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المخبر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون  
 للاضمار أي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعذر عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب  
 آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل من نسل وجها (قوله كهز الرديني) البيت من بحر المتقارب والجيم في العجاج  
 من المصراع الاول والرديني نسبة لرديئة امرأة كانت تقوم الرماح وتعد لها العجاج

الامدة الجمل واعترض  
 المعنى الاول بقوله تعالى  
 أهلا كما جعني  
 وأجيب بأنه على تقدير  
 الارادة أي أردنا اهلا كما  
 جعنا بأسنا واعترض  
 المعنى الثاني بقوله تعالى  
 والذي أخرج المرعى لجعله  
 غشاء أحوى وأجيب بأنه  
 على تقدير مضى مدة لجعله  
 غشاء أحوى (و) الثالث  
 ثم للترتيب والتواخي نحو  
 جازي يدي ثم عمرو) اذا كان  
 مجيى وعمرو بعد مجيى زيد  
 بهسلة واعترض المعنى  
 الاول بقوله تعالى ولقد  
 خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا  
 للملائكة اسجدوا لآدم  
 وأجيب بأنه على حذف  
 مضاف والتقدير ولاقصد  
 خلقنا آباكم ثم صورنا آباكم  
 أي آدم ثم قلنا للملائكة  
 اسجدوا لآدم واعترض  
 المعنى الثاني بقول الشاعر  
 كهز الرديني تحت العجاج  
 جرى في الانابيب ثم اضطرب  
 فان الاضطراب يعقب  
 الجري بلا تراخ وأجيب  
 بأن ثم فيه نائبة عن الفاء

(و) الرابع (حتى للتدرج والغاية) بحسب القوة والضعف في المعطوف ووقد احتجنا على قوله قهرناكم حتى السكاة فأنتم تمهلوننا حتى يشبنا الا صغرا السكاة جمع كمي معطوف على السكاف والميم وهم في غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف على آمن تمهلوننا وهم في غاية الضعف لوصفهم بالصغرا (بحسب الشرف والخسة) في المعطوف (مثال الاول مات الناس حتى الانبياء ومثال الثاني استغنى الناس حتى الخيامون) فالانبياء في المثال الاول معطوف على الناس وهم في غاية الشرف والخيامون في المثال الثاني معطوف على الناس وهم في غاية الخسة وفي الحديث كسب الخيام خبيث (و) الخيامن (أم) وهي قسيان متصلة ومنقطة فالمتصلة هي المعادلة للهمزة في كونها (طلب التعمين نحو عندك زيد أم عمرو إذا كنت عالما بأن احدهما عنده ولكن شككت في عينه أو) المعادلة للهمزة في التسوية وهي الواقعة (بعد همزة التسوية نحو

الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله ثم اضطرب الرمح حيث عطف بتم والحال أنه لا تراخي لأن المهر إذا جرى في أنابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب فالجواب أن الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفة لم يكديرك وقد تأتى ثم للترتيب المذكور والتسدرج في درج الارتفاع وذكروا هو الاول بدون اعتبار التراخي بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدرج والغاية) التدرج معناه أن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية أي الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدرج هنا الترتيب الخارج في الفاء و قبل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخص او بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب (قوله قهرناكم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كمي) كغنى وهو الشجاع مأخوذ من الكى وهو الاستر لانه يستتر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الخيام خبيث) يريد بالخبيث فيه الكراهية والافاحجة مباحة (قوله متصلة ومنقطة) سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقبل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادتها التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبرسي لا يرى بقوله المعادلة للهمزة انها شاركت همزة الاستفهام وعادتها حتى صار تابع معنى أي فيطلب بهما التعمين كما يطلب بأي وسميت المنقطعة بذلك لان الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفي الوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستافى تأويل المفرد او لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكامة الواحدة وجواب المنقطعة لا اوزعهم لانه استفهام مستأنف ثم حصرام في هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير (قوله ولكن شككت في عينه) وحيث يتركب الجواب بالتعمين فتقول زيد أو عمرو ولو كان بدل أم أو قلت أقام زيد أو عمرو لم يكن جوابا لتعيين شخص وانما جوابا لهما نعم او لا لانها مقدرة بالاحدية فكان ذلك قلت احدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) أي المشاركة لها (قوله بعد همزة التسوية) أي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء أم لا كما بالي وما ادري وليت شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلل المصدر محلها نحو سواء عليهم أم استغفرت لهم أم لم تستغفرت لهم ونحو ما بالي أقت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم أم الاستغفار وعدمه وما بالي بقيام أم

استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضى فالأول نحو انما لا بل أم شاء أى بل أى شاء وذلك انك رأيت أشياء من بعد فقلت انما لا بل على سبيل الجزم ثم حصل شك انما شاء فقلت أم شاء بقصد الاضراب عن الابل واستثناف سؤال عن الشاء والثاني نحو هل يستوى الا على والصير أم هل تستوى النملات والنور أى بل هل لان الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (أو) وتكون (لاحد الشئين) فاذا وقعت بعد اطلب فهى للتخيير أو الا باحتمال الأول نحو تزوج هذا أو أختها والثاني نحو تعلم فقهنا أو فقهوا والفرق أن التخيير يمنع الجمع والا باحتماله لا يمنع وإذا وقعت بعد المنبر فهى للشك أو الابهام فالأول (فحولي ثلثي ما أو بعض يوم) والثاني نحو وانا أو اياكم على هدى أو فى ضلال مبين والفرق أن الابهام يجمع العلم بخلاف الشك وتكون (أو) لاحد الاشياء على التخيير أو الا باحتماله باعتبارين (نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) وتعامها من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة

فعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار مجرور متعلق به وأقام زيد الخ في تأويل مصدر أى قيام زيد أو قيام عمرو ومبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو أى أم قام عمرو فالفعل مقدر لان أم بعد هزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال في المغنى وإذا عطفت بعد الهزة بأوفان كانت هزة التسوية لم تجز قياسا وقد أوقع النحاة وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أى غير الواقعة بعد هزة يطلب بها أو بأم التعيين أو بعد هزة التسوية (قوله معنى الاضراب) الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطال أو الانتقالي وتختص بالجمال المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أى الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضى) أى الاستفهام الحقيقي بأن لا تقتضى استفهاما أصلا بل تقيد الاضراب المحض أو تقتضى الاستفهام الانكاري (قوله فالأول) أى كونها للاضراب أى الابطال مع الاستفهام الحقيقي (قوله انما لا بل أم شاء) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء مجرور باسم جمع أيضا (قوله أى بل أى) أى ببل إشارة بمعنى الاضراب وبالهمزة بمعنى الاستفهام وقد روى لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمال ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أى كونها للاضراب أى الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان الاستفهام الخ) علمه لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كما قيل فى بل أى شاء وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولاكم البنون أى بل آله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقي هنا فتعين انما للاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري (قوله فهى للشك) أى التردد عن المتكلم وقوله أو الابهام ويقال له التثنية أيضا وقد مثل للأول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا لثلاثنا يوما أو بعض يوم ولثلاثى بقوله تعالى وانا أو اياكم على هدى أو فى ضلال مبين قال فى المغنى والشاهد فى أو الأولى ونعقبه الدمامى بنى بانه لا أدري لم امتنع من كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان احدا الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو فى ضلال مبين أخرجه الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبدته فهو على الهدى وان من عبد غيره من جمادات وغيره فهو فى ضلال (قوله بجامع العلم) أى من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع فى الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهى فى هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الابهام وبعد اطلب للتخيير بين تلك الاشياء أو باحتمال الجمع بينها فلا فرق بين هذين الذين لا أحد الشئين فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد اطلب لا فاد هذا المعنى الذى ذكرناه والافصاح به يفيد المخالفة بين أو التى لاحد الشئين وأو التى لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده فى نحو هذا المثال خاصة لا فى سائر أحوالها وحاصله انه أشار الى الجواب عما قد يقال قدم مثل العلماء



للتخيير يأتي الكفارة والغدية مع امكان الجمع (قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجمع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاستنوي في تهذيبه لو أتى بخصال الكفارة كلها أثبت على واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصصر عليه لم يحصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى أحدها لانه لو اقتصصر عليه لاجزأه وان ترك الجمع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لما نوى مجاميع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزءا لمخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينهما فلما نظم كلامه بأي ذلك (نقطة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام فحدها ما ان يكون جوهر أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على أنه عرض فقط وليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما مكسرة أو معرفة وللأضرب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للشك مصر و قال الرازي (قوله ويباح الجمع بينهما اذا لم يعتد ذلك) أي ان جميع الأشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخيير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مرت برجل طالح أيضا قال الرضوي كلام النحاة صريح في انه اغما يقال ما جاء في زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان المحي منمتف عنهم ما جميعا لان اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اه بتصرف ما (قوله حرف ابتداء) أي تبتدا بعدها الجملة ونستأنف فهي مجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين يمدح الحرف والبيت من بحر البسيط والمواد جمع بادرة وهي الحدة قال العيني الذي في ديوان زهير يدل قوله بواره غوائله جمع غائلة وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع وقبعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبدءا خبيرة تنتظر (قوله أي ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو والاختلاف على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحالها في الاضرب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرر بحكم ما قبلها وجعل ضدها ما بعدها خالفي نحو ما قام زيد بل عمرو فقرر نفي القيام عن زيد وثبتته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرو فقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو أمر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله

فانه لا يجوز الجمع بين  
الجميع على اعتقاد أن  
الجميع هو الواجب في  
الكفارة ويباح الجمع  
بينها اذا لم يعتد ذلك (و)  
السابع (لكن) بتسكين  
النون (لا استدراك) وانما  
يعطف بها بثلاثة شروط  
افراد معطوفها وان تبق  
بنفي أو نهي وان لا تقرن  
بالواو (نحو ما مرت برجل  
لكن طالح) ونحو لا يقيم  
زيد لكن عمرو فان دخلت  
على جملة أو وقعت بعده  
الواو فهي حرف ابتداء  
فلا قل كقوله  
ان ابن ورقاء لا تخشى بواره  
لكن وقائعه في الحرب تنتظر  
والثاني كقوله تعالى ما كان  
محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن  
رسول الله أي ولكن كان  
رسول الله (و) الثامن (بل)  
للاضرب) ويعطف بها  
بشرطين افراد معطوفها  
وان تسبق بايجاب أو أمر  
فلا يوجب (نحو ما قام زيد بل  
عمرو) والامر نحو وليقيم  
زيد بل عمرو فان دخلت  
على جملة فهي حرف ابتداء



اما لا يبطال نحو اعم يقولون  
به حجة بل جاءهم بالحسنى  
واما لا تنقل نحو قد اطلع  
من تركي وذ كراسم ربه  
فصلى بل تؤثر ون الحيسة  
الذنية (و) الناسع (لا للثني)  
ويعطف بها بشرطين  
افراد معطوفها وان تسبق  
بما يجاب أو امر (نحو وجاء  
زيد لا عمرو) واضرب زيدا  
لا عمرا (فان عطفت) أنت  
(بهذه الأحرف) التسعة  
(على مرفوع رفعت  
المعطوف بها أو) عطفت  
بها (على منصوب نصبت)  
أي المعطوف (أو) عطفت  
بها (على محذوف خففت)  
أي المعطوف (أو) عطفت  
بها (على مجزوم جزمته) أي  
المعطوف وعلم من ذلك انه  
يجوز عطف الاسم على  
الاسم رفعا ونصبا وخفضا  
وعطف الفعل على الفعل  
رفعا ونصبا وجزما (تقول)  
في عطف الاسم على الاسم  
في الرفع (قام زيد وعمرو)  
في النصب (رأيت زيدا  
وعمرا) في الخفض (مررت  
بزيدا وعمرو) تقول في  
عطف الفعل على الفعل  
في الرفع (يقوم ويقعد زيد  
و) في النصب (ان يقوم  
ويقعد زيد) في الجزم (لم  
يقم ويقعد زيد) فيقععد  
يجزوم بالعطف على يتم

ما بعد ما نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينار الخ قبل بل في هذين المثالين  
مسكوت عنه محتمل لا تصافي بذلك الحسب وعدمه وذهب ابن الحاجب الى ان الأول  
غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحسب قطعا (قوله اما لا يبطال) أي ابطال ما قبلها  
وإثبات ما بعدها (قوله واما لا تنقل) أي من أسلوب الى آخر (قوله والتاسع لا للثني)  
أي لثني الحسب عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب أو افراد (قوله بشرطين) ويراد  
شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفين أعلى الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد  
ولا عكسه ويجوز جاءني رجل لا امرأته وعكسه ويشترط أيضا أن لا تقترب بالواو ونحو  
ما جاءني زيد ولا عمرو وفاتها حية شديدة لست عاطفة لوجود الواو (قوله افراد معطوفها)  
فلا يعطف بها الجملة خلافا لابن الخباز حيث أبجاز زيد قائم لا عمرو وقاعدو يقيم زيد  
لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) تقول هذا ردا على من اعتقد بجي عمرو دون زيد  
فيكون قصر قلب أو اعتقد اشتراكهما في الجي فيكون قصر افراد (قوله واضرب  
زيد لا عمرا) مثال للامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتخصيص نحو هلا  
ضربت زيد لا عمرا والنداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي (قوله وعطف الفعل على الفعل)  
بشرط أن يتحدد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التي ذكرها المصنف اتحاد  
الفعل فيها زمانا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم  
القيامة فأورد هم النار فأورد معطوف على يقدم لا اتحادهما في الزمن دون الصيغة  
وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار  
ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف على جعل لا اتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله  
تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف مازنه ماض على مازنه  
مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع  
من العرب أصلا فحسب والألف المانع من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف  
الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبهة في المعنى كاسم الفاعل  
في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أو لم يروا الى ان طير فوقهم  
صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صبح عطفه  
عليه ولأن اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كان وقع صلة لال فمعنى ان  
المصدقين والمصدقات اب الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول  
به فان التقدير في ويقبضن قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال  
أيضا والاصل في الحال أن يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله  
تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فخرج معطوف على يخرج  
وجعله المخرج معطوفا على فالحق وبقي ان الحسب على الفعل بأنه معطوف فيه تجوز  
لأن المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين  
تسبب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر  
الاعراب في المعطوف لأن اعراب الجمل محلي فظهر الاعراب في الفعل المعطوف

دليل على انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لأننا لو نظرنا للفاعل معه  
 استكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجدل وعما ينبغي أن ينتبه له أنه  
 اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني  
 المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجريد الفعل الأول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة  
 ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا توضيحا أن الفعل الأول لو  
 اتفق تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لا تنفي رفع المعطوف ونصب أو جزم (قوله  
 والبديل) تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين  
 وقال ابن كيسان يسمونه بالتسكرو وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن  
 يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي الحكم بأن يكون  
 المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع فليس المراد بكون البديل  
 هو المقصود بالحكم هو أن يكون البديل منه غير مقصود أصلا بل المعنى انه مقصود  
 بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات اغاها هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان  
 البديل منه في نية الطرح قال الرضي لا بد في ذكر البديل منه من فائدة لا تحصل لولم  
 يذكر صونا للكلام الفصحى عن اللغويين قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى  
 وجعلوا لله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أي واسطة حرف العطف واغنا  
 حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يـكون بين البديل منه  
 والبديل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله  
 أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ يدل من قوله  
 لكم وبينهم واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله وبغير واسطة خرج به عطف  
 النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء  
 زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر وما قام عمرو وما قبله وهو  
 المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله  
 المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث  
 أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببديل ولكن بعد الاثبات  
 وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بـ لكن بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله بديل  
 كل من كل) لم يقل بديل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل  
 وبعض لحن قالوا لانهم اضافة تقدير أي كل الشيء أو بعضه وأل لا تجتمع الاضافة  
 وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبديل المطابق نظرا الى أن لفظ كل اغنا يطلق  
 على ما يقبل التجزى وهذا البديل يقع في اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز الحميد  
 الله في قراءة الجبر فان لفظ الجلالة بديل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بديل الكل  
 من الكل أن تكون ذات البديل هي ذات البديل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا  
 وهو يفيد توكيد النسبة تقريرها لئلا يتركب من اثنين ولا يحتاج لربطه بالبديل منه  
 لانه عينه (قوله بديل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولو كان

(و) الرابع من التوابيع  
 (البديل وهو التابع المقصود  
 بالنسبة بغير واسطة)  
 فالتابع بنفس يشمل جميع  
 التوابيع والمقصود فصل  
 خرج به التبع والبيان  
 والتوكيد فانها مكملات  
 للمقصود وبغير واسطة خرج  
 به عطف النسق (وهو)  
 أي البديل (اربعة اقسام)  
 الاول (بديل كل من كل نحو  
 اهدنا الصراط المستقيم  
 صراط الذين أنعمت عليهم)  
 فالصراط الثاني بديل من  
 الصراط الأول بديل كل من  
 كل وهما العين واحدة  
 واسطة فبديل المثال ان  
 تخالفهما بالصفة والاضافة  
 لا يفسر (و) الثاني (بديل  
 بعض من كل

هذا وله أو أكثر منه كما كانت الرغيف نصفه أو ثلثيه وهو يفيد أيضا قو كيد النسبة  
ولا بد أن يكون مع رابط يربطه بالبدل منه ملة وظا به كما ملنا أو متدرا كمثل  
المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل السكل من البعض فقد أثبتته طائفة ونفاه  
آخرون ومن أمثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن  
جنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن أل في الجنة للجنس الصادق بجنات  
عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها \* بسجستان طلمة الطلمات

فإن طلمة الطلمات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالاعظم  
جمله الشخص وانما خصها بالذ كر لانها اقوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله  
من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس  
المجرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أن أل  
في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد والمعهودهم المستطيعون فهو بدل كل من  
كل (قوله وليست من فاعل الج) الذي هو مصدر فاضافة للبيت من اضافة المصدر  
للمفعول والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع فكأن الله على الناس  
أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع أثم  
الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن  
التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة  
فقد لم على جعل من فاعلا فساد في المعنى هذا كله ان جعلت أل في الناس  
للاستغراق فإن جعلت للعهد الذ كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكركم وهم  
المستطيعون صرح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة  
فإن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والابتداء وان تأخر لفظا رتبة التقديم  
والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس  
المذكورين غاية ان فيه اظهارا في محل الاضمار أي عليهم قال الناصر وسدا الضمير  
مسدأل ومصحو به اعلامة على أن أل للعهد الذ كرى بل جعلها عهدية مقدمة على جعلها  
استغراقية فقد صرح كثرير بأنه متى دارت الاداة بين العهد وغيره حملت على العهد  
نظرا للقرينة المرشدة اه وهذا وما يذ كر بعد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على  
الاصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج  
لانه لا حاجة لتسكاف المحذوف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال ابو  
حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لقهم المعنى أحسن من حذف الضمير  
من البدل اه فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه  
يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح (قوله على الاصح  
قيهما) أي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون  
معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع انه يلزمه الأمر بالتحج او بجعل ال

فمؤثره على الناس حج  
البيت من استطاع اليه  
سبيلا) فن استطاع بدل  
من الناس بدل بعض من  
كل والباطل بينهما محذوف  
تقديره منهم وليس من  
فاعل الحج ولا شرطية على  
الاصح فيهما

عندية على التقرير السابق وجعلهم ما شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجع باسمعت  
 (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة بغير السكينة والبعضية  
 فخرج بدل البعض من الكل وهذا البديل أيضا يفيد تأكيد النسبة وتقريرها لانه  
 بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كافي مثال المصنف أو مقدر  
 كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود فالتار بدل من الأخدود وبدل  
 اشتمال والارابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون  
 في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف)  
 معناه أن المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون  
 المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البديل بأن يكون فيه اشعار به وان وجد  
 اشتمال الظرف على المظروف كافي المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير  
 منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولولو حظ الاشتمال بطريق الطريقة لم  
 يطر ذلك لتخلفه في نحو نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه (قوله مشعرا)  
 أي دالا عليه وقوله ومقتاضيا أي طالبا أو الفهم في قوله ومقتاضيا راجع للبديل منه  
 وقوله أي للبديل وانما كان مشعرا به ومقتاضيا له لسكون الحكم لا يناسب المستند اليه  
 بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فان السرق لا تناسب زيدا وانما تناسب البديل  
 وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أي وذلك  
 الاشعار والتقاضى مصور بحالة هي أن تبقى النفس الخ (قوله الى ذكره) أي البديل  
 وقوله فيجي هو أي البديل (قوله الذي ذكر غلطا) أي سبق اليه اللسان فالمراد  
 الغلط اللساني وهذا القسم لا يقع في جميع الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم  
 لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فن  
 عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصيب \* وبقي من أقسام البديل بدل  
 النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع  
 الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء  
 قيل وهو معتد الشعراء كثيرا للبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلي للقسمين  
 فراجع ثم التحقيق أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان  
 مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع  
 فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البديل  
 هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز  
 تعدد البديل أولا قال أبو حيان أما بدل البداء فيتم عدد وأما بدل الكل والبعض  
 والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعها الا  
 أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر

المقصوبات \*

ما قيل في المرفوعات من أنه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر)

(و) الثالث (بدل اشتمال)  
 نحو يسألونك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه) فقتال  
 بدل من الشهر بدل اشتمال  
 سمي بذلك لاشتمال المبدل  
 منه وهو الشهر على المبدل  
 وهو قتال اشتمالا بطريق  
 الاجمال لا كاشتمال  
 الظرف على المظروف بل  
 من حيث كونه مشعرا به  
 ومقتاضيا له في الجملة بحيث  
 تبقى النفس عند ذكر  
 المبدل منه متشوقة الى ذكره  
 منتظرة له فيجي هو مبينا  
 لما أجمل أولا واستفيد من  
 المثال جواز ابدال النكرة  
 من المعروفة (و) الرابع  
 (بدل الغلط) أي بدل من  
 اللفظ الذي ذكر غلطا لأن  
 البديل نفسه هو الغلط كما قد  
 يتوهم (نحو رأيت زيدا  
 الفرس) فالفرس بدل من  
 زيد بدل غلط لأنك أردت  
 أن تقول ابتداء (الفرس  
 فغلطت فذكرت زيدا  
 عوضا عن الفرس ثم تبين  
 لك غلطك فرجعت عن  
 ذكر زيد وابدلت الفرس  
 منه) أي من زيد (المقصوبات  
 ستة عشر)

حمله) نحو ضربت ابني تأديبا  
(و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الامام (و) الخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) السادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشرف قائما (و) السابع (اسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) التاسع (التمييز) نحو انتهب الناس مالا (و) العاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان الا قليلا (و) الحادي عشر (اسم لا) نحو لا شجاع حاضر (و) الثاني عشر (المنادى المضاف وشبهه) فالاول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا طيف بالعباد (و) الثالث عشر (خبر كاد و) خبر (أخواتها) نحو كادت لنفوس ترهق (و) الرابع عشر (خبر ما الخجازية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد أعبر من الله (و) الخامس عشر (التابع للمفعول) نحو رأيت رجلا قبلنا (و) السادس عشر (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) نحو لن يفلح الظالم (ولها أبواب) تذكر فيها (الاول المفعول به وهو

محصرها في هذا العدد استقرأ وبدأ منها بالفاعل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبها (قوله المفعول به) قد مدح كجمع من النحاة لانه أخرج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالمشغري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الخجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يرد لها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطيلاوي بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم كاد وما الخجازية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما انما في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اه بتصرف ما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاول عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لان الكلام هنا في عدد المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر والى مضمرة فان المضمرة منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لسكن ان كان مضافا أو شبهها بالمضاف نصب لفظا والاصب محلا فهو منصوب اما لفظا ومحلا (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) أي يقتضي بناءه كنون النسوة ونوني التوكيد ذلك أن تقول لا مطاحة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل بالخط لان الكلام في المنصوبات ولو محلا والفعل الذي لحقته احدي النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان ممثلا يكون في محل نصب (قوله الاول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلت به والهاء في ه عائد على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذا التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا قرر الناصر الطيلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابرار بان يقال المفعول هو به فالاحسن ان نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء لا لاصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيدا أو تأويلا كقوله تعالى ولا تخافون انكم أشركتم أي الاشرار ونحو أحب أن تفهم فان وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة تخرج المجرور في نحو ضربت زيدا فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المروى اسكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لمفعولا به قال الحلبي والاعراب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقع عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع



(ويصح نفيه عنه) ليدخل نحو ما ضربت زيداً فإن زيداً مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ضربت زيداً ومضمر بن زيداً) وقس بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل (والمضمر قسمان) لثالثهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالمتصل) بعامله ١٢٩ (مالا يتقدم على عامله ولا يلي

الافى الاختيار والمنتفصل) عن عامله (بخلافه) وهو ما يتقدم على عامله ولا يلي الاختيار (وكل منهما) أى من المتصل والمنتفصل (اثنا عشر) قسماً سبعة للحاضر وخسة للغائب أمثلة (المتصل) زيد (أكرمى أكرمنا) بفتح الميم (أكرمك) بفتح الكاف للمخاطب المذكور (أكرمك) بكسر هاء المخاطبة المؤنثة (أكرمك) لثنى المخاطب مطلقاً (أكرمكم) لجماعة المذكور المخاطبين (أكرمكم) لجماعة الاناث المخاطبات (أكرمهم) للمفرد المذكور الغائب (أكرمها) للمفردة المؤنثة الغائبة (أكرمها) لثنى الغائب مطلقاً (أكرمهم) لجماعة المذكور الغائبين (أكرمهن) لجماعة الاناث الغائبات والسكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها ويقال في كل منها ضمير متصل في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لا يظهر فيه اعراب (و) أمثلة (المنتفصل اياي) أكرم

للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعاً عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك واغراض للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنواوى الاولى ونفى عنه وجهه شيخنا بأن المراد النفي بالفعل لا بصحته بدليل المثال الذى ذكره والمحل لا ولا للواو ولعل الواو في قوله ويصح بمعنى أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو نفي عنه لأنه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والاسد دخل نحو ما ضربت زيداً لا تنفاه القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما عترض به وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تتعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي وكل هذا مبني على أن قوله ويصح الخ من التعريف كما هو المتبادر ويصح أن يكون كلاماً مستأنفاً بعد مقام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فأفاد أنه يصح النفي أى وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلي الا فى الاختيار) أى فى حالة الاختيار فخرجت حالة الضرورة كما فى قول الشاعر

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا \* أن لا يحاورنا الاك ديار

اذا القياس الا اياك فأتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورود ذلك وأنشده بدل الاك سواك وكقول آخر

أعوذ برب العرش من فئة بعت \* على فالى عوض الا هناصر

أى الا اياه ثم ان الجسم بين القيدين أى قوله مالا يتقدم على عامله ولا يلي الا فى الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والافأحدهما يستلزم الآخر \* وبقي أن تعريف ضمير النصب المتصل بقوله مالا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التام من قات مع انها ضمير رفع والجواب أن ما فى قوله مالا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التام بقريئة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو ان ما واقعة على الضمير مطلقاً ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أو رده عليه أيضاً أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على انا فإنه يتبع بعد الاتقوله ما قام الا أنا وهو ضمير رفع لانصب والجواب كالذى قبله (قوله بفتح الميم) قيد بذلك لان نامع سيكون الميم تسكون فاعلاً والخاصل أن ما قبل نا ان كان مفتوحاً كانت مفعولاً نحو أكرمنا وضربنا وان كان ساكناً كانت فاعلاً نحو أكرمنا وضربنا (قوله والسكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده

١٧ ز للتسكاف وحده (اينا) للتسكاف ومعه غيره أو المعظم نفسه (اياك) بفتح الكاف للمخاطب (اياك) بكسر هاء المخاطبة (اياك) لثنى المخاطب مطلقاً (اياكم) لجماعة المذكور المخاطبين (اياكن) لجماعة الاناث المخاطبات (اياه) للمفرد الغائب (اياهما) لثنى الغائب مطلقاً (اياهم)



ثم هو ضمير أيضاً واسم غير ضمير وقيل أيا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله  
 خلاف بلاغرة مترتبة (قوله الثاني المفعول المطلق) أي عن التقييد فلفظ المطلق كما  
 قال السيد إشارة إلى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق (قوله أي الذي يصدق الخ)  
 هذا تفسير بمعنى الإطلاق ويصدق أي يحمل فإن الصدق في المفردات بمعنى الحمل أي  
 الاختيار فيقال مثلاً في ضرب بامن ضربت بضمير بام مفعول بدون تقييد بله أو به الخ (قوله  
 حرف أو ظرف) بدل من جار بدل بعض من كل فالمقيس بالحرف الجار المفعول به  
 والمفعول فيه والمفعول له والمقيس بالظرف الجار المفعول معه فصدوق الجار الحرف أو  
 الظرف وهو خصوص مع في معه فإنها جارة بالاضافة ومصدوق الجار والضمير العائد  
 على آل قال ابن الصائغ في شرحه للجمل وانما هي المصدر مفعولاً لا لأنه المفعول  
 حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحاً والافزاد من  
 ضربت زيد ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به  
 الضرب لكن متى أطلقوا مفعولاً علم أنه المفعول به فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه  
 بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر في اللغة هو الحدث  
 الذي يحدثه الفاعل واصطلاحاً اللفظ الحار على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية  
 اللفظ الدال على الحدث مفعولاً مطلقاً نظراً لدلالته على الحدث الذي هو مفعول  
 للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره  
 اسم للأثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربان لم يفرق بينهما  
 أهل اللغة وقالوا أن المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق أنه المعنى الحاصل بالمصدر  
 لأن نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيدي من التعريف وكان عليه أن يقول  
 وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربت بك ضربت بك ضربت  
 الذي وقع خبراً وان كان مصدراً مؤكداً عاملاً وهو ضرب الواقع بمصدر ليس من  
 المفعول المطلق لأنه عمدة لا فضلة وخارج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولما ضرب ابن  
 مدينا مصدراً مؤكداً عاملاً فضلة وليس من المفعول المطلق لأنه حال (قوله المؤكد  
 عاملاً) أي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عاملاً وهو الفعل فضر بامن ضربت ضرباً  
 مؤكداً للحدث الذي اشتمل عليه عاملاً المنصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه  
 مؤكداً أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو منزلة تسكري الفعل  
 قر جمع بمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التأكيد في الحقيقة للمصدر المنفهم من  
 الفعل لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقوله ضربت بمعنى أحدثت ضرباً فاما ذكرت  
 بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون  
 وحده لا بابتداء مدلول معنى الفعل (تنبيه) المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع بانفاق  
 والمختوم بتمام الوحدة كضربته بعكسه واختلاف في النوع والمشهدور الجواز وظاهر  
 مذهب سيبويه المنع واختاره الشاويين (قوله أو المبين لنوعه) أي نوع الحدث الذي  
 اشتمل عليه عاملاً زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الأول (قوله أو لعمده)

لجماعة المذكور الغائبين  
 (أياهن) لجماعة الأناث  
 الغائبات وإياقين بكسر  
 الحزنة وتشديد الياء التحتية  
 هي الضمير وما اتصل بها  
 حروف دالة على التكلم  
 والخطاب والغيبة والتثنية  
 والجمع تد كسراً وتأنثاً  
 ويقال في كل منها ضمير  
 متفصل في محل نصب على  
 المفعولية وهي اسم مبني  
 لا يظهر فيه اعراب  
 الثاني المفعول المطلق  
 أي الذي يصدق عليه قولنا  
 مفعول صا غير مقيد بجار  
 حرف أو ظرف (وهو المصدر  
 المؤكد عاملاً أو المبين  
 لنوعه أو لعمده) فالتوكيد  
 عاملاً لأن عاملاً  
 نارة يكون فعلاً نحو ضربت  
 ضرباً (نارة يكون وصفاً  
 نحو أنا ضربت ضرباً) نارة  
 يكون مصدرًا نحو (عجبت  
 من ضربت ضرباً والمبين  
 لنوعه)

أى أو المبين لعدده أى لعدد الحدث الذى اشقل عليه عام له زيادة على التأكيد  
فعلم أن التأكيد قد مر مشترك في الجميع (قوله اما بالوصف) أى يكون مبينا بسبب ذلك  
الوصف أهم من أن يذكر الموصوف كمثل المصنف أولا كقوله تعالى من عمل  
صالحا أى عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسميع لان المبين في الحقيقة  
نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبينا بسبب الاضافة أى اضافة  
المصدر لغيره (قوله ضرب الأمير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب)  
هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم  
الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده  
كان كأنه المصدر \* خاتمة \* التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب  
فان الغالب أن يكون مصدرا أو لا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول  
المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه  
أحدا أى لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربه ذلك الضرب أو مشاركة للمصدر  
في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كغسلت غسل واسم عين نحو قوله تعالى والله آتيتكم  
من الارض نبأ ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى وتبسل اليه تبسلا أو دال على نوعه  
كرجعت القهقري أو على عدده نحو عثمانين جلدة أو على آتته كضربت سرطا أو وقته  
كقوله \* ألم تغضب عيناك ليلة أرمدا \* أو لفظة كل نحو فلا تميلوا كل الميل  
أو بعض كضربه بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لاجله) أى الذى  
فعل الفعل لاجله بأن كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب فى ضربت ابني تأديبا  
فانه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على  
المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا  
(قوله أى شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى  
هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر فى شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على  
الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هي له فالاولى أن  
يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة  
جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على  
هذا بان يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقديما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا (قوله فى  
الزمان والفاعل) لا فرق فى مشاركته فى الفاعل بين أن تكون لفظة كضربه  
تأديبا أو تقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم  
ترونها وجعله الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوى وانتصابها أى خوفا  
وطمعا على العلة بتقدير المضاعف أى ارادة خوف وطمع أو التأويل بالاخافة  
والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضمار ذوى أو اطلاق المصدر بمعنى  
المفعول أو الفاعل للباغلة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط  
ابن الحبار وغيره أن يكون ذلك المصدر قريبا فلا يجوز جعله قراءة للعالم ولا قتلا للكافر

اما بالوصف نحو (ضربت  
ضربا شديدا) بالاضافة  
نحو (ضربت ضرب الأمير  
او) بالاشارة نحو (ضربت  
ذلك الضرب أو) بلام  
العهد نحو (ضربت الضرب)  
أى المعهود للمخاطب  
(والمبين لعدده) من مرة  
أو مرتين أو مرات (نحو  
ضربت ضربة أو ضربتين  
أو ضربات الثالث المفعول  
لأجله) ويقال له المفعول  
له والمفعول من أجله (وهو  
المصدر المذكور علة لحدث  
شاركه) أى شارك المصدر  
الحدث (فى الزمان والفاعل)  
بأن يكون زمانهما واحدا  
وفاعلهما واحدا وله ثلاثة  
أحوال مجزئ من آل  
والاضافة ومفعول بال  
ومضاف فالأول (نحوقت  
احلا لا للشبح)

فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدر أو فعلا قليا أو مشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فإن فقد شرط منها وجب جرحه بحرف من حروف التعليل الأربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدر أو ففقد القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أي ففقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قليا ولذلك نصب في آية خشية املاق لسكون الخشية فعلا قليا وفقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس \* جئت وقد نضت لنوم ثيابها \* أي خلعت ثيابها لأجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي ذؤلمة الهذلي

واني لتعروني لذكر كراك هزة \* كما انتفض العصفور بالله القطر

أي ينزل بي لأجل تذكر كراك نشاط فان الذكرى علة لعر والهزة وفاعل العرو وهو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى أياك فإضافة ذكر كراك من إضافة المصدر للمفعول (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أي في المفعول لأجله المستوفى للشروط المذكورة أما ما فقد شرطاً منها فإنه يجب فيه الجرح كما تقدم (قوله في الأول) أي المجرد من آل والإضافة نحو قوله

من أمكم رغبة فيكم جبر \* ومن تسكونوا ناصريه يتصر

(قوله وبكثرة في الثاني) أي المقرون بال ومن القليل قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء \* ولو نوالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أي الجرح والنصب في الثالث أي المضاف فن النصب قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجرح قوله تعالى وان منها ما يهبط من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ألا يخسروا الحديث عن زمان ومكان وبأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف مله وظيفه بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى ظرفاً عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً لان العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوها وهو متناهى الاقطار كالجواب والعدل والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك وسماء الفراء محلا والسكاسي وأصحابه يسمون الظرف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلاً أو شبهة مذكوراً أو محذوفاً كان ذلك الحذف جائزاً أو واجباً ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للإشارة الى انه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بما إذا لا يصح التصريح بما في الظرف التي لا تنصرف كعند في قولك جلست عند زيد إذا لا يصح أن يقال في عند خرج يقيم معنى في نحو يخافون يوماً ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فأنهم ليسوا على معنى في بل كل منهما مفعول به

ففاعل القيام والاجلال المتكلم لان القيام والاجلال صدر منه وزمانهما واحد لان القيام قارن الاجلال في الزمان (و) الثاني نحو (ضربت ابني التأديب) (و) الثالث نحو (قصده) (و) ابتغاء مفعولاً (و) يجوز الجرح بقلة في الأول وبكثرة في الثاني ويستويان في الثالث (الرابع المفعول فيه) وهو المسمى ظرفاً عند البصريين (لوقوع الفعل فيه) وهو ما ضمن معس في من اسم زمان مطلقاً

أي سواء كان مبهما أو مختصا  
 بوصف أو بأضافة أو بلام  
 التعريف أو معدودا ونعني  
 بالاختصاص ما يقع جوابا لما  
 وبالمعدود ما يقع جوابا لكم  
 وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء  
 منهما (أو واسم مكان مبهم)  
 وهو ما ليس له صورة ولا  
 حدود ومخصوصة في الزمان  
 (مخصوصة يوما أو يوما  
 طويلا أو يوم الخميس أو  
 اليوم أو أسبوعا) لا أول  
 للمبهم والثاني الموصوف  
 والثالث المضاف والرابع  
 المقرون بأل والخامس  
 المعدود (و) المكان المبهم  
 (مخصوصة خلف زيد أو  
 فوقه أو تحته وما أشبه ذلك  
 من أسماء الجهات) الست  
 نحو أمام زيد ويمينه وشماله  
 وشبهها في الشياخ كاحية  
 الدار وجانبها ومكان الوقوف  
 (و) أسماء المقادير كسرت  
 ميلا وقرن وخاور يديا

ليكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوباً بالعلم لأنه أفعول تفضيل وهو  
 لا ينصب المفعول به اجتماعاً وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وحلست  
 في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفاً في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو  
 قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر في لأن النكاح ليس بواحد منهما ما وواد  
 في التوضيح قيد آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطرد يخرج نحو دخلت الدار  
 وسكنت البيت لأنه لا يطرد تعدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول  
 صليت الدار ولا غت البيت فانتصابهما ما غساها على التوسع بإسقاط الخافض لا على  
 الظرفية والأصل في الدار ليكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم سيبويه أمام  
 الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المسكن إلا مبهماً والكثرة  
 الاستعمال (قوله سواء كان مبهماً أو مختصاً) قال المراد في شرح التسهيل المبهم  
 من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والاختصاص قسمان معدود  
 وغيره فالعديد هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والحرم وسائر أيام  
 الشهور ونحو الصيف والشتاء والاختصاص غير المعدود كالأسماء الأيام كالسبت والاحد  
 وما أضافت إليه العرب شهران أو أيام الشهور وهو رمضان وبيع الأول وبيع  
 الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الأضافة (قوله ما لا يقع جواباً لشيء منهما) أي  
 لكم ولتي كالحسين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت أو متى صمت حيناً أو  
 زمناً (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كأسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما  
 فإنه لا حدود ومخصوصة لشيء منها ولا يدل شيء منها على صورة مسماه أي على حقيقة المعنى  
 الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة إلا إذا ذكر المضاف إليه كفوق  
 السماء وتحت الأرض مثلاً فلا يعرف شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال  
 عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فإنها تدل على  
 صورة مسماهن بنفسها وطناً واحداً ومخصوصة فانتصابها في نحو سكنت البيت ونزلت  
 الدار ليس على الظرفية بل على التوسع بإسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضاً  
 عن الظرف بالقياس الذي زاده ابن هشام فإن قلت لا شيء يصلح اسم الزمان للظرفية  
 مبهماً ومختصاً ولم يصلح لها اسم المكان إلا مبهماً فالجواب أن أصل العوامل الفعل  
 ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالة على المكان لكونها  
 التزامية فلقدوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من أسمائه وضعف  
 دلالة على المكان لم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى نوع منها (قوله الأول المبهم) هذا  
 سبق قلم لأن يوماً من المعدود لا مبهم ولذا يقع جواباً لكم قال في اللب والمعدود من  
 الزمان ما يصلح جواباً لكم قال السيد عبد الله بن خوارزمي واليوم واليلة تقول في جواب من  
 قال كم صمت يوماً (قوله وما أشبه ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله خلف وما عطف  
 عليه أي والذي أشبه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وحينه فلا بد من تقدير  
 مضاف أي بقية أسمائه إذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل السابق منها بقوله نحو

امام الخ قال الناصر الطبري والجهات الست اسماءها أكثر من ستة وهي الفوق  
 والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت  
 الجهات الست باعتبار السكائن في المسكن فان له ست جهات (قوله وما يصيغ) أي  
 اشتق وقوله من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل عمل بالمعنى اللغوي أي  
 الحدث الذي هو المصدر وانما بذلك ليكون كلامه جارياً على مختار البصريين  
 أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عاملة) هذا قيد لا بد منه أما أن  
 اختلفت مادته ومادة عاملة فموقعه محال زيد لم يجز في القياس أن يجعل مجلس  
 ظرفاً بل يجب فيه التصريح بنفي ثم ظاهر صنيعة أن ما يصيغ من الفعل مختص باسم  
 المسكن وكان حقه أن ينبه على نظيره في اسم الزمان اذ قدمت مقعدز يد يصح أن يراد  
 به الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان \* واعلم أن المصنف مثل الهم  
 بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وما يصيغ من الفعل أما الجهات فظاهر  
 وأما أسماء المقادير ففيها خلاف قيل انها من الهم وقيل شبيهة به لانه وأما ما يصيغ  
 من الفعل فقال المرادى انه من المختص لامن الهم وقد يقال انه يستعمل معهم  
 كقعدت مقعدز يد \* ثم ذهب جماعة منهم أبو البقاء  
 وابن هشام إلى انه ليس من ظرف المسكن قوله تعالى قيل ارجعوا وراءكم فانهم ليست  
 بعن في بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهم مائتاً كيد وانما لم يكن  
 ظرفاً لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجعوا وراءكم  
 وأردت انظر فيه كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهو ذا  
 الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفاً  
 اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا واتسوا بنورهم مع من يقتبس أو إلى  
 الدنيا فالتمسوا نورا بخصيل سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس  
 مستفاداً من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولاً معه أنه صاحب  
 الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضاً وحينئذ يحسن العطف بجماعة  
 الأمير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء  
 للماء فقط اذ هو الذي كان منخفاً ضامراً ترفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد  
 بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوى على الجودي وليس المراد به التساوي  
 الذي لا يكون الا بين اثنين والاعتين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمر وقوله  
 شيخنا ثم الاصح أن المفعول معه قياسي وقيل معاً على ولا ذلك أخر عن المفاعيل وادعى  
 بعضهم عدم وقوعه في القرآن بقرينة ما ورد في السبوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله  
 تعالى فأجمعوا أمركم وشركاً ثم وأجيب بأن مراده هذا البعض باليقين ما ينتفي معه  
 احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعدوا والمصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة  
 ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المسبوقه بفعل) ولتقدير نحو كيف  
 أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من تريد اذ المعنى كيف تصنع أنت وزيد (قوله أنا

(وما يصيغ من الفعل)  
 واتحدت مادته ومادة عاملة  
 (كرهيت مرمي زيد) وفي  
 التنزيل وأنا كائن بعد منها  
 مقاعد للجمع (الخامس)  
 المفعول معه وهو الاسم  
 الفضيلة الواقعة بعدوا  
 المصاحبة المسبوقه بفعل  
 نحو جاء الأمير والجيش أو  
 باسم فيه معنى الفعل وجره  
 نحو أنا سائر والنيل



سائر والنيل) ومثله أناساثر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله تخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى والافهوفى التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرافان الواو وان دلت على مشاركة عمرو زيدا فى المضروبة لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبتها له فى الضرب فى وقت واحد (قوله وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذى هو كل أى كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة تركيب القوم دواجم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية فى اللغة العدة التى هو الارض والنخل والمتاع وهى هنا عبارة عن الضيعة أى الحرفة التى يكتسب بها الانسان سميت بذلك لأن صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر من كلامه أن كلامه من قوله مسبوقه بفعل وقوله وباسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الأمرين إما الفعل وإما اسم فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك رأياك فلو قال وباسم مسبوقه بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك رأياك لكان اسم لم وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الإشارة لأنه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلمي قال شيخنا لا يخفى ان المصاحبة انما هى فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أباك بان كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف أعنى لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستتار دون حروفه فالمعنى هذا الشئ استتارك مع أبيك اهـ بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أى هذا المثال أى لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأبيك مجرورا باللام معطوفا على السكاف فى لك (قوله خلافا لابي على الفارسي) حيث أجاز النصب فى أباك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقيا ساعلى قولهم مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا واجب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأباك فانه ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو فأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفها والدليل على أن الألف منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويله والجمع والتصغير يردان الأسماء الى أصولها ثم الألفصح تأنيث وصفها فبقال حال حسنة كما يذكر فى حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله \* على حالة لو أن فى القوم حاتم وهى نوعان مؤنسة ومؤكدة والمعرف

تخرج بقيد الاسم الفعل  
نحو لا تأكل السهل وتشرب  
اللين بالنصب وبالفضيلة  
الجمدة نحو اشتد زيدا وعمرو  
وبالواقع بعد واو المصاحبة  
الواقع بعد مع نحو جئت مع  
زيد وبالمسبوقه بفعل نحو  
كل رجل وضيعته وباسم  
فيه معنى الفعل وحروفه  
نحو هذا لك وأباك بالموحدة  
فلا يتكلم به خلافا لابي  
على الفارسي (السادس  
خبر كان و) خبر (أخواتها  
نحو كان زيدا قائما السابع  
الاسم ان و) اسم (أخواتها  
نحو ان زيدا قائم وتقدم  
فى المرفوعات) فلا حاجة  
الى إعادة ذلك (الثامن الحال

بالتعريف الذي ذكره المصنف هو الأول وأما المؤكدة فتعوز بدأبوك عطوف فافتد  
 عرفها الرضى بأنه اسم غير حدث يجي مقدر المضمون جملة قال فتدونا غير حدث  
 احترازاً عن المنصوب في رجوع رجوعاً (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات  
 مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف بالمعنى الوصف المصدرى وهو إطلاق  
 الصفة على الموصوف لأنه قد وصفه بصفة والذى يكون فضيلة هو نفس الصفة كراكا  
 من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تأويل لا تدخل الجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد  
 والشمس طالعة لأنه في معنى جاء زيد مقدارنا الطلوع الشمس ومثله ما إذا وقع الجار  
 والمجرور أو الظرف حالاً كرايت الهلال في السماء أو بين السحاب فالحال في الحقيقة  
 هو المتعلق وهو كائنه مثلاً ولا يخفى أنه وصف حقيقة لا تأويل فلا حاجة إلى ادخاله في  
 التأويل نعم يدخل فيه نحو ثبات في قوله تعالى فانقروا ثبات فانه بمعنى متفرقين نعم  
 لا يشمل التعريف الحال الموضوعة لأنها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن  
 الحال في الحقيقة وصفها الألفي (قوله الفضيلة) المراد بهما ليس جزءاً من الكلام أي  
 ما ليس ركناً في الاستناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيراً من الأحوال يتوقف  
 عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تأمّن في الأرض مرحاً وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة  
 وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين ونحن ذلك  
 وخرج بقيد الفضيلة الخبر نحو ضاحك في قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه ليس  
 بفضيلة (قوله المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة  
 والالخرج نحو تكلم صادقاً ومات مسلماً فان الصدق والاسلام مبینان لصفة التكلم  
 والموت وهما الصدق والاسلام وليس بالمشاهدين بل هما أمران معنويان  
 وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والذات والنعت في مثل جاءني رجل راكب فانه  
 ذكر التخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً فان ثم زاد الجملي قصد  
 القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصداً (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا  
 خبر كان مقدم عليه ساو صاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب  
 الوصف والمراد الفاعل لفظاً كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد في الدار قائماً فان  
 قائماً حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف  
 وقيل اندخال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد  
 في الدار (قوله أو مفعولاً) أي أو هما معاً كما سيأتي في كلامه فلما نعتة خلقت نحو ز الجمع  
 وشمل كلامه المفعول المطلق كمثل والمعنوي نحو هذا زيد قائماً فان قائماً حال من  
 المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير إلى زيد قائماً فزيد مفعول أشير والفعل ليس  
 بمقدر في الكلام لان زيد خبر المبتدأ لكنه مفهوم منه (قوله يجب أحدكم أن يأكل  
 لحم أخيه ميتاً) قال الزنجشري في كشافه وفيه معبالات شتى منها الاستفهام  
 الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالحجة ومنها الاستناد  
 الفعل إلى أحدكم أشعاراً بأن أحداً من الأحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يمتصراً على

وهو الوصف الفضيلة المبين  
 لهيئة صاحبه فاعلاً كان  
 صاحبه (نحو جاء زيد راكبا)  
 فراكبا حال من زيد (أو)  
 مفعول لا فتعوز كبت الفرس  
 مسرجاً) فسر جاً حال من  
 الفرس (أو مجروراً بالحرف  
 فتعوز كبت بهند جالسة)  
 جالسة حال من هند  
 (أو مجروراً بالضاف)  
 بشرط أن يكون المضاف  
 بعض المضاف إليه نحو  
 يجب أحدكم أن يأكل لحم  
 أخيه ميتاً فان اللحم بعض  
 الأخ أو كعبه في الاستغناء  
 عنه بحذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقامه

تثليل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على  
أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تسكره ان وجدت حنيفة مدودة أن تأكل  
منها كذلك فأكمله لحم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن  
ينتصب من الأخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا) قال التفتازاني في حاشية  
الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه لا يطابق على جواز ذلك اذا كان المضاف  
جزأ من المضاف اليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا  
اتبعوا ملته ورأيت هذا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلاما هندقا فاعني واختلفوا في  
عامل مثل هذا الحال فقل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر  
كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما  
من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبنى ضرب زيدرا بكافلا كلام في جوازه  
وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اهـ وما يؤيد القول بأن العامل هو  
المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بأن العامل هو الاضافة جواز الحال  
من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الاضافة  
ليس بشئ لان معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا للبتة (قوله اليه مرجعكم  
جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدره يجمع بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر  
اليمى من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعول يفتح  
العين كضرب فمجيى مرجع بالكسر شاذ أى يخالف للقياس وان كان فصحا في  
الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل في الحال النصب) لجمي عامل من  
الكاف الذى هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف اليه المضاف الذى هو مرجع  
لأنه عما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف  
للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر لفعله وجميعا حال من  
الكاف فيكون عاملها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو  
أن اتبع وياكل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في  
المضاف اليه الذى هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز  
أن يكون عامل المضاف عامل في الحال من غير عمله في صاحبها الذى هو المضاف اليه  
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف  
اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو ككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا  
في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذى هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان  
بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمه اشترطهم أن  
يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى  
وصفها) أى ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أى في قوله سابقا زيدا بكاء وركبت  
الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا أولا يلزمه جواز أن ينقل الى صفة أخرى  
(قوله دعوت الله سميعا) فسمي عامل من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أزلا وأبدا

نحو أن اتبع ملة ابراهيم  
حنيفا فإنه يصح في الكلام  
أن اتبع ابراهيم حنيفا أو  
عاملا في الحال (نحو اليه  
مرجعكم جميعا) فان  
مرجع عامل في الحال  
النصب (وتنقسم الحال)  
بالنظر الى وصفها (الى  
منتقلة) أى غير لازمة  
لصاحبها (كما مثلنا) ألا  
ترى أن الركوب قد يفارق  
زيدا ويحيى ما شيا (والى  
لازمة) أى لا تفارق  
صاحبها (نحو دعوت الله  
سميعا)

(قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خالق  
ويدها بديل منها بديل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجلها معلقة بأطول  
وقد عاب بعض الجهال ما حرمت به من فتح الزاي وقال فيها افتح والضم فيمنه أن  
هذه اللفظة ذكرها أبو منصور وهو ببن الجواليقي في كتابه فيما يغلط فيه العامة  
فقال في باب ما يحكي مفنوحا والعامة تضمه ما نصه هي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة  
التي جمعت فيها الخلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه  
والعامة تضمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول يدها أطول من رجلها بالرفع فيدها  
مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لأن  
الزرافة معروفة بأل الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية فنظر اللفظ والوصفية نظرا للمعنى  
(قوله البريوع) بفتح أوله ويسكون ثانياً وضم ثالثه جمع برابيع (قوله والى موطئة  
وهي الجامدة الخ) عبارة الرضى هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة  
فكان الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة لجميئة قبلها موصوفاً بها اه  
وموطئة بكسر الطاء أى موطئة (قوله وهو الملك) في الحقيقة الفاعل ضمير عملى لكنه  
فسره بدلوله أيضاً وهو الملك بفتح اللام وضمير لها يعود الى مريم (قوله وهو المسوق) ضمير  
هو يعود الى بشرى وقوله المسوق أى المجوز لوقوع الحال وهو سوياء وانما كان مسوقاً  
لأن الحال في الحقيقة هو سوياء وبشرى وطاً الطريق له بحقيقته قبله موصوفاً به واستشكل  
اعراب بشرى لأنه يصير المعنى حيث تمثل لها الملك حال كونه بشرى وليس كذلك  
لأنه في وقت التمثيل ملك لا بشرى فالأولى أن يكون منصوباً بنزع الخافض أى تمثل لها  
الملك بشرى أى تشبهه وتصويره قال الحلبي ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة  
والمنتقلة وانما تقابل المشتقة فكان الأولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا  
والى موطئة (قوله الى مقارنة في الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد  
(قوله هذا يعلى شيخنا) اسم الإشارة مبتدأ خبره يعلى وشيخنا حال أى كبير والشيخوخة  
مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو  
هذا يلزم عليه أن العامل في الحال وصاحبها هو الابداء وهو عامل ضعيف لا يعمل  
في شيئين وأجيب بأن المعنى أشير له شيخنا فاتحد عاملهما بعد التقدير وهو أشير  
العامل في الضمير المنصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال (قوله والى  
مقدرة) ويقال لها من نظرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين خلود كم  
إذا خلود ليس مقارناً لدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الأول للثاني وبالعكس)  
تحرير هذه المسئلة وايضا حها كما يعلم من كلام الرضى انه اذا جاء حالان من الفاعل  
والمفعول معافان كأنهما فاعلين فالأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيداً راكبين  
ولا منزع من التفسير نحو لقيت راكبين زيداً راكباً ولقيت زيداً راكباً راكباً وان كانا  
مختلفين وان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كما فيهما  
كل نحو لقيت هذا مصعباً منحدراً وان لم تكن هناك قرينة فالأولى جعل كل حال

وخلق الله الزرافة  
يديها أطول من رجلها  
وخلق الله البريوع يديه  
أقصر من رجله (والى  
موطئة وهي الجامدة  
الموصوفة بمشتق نحو فمثل  
لها بشرى سوياء) فبشر حال  
من فاعل تمثل وهو الملك  
وسوياء باعت بشرا وهو  
المسوق لوقوع الحال جامدة  
(و) بالنظر الى زمانها (الى  
مقارنة في الزمان نحو هذا  
يعلى شيخنا والى مقدرة)  
وهي المشتقة قبله (نحو  
ادخلوها خالدين والى تحكية)  
وهي الماضية (نحو جاء  
زيد أمس راكباً) بالنظر  
الى الافراد والتعدد الى  
قسمين (مفردة كما تقدم)  
من الامثلة (ومتعددة  
لمتعدد نحو لقيت مصعباً  
مخضرباً ويقدر) الحال  
(الأول) وهو مصعباً  
(الثاني) من الاعمين وهو  
الهاء (وبالعكس) فيقدر  
الحال الثاني وهو منحدراً  
للأول من الاعمين وهو التاء

بجنب صاحبه نحو لقيت منك درازيد امصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول  
بجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدا مصعدا منك درازيد امصعدا  
حال من المفعول ومنك درازيد امصعدا من الفاعل فعمل أن مثال المصنف ضعيف ويجوز  
عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وما شيا قال  
الشاعر  
وانا سوف تدرى كالمنايا \* مقدرة لنا ومقدرينا  
(قوله وشاهده) أى شاهد هذا الصنيع من حيث نجى الحال على غير الترتيب  
والبيت من بحر الوافر ومعناه انى أنا وسعد متحابان فأما أنا فزدت فى الهوى وأما هي  
فعاد أى صار هوها سألوا نابض السنين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن فى البيت  
قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهى التذكى والتأنيث وهذا خلاف الغرض فى  
المسئلة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذى  
ذكره المصنف اذ لا قرينة فى لقيته مصعدا منك درازيد يعرف بها صاحب كل حال (قوله  
كقوله) أى امرئ القيس من معلقته التى أولها  
قفان بك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فقوم  
وهى من بحر الطويل وتعام البيت الذى فى المصنف \* على أثرين اذيل مرط مرحل  
وأثرين اثنىة أثر ومعنى البيت انه خرج مع المحبوبة من خباها وقد أرخت ذيل  
مرطها على أثرهم ما ليخفى أثر أقدامهم ما لثلايتهم ما أحد والمرط نوع من الشيا  
والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوفية أعلام (قوله لترادفها أى تتابعها)  
قال شيخنا الاولى أنه لما اتحد صاحبها بالزديف وهما الزا كان على دابة واحدة  
(قوله هذا كله) أى ما ذكر من تعريف الحال وتسميها الخ (قوله وهى المؤسسة)  
أى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها  
بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضى (قوله مؤكدة لعاملها) وهى التى يستفاد  
معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها للعامل اما فى اللفظ وفى المعنى ومثاله قوله  
تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفى المعنى كمثل المصنف فان التيسم الضحك  
الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة  
أى فتيسم مقدرا الضحك وشارعافيه لان التيسم تحريك الشفتين لا ابتداء الضحك  
وليس بالضحك (قوله لآمن من فى الارض) من اسم موصول فاعل آمن وفى الارض  
جار ومجرور متعلق بخذوف صلة من وكلهم تأكيدهم جميعا حال ومادلت عليه الحال من  
العموم مستفاد من لفظ من لان الموصول من صيغ العموم خصوصاً وقد قوى ذلك  
العموم بالتأكيدهم المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها إشارة للرد  
على ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور المؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة  
قبلها) وهى التى يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فان العطف أى الشفقة  
والحنن والرحمة من شأن الابوة (قوله وعامل الثمانية مخذوف وجوبا) وانما وجب  
حذف العامل لان لفظ الاب يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح بالعامل

عن يد سعاد ذات هوى معنى  
فزدت وعاد سلوانا هواها  
فمعنى حال من التاء وذات  
هوى حال من سعاد وقد  
تأني على الترتيب ان أمن  
اللبس كقوله \* خرجت بها  
أمشى تجزوراها \* جملة  
أمشى حال من التاء فى  
خرجت وجملة تجزراها  
الفوقية حال من الهاء فى بها  
(ومعقدة لواحد مع  
الترادف أو التداخل نحو  
جاء زيدا كما تيسم فان  
جعلت راكبا وتيسم حالين  
من زيدا لا بعد حال فهى  
الترادفة) بمعنى المتابعة  
(سميت بذلك لترادفها) أى  
تتابعها (وان جعلت متيسما  
حالا من فاعل راكبا المستتر  
فيه فهى المتداخلة  
سميت بذلك لدخول صاحب  
الحال الثانية فى الحال  
الاولى هذا كله فى الحال  
الهيئة) وهى المؤسسة (وقد  
تأني الحال) مؤكدة وهى  
ثلاثة انواع (مؤكدة  
لعاملها مخوف تيسم ضاحكا  
ومؤكدة لصاحبها مخولا من  
من فى الارض كلهم جميعا  
ومؤكدة لمضمون جملة قبلها  
نحو وزيد أبوك عطوفا)  
وعامل الحال الاولى والثانية  
مذكور وعامل الثالثة  
مخذوف وجوبا



تقديره أحقه وضوه **التاسع التمييز** ويقال له التفسير والتبيين (وهو اسم نسكرة بمعنى من مبدى لاهام اسم  
أواجمال نسبة) فخرج بقيد التنكير نحو زيد حسن وجهه بالنصب وبمعنى من الجمال فانه بمعنى في وبالمبدى لاهام اسم  
لا نحو لارجل فانه اسم ١٤٠ بمعنى من الاستغراقية لا المبدئية (فالاول) وهو المبدى لاهام اسم يقع (في

(قوله تقديره أحقه وضوه) كاعرفه وأثبته وأقبحه وعلى هذا تكون حالا من المفعول  
وهو الفاعل فان قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع  
التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون  
أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفضل بعضها عن بعض  
(قوله بمعنى من) أي التي لبيان الجنس فخرجت من المبدئية للاستغراق نحو لارجل كما  
سبق وأخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر \* أستغفر الله ذنباً استخصصه \*  
(قوله مبدى لاهام الخ) أشار به إلى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان  
المصدر باقياً على مصدريته لقال بمعنى من لسان لاهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد  
مبتدأ وحسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزاً لأنه معرفة  
والعالم يكن مفعولاً به حقيقة لأن الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما  
أن الفعل الذي هو الأصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعها لا تتعدى  
وأما قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا \* صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو  
حيث وقع التمييز فيه معرفة بآل وهو النفس فقد أحجب عنه بأن آله رائدة وليست  
معرفة فتكون النفس في معنى النسكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى  
جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا إشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية)  
أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النسكرة (قوله لا المبدئية)  
أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الأخيرة منها ففي أسماء  
المقادير لأنه يعرف بها مقدار الشيء وكميته وأما العدد فلا يس من المقادير عند المحققين  
ثم هذه المقادير إذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع  
والأكمل والموزون (قوله تشبيهاً بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لأجل  
كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه التشبيه لاهام في كل منهما وفي الرضى أن  
الاسم المذكور عمل لمشاكلة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن  
يكون على حالة لا يمكن إضافته معهما فإذا تم بذلك فقد شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار  
به كلاً ما شابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه  
أن يكون بعد تمام الكلام اه ونقل عن الأخفش أن هذا التمييز لا نصب له وإنما  
هو مشبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) لخصوله بعد الطلب ولأن فيه إفادة علمين  
وهما خبر من علم واحد \* قبل الحكم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين اجمال تشويق  
معه النفس وتفصيل تسكن إليه (قوله والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث عليه

أربعة مواضع أحدها العدد  
المركب) والمحقق بالجمع  
السالم والمعطوف (نحو  
أحد عشر كوكبا) وعشرون  
رجلاً وتسع وتسعون نجمة  
(ثانيها المساحدة نحو شبر  
أرضاً) فشر اسم مبهمة وأرضاً  
تمييز (ثالثها الوزن كطل  
زيتاً) فطل اسم مبهمة وزيتاً  
تمييز (رابعها الأكيل نحو  
أردب قمحاً) فأردب اسم  
مبهمة وقمحا تمييز ونصب  
التمييز في هذه المواضع  
الأربعة الاسم المبهمة تشبيهاً  
بالمشتق (والثاني) وهو  
المبدى اجمال نسبة يقع (في  
أربعة مواضع أيضاً أحدها  
المنقول عن الفاعل نحو  
اشتعل الرأس شيباً) أصله  
اشتعل شيب الرأس مفعول  
الاستناد عن المضاف إلى  
المضاف إليه ففصل لاهام  
في النسبة فجاء بالمضاف  
وهو شيب الذي كان فاعلاً  
وجعل تمييزاً والباعث على  
ذلك أن ذكر الشيء مبهمة ثم  
ذكره مفسراً أوقع في  
النفس (ثانيها المنقول عن  
المفعول نحو وبقرنا الأرض  
عيوناً) أصله وبقرنا عيون

الأرض فقول الاستناد عن المضاف وجعل تمييزاً وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على المفعولية  
والعلة فيه ما تقدم (ثالثها المنقول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالاً) أصله أنا أكثر منك فقول المضاف وجعل  
تمييزاً وأقيم المضاف إليه مقام المضاف فأرتفع وانفصل (رابعها غير المنقول عن شيء

ما تقدم من أن ذكر الشيء بجملا ثم مفصلا أو وقع في النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلا) أي من جهة الزجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخولة وغيرهما (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز في المواضع الأربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز **(خاتمة)** يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق فأنهما السمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابتهام وأما أمور الافتراق فالأول أن الحال يجيء جملة وظرفا ومجرورا كإسرها والتمييز لا يكون إلا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبنية للهيمته والتمييز مبين للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالكا ذهبوا يأتى التمييز مشتقا نحو قوله دره فارسا السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فاشهر أفيه مؤكدا لفهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر قمين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما نالك عن كذا أي صرفك عنه وفي الاصطلاح إخراج ما لولا له لدخل في الكلام السابق واعتراض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أي إخراج شيء لولا ذلك الإخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء الخارج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فاستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما لقرب نسبة كالا استثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مراد الاتناولا ولا حكما وبما تقرره بحل الإشكال مشهور حاصله أن زيدا في قولك قام القوم لا زيد إلا يخلو أما أن يكون داخل في القوم أو خارجا فإن قلنا أنه داخل في القوم والحال أننا أتينا بالآخر إجماعا بعد الدخول كان المعنى جاهز يدمع القوم ولم يجيء زيد وهذا تناقض وإن قلنا أنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم أنه لا يمكن إخراج الشيء إلا بعد دخوله وأحسن ما أحيط به عن الإشكال ما أشرنا إليه من أن زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض\* والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر اسناده للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وإن كان الاسناد إلى المستثنى قبل الإخراج منه ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخرج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي أن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرهما من الأحوال كالرفع والجرف ليس داخل في المنصوبات وإن

نحو زيد أكرم الناس رجلا) وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة المسند من فعل أو شبهه (العاشر المستثنى في بعض أحواله

وَأَدْرَاكَ الْأَسْتِثْنَاءُ ثَلَاثَةٌ (الْأَوَّلَى أُمُّهَا) وَغَيْرُهَا وَسُورَةُ بَلْعَاتِمَا (ثَوْنَةُ يَتِمَالُ فِيهَا سُورَةُ كُرْضَى وَسُورَةُ كَهْدَى وَسُورَةُ كَهْءَا وَسُورَةُ كَبْنَاءَ) وَلَيْسَ ١٤٢ وَلَا يَكُونُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا) وَلَا سِتْنِي يَبَاءُ أَحْكَامُ (فَالْأَسْتِثْنَى بِالْأَلَا يَنْصَبُ)

أطلق عليه انه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهما الاعداد  
الجميع وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا  
يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما دخلا عند الجميع وعدم عند غير سيبويه قاله  
في التوضيح (قوله والمستثنى بها الأحكام) قال أبو حيان في شرح التسميل ولا يستوى  
في الأدوات التي بمعنى الاستثناء المتصل والمنفصل فإن الأفعال التي يستثنى بها  
لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار أحد دخلا حارا (قوله تاما موحيا)  
محصول ما ذكره من الصور ثلاثة لانه إما أن يكون الكلام تاما موحيا أو تاما ليس  
موحيا أو ليس تاما ولا موحيا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موحيا غير تام  
وأجاب الناصر الطيلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب فلا يصح أن  
تقول قام الأزيدا وذلك لان معنى هذا أقام جميع الناس الأزيدا وهو بعيد نعم ان  
استقام المعنى جاز نحو قرأت اليوم كذا الأزيدا بعد وقوع القراءة في جميع الأيام الا  
اليوم المعين (قوله يفتح الجيم) اسم مفعول أى مثبتا احتراز عن المكسور الجيم فانه  
اسم فاعل صفة للتحكم (قوله وزيد منصوب بالا) وجهه أن الانائية عن استثنى كما  
أن حرف النداء نائب عن أنادى ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا  
وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الا  
وقيل غير ذلك (قوله والمراد بالايجاب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهة) وهو النهي  
والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الايجاب النهي والنهي والاستفهام  
مثال النهي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على  
الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي  
قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على  
الابدال من أحد وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى  
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في  
يقنط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه  
فلا يقال قام القوم الانعابا (قوله بأن تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النهي صريحا  
نحو ما جاء في أحد الأزيدا أو مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أى لا يغفرها أحد الا  
الله ومن النهي المؤول قراءة بعض السلف فشرى بوا منه الا قليل بالرفع أى لم يتر كوه  
بدليل ما قبله وهو من شرب منه فلا يس مني (قوله يدل بعض من كل) ولم يحتج هنا  
لضمير الرابط بين البذل والمبذل منه لحصول الربط هنا لان الواو بعد هاء من تمام  
الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبذل منه والمبذل في كون المبذل منه  
منفيا والمبذل مثبتا خلافا للعلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد  
انما ادغم العطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الاعداد منهم من حروف  
العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة (قوله ما زاد

عند البصر بين وعطف نسق عند السكوفيين لأن الاعتدال من حروف العطف بمنزلة لا (والأريد بالنصب) هذا على الاستثناء (وإن كان الاستثناء منقطعا) وإن لم يكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا فهو ما زاد

هذا المال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (ففيه خلاف) بين الخازين والتمهيد بن (فالخازيون يوجبون نصب المستثنى والتمهيدون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه (نحو ما قام القوم الاحرار) بالنصب على الاستثناء واحكام عند الخازين راجع عند التمهيد بن (ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيها) أى فى المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع ١٤٣ اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته (نحو ما قام الازيدا القوم وما قام الاحرار اخذ) واعرابه مانافية وقام فعل ماض والاحرف استثناء وزيدا وحار انصباء على الاستثناء والقوم واحد فاعل واحد وانما بقوله اما دام باقيا على تبعيته من نحو ما مررت بمثلك اخذ فان المتبوع آخر وصار تابعا وبذلك يوجه قولهم ما الى الا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ما قبل الا غير تام) بأن لم يذكرفيه المستثنى منه (وغيره موجب) بأن تقدمه نفي أو شبهه (كان ما بعد الا على حسب ما قبلها) ويسمى الاستثناء مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (فان كان ما قبل الاحتياج الى مرفوع رفعنا ما بعده الا) وقلنا ما قام الازيد فزيد مرفوع على الفاعلية بquam (وان كان ما قبل الاحتياج الى منصوب نصبنا ما بعد الا) وقلنا ما رأيت الا زيد افزيد منصوب على

هذا المال الا النقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التى هى النمو والنقصان من التضاد (قوله فالخازيون يوجبون نصب المستثنى) أى يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلى الرضى امتناع الابدال بأن بدل الغلط غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى لو أبدل كان بدل غلط وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتمهيدون يجيزون فيه الاتباع) هكذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أى للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل ازخشرى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وأطال فى بيانه ونخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفعه بدلا من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل الالهة استثناء متصلا ولا يخفك ان هذا يخرج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التمهيد بن (قوله أى فى المتصل والمنقطع) أى والمقسم أنه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الازيدا القوم ومنه قول السكيت

وما الى آل احمد شيعة \* وما الى الامذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد آخر عن تابعه وهو مثلك اذا اصل ما مررت بأحد مثلك قبل صفة أحد قدم عليه وقيل ما مررت بمثلك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو ما الى ناصر الا أبالك وأما الآن فى هذا التركيب وهو ما الى أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ على خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى منه محذوف أى ما الى أحد الا أبوك ناصر \* واعلم أن المقصود من هذا التركيب حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لا أحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا ومدخولها وأنه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استثناء فإياها لانه لما قال ما الى أبوك كأنه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شيء فقال هو ناصر أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أى بغير وسوى لا بالاضافة على الأصح من أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لغيره ما بعده ما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذى خرج به وسوى فى الأصل اسم للكان المستوى ثم استعمل بمعنى

المفعولية برأت (وان كان) ما قبل الا (احتياج الى محفوض خفضا ما بعده الا) وقلنا ما مررت الا بزيد بضم زيد بالباء المتعلقة بمر هذا حكم المستثنى بالا (وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالاضافة (ويحكم لغير

ينصب غير لفظا وسوى تقديره ١٤٤ (ومن جواز الوجهين) وهما النصب والاتباع (مع النفي والتمام) نحو ما قام

القوم غير زيد وسوى زيد برفع  
غير وسوى ونصبهما (ومن  
الاحراء على حسب العوامل  
مع النفي وعدم القام) نحو  
ما قام غير زيد وسوى زيد  
برفع غير وسوى على  
الفاعلية وما رأيت غير زيد  
وسوى زيد بنصب غير  
وسوى على المفعولية وما  
مررت بغير زيد وسوى زيد  
بجر غير وسوى بالباء (وأما  
المستثنى بليس ولا يكون  
فهو واجب النصب) لانه  
خبرها وانها ضمير مستتر  
فيها ما تدعى اسم الفاعل  
المفهوم من الفعل السابق  
عند سيبويه أو على البعض  
المدلول عليه بكلمة السابق  
عند جمهور البصريين أو  
على المصدر المدلول عليه  
بالفعل ضمنا عند الكوفيين  
(نحو قاموا ليس زيدا ولا  
يكون زيدا) والتقدير ليس  
هو ولا يكون هو أي القائم  
أو بعضهم زيدا أو قيامهم  
قيام زيد حذف المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه  
(وأما المستثنى بخلا وعدا  
وحاشا فيجوز نصبه على  
المفعولية) وفاعلها ضمير  
مستتر فيها وجوبا وفي مفسره  
الخلاف السابق (ان قدرتها  
أفعالا وجره ان قدرتها  
حروفا) جارة للمستثنى (نحو  
قام القوم خلا زيدا وزيد  
وعدا زيدا وزيدا وحاشا زيدا وزيدا بنصب زيد وجره ما لم يتقدم ما المصدرية على خلا وعدا

المكان فقط ثم معنى بدل نحو أنت لي سوى عمرو أي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكره  
المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قال سوى كغير معنى  
واعرابا ويؤيده أناني سواك حكاه الفراء والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور أنها  
ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك قالوا ولا يخرج عن النصب على  
الظرفية إلا في الشعر نحو قوله ولم يبق سوى العدو \* ن دناهم كما دناوا  
قال الناصر ومعنى قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في حال الاستثناء نظر الأصلها  
من الظرفية والألف في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لأنها خرجت  
عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلاف في ناصبها فقال ابن  
خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك  
دليلا على أن النصب في قام القوم الا زيد ليس بالألف الا قد عرفت مع غير مع  
وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالاهو الجملة قبلها فقط  
لا يتقونها ولا الا فقط وقال الفارسي ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء  
وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غير لا تعرف بالاضافة وقيل على التشبيه  
بظرف المكان والجامع بينهما الابهام (تنبيه) يجوز في المعطوف على المستثنى بغير  
مراعاة اللفظ فيجوز مراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وما قام  
أحد غير زيد وعمرو وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على  
المستثنى بالانحوا قام القوم الا زيد وعمرو ويجزى بجره ما لم يتقدم ما المصدرية على خلا وعدا  
واسمهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين أن الاستثناء واجب أو جائز وقد  
صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستثناء فيها واجب فهذا الصنيع رعايهم الفرق  
وليس كذلك إذا حذفكم في الجملة مع وجوب الا ضمنا فكان الأولى أن يصرح هنا  
أيضا بأن الاستثناء واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد إذ قد يتخلف في  
نحو القوم أخوتك ليس أولا يكون زيد لأنه لم يتقدم فيه فعل أو شبهه ومحل ما ذكره  
أيضا إذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فإن كان مبنيا للمفعول عائد الضمير على اسم  
المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيد أي ليس  
أولا يكون هو أي المضروب زيدا فلو عجز بالوصف لسكان أشمل وقوله المفهوم من  
الفعل السابق الأولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله  
قاموا ليس زيدا الخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أو مستأ نفقان  
(قوله وأما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لأنه يقال خلت الدار من كذا  
الا أنه ضمن معنى جاوز حين جعل أداة استثناء فن ثم كان المنصوب بها مفعولا به  
وأما عدا وحاشا فانهما متعديان فان اتصلت بخلا وعدا وحاشا بضمير خطاب أو غيبة  
نحو قام القوم حاشاك أو حاشا جاز ككون الضمير مجرورا وكونه منصوبا فان قلت  
حاشا تعين الجبر أو حاشا في تعين النصب (قوله ما لم يتقدم ما المصدرية على خلا  
وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لأنه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل ورعا قيل



ما حاشا ومنه قوله رأيت الناس ما حاشا قرينا \* فانما نحن أفضلهم فعلا  
واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبغ ما بعدهما مصدر لانهما فعلا  
جامدان لا مصدرهما فتنبيه هذه الدقة وحل ما هذه وصلتها بالنصب اما على الظرفية  
بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فعني قام واما عدا زيد اقام ووقت  
مجاوزتهم زيد أو مجاوزين زيدا (قوله ما لم يحكم بزيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت  
مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فيمسا رحمة من الله والقائل  
بالجر مع دخول ما السكاسي والجرى وأنوعى نقل ذلك أبو حيان وقال معترضاً على  
الجرى ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى  
ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض  
فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز ينقاس وزيد ما قبل الحرف  
لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله الحادى عشر اسم لا النافية للجنس)  
أى النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فإضافة نفي للجنس لادنى ملازمة وبيان  
ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلاً أفادت لا نفي الضرب عن الرجل فالتنقي بها  
الضرب وهو بعض الأحكام اللاحقة للجنس واستناد النفي اليها مجاز من استنادها  
لشيء لا لته لان النافية حقيقة هو المتكلم والنفي في لاهذه نص بخلاف لا التي تعمل  
عمل ليس فانها وان نفى الجنس أيضا في نحو قوله

تعز فلا شيء على الأرض باقيا \* ولا وزر عاقضي الله واقيا

لكن نفي الله من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفى الجنس  
واشبهت لا العاملة عمل ليس بالنافية الواحدة لما ان النفي في العاملة عمل ان أمكن  
ومن ثم قبل لها لا التبرئة وأغما عملت لاهذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه  
الشبه ان للباغية في الاثبات ولا التبرئة للباغية في النفي فلما توغلتا في الطرفين  
تشابهتا فأعملت عملها (قوله اذا كان مضافا) تقييد لاسم لا أى ان اسم لا ان كان  
مضافا وشبهه بالمضاف يكون منصوبا بالفظا فيدخل في باب المنصوبات وأما اذا كان  
اسمها مفردا فإنه يكون منصوبا بحلا هذه اوقد كان الأولى ترك هذا التقييد لان المراد  
بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحو لا فيدخل اسم لا بجميع  
أقسامه (قوله أو شبيه بالمضاف) قيل ويسمى المطول والمطول من مطلت الجديدة  
اذا مددتها واغيا يطول الاسم اذا لفظ بالعمول (قوله في العمل فيما بعده) بيان لوجه  
شبهه بالمضاف واعتراض عليه بأن بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة  
وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما  
يرجى لكل عظيم غير الله أو المنعوت بما يشبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور ونحو لا  
عظيم عندك أو في الدار مقسم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وحينئذ فلا أولى أن  
يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وذلك لأن المضاف يتصل به  
شيء من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبه به اتصل به شيء من تمامه كالأ مثله

فان تقدمت عليه  
وجب النصب لتعين  
الفعلية حينئذ لان  
ما المصدرية مختصة بالافعال  
(ما لم يحكم بزيادة ما) فانه  
يجوز الجر على تقدير الحرفية  
(الحادى عشر اسم لا النافية  
للجنس اذا كان مضافا نحو  
لا غلام سفر حاضر) فلا  
نافية للجنس وغلام سفر  
اسمها وحاضر خبرها (أو  
شبهه بالمضاف) في العمل فيما  
بعده (وهو ما اتصل به شيء  
من تمام معناه مرفوعا  
كان) المعول (نحو لا قبيحا  
فعله حاضر) فقيح خاصة  
مشبهة اسم لا وفعله فاعلها  
وحاضر خبرها (أو منصوبا  
نحو لا طالع عاجيلا مقسم)  
فطالع اسم لا وهو اسم فاعل  
وفاعله مستتر فيه وجب لا  
مفعوله ومقيم خبرها (أو  
مخفوضا بخافض متعلق به  
نحو لا مارا بزيدا عندنا) فارا  
اسم فاعل وهو اسم لا وزيد  
جار ومجرور متعلق به وعندنا  
خبرها (فان كان اسم  
لا مفردا) أى غير مضاف  
ولا شبيهه (فانه يبنى على  
ما ينصب به لو كان معربا)

الآتية (تنبيه) سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيده لا يكون متبوعها  
بهاشيبها المضاف (قوله فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجل) ما ذكره المصنف  
من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسبكي إلى أن  
الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا لتشاقله بسبب التركيب مع  
عامله وأصح ما قاله المصنف أنه مبني على الفتح لأن حذف التنوين في حالة الوصل  
من الاسم المنون لغرض إضافة وزنه غير معهود واختلف في علمه البناء فقبل تركبه مع  
عامله تكمة عشر فإنه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح بني لتضمنه معنى من  
الاستغراقية لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل  
في الدار بارفع والتنوين فإنه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فإذا أرادوا  
التنصيص على الاستغراق ضموا النكرة بمعنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت  
النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على شيء استحقته النكرة في الأصل قبل البناء  
وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيه سبب  
الاسم بها إلى ما يستحقه أصالة وهو الأعراب وأما في الحديث من قوله صلى الله عليه  
وسلم لا مانع مما أعطيت فإنه من قبيل الشبيه بالمضاف فمكان القياس أن يقال لا مانع  
بالنصب والتنوين نحو لا مارا يزيد وقد خرج البغداديون بأنه منصوب لكن ترك فيه  
التنوين إجماعا له ثبت في المضاف وقال البصريون إن هذا الجار والمجرور متعلق بخبر  
لا المحذوف والتقدير لا مانع مما أعطيت ومنه ثم لا يكون من قبيل المفرد لأن  
الشبيه بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعز فلا الفين بالعيش معا \* وليكن لوراد المنون يتابع  
(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

أن الشباب الذي يجد عواقبه \* فيه نلذ ولا لذات للشب  
(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص أنه لا يجبر فتحه بصري إلا أبو عثمان قال أبو  
حيان وتخص أن في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو  
مذهب ابن خروف وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغررة  
والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المسازي  
والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحسنيين وهو الأصح إذ  
ورد به السماع (قوله الثاني عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم  
الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فإذا كان بفتح الدال (قوله وهو المطلوب  
أقباله) أي توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان  
نحو يا زيدا وحكاية قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي فأنهم ما نودوا  
تنزيلا لهم بمنزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن  
يتجاري على المولى تبارك وتعالى فيقال أنه مخاطب غير العاقل تنزيلا له بمنزلة العاقل  
وذلك لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء في مخاطب كلاهما أو كلاهما

يُجيب على الفتح في نحو  
لا رجل ولا رجل لأنهما  
ينصبان بالفتحة ويبني على  
الياء في التنبيه وجمع  
المذكر السالم فلا قول نحو  
لا رجلين والثاني نحو  
لا زيدين بكسر الدال لأنهما  
ينصبان بالياء ويبني على  
الكسر في الجمع بالأنف  
والثناء نحو لا مسلمات  
بالكسر لأنه ينصب  
بالكسرة وقد يفتح إجماعا  
للإبقاء على وتيرة واحدة عند  
أبي عثمان المسازي من  
البصريين (الثاني عشر  
المنادى) بفتح الدال وهو  
المطلوب أقباله

يمثل ويقبل اقبال الآخر فالآية بمنزلة ياريدا ضرب بحمر اذا كانا حاضرين عندك  
فالاقبال فيهما اقبال امتثال اه كلامه ودخل في التعريف ياريدا لا تقبل فان اقباله  
مطلوب لسماع النهي ونهيته عن الاقبال اغما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحو  
يا الله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله  
المتفجع عليه نحو ياريدا فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه مجرد  
التفجع وفي كلام الرضي المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت ياريدا  
كانت قلت تعال فانما شئت اني فعل هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من  
قبيل المنادى عند الرضي ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب  
وخرج بهذا القيد اطلب اقبال زيد وانا الذي ياريدا او ادعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله  
هذا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وخروج النداء خمسة  
وهي يا ويا وهيا وياي والهزمة ويا أم الأدوات وقد عمل معكوسها وهو أي عملها فنودي  
بها كما نودي بيا وبذلك ألغز الحريري فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل  
معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا أما اذا لم  
يكن مضافا ولا شبيهه فهو منصوب محلا وقد كان الأولى الاطلاق وترك هذا القيد  
ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات سابقا ما يشمل  
المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا (قوله وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالأولى  
أن يقول هو اسم مجي بعده شيء من تمامه اما معول له نحو ياطا العاجبلا ويا حسنا  
وجهه ويا خير من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المتعاطفان اسمي  
لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين أو نعت نحو يا حليما لا يعمل  
ويا جوادا لا يعمل وكقوله \* أعبد احل في شعبي غريبا \*  
وقوله ألا يا مخلدة من ذات عرق \* عليك ورحمة الله السلام  
فكل هذا مشابه للمضاف (قوله يا حسنا وجهه) يا حرف نداء وحسن منادى منصوب  
وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله ياطا العاجبلا) فطا العا  
منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جواز واجبلا مفعوله  
(قوله بخافض يتعلق به) فيه تسمع والأولى أن يقول أو خفص ما بعده بخافض  
يتعلق هو ويا هبة أي بالمنادى (قوله نحو يار فبقا بالعباد) رفيع من أمثلة المبالغة  
المحولة عن اسم الفاعل أي كثير الرفق أي اللطف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول  
الأعمى) التقييد بالأعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والافتقار إلى كون عدم  
القصد أيضا من البصير (قوله يا غافلا والموت يطلبه) هذا شطريت من بحر السكامل  
أخذ العروض مضمرا الاجزاء يصح أن يكون من بحر السربع عروضه مخبونة  
مطوية مكسوفة والظاهر انه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اثرانه ومثله  
لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما يباهي في حواشي شيخ الاسلام على الجزئية  
نسأل الله تعالى أن يجمعها بها هي وبقية مؤلفاتنا (قوله لان الأعمى والواعظ الخ)

بحرف مخصوص وانما نصب  
(اذا كان مضافا نحو يا عبد  
الله أو شبيهها بالمضاف وهو  
ما عمل فيما بعده الرفع نحو  
يا حسنا وجهه أو نصب  
نحو ياطا العاجبلا أو الجر)  
بخافض يتعلق به (نحو  
يار فبقا بالعباد أو نكرة  
شعير مقصودة نحو قول)  
الأعمى يار جلاخذ بيدي  
وقول (الواعظ يا غافلا  
والموت يطلبه) لان الأعمى  
والواعظ لا يقصدان شخصا  
بعينه (فان كان المنادى  
مفردا)

هالة المحذوف أي وانما كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لان الخ (قوله أي ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أي اذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فإنه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم في نحو يازيد) أي ويا هندسات لانهم ما يعرفون بالضممة رفعا فهو منادى مبني على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أو نكرة مقصودة شبهه للحرف في المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لان يازيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البناء على حركة لانه أصلا في الاعراب وكانت خصوص الضمة فرق بين حركة المنادى المبني وحركة المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البناء والحقة ما بأصلهما وهو الاعراب ولم تبين النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلاف في العامل في المنادى فقال سيمويه فعل مقدر وأصل يازيد أذعوز يد المحذف الفعل حذف لا زما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد الى أن الناصب حرف النداء لسد مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب سيمويه فجزأ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزأين وذهب الكسائي والريثي الى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعراب عن الكوفيين **تنبيه** لو قلت يا ضارب بنيت على الضم ولا ينظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد فان قدر زيد معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير نصبت ضاربا لعملة في زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشترك في قولك يا مشتركا وزيد معطوفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضي التعدد (قوله يازيدان) ويا اثنا عشر ويا اثنا عشر لا نهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا نفي أو جمع وجب دخول آل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل زيدان والزيدون كما تقدم فلم يصح يازيدان ويا زيدون آل فالجواب ان ياقائمة مقام آل فهي في حكم مهابي افادة التعريف فلو أتى بالهناء لم اجتماع أداتي تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله في افادة التبعين) بيان لاجراء النكرة المقصودة بحرفي العلم والمعنى ان النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم في افادة التبعين بنيت على الضم كما بنى العلم قال في الضم المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يارجل فإنه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف أصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا

أي ليس مضافا ولا شبهه (قوله يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم في نحو يازيد) لانه يرفع بالضممة (وعلى الالف في) الثاني (نحو يازيدان) لانه يرفع بالالف (وعلى الواو في) جمع المتكرر السالم (نحو يازيدون) لانه يرفع بالواو (وان كان نكرة مقصودة فانها تبنى على الضم من غير تنوين نحو يارجل) المعين اجراء المجرى العلم في افادة التبعين

فذهب الا كثرون الى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والاسكان جمعاً بين التعريفين وهو متنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى أن العلية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين اغما يتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وبعض هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الإشارة نحو يا هذا مع ان اسم الإشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح (قوله ما لم توصف) اي النسكرة المتصودة وهذا امر تبط بقوله فانها تبني على الضم وقيل له يعني أن محل بناء النسكرة المتصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالنمل الذي في المصنف أو شبيهها وهو الظرف كقولك يا عظيماء عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيماء في الناس (قوله يا عظيماء يربحى لكل عظيم) هذا شرطية من بحر الخفيف وعظيم فعيل من أمثلة المبالغة (قوله لا من المحقق به) وذلك لأن ما اتصل بهام معمول لها أو ما توجيه الضم المرجوح فتقدر أن جملة يربحى لكل عظيم نعت بهام عظيم بعد النداء لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف ووجهه مرجوحيته أنه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال لأصناف ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ما قاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالماثلة غير مرادة بقريته قوله الآتي ما وضع للدلالة على قرب الخبر (قوله وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لأن معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الأفعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالى فتحرير رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة أو ما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تغليباً كالعمرين في أبي بكر وعمر والقمرين في شمس وقر وما نحن فيه من هذا القمیل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق أفعال المقاربة عليها مجازاً أي واغما كانت تسميتها بذلك مجازاً لان حقيقة الحال الخ وأل عوض عن المضاف اليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الأمر أنها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للأقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الجاحظ فإنه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فإنه فقطأ خبر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لسكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربتة أخذاً فإنه نحو جعل وطفق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على قرب الخبر) أي قرب حصوله والخبر بمعنى الخبر به وفي قوله للدلالة التجوز لأنه اغما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأجيب بوجه أن تكون

(ما لم توصف فان وصفت  
ترجح نصبها على ضمها)  
لان النعت من مقام  
المنعوت فألحقت بالشبيهة  
بالمضاف (نحو يا عظيماء  
يربحى لكل عظيم) جملة  
يربحى في موضع نصب نعت  
لعظيم هذا قول ابن مالك  
وقال ابن هشام الانصاري  
جملة يربحى في موضع نصب  
على الحال من فاعل عظيماء  
المستتر فيه والعامل في  
الحال هو العاصم في  
صاحبها فهي من أمثلة  
الشبيهة بالمضاف لأن  
المحقق به (الثالث عشر خبر  
كاد وأخواتها اعلم وفقك  
الله ان كاد وأخواتها)  
تسمى أفعال المقاربة وهي  
من باب تسمية الكل باسم  
جزئه وحقيقة الحال انها  
(ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة  
على قرب الخبر وهو ثلاثة



اللام للغاية لاصلة لوضع أى ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فينبذ لا يقتضى  
 كلامه أن الموضع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهى أشهر تلك الأفعال  
 ومن ثم بدأ بها وبقى منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكاد وكاد وكاد  
 بالياء والواو (قوله وكرب) بفتح الراء أشهر من كسرها وجاء منها المضارع يكرب  
 بضم الراء كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجئ منها المصدر (قوله  
 وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو كثر استعماله من ماضيه واسم الفاعل  
 موشك وحكى المصدر منها وهو يوشك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل  
 ما قيل فى قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر واصله من ضمير من إضافة المصدر  
 لقوله أى رجاء المتكلم له أى للخبر والمراد بالرجاء هنا الأسفاق (قوله حرى) بفتح  
 الراء وقد تكسر ولم تصرف قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا أعرف من ذكر  
 حرى من الخويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه غلط فيها وأنما حرى بالتثنية اسمها  
 لأفعالها وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين  
 كالسرقسطي وابن طريش وأنشدها عليهم شاعرا (قوله وعسى) وتصرف تصرفا  
 ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس لها مصدر (قوله وما وضع للدلالة  
 على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل فى نظيره من أن لام للدلالة للتعليل لاصلة لوضع  
 والضمير المجرور يبنى يعود على الخبر ومعنى الشروع فى الخبر التلبس بأول أجزائه  
 فإذا قلت أنشأ يديقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزائه اقراءه وقس عليه نظائره (قوله  
 وطفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب  
 ضرب يفرى أو علم يعلم ولم يجئ منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه  
 من باب علم وعلى طفق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله  
 أراك عقلت تظلم من أجرا \* وظلم الجار إذ لال الخبر  
 (قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجئ منه اسم الفاعل ولا مصدر  
 (قوله وهب) كقوله

ادوكرب وأوشك وما وضع  
 لدلالة على رجائه وهو  
 لائنة أيضا حرى) بالحاء  
 الراء المهملة (واخلوق)  
 الحاء المعجمة (وعسى وما  
 ضع للدلالة على الشروع  
 فيه وهو كثير ومنه أنشأ  
 بفتح وعلق وجعل وأخذ  
 أم وهول وهب) بالتشديد  
 كلها تبنى على عمل كان إلا  
 ن خبرها يجب كونه جملة  
 عملية فعلها مضارع (تقول  
 يديقرأ) فكاد فعل  
 ناقص وزيد هو  
 جملة يقرأ فى موضع نصب  
 خبر كاد

هبت ألوم القلب فى طاعة الهوى \* فليح كفى كمت باللوم مغريا  
 وقوله بالتشديد احتراز عن هب بالسكون التى هى من أخوات ظن عما ينصب المبتدأ  
 والخبر على أنه ما مفعولان لها وشاهده

فقلت أجري أبامالك \* والافهني امرأها لكا

فان البناء مفعول أول هب وامرأه مفعول ثان وهالك كاصفته (قوله وكها) أى هذه  
 الأفعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون  
 ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السبى إلا بعد عسى خاصة كقوله  
 \* وما ذا عسى الحاج يبلغ جهده \* على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين  
 فى الخبر أعنى كونه جملة فعلية وتكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والافقد يكون  
 خبر كاد مفردا كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آتيا \* وكما مثلها فارقتها وهي تصفر  
وكذلك خبر عسى كقوله

أكثر في العذل لمجادنا \* لانكثرت الى عسيت صائما  
وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد \* من الاكوار مر تعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما الجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج  
أرسل رسولا فان جملة أرسل رسولا خبر به فعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر  
كقوله تعالى فطفق مسحا أي عسع مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جواز تقديره  
هو ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو عسع وجملة عسع خبر طفق  
(قوله وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بضمزة مقدرة على الباء منع من  
ظهورها النحل وكذا امر كب من كاف التشبيه واسم الإشارة فالسكاف جارة وذامني  
على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال المتقدم  
أي والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقس عليه كقوله

كرب القلب من جواه يذوب \* حين قال الوشاة هتد غضوب

وقوله ولوسئل الناس التراب لا وشكوا \* اذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنوا  
وتقول حري زيد أن يقوم واخبروا السماء أن تمطر وقول الشاعر

عسى الكرب الذي أمست فيه \* يكون وراءه فرج قريب

وأنشأ زيد ينظم وطفة يخضفان فالالف ضمير التشبيه اسم طفق مبني على السكون  
في محل رفع ويخضفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل  
نصب خبر طفق وعلاق زيد يسمع وجعل زيد يعدل وأخذ عمر ويتسكلم وقام بكر ينشد  
وهب زيد يفعل واعراب هذه الأمثلة واضحة فلا نطيل به (قوله فيمنع مع أفعال  
الشروع) لان هذه الأفعال للثال وأن الاستقبال وبينهما تناف (قوله ويجب مع  
حري الخ) ههنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بأن المصدرية تؤدي الى الاخبار  
بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم مثلا ينحل المعنى بعد  
التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الأصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا  
ليس نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر  
للبالغة على حد زيد يعدل أو في الكلام مضاف محذوف يتقدم قبل الاسم كأن يقال  
عسى حال زيد أو قبل الخبر كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم فسأل الامر الى انه  
يصير الأصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الأول وزيد صاحب القيام على  
الثاني وهذا الاخبار صحيح وأما الجواب بأن أن رائدة بغير مرضى لانها عملت النصب  
والرائدة لا يعمل ويبحث أيضا بأن في كلام المصنف تنافيا لأنه صرح بأن خبر هذه  
الأفعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الأفعال يقترن بأن المصدرية  
ومعلوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فان الحرف

(وكذا الباقي) بلا

فرق الاقتران الخبر

بأن المصدرية قائم في ذلك

على أربعة أقسام ما يمنع

وما يجب وما يغلب وما يعل

فيمتنع مع أفعال الشروع

ويجب مع حري واخبروا

المصدرى يخرج ما اقترن به من الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط في خبر هذه الافعال  
أن يكون فعلا مضارعا السكبان أخضر وأولى لسلامته من ورود هذه الاعتراض عليه  
(قوله ويغلب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكتف بأس الذين كفروا فهل  
عسىتم ان قوليتم أن تفسدوا في الارض وتحذلك ومن القليل قوله

عسى الكرب الذي أمست فيه \* يكون وراءه فرج قريب  
فان يكون خبر عسى ولم يقرن بان والكرب اسمها والموصول صفته وجملة أمست فيه  
صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور  
البصريين الى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر  
(قوله وأوشك) الغالب في خبرها أن يقرن بأن كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا \* اذا قبلها توأنا يعلوا ويعنوا  
ويقل تحييته بدونها كقوله

يوشك من فز من منيته \* في بعض غراته يوافقها  
ونقل في التصريح عن الشلوين أن خبراً وأوشك لا يجب اقترانه بأن الا ان جعلت  
للترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا (قوله ويقل مع كاد وكرب) قال  
الناصر الطبري واذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهى بتقدير حرف الجراى  
كاد وكرب في أن يقوم وأوشك في ان يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا  
هنا حذفه لكثرة الاستعمال (قوله اربع عشر خبرها الجازية) نسبة لاهل الجاز لانهم  
هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرغوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل  
قال تعالى ما هن أمهاتهم ما هذا بشر او نحو ذلك ووصف ما بالجازية احتراز عن ما  
التميمية أى التى نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما  
نافية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الجاز ما زيد قائم ما نافية جازية تجعل  
عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائم خبرها وأوشك على لسان بني تميم  
ومهملة فاعطاف قلب له انتسب \* فأجاب ما قبله الحب حرام

برفع الجزأين أى أن التميمى لا يجازى قال الأصمعي ان ما لم تحب في الشعر الا على لغة بني  
تميم أى ما خلا ألبيا نافلية وانما عملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بما في نفي الحال  
والشكول على المعارف والسكرات وفي دخول الباء في خبرها فقه هذه أوجه ثلاثة  
اشتركت مع ليس فيما (قوله وانما تعمل هذا العمل بشرط) أى اربعة ذكر المصنف  
منها ثلاثة وفي شرط اربع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو  
قوله \* وما كل من وافى منى أنا عارف \* بطل عملها وجوب الضعفها في العمل فلا  
يتصرف في معمول خبرها بالقديم الا اذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو  
ما عندك زيد مقيماً وباني أنت معنيما وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف  
ما لم يتوسعوا في خبرها (قوله ما ان زيد ذاهب) ومنه قول الشاعر  
بنى غدائه ما ان أنتم ذهاب \* ولا صريف ولكن أنتم الخريف

ويغلب مع عسى وأوشك  
ويقل مع كاد وكرب  
(الاربعة عشر خبرها الجازية  
نحو ما هذا بشر) فهذا  
اسمها وبشر خبرها وانما  
تعمل هذا العمل بشرط ان  
لا يقرن الاسم بأن الزائدة  
وان لا ينتقض نفي الخبر  
وان لا يتقدم الخبر على  
الاسم فان اقترن الاسم  
بأن نحو ما ان زيد ذاهب او  
انتهى نفي الخبر نحو ما  
محمد الرسول او تقدم الخبر  
على الاسم

وروي ما ان أنتم ذهباً بالنصب وخرج على أن انافية مؤكدة لما وليست زائدة وانما  
بطل عملها اذا اقترن بها ان لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقتصر اسمها بان  
فبعدت عن مشابقتها ليس ولو جرد الفاصل بينهما وبين معموليها ولان ان الزائدة في  
صورة ان النافية فكان النفي انتقض لان نفي النفي ايجاب (قوله نحو ما في الدار  
رجل) ومثله قولهم ما مسمى من أعتب وتغيب المصنف بهذا المثال اشارة الى أن عملها  
يبطل اذا تقدم الخبر مطلقاً ولو جازاً وجروراً وذهب القراء وابن عصفور الى جواز  
تقدم الخبر اذا كان ظرفاً أو جازاً وجروراً فلا يبطل عملها عند ما قال الربيع انه  
القياس لبقاء معنى النفي خصوصاً وقد توسعوا في الظروف والمجرورات (قوله ليس  
الطيب الا المسك بالرفع) فليس مهولة والطيب مبتدأ والاداة حصر والمسك خبر  
الطيب قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لئلا يعم أي وأما  
لغة أهل الحجاز فهو النصب كما نقله أبو عمرو بن العلاء وهذه المسئلة جرت بين أبي عمرو  
وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء كان عيسى يشكر الرفع وأبو عمرو يجيزه  
فاجتمعوا فقال له عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو نعمت يا أبا عمرو وأدخل الناس ليس في  
الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تسمى الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو وخلفه الاجم  
وأما محمد بن يزيد الى بعض الجحاريين وجهه ان يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض  
التمميمين وجهه ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرنا بذلك عيسى وأبا عمرو  
فأخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا افقت الناس  
خاتمة بقي ما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند الحجازيين  
ايضا لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تكثير معموليها نحو قوله

تعرف فلا شيء على الارض باقيا \* ولا وزر عما قضى الله واقيا

ومثلها لا فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين فأخذ  
بعضهم بظاهرها فقصرها على الحين لكن في الشذور انها تعمل في الحين بكثرة وفي  
الساعة والا وان بقله ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل  
والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أي ليس الحين حين قرار  
ومن غير الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شذوالات حين مناص برفع  
حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد  
خير امن أحد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد \* الا على أضعف المجانين

واما الحسناندر كما في الاوضح تبعاً لابن مالك بل ذكر القراء وأكثر البصريين المنع  
(قوله الا البديل) استثناء البديل من بين التوابيع مبني على ما ذهب اليه الاخفش  
والرمامي والفارسي وأكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل في البديل ليس هو  
العامل في البديل منه بل عامل مقدّمه مائل للعامل البديل منه واستدلوا على ذلك  
بالسمع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى ليجعلننا من يكفر بالرحمن ليسوهم سقفا

نحو ما في الدار رجل  
بطل العمل في الأمثلة  
الثلاثة لانها انما عملت حلاً  
على ليس وليس لا يزداد  
بعدها ان وقد تم عمل اذا  
انتقض نفي الخبر بالانحو  
ليس الطيب الا المسك  
بالرفع حلاً على ما واطع  
ما في العمل اشترط الترتيب  
في معموليها (الخامس عشر)  
التابع للنصب وهو اربعة  
النعته نحو رأيت زيدا  
العاقل والعطف نحو رأيت  
زيداً وعمراً والتوكيد نحو  
رأيت زيدا نفسه والبديل  
نحو رأيت زيدا الخاك فهذه  
التوابيع الاربعة منصوبة  
وناصبها ناصب متبوعها  
الا البديل فناصبه مقدم  
عائله لناصره متبوعه  
ولذلك آخر

من فضة فقد أعيد الحار في البديل وهو لا يتم وغير ذلك من الآي والاشعار وأما  
 القياس فلان البديل مستقل ومقصود بالذكور ولذا لم تشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا  
 وتذكيرا ومذهب سيمويه والمبرد والسمرقاني والبخاري وابن الحاجب أن العامل  
 فيه هو العامل في البديل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر  
 الثاني وقد رد الرضي استدلال الاولين كما نقله الناصر الطبراني في شرحه (قوله  
 السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف للفعل المضارع بعدم اتصال  
 النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا أما اذا اتصل به نون النسوة أو نونا التوكيد  
 فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب أو جازم كان اعرابه محليا وقد علمت أن المراد  
 بالمتصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقدير أو محلا فتدبر (قوله  
 ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر اذ قد ذهب الزجاج والفارسي الى أن النصب بعد  
 اذن بأن مضمرة وذهب الاخفش الى أن كي بجميع استعمالها حرف جر والنصب  
 الفعل بعدها بأن مضمرة (قوله أن يفتح الهمزة وسكون النون) احتراز عن أن يكسر  
 الهمزة فانها من الجوازم وعنها يكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيها فانها ناصبة  
 تنصب الاسم وترفع الحبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية  
 لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت أن المفسرة وهي التي سميت بجملة فيها معنى  
 القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقتصر أن يجار لا لفظا ولا تقدير انحوا قوله تعالى  
 اذا وحينا الى أمك ما يؤتى أن اذ فيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالية للماخو  
 فلما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف وخجورها كقوله \* كان ظبية تعطو الى  
 وارق السلم \* بجزئية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتي نبي زيدا كرمته وسجيت  
 أن الناصبة مصدرية لانها تسبى مع مدخولها مصدر نحو عجبت من أن تقوم أي من  
 قيامك ثم فعل كونها ناصبة اذ لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين  
 بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقلية نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى  
 فان ان مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون الخ في محل رفع خبرها  
 (قوله ولن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كان النفي نحو لن نبرح عليه  
 عا كفين حتى يرجع اليناموسى أو غير محدود نحو لن نبرح الذين تدعون من دون الله لن  
 يخلفوا ذبايا وقد زعم البخاري أن لن تقيدا كيدا للنفي وتأنيده فقولك لن أفعله  
 كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلفوا ذبايا وقد رد على البخاري بما لا يسع  
 المقام ذكره قال الناصر الطبراني وقد وافقه على التأكيده جماعة بل قال بعضهم ان  
 منه مكابرة (قوله واذن) وهي حرف بسية ط عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ  
 وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذف الهمزة وقيل من اذ وان حذف الهمزة أن ثم  
 ألف اذا لا لئتماء الساكنين قال الرضي والذي يلوح لي ويغلب على ظني ان أصلها اذ  
 حذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة  
 بعدما كان مختصا بالماضي اه واختلف هل ترسم بالنون أو بالألف فذهب المبرد

(السادس عشر الفعل  
 المضارع اذا دخل عليه  
 ناصب ولم يتصل بأخره  
 شيء) يوجب بناءه كنون  
 الاثنا أو نون التوكيد  
 (ونواصبه) المتفق عليها  
 (أربعة أن) يفتح الهمزة  
 وسكون النون (ولن واذن  
 وكى) المصدرية مثال أن  
 (نحو أن تقول نفس) فان  
 حرف نصب واستقبال أما  
 أنها حرف نصب فواضح  
 وأما أنها حرف استقبال



الى انها ترسم نونا حتى انه قال اشتهى أن تكوى يد من يكتبها بالالف لانها مثل أن  
 ولن وقيل ترسم ألفا مطلقة وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان أهملت رسمت بالنون  
 للفرق بينهما وبين إذا النظر فمئة لئلا يقع الالتباس وهي حرف جواب وجزء عند  
 سيمويه قال الشلو بين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن  
 قال أزورك اذن أكرمك فقد أحبته وجعلت أكرامه جزاء زيارته أي ان زرتني  
 أكرمك وقد تتععض للجواب بدليل انه يقال أحبك فنقول اذن أظنك صادقا إذ  
 لا مجازة هنا إذ الشرط والجزاء كما قاله الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل  
 للجزاء في الحال (قوله فلانها تخلص المضارع للاستقبال) أي تعين زمن المضارع  
 الذي دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال اما لانه مشترك بينهما على  
 ما ذهب اليه السيد وأنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه الرضي  
 قال السيوطي وهو المختار عندي فعلى كل من القولين تكون أن قرينة على أن المراد  
 بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة مجازا أو ذلك لا يحتاج كل من  
 المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الآن القرينة في المشترك لتعيين المعنى المراد وفي  
 المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي (قوله وتقول فعل مضارع منصوب الخ) والنصب بها  
 اتفاق البصريين والكوفيين ورجحنا حزم ومنه قول الشاعر  
 إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا \* تعالوا إلى أن يأتينا الصيد نخطب  
 وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر  
 أن تقرأن على أسماء ويحكما \* مني السلام وأن لا تشعرا أحدا  
 ومنه أيضا قراءة أبي محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة بضم الميم (قوله فلان حرف نفى  
 الخ) ونبرح فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير  
 مستتر فيه وجو با تقديره نحن وعما كفي خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم  
 وعليه جار ومجرور متعلق بعما كفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع منصوب بأن مضمرة  
 وجو با بعد حتى والبنامة عاق ويرجع وموهى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول  
 الشاعر \* فلن يحل للعنين بعدك منظر \* فان يحل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة  
 جزمه حذف الواو والفتحة قبلها دليل عليها (قوله ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله  
 اذن والله نرميهم بحرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب  
 وذلك لان القسم جى به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجزم في قولهم ان الشاة لتجتر  
 فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بالانحوا اذن لا أكرمك لان  
 الثاني كالجزء من المنفى وكذلك النداء نحو اذن يا زيدا أكرمك وقد أجاز ابن عصفور  
 الفصل بالطرف والجار والمجرور كما أشير لذلك في قول بعضهم  
 اعمل اذن اذا أتيتك أولا \* وسقت فعلا بعدها مستقبلا  
 واحذر اذا عملتها أن تفصلا \* الا بخلاف أوداء أو بلا  
 وافصل بطرف أو مجرور على \* رأى ابن عصفور رئيس النبلا  
 بعد ما يصدر

أى لعدم اسماء تكه وأما أنها ١٥٦ حرف نصب فالجملها النصب وعلامة كونها مصدرة تقدم لام التعليل

ولم وقعت اذن بعد الواو والفاء مجازا عما لها نظر السكون ما بعد العاطف جملة مستأنفة  
والغاؤها نظر التقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلافا للاقبلا  
فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرى شاذا بالنصب فيهما (قوله أى لعدم اسماء تكه)  
العدم تفسير للاو والاساءة تفسير للمصدر المنسب اليه من كى والفعل قال الناصر  
الطبراني وفي كون مصدر فأسوا الاساءة نظر بل الظاهر انه الاسى أى الحزن اذ  
المعنى لكى لا تحزنوا وفى القاموس أسيت عليه كرضيت أسى أى حزنتم فتأمل (قوله  
تقدم لام التعليل عليها) قال الشهاب عمرة ان قلت فلوفرص في هذه الحالة النطق  
بأن بعدها نحو لكى أن تقتضى قلت هى بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى أن وهذا  
كما أن اللام بعد كى التعليلية في نحو قولك كى لتقتضى كى بدل من كى واعترضه الشيخ  
محمد الشوبرى كما نقل من خطه بأنه ان أراد البديل الذى هو أحد التوابع ففيه نظر  
لانه لم يدخل في الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل  
(قوله وتضمن أن الخ) هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى أن  
الاربعة الاول ناصبة بنفسها او قال الجرمي ان الثلاثة الاخيرة ناصبة أيضا بنفسها  
فان قلت قوله هنا وتضمن أن بعد اربعة من حروف الجر بخلاف لقوله في شرح  
الآجرومية والحاصل أن أن تضمن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية  
وحتى والجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهى اللام شامل للام التعليل والنجود  
(قوله فلام التعليل) ونسبى هذا اللام أيضا الى كى لدخولها عليها والسكون ما بعينها  
في بعض الاحوال هذا ولو أطلق المصنف اللام عن التقييد بكونها التعليل لسكان  
أخبروا شمل لتدخل لام العاقبة في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا  
وجرنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت  
عاقبته ان صار لهم عدوا وجرنا وتدخل اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى  
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفؤا نورا لله بأفواههم وأمرنا بالنسليم  
لرب العالمين وقد يقال أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من التأويل  
(قوله وحتى) هى بمعنى الى ان كان مجرورها المماصر يحا نحو حتى مطلع الفجر فان  
كان مؤولا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها  
كـ مثال المصنف وتارة تكون بمعنى كى وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو وأسلم  
حتى تدخل الجنة ويحلقها مقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفي الى أمر الله (قوله  
بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا) فالاول كقوله  
تعالى حتى يرجع اليناموسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى  
الامر من جميعا أعنى زمن التكلم وما قبل حتى وهو مسلازمتهم للعكوف على عبادة  
العجل والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فان  
قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى زمن الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار  
فان الله تعالى قص علينا ذلك بعدما وقع فان لم يكن الفعل الذى بعده حتى مستقبلا

عليها لفظا أو تقدير أو أسوا  
فعل مضارع منصوب بكى  
وعلامه نصبه حذف النون  
وما جاء منصوبا من الأفعال  
ولم يذكر معه شيء من  
النواصب الاربعة فالنصب  
له أن مضمر أن (وتضمن أن  
بعد اربعة من حروف الجر  
وثلاثة من حروف العطف)  
وانما اختصت أن بالاضمار  
لانها أم النواصب وهم  
يخصون الأمهات بزيادة  
الاحكام اظهارا للزينة (أما  
حروف الجر) الاربعة  
(فلام التعليل نحو لتبين  
للناس) فتبين فعل مضارع  
منصوب بأن مضمره جوارا  
بعد لام التعليل وعلامة  
نصبه الفتحة (ولام النجود)  
وهى المسبوقة بما كان أول  
يكن فالاول (نحو ما كان  
الله ليطلعكم على الغيب  
و) الثاني نحو (لم يكن الله  
ليغفرهم) فيطلع ويغفر  
منصوبان بأن مضمره وجوبا  
بعد لام النجود (وحتى) اذا  
كان الفعل مستقبلا بالنسبة  
الى ما قبلها سواء كان  
مستقبلا بالنظر الى زمن  
التكلم أولا (نحو حتى تبين  
لك) فيتبين فعل مضارع  
منصوب بأن مضمره وجوبا  
بعد حتى (وكى التعليلية)  
وهى التى لم تقدم عليها  
اللام لالفاظا ولا تقديرا

(نحو كى تقر عينها الدائم تنوبها للام التعليل) فتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد كى اضمارا لازما باحد

(واما حرف العطف) الثلاثة (فاو نحو لا قتلن الكافر أو يسلم) فيسلم منصوب بان مضرة بعد أو اضممار أو اجبا وان  
وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر والتقدير ليسكون مني قتل للكافر أو اسلام منه (وفاء السببية  
وواو المعية في الأجوبة الثمانية) الاول (جواب الأمر نحو تعال فأحسن أو وأحسن اليك) فأحسن منصوب بان مضرة  
وجوبا بعد الفاء والواو (و) الثاني (جواب النهي نحو لا تخاصم زيدا في غضب أو ويغضب) في غضب منصوب بان مضرة  
بعد الفاء والواو (و) الثالث (جواب التمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول (نحو ليت الشباب يعود  
فأترج أو أترج أو أترج) فأتزوج أو أترج منه (فأترج أو أترج) فأترج أو أترج منه (فأترج أو أترج) فأترج أو أترج منه  
والواو (و) الرابع (جواب الترتيب) وهو طلب الأمر المحبوب (نحو لي أراجع الشيخ فيفهمني أو يفهمني) والخامس  
(جواب العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء والنصدا المجمة وهو الطلب بلين ورفق (نحو ألا تنزل عندنا فنكرمك  
أو نكرمك) السادس (جواب التخصيص) بهملة فم مجتمعتين وهو الطلب ١٥٧ بحث وازعاج (نحو هلا

أحسنك إلى زيد فيشكرك  
أو يشكرك) السابع  
(جواب الاستفهام) وهو  
طلب الفهم (نحو هل زيد  
صديق فيسركن اليه أو  
يسركن اليه) الثامن  
(جواب الدعاء نحو رب  
وفقني فأعمل صالحا وأعمل  
صالحا) بعد النفي المحض  
نحو لا يقضى علي زيد فيقوت  
أو يعوت) ولم يسمع النصب  
بعد واو المعية إلا بعد أربعة  
النفي والأمر والنهي والتمني  
والباقي بالقياس عليها

بأحسد الاعتبارين امتنع اضممار أن وتعين الرفع كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت  
ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أختها في الجزم) المراد بالاخت هنا النظر ففهمه مجاز  
طريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه  
الشبه أو انما اختها في الدلالة على النفي واختلاف في ماسهذه ففهم من كبة من لم الجازمة  
وما الزائدة كما زيدت في أيما وقيل هي بسيطة (قوله فيتقرر الكلام معهما) قال  
الرضي ومعنى التقرير الجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه كقولك تعالى ألم نربك فبينما  
وليد أو قوله ألم نشرح لك صدرك (قوله فالخرف ان) وهي تقتضي الربط من غير اشعار  
بزمان ولا شخص ولا مكان ولا حال ومثلها انما كما سأتى ففهم موضوعان لمجرد الدلالة  
بجملته ببقية الأدوات كما استعمله وبدأ بها لانها أم الباب ومن ثم يهدف بعدها الشرط  
والجزء معاني الشعر نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان \* كان فقيرا معد ما قالت وان

(قوله وقيل هي اسم) واليه ذهب المبرد وابن السراج والقارسي (قوله والاسم  
نوعان) قال في الضوء اعلم أن هذه الأسماء وضعت موضع ان لضرب من الإيجاز

(وجواز المضارع قسمان ما يجوز فعلا واحدا وما يجوز فعلين فالذي يجوز فعلا واحدا (نحو لم يلد ولم يولد ولمسا) بتشديد  
الميم اختتم في الجزم نحو وما يأتكم بخلاف لما الحينية نحو فلما قضينا ولما الإيجابية نحو أقسمت عليك لما فعلت كذا أي  
الافعلت كذا فانهم ما يدخلان على الماضي (ولام الأمر) نحو لينفق (ولام الدعاء) نحو ليقض علينا (ولا في النهي)  
نحو لا تخف (ولا في الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأمامعنا (فلم لنفي الفعل في الماضي مطلقا ولما لنفي الفعل في الماضي  
متصلا بالحال نحو لما يذوقوا عذاب) أي إلى الآن ماذا قوه (وقد تحقق لم ولما همزة الاستفهام) فيتقرر الكلام معهما  
(نحو ألم نشرح لك صدرك ولما يقيم زيد ولما الأمر والدعاء لطلب الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب الترتيب) فن الأعلى  
إلى الأدنى أمر ونهي ومن الأدنى إلى الأعلى دعاء (والذي يجوز فعلين حرف واسم فالخرف ان) بكسر الهمزة وسكون  
الذون (باتفاق واذا على الأصح) وقيل هي اسم (وهما موضوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط والاسم)  
نوعان (ظرف وغير ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم (وما ومهما وأي وكيفما والظرف زمان ومكان فإزمان متى وإيان  
والمسكان أين وأنى وحيشا وهي تنقسم ستة أقسام) أحدها (ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو  
ان واذا ما) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من و) الثالث (ما وضع للدلالة على  
ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما و) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى  
وإيان و) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيشا و) السادس (ما هو متردد

بين الاقسام الخمسة وهو اى فاعلها بحسب ما تضاف اليه (فهو فى قولك اكرمهم يقيم اقم معه من باب من وفى قولك اى الدواب  
تركب اركب من باب ما وفى قولك اى يوم تصم اضم من باب متى وفى قولك اى مكان تجلس اجلس من باب أين  
\* أمثلة ذلك (مثال لم تحو لم تكن أمنت) اعرابه لم حرف نفى وحزم وتكن فعل مضارع مجزوم ولم علامة حزمه السكون  
(ومثال لما تحو لما يذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة حزمه حذف  
النون لانه من الافعال الخمسة (ومثال لام الامر نحو ليمفق ذو سعة) اعرابه الا لام الامر وينفق فعل مضارع  
مجزوم بلام الامر وعلامة حزمه سكون آخره وذو فاعل وسعة مضاف اليه (ومثال لام الدعاء نحو ليمقتض علينا ربك)  
فيمقتض مجزوم بلام الدعاء وعلامة حزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتسلة وعليها جاز ومجروور متعلق بيمقتض وربك  
فاعل ومضاف اليه (ومثال لافى النهى نحو لا تخف ولا تحزن) فلا حرف نهى وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة  
حزمهما السكون (ومثال لافى الدعاء ١٥٨ فحو لا تؤاخذنا) فلا حرف دعاء وتؤاخذ مجزوم بها وعلامة

والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا  
أضرب زيدا وان تضرب عمر أضرب عمر وان تضرب خالدا أضرب خالدا الى ما لا يمكن  
حصره ولا يقدر على استيعابه فاقى بالسم عام يشمل الجميع وترك استعمال أن معه  
فقد خل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم بالسمية وبني لضمه  
معنى ان وهو مضمون المجل على المفعولية فيماد كزنا من المثال كاذب قلت على تأويل  
أى انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمنى أكرمه كان محمله مرفوعا بالا ابتداء  
على تأويل أى انسان يكرمنى أكرمه وعلى هذا ففس نحو ما تصنع أصنع اذ المعنى شيا  
ما ان تصنعه أصنعه لان ما بهم يقع على كل شى فلما قصد الشيعاء أن به وجعل نائما  
مناب حرف الشرط كما ذكرناه وبجمله نصب على المفعولية (قوله الاقسام الخمسة)  
صوابه الأربعة كما فى شرح الشذور وقدمشى المصنف على الصواب فى شرح التوضيح  
فقال والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم  
يدخلها فى قسم من الاقسام الستة اذ كورة فعليك بالتأمل فى ادخالها (قوله وتلف  
جواب الشرط) قال العيني قوله قالت من الايمان وكذلك آتيا ووقع فى بعض النسخ  
آتيا بالياء الموحدة من الالباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس به المعنى  
(قوله وانك مهمما تأمرى القلب بفعل) صدره أشرك منى أن حبلك قاتلى \* والبيت  
لامرى القيس من معاقبة (قوله فهما اسم شرط) أى على الاصح والدليل عليه قوله  
تعالى مهمما تأتيا من آية فعاد الضمير الجور إليها ولا يعود الضمير الاعلى الاسم

حزمه السكون وفاعله  
مستتر فيه وجوبه  
أنت ونام مفعوله (ومثال أن  
نحو ان تؤمنوا وتتقوا تؤتكم)  
فان حرف شرط يجزم فعلين  
وتؤمنوا فاعل الشرط وهو  
مجزوم بان وعلامة حزمه  
حذف النون وتتقوا فاعل  
عليه وعلامة حزمه حذف  
النون أيضا ويؤتكم جواب  
الشرط وهو مجزوم وعلامة  
حزمه حذف الياء (ومثال  
اذما نحو وانك اذا تأت  
ما أنت أمر \* به تلف من اياه  
تأمر آتيا) فاذما حرف شرط  
يجزم فعلين وتأت فعل الشرط  
وهو مجزوم وعلامة حزمه  
حذف الياء وتلف جواب

الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه حذف الياء (ومثال من فحو لا يؤاخذنا) فحو لا يؤاخذنا  
فعلين محالها رفع على الابتداء ويعمل فاعل الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه السكون ويعمل فاعله العائد على من فى  
موضع رفع على الخبرية وقيل الخبرية جواب الشرط وقيل هما ويجز جواب الشرط وعلامة حزمه حذف الالف (ومثال  
ما تحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) فاسم شرط وموضعها نصب على المفعولية للفعل الذى بعدها فهو عامل فى محلها  
النصب وهى عاملة فى لفظة الجزم وعلامة حزمه حذف النون ومن خير بيان لما يعلمه الله جواب الشرط وعلامة  
حزمه السكون (ومثال مهمما تأمرى القلب بفعل) فهما اسم شرط مبتدأ وتأمرى خبرها وهو مجزوم بها  
وعلامة حزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والقلب مفعول به ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه  
السكون وكسر لموافقة حركة الزوى والشرط وجوابه خبران (ومثال أى تحو أيما تدعوا فله الاعمال الحسنى)

فأيا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا واصله وتدعوا محذوم وعلامة حزمه حذف النون وفله جار ومجرور خبر مقدم  
والأسماء مبتدأ مؤخر والحسن نعت الأسماء وشمل الجملة الابتدائية حزم على أنها جواب الشرط (ومثال كيفية نحو  
كيفية تتوجه تصادف خيرا) فكيفية في محل نصب بالفعل وتتوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له  
على شاهد من شعروا لا نثر (ومثال متى نحو متى أضع العمامة تعرفوني) فمتى اسم شرط في موضع نصب على الظرفية  
الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو محذوم وعلامة حزمه السكون وكسر لا لتقاء الساكنين وتعرفوني جواب  
الشرط وهو محذوم وعلامة حزمه حذف الون والاصل تعرفوني (ومثال أيان نحو أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا  
لم تدرك إلا من منال تزل حذرا) فأيان في موضع نصب على الظرفية ١٥٩ الزمانية وناصبه تؤمنك وتؤمنك

فعل الشرط وتؤمن جواب  
الشرط وعلامة حزمهما  
السكون وغيرنا مفعول به  
(ومثال أين نحو أينما تكونوا  
يدرككم الموت) فأين في  
محل نصب على الظرفية  
المكانية وناصبه تكونوا  
وما صلة وتكونوا فعل الشرط  
وهو محذوم وعلامة حزمه  
حذف النون ويدرككم  
جواب الشرط وهو محذوم  
وعلامة حزمه السكون  
والموت فاعل (ومثال أني  
نحو أني تأمن تستجبر بها  
تجد حظا جلا ونارا تأججا)  
فأنى يقع الحمزة وتشديد  
النون المفتوحة في محل  
نصب على الظرفية المكانية  
وناصبه تأمن وتأمن فاعل  
الشرط وعلامة حزمه حذف  
الياء وتستجبر بدل منه بدل  
استعمال وتجد جواب الشرط  
وهو محذوم وعلامة حزمه  
السكون (ومثال حيثما نحو

(قوله فأيا اسم شرط) وأما ما فرادة للتوكيد وقيل هي شرطية كرت لما اختلف  
اللفظان ذكره أبو البقاء (قوله وشمل الجملة الابتدائية حزم) مراده بالابتدائية  
المصدرية بالابتدائية المستأنفة إذا محل لها من الأعراب والدعاء في الآية الشريفة  
بمعنى التسمية لا الطلب صرح به النحوي وغيره وتبين أي أعوض عن المضاف إليه  
وتقدير الكلام ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أي هذين الاسمين تسموا فلهو حق  
واعتاد صرح قوله تعالى فله الأسماء الحسنى موضع فهو حق لأنه يفيد ذلك مع اثبات  
الحسن لسائر أسمائه إذا خفاء في أن هذين الاسمين من جملتها فثبت لها ثبت لهما  
ثم ضمير له للمسمى جل وعلالا للاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) صدره  
\* أنا بن جلا وطلاع الثنايا \*

وبعده فان مكاننا من حميرى \* مكان الليث من وسط العرب  
والياء المستددة من حميرى زائدة كما في أخرى ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف  
أي فان مكاننا من نسب حميرى وحميرى قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف  
والليث الأسد والعربين مأواه والمعنى أنا المقتحم للامور العظام متى أضع العمامة عن  
رأسي تعرفوني فليست بجعول فان مكاننا من حميرى مكان الليث في وسط عربيه الذي  
يألفه وفيه أيماء إلى أنه من أشراف بني حمير (قوله ويدرككم جواب الشرط) وقد  
قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه  
شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا (قوله جواب  
الشرط الخ) وأما وجه تسميته بجوابا فلأنه لما زعم الأول صار كالجواب الآتي بعد  
كلام السائل وأما وجه تسميته جزاء فلأنه لما كان مترتبا على ما قبله أشبه الجزاء على  
الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقاني وأفهم تعبيرهم بالجواب والجزاء أن  
الأول وهو فعل الشرط سبب للثاني فأدوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل  
أولهما سببا للثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد يجعل الشيء سببا لأن  
المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر أو لزومية شيء لشيء وجعلها أدلة عليه قال الجاهلي

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان) فحيثما في موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقيم وما زائدة  
وتستقيم فعل الشرط ويقدر جواب الشرط وعلامة حزمهما السكون (ويسمى الأول من الفعلين فعل الشرط ويسمى  
الثاني منهما جواب الشرط) يسمى أيضا (جزاء الشرط) سواء كانا مضارعين كما مثلنا أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا  
أو الأول مضارع والثاني ماضٍ نحو من يقرء القرآن يزداد حسنا بقرائه أو بالعكس نحو من كان يريد حرث الآخرة  
نزذله في حرثه



(المجرورات) المشهورة (قسمان مجروران بالحرف ومجرور باضاف لا بالاضافة) على الاصح وزاد بعضهم الجر بالتهجية وبعضهم الجر بالمجاورة وبعضهم الجر بالتوهم (فلا قول) وهو المجرور بالحرف (ما يجري عن والي) نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى والكل نحو قولك نوكت على الله وأقبلت عليه (وفي) نحو التعيم في الجنة وفيها ما تشتهي الانفس (ورب) نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة (والباء) الموحدة نحو اعصمت بالله واستعنت به (والكاف) نحو الادي كالخيلة اذا قطع رأسه مات (واللام) نحو الذل للبغيه ولهم سوء المنقلب (وحروف القسم وهي الباء) الموحدة (والواو والتاء) الفوقية نحو بالله ووالله وبالله ماراً بت فتمنة أعظم من هذه الفتنة الواقعة في آخر سنة ثنتين وتسعائة وهذا الله من شرسنة ثلاث (والثاني) وهو المجرور بالضاف (ثلاثة) أقسام ما يقدر باللام الاستحقاقية (نحو غلام زيد وما يقدر عن) الجنسية (نحو خاتم فضة وما يقدر بفي) الظرفية (نحو مكر الليل فلاول من الثلاثة على معنى غلام زيد والثاني على معنى خاتم من فضة والثالث على معنى مكر في الليل وبعضهم حصروا المجرورات

١٦٠

وايس المراد أن لا يكون الفعل الاول سبباً حقيقة للثاني لا خارجاً ولا ذهاباً بل ينبغي أن يعتبرا المتكلم بينهما مناسبة يصح أن يوردها في صورة السبب والمسبب أو اللزوم والمزوم كقولك ان شتمتني أكرمك فالشتم ليس سبباً حقيقة للال كرام ولا الا كرام سبباً حقيقة لاله لا ذهاباً ولا خارجاً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهاراً لمكارم الاخلاق يعني انه من الممكن يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الا كرام عنده (قوله المجرورات قسمان) أل في المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه بالثني أو ان القسمين لما كان كل واحد منهما مامشياً على جزئيات كثيرة كان جمعاً في المعنى لفصل من هذه الجمعية التطابق بين المبتدأ والخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بأن العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضي انه ليس بشيء لانه ان أريد كون الاسم مضافاً اليه فهو هذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان أريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل اه وبقي قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدّر نظراً الى أن معناه في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا وصل غلام زيد غلام حصل لا يدعى المضاف قائماً بالمضاف اليه لا حصل الحرف وهذا الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبراني عن الرضي في شرحه (قوله ورب) بضم الراء وقع الموحدة مشددة ومخففة وبضمها أيضاً مع اسكان الباء ويقال رب بضم الراء وقع الموحدة مشددة ومخففة وتاء التانيث قال الناصر وقد ذكرت الحاشي بعض التعاليق أكثر من مائة لغة (قوله والثاني ثلاثة أقسام) هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام) بأن يكون المعنى عليها لان الحرف هو العامل لانه خلاف الاصح ومعنى ذلك أن تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة أن لا يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر عن الجنسية) بأن يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف اليه جنساً للمضاف (قوله وما يقدر بفي) بأن يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم أن يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف (قوله وبعضهم حصروا المجرورات في المضاف اليه) من ذهب الى هذا ابن الحاجب في السكافية (قوله أو تقدير) أي مراداً قال ابن الحاجب واحترزت بمراداً

في المضاف اليه فقط وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً كالقسم الاول أو تقدير كالتقسيم الثاني (وا ما تابع الخفوض فالصحيح في غير البديل انه مجرور بما جزمته وبعده من حرف) نحو زيد الفاضل فالفاضل مجرور بالباء (أو مضاف) نحو غلام هند الفاضلة في الدار الفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها في المعنى وفي البديل أنه على نية تسيار العامل وأما الجر بالمجاورة نحو هذا حجر ضب حجر ضب حجر ضب حجر ضب

عن

في المضاف اليه فقط وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً

كالقسم الاول أو تقدير كالتقسيم الثاني (وا ما تابع الخفوض فالصحيح في غير البديل انه مجرور بما جزمته وبعده من حرف) نحو زيد الفاضل فالفاضل مجرور بالباء (أو مضاف) نحو غلام هند الفاضلة في الدار الفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها في المعنى وفي البديل أنه على نية تسيار العامل وأما الجر بالمجاورة نحو هذا حجر ضب حجر ضب حجر ضب حجر ضب

المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت بحر المرفوع على الخبرية والجر بالتوهم نحو لست قائما ولا قاعدا بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس فانهم ايرجعوا عند التحقيق الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح ملحقة أبي حيان **يذكر الجمل وأقسامها** (الجملة كل مركب اسنادي) أفاد أم لم يفد (وهي اما فعلية واسمية) أي منسوبة الى الفعل أو الاسم (فالاسمية هي المصدرة باسم) مسند اليه أو مسند (لفظا) ١٦١ نحو زيد قائم وقائم زيد (أو تقديرا

نحو وان تصوموا خير لكم) فان تصوموا مؤول باسم تقديره صيامكم خير لكم (والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا نحو قائم زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله) فعبد الله مفعول بفعل محذوف تقديره ادع عبد الله والمعتبر من المصدر ما هو مصدر في الاصل فجملة كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لان الاسم المتقدم فيها في رتبة التأخير فان قلت بقي من التقسيم جملتان الشرطية وهي المصدرة بأداة الشرط والظرفية وهي المصدرة بالظرف نحو عندك مال قلت أما الشرطية فانها ان صدرت بحرف شرط فهي فعلية نحو ان قام زيدت وان صدرت باسم فهي اسمية ان كان الاسم مسندا اليه نحو من يقيم أقيم معه والا فهي فعلية نحو ما تصنع أصنع واما الظرفية فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل فهي فعلية والا

عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر متدر فيهما لكنه غير مراد اه وقد أغفل المصنف قيد مراد او كان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر \* (قوله **يذكر الجمل وأقسامها**) هذه ترجمة أي هذا موضع ذكر الجمل أي أحكام الجمل والمراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الاعراب أو لا ومرادها بالأقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الآتية (قوله الجملة كل مركب) أي حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادي أي في الاصل أو في الحال وقوله أفاد كقولك قام زيد أم لم يفد نحو ان قام زيد فالجملة أهم من الكلام لصدها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسميهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع ان شيئا من هذه الجمل وحده ليس مفيدا وذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجلس قائلا لانه الذي يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق تجازي باعتبار ما كان اه ونعام الكلام في هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد (قوله وقائم زيد) كذا هو في النسخ بدون همزة الاستفهام والا حسن ان يقول واقائم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قائم مبتدأ وهو مسند وزيد فاعل به أغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد في اعمال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقة ما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التثنية ولذا ان تقول لا يتعين جعله مثلا للسند بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المسند اليه في رتبة اول (قوله جملة كيف جاء زيد) كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر الكلام (قوله وفريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدم جواز وفي المثال الذي قبله قدم الاسم وهو كيف وجوب بالماذ كرنا من التعليل (قوله فان قلت بقي من التقسيم جملة الخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة لشرطية قليل الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت في عبارته اللاحقة (قوله واما الظرفية الخ) اعلم ان الظرف والمجرور اذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام ووقع بعدهما

٢١ ز فهي اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى ما بعد الحرف فان كان اسما نحو ان قام زيد اقائم فهي اسمية) نظر المدخول الحرف (وان كان فعلا نحو ما ضربت زيد افهي فعلية) نظر الى مدخول الحرف (ثم تنقسم) الجملة ثانيا (الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر في الصغرى الى المجزوء في الكبرى الى المصدر فلاي شيء قدمت ما راي في العجزة على ما راي في المصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار السكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعاف موضع الجزء ثم السكل ليوافق الوضع الطبع



وصلة الحرفي لا تحتاج اليه (الثالثة المعترضة بين شيتين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملة من سواء اقترنت أو  
 الاعتراض فيهن أم لا فالمقترنة بالواو بأقسامها الثلاثة نحو على وأن لم يحمل السلاح شجاع فجملة وأن لم يحمل السلاح  
 من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدأ والخبر والتقدير على شجاع ١٦٣ ونحو أن الثمانين وبلغتها قد

أحوجت فهي إلى ترجان  
 فجملة وبلغتها عادية  
 معترضة بين اسمين أن وخبرها  
 (و) ونحو أن لم تفعلوا وأن  
 تفعلوا فاقترنوا النار فجملة  
 وأن تفعلوا معترضة بين جملة  
 الشرط وجوابه (وغير  
 المقترنة بأقسامها الثلاثة  
 نحو وأنه لقسم لو تعلمون  
 عظيم فجملة لو تعلمون  
 معترضة بين مفردين وهما  
 قسم وعظيم ونحو الشرائع  
 شاء الله يزول ونحو فلا  
 أقسم بمواقع النجوم إلى قوله  
 أنه لقرآن كريم وما بينهما  
 اعتراض بين جملة من جملة  
 القسم وجوابه (الرابعة  
 المفسرة لغرض غير الشأن)  
 سواء كان ما تفسره حظ  
 من الأعراب أم لا فالأولى  
 (نحو كمثل آدم خلقه من  
 تراب) فجملة خلقه من  
 تراب تفسير لمثل المجردة  
 بالكاف والثانية نحو زيد  
 ضربته فجملة ضربته  
 مفسرة لجملة مقدرة وذلك  
 المقدرة لا محل لها من  
 الأعراب لأنها ابتدائية  
 وفصل الشلو بين فقال أن

وحده لا محل له من الأعراب إذا حرف الأعراب له لفظا ولا محلا (قوله وصلة الحرفي  
 لا تحتاج اليه) بل لا يصح تعلق الرابطة به لأنه لا يعود إلا على الأسماء وأيضا بخالف  
 الحرفي الأسمي في أنه يصح أن تقول في عاتقها يوم الحساب أن ما وصلتها في محل جر  
 لأن الموصول الحرفي لا أعراب له أصلا بخلاف الاسمي (قوله الثالثة المعترضة) بكسر  
 الزا على الأسناد المجازي كعشرة راضية ويجوز فتحها على أنه من باب الحذف  
 ولا يصلح أي المعترض بها قال في المحامح واعترض الشيء صارا راضيا كالشبهة  
 المعترضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية  
 الكلام أو تحسينه أو تبينه (قوله بين شيتين متلازمين) أي متطابرين وهذا اصطلاح  
 النحاة وأما البانيون فثبتوا الاعتراض في آخر الكلام قال الزحشري في  
 قوله تعالى ونحن له مسلمون فإنه كما يصح أن تكون هالما من فاعل نعبداؤهم من مفعوله  
 يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا له مخلصون التوحيد قاله في  
 المعنى ورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأي حيان توها منه أنه لا اعتراض إلا بما  
 يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيتين متطابرين (قوله تفسير لمثل) قال في  
 المعنى لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قدر جسد من طين ثم كونه بل  
 باعتبار المعنى أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو  
 التولد بين أبيين (قوله وفصل الشلو بين) هو أبو علي محمد بن عمر الأزدي من  
 أهل أشبيلية رئيس النحاة وشيخهم أخذ علم العربية عن أبي إسحاق بن مالك وأبي  
 الحسين فنجعة بن يحيى بن بجعة وأبي الحسين وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجدد كتاب  
 سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية إليه يرجع الناس من بلاد المغرب  
 لا يجاري ولا يباري وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن الأبدى وأبي الحسن بن الضائع وابن  
 أبي الربيع وأبي جعفر الكلبي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله  
 محمد بن أبي الفضل المرسي والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس بن  
 الحاج والاستاذ أبي زكريا بن ذي النون والاستاذ أبي جعفر بن رقيقة وغيرهم من  
 مشايخ النحاة ولم ينجب أحدا فيما علمناه من أهل النحاة نجابه وقد جمعت من تلاميذه  
 نحو من ثلاثين تلميذا ليس منهم أحد إلا مشهورا بالعلم والنحو مولده سنة اثنتين وستين  
 وخمسمائة وتوفي منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة بأشبيلية والشلو بين لقب  
 لأبيه ثم غلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسميل لأبي حيان في باب  
 كان (قوله كذا وأخواتها) أي نظائرها في أفادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولو لا

فسرت ما لا محل له فلا محل لها ولا فهي تابعة لما تفسره في أعرابه واتفق الجميع على أن المفسرة لتفسير الشأن لها  
 محل من الأعراب ففي نحو أنه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لأن وفي نحو كان هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية  
 لسكان (الخامسة الواقعة جوابا للقسم) سواء ذكر فعله أم لا فالأولى نحو أقسم بالله أن الصلح خير والثانية (نحو حيم  
 والكتاب المبين أنا أنزلناه) فجملة أنا أنزلناه جواب والكتاب (السادسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم) كذا

إذا جاء زيد فأكرمه (جمله أكرمه جواب إذا مترنة بالفاء ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب إذا مترنة باذا النجائية ونحو إذا جاء زيد أكرمته فأكرمته جواب إذا غير مترنة بالفاء ولا باذا النجائية (ومثال الثانية نحو أن جاء زيد أكرمته) (جمله أكرمته جواب أن غير مترنة بالفاء ولا باذا النجائية) (السابعة التابعة للامحلى له) من الأعراب (نحو قام زيد وقعد عمرو) (جمله قام زيد وقعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجمله قام زيد ابتدائية لا محل لها فكذاك ١٦٤ ما عطف عليها وهي قعد عمرو ولا محل لها (والجمل التي لها محل من)

ولو ما وكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المعنى والثاني أي الجملة الواقعة جوابا بالشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا فتحو أن تقم أقم وان قت أما الأول فلأن ظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا باذا النجائية) فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل (قوله لنحو قام زيد وقعد عمرو) هذا إذا لم تقدر الواو والداخل على قعد للخال فان قدرتم للخال كانت قدم مقدرة والجملة بعدها محملها نصب على الحال من زيد (قوله والجمل التي لها محل من الأعراب) قيل هذا يقتضي أن الأعراب محل الجملة لأن المتبادر أن من البيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الأعراب لا نفس الأعراب وأجيب عن ذلك بأنه جعل الأعراب محل للجملة مع الغسة للزومه له عند فقد المسانع أو بأن من تبعيضية وهناك مضاف مخدوف أي بعض محل الأعراب (قوله أيضا) قال الشمني في شرحه ديباجة المعنى وكلمة أيضا لا تستعمل إلا مع شيتين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوب اسماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الأول أرجع إلى الأخبار بذكر الجمل التي لها محل من الأعراب رجوعا وعلى الثاني أخبر بما تقدم راجعا إلى الأخبار بذكر الجمل التي لها محل واعلم أن ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الأعراب تسعا فزاد جملتين الأولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبهم الله العذاب الأكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبهم الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند اليها نحو سواهم عليهم أنذرهم الآية إذا أعرب سواهم خبر وأنذرهم مبتدأ فيكون محلها الرفع (قوله الواقعة خبرا) ومنه الجملة الانشائية نحو زيد اضربه جملة اضربه في محل رفع خبر زيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الانشائية لا تقع خبرا (قوله مفعولا للقول) اختلف في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذهي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب (قوله بإضافة حيث إليها) حيث اسم مكان مفعول به لأظرف قال ابن هشام في شرح اللعمية وإذا استلثت عن حيث من قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لأظرف مكان والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا

محال (الأعراب سبع أيضا) مصدر آض أيضا معني رجع رجوعا أي أرجع إلى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل (الأولى الواقعة خبرا لمبتدأ) لم ينسخ أو نسخ قالوا (نحو زيد أبوه منطلق) جملة أبوه منطلق خبر زيد محلها الرفع والثانية نحو كان زيد أبوه قائم جملة أبوه قائم خبر كان محلها النصب (الثانية الواقعة حالا) مرتبطة بالواقعة أو بالضمير فقط أو بالواو والضمير فقط أو بالواو والضمير فالأولى (نحو جاء زيد والشمس طالعة) جملة والشمس طالعة محلها النصب على الحال من زيد والثانية نحو جاء زيد على رأسه جملة يد على رأسه في محل نصب على الحال من زيد والثالثة نحو ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف فجملة وهم ألوف في محل نصب على الحال

من الواو في خرجوا (الثالثة الواقعة مفعولا للقول) الخالص من معنى الظن (نحو قال اني عبد الله) مبدؤا جملة اني عبد الله محلها النصب على المفعولية للقول فان كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل في محل الجملة وانما يعمل في مفرداته نحو قول زيد اعالما أي تظن (الرابعة المضاف إليها) اسم زمان أو مكان فالأولى (نحو إذا جاء نصر الله) جملة جاء نصر الله محلها الجر بإضافة إذا إليها والثانية نحو والله أعلم حيث يجعل رسالته جملة يجعل رسالته محلها الجر بإضافة حيث إليها



(الخامسة الواقعة بجواب الشرط جازم) وهوان الشرطية واخواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء أو باذا الفجائية مثال الأولى) وهى المقرونة بالفاء (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) جملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها اجواب ما الشرطية (ومثال الثانية) وهى المقرونة باذا الفجائية (وان تصيبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) جملة هم يقنطون محلها الجزم لانها اجواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم أو جازم ما ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فان الجملة الواقعة فى جوابه لا محل لها كما تقدم ١٦٥ (السادسة التابعة لمفرد) فان محلها

تابع لذلك المفرد فى اعرابه من رفع ونصب وجر فلرفع (نحو من قبل أن يأتى يوم لا يبيع فيه) جملة لا يبيع فيه محلها لا يبيع فيه محلها الرفع لانها ساعدت ليوم والنصب نحو واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله جملة ترجعون فيه الى الله محلها نصب لانها انعت ليوم والجر نحو ليوم لا ريب فيه جملة لا ريب فيه محلها الجر لانها انعت ليوم (السابعة التابعة للجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه) جملة قعد أخوه محلها الرفع اذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً عن زيد فان كانت معطوفة على الجملة على الكبرى السكبرى بأسرها فلا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية والأول أولى لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما (والضابط فى الاغلب ان كل جملة وقعت

مدلولاً عليه باعلم لا أعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان أولته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم (قوله الخامسة الواقعة بجواب الشرط جازم) اعترض بأنه لا يخفى لوما أن يريد بالشرط أداة الشرط أو فاعل الشرط فان أراد الأول فالجملة ليست بجواب لأداة الشرط وانما هى جواب لفعل الشرط وان أراد الثانى فقوله جازم ينفيه اذا الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وبالضمير فى قوله جازم الشرط معنى الاداة فيكون استخداً ما (قوله اذا كانت مقترنة بالفاء) انما اشترط فيها ذلك لانها حينئذ غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظاً نحو ان تقوم أقم أو محلاً نحو ان جئتني أكرمك (قوله جملة فان الله به عليم الخ) فيه تصريح بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذى عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أو باذا المجموع الجملة والفاء أو اذا (قوله التابعة لمفرد) أى لا سم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبداً وأما المعرف بلام الجنس فهو فى حكم النكرة ولهذا حمل يسبنى على الوصف فى قول الشاعر \* ولقد أمر على اللئيم يسبنى \* (قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولو قدرت الواو فى وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها فى موضع نصب على الحال من أبوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضى من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال انه قد قعد أخوه (قوله لان تناسب الجملتين الخ) يعنى ان عطفت على الجملة الواقعة خبراً كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وان عطفت على الجملة السكبرى كنت عاطفاً جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان (قوله ومن غير الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثانى كما لا يخفى والتشبيه لغير الاغلب من النوع الأول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وظنه غير واقع ولو قال المصنف والضابط فى الاغلب ان الجملة التى لها محل من الاعراب هى التى تقع موقع المفرد والجملة التى لا محل لها من الاعراب هى التى لا تقع موقع المفرد لمصح كونه مثلاً لهما فأم (قوله موقع مفرد) أى فعل وقوله لا لفظاً أى كما فى المضارع وقوله ولا محلاً أى كما فى الماضى (قوله المحضة) قال بعض الفضلاء اراد بالمحضة التى

موقع المفرد لها محل من الاعراب) بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب (وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الاعراب) ومن غير الاغلب فى الجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا الفجائية اذا كانت جواب الشرط جازم فانها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلاً لا لفظاً ولا محلاً فكان ينبغى أن لا يكون لها محل مع ان محلها الجزم \* (حكم الجمل) الخبرة المحضة (بعد المعارف والنكرات) اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة (لفظاً ومعنى) فهى حال من تلك المعرفة نحو وجاء أباهم عشاءً يبكون) جملة يبكون جال من الواو فى جأ أى باكين (واذا وقعت بعد نكرة محضة)

أى التى لم تخص من شئ من التخصصات (فهى نعت لتلك النكرة تنحو ليوم لاريب فيه) الجملة لاريب فيه نعت ليوم  
 قات قالت كيف تقع الجملة حالا ونعتا مع ان الحال ونعت النكرة واجبا للتنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير  
 قات الجملة اذا وقعت موقع النكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير وانتفاء مقتضى التعريف (واذا وقعت بعد  
 ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية نحو كمثل الجار يحمل أسفارا) الجملة يحمل أسفارا يحتمل  
 أن تكون حالا نظرا الى لفظ الجار فالتعريف بأل الجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرا الى معناه فان المراد به  
 الجنس لا سمار بعينه والاسفار جمع ١٦٦ سفر بالسكسر الكتب أى يحتمل كتبها كبار من كتب العلم

قصدها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التى قصدها الحكم لكونها  
 خبرا عن مبتدأ فى الحال أو فى الأصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال فى مثل  
 زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة محضته بل هى خبر فلم تكن الجملة  
 حادثة محضته ولا فى مثل أرحل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرحل لوقوعها بعد  
 نكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو هذا عبد بعثته  
 تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعثته كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان  
 الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد  
 الخبر مطلقا وهو واختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة وهو أبو عيسى  
 وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا فى المعنى (قوله وغير  
 المحضة) نحو لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى  
 الملائكة على فان الذين يتبادر الى أنه صفة لشكل شيطان أو حال منه وكلاهما باطل  
 اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى استثناء فى نحوى ونحو زار فى زيد  
 ساء كافته أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال وليكن السين وان  
 مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استتمالى فبمعنى حينئذ الاستثناء ونحو مات  
 فلان رحمه الله فجعله رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليس صفة لها لا نقطاعها عنها  
 فهى مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انما يكمله فى الارض الجملة  
 انما يكمله فى الارض مستأنفة لا نقطاعها عنها قبلها (قوله ليس بجمع عليه) فقد ذهب  
 ابن السراج الى ان الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل  
 وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمر فى  
 الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف انما نصب المبتدأ وزعماء أنه يرفع الخبر  
 اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال  
 الكوفيون ان الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفاين للمبتدأ (قوله فعدم ذكرهما  
 بالسكسية) مراده عدم افرادهما بالسكسا بوجه من الوجوه وقوله اخلال بالعلم بحكمهما

فهو يشى بها ولا يعلم منها  
 الا ما عجز بجنيده من الكد  
 والتعب وكل من علم ولم يعلم  
 بعلمه فهو مثله وخرج عن  
 ذلك الجملة الانشائية وغير  
 المحضة فانها لا يكونان  
 حالا من معرفة ولا نعتا  
 لنكرة (وحكم الظروف)  
 الزمانية والمكانية  
 (والمجرورات) بالحروف  
 الأصلية (حكم الجمل  
 الخبرية) المحضة (بعد  
 المعارف المحضة) لفظا  
 ومعنى (أحوال نحو جاء زيد  
 على القرس أو فوق الناقة)  
 فالجار والمجرور والظرف  
 حالان من زيد لانه معرفة  
 محضة (وبعد النكرات  
 المحضة) أى التى لم تخصص  
 بوجه (صفات نحو مررت  
 برجل فى داره أو تحت  
 السقف) فالجار والمجرور  
 والظرف صفتان لرجل

(وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير يحتمل الحالية والوصفية نحو يجئى الثمر على أغصانه أو فوق الشجر) فى  
 فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرف بأل الجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه  
 فان المراد به الجنس فان قلت الظرف والجار والمجرور اذا وقع حالا أو صفة تعلقا بعامل مخدوف وجو باو ذلك المخدوف  
 هو الحال أو النعت على الصحيح فان قدر فعلا كان من قبيل الجمل وان قدر اسمها كان من قبيل المفردات فما وجه  
 افرادها بالذكر قلت هذا التقدير ليمتنى بجمع عليه فعدم ذكرهما بالسكسية اخلال بالعلم بحكمهما فى الجملة لا سيما على  
 المتعلمين فان قات هذه القاعدة منه موضوعة بل واذكر فى الكتاب مريم اذا تبتت فاذا بعد معرفة محضة وليس حالا

قلت هذه القاعدة مشروطة

بوجود المقتضى وانتفاء

المانع وما أورده ليس

كذلك فإن المقتضى للحالية

والوصفية هو التخصيص

وهو منتف والمانع موجود

وهو العامل الخاص (ولا

يدلظ روف والمجرور

بالحروف الأصلية من

عامل) فيها تتعلق به

(ويسمى) العامل (المتعلق)

بفتح الهمزة واحترزنا

بالأصلية عن الزائدة فإنها

لا تتعلق بشئ (ثم تارة

يكون) متعلقة به

(مذكورا) نحو صليت في

الجامع خلف الامام (وتارة

يكون محذوفا) ويسمى

مثاله (والمحذوف تارة يكون

عاما) كاستقرار والحصول

(وتارة يكون خاصا)

كالقيام والقعود (والمحذوف

تارة يكون واجبا وتارة

يكون جائزا) ويسمى مثلهما

(فان كان المحذوف عاما

واجب المحذف يسمى الظرف)

أو الجار والمجرور (مستقرا)

بفتح القاف (لاستقرار

الضمير المنتقل اليه) (فيه

والأصل مستقر فيه محذف

فيه تخفيفا) وذلك في مواضع

منها الظرف والجار والمجرور

اذا وقعاصلة) للموصول

الاسمى (نحو جاء الذي عندك

أوفى الدار أو) وقعا (خبرا) عن خبر عنه (نحو الحمد لله والركب أسفل منكم أو) وقعا (صفة نحو مررت برجل عندك

أوفى الدار أو) وقعا (حالا نحو جاء زيد على الفرس أوفى الناقة)

في الجملة وذلك لان الاختلال حينئذ انما يكون بالنظر الى القول المذهب الى أنهما لا يتعلقان بشئ وقوله لا سيما على المتعين في بعض النسخ لا سيما على التعيين أي لا سيما العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما محتمل به على كلا القولين (قوله بل بدل الاستعمال) على هذا البديل في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وعلى اليساوى البدلية بقوله لان الاحتمان مشتملة على ما فيها قال الشيخ موفق الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجهة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها وان كان ان جعلت اذ يعنى ان المصدرية وهو منقول حسن بدل الاستعمال وتقديره واذ كرر مرهم انتباهاها اه وجوز اليساوى أن يكون بدل كل لان المراد بمرهم قصتها وبالنظر الى الامر الواقع فيه وهما واحد أو أنه ظرف اضاف مقدر وقال أبو حيان في النثر واذ ظرف لما مضى لا يعمل فيه اذ كونه مستقبلا بل التقدير اذ كرر ما جرى اريه وقت كذا (قوله ولا بد) قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا أي لا فرار منه (قوله ويسمى العامل المتعلق بفتح الهمزة) ويسمى المعمول متعلقا بكسرها والسرف في ذلك أن التعلق هو التثبوت والتثبوت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسرة في العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح الهمزة وكسرها (قوله لا تتعلق بشئ) وذلك كالباء في كفى بالله شهيدا وما ركب بغافل ومن في قوله تعالى ما لكم من الغيرة وفي قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسرف في عدم تعلق الزائد ان الحروف الأصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل في الاسماء بالاسماء والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الأصلية التي أشبهتها فلا تتعلق أيضا بشئ الحاقا لها بالزائدة ثم العمل في لغة عتيقيل كقوله \* لعل أبي المغوار منك قريب \* فاعل حرف جر شبهه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ومنها لولا فين قال لولاى ولولاك ولولا على قول سيبويه بأنهم اجارة للضمير فانها بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقية أو لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول ومنها اخلا وعد او حاشا اذا جرت (قوله والمحذوف تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا) مقصده ان الاقسام أربعة الاول أن يكون عاما واجب المحذف الثاني أن يكون خاصا واجب المحذف الثالث أن يكون خاصا جائزا المحذف الرابع أن يكون عاما جائزا المحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا ما يحسب الخارج فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان المحذوف عاما واجب المحذف) رعا أو هم أن العام قد يكون جائزا المحذف مع انه لا يكون الا واجبا فلو قال فان كان عاما كان واجبا المحذف وسمى الظرف مستقرا لكان أولى (قوله مستقرا) بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها (قوله أو وقعا حالا) ومنه قوله تعالى فخرج على قومه في زينة وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزع ابن عطية أن مستقرا هو

فهو في هذه المواضع الأربعة متعلقان بعامل محذوف وجوابا وهو عام تقديره استقرأ واستقرأ في الصلاة فإنه يتعين استقرآن الصلاة لا تكون في غير آل الأجملة وفي ذلك العامل ضمير مستتر حيث حذف المفعول الذي كان فيه وسكن في الظرف والجار والمجرور سمي كل من الظرف والجار والمجرور (سعى) كل من الظرف والجار والمجرور (اغوا) أو ماغى (لا يغائه عن الضمير) أي لعدم استقرار الضمير فيه (سواء ذكر المتعلق به نحو صليت عند زيد في المسجد) فالظرف والجار والمجرور متعلقان بصليته وهو عامل مذكور (أم حذف) رسوا حذف (وجوابا نحو يوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوابا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير والأصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد زيدا ضربه ولا يجوز ذكر عامله لأن العامل المذكور كالعوض عنه وهم لا يجتمعون بين العوض والمعوض (أم) حذف ١٦٨ (جوابا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت) أي قدمت يوم

الجمعة \* (اعراب الاستعانة أعوذ) فعل مضارع مرفوع مجزؤه من الناصب والجارز وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (بالله) جار ومجرور متعلق بأعوذ (من الشيطان) جار ومجرور متعلق أيضا بأعوذ (الرحيم) قعيل بمعنى مفعول نعت للشيطان مفيد للذم (اعراب البسملة بسم) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوابا تقديره أقرأ أو قرأتني (الله) مضاف إليه (الرحمن الرحيم) نعتان لله وقيل الرحمن بدل من الله والرحيم نعت للرحمن (اعراب بقية الفاتحة الحمد) مبتدأ (لله) جار ومجرور

المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله اعراب الاستعانة) هذه ترجمة (قوله أعوذ) أصله أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقنل استنقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياد قال ابن عطية ومعنى الاستعانة الاستنجار والتكبر إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جن متمرّد ككافرو وقيل لكل متمرّد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال الخذاق هو فيعال من شيطان اذا بعدلانا بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون أي بعيدة قال الاعشى نأت بسعاد عنك نوى شطون \* فبانت والنقاد بهار هين ومنه قيل للجب شطن لبعده طرفيه وامتداد و قال قوم ان شيطانا مأخوذ من قوطم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلا ن ويرد على هذه الفرقة بان سيبويه حكى أن العرب تقول شيطان فلان اذا فعل أفعال الشياطين فهذا بين انه تفعيل من شطن ولو كان من شاط لقالوا نشيط وقال الجوهرى والشيطان نونه أصلية ويقال زائدة فان جعلته فيعالا من قوطم شيطان الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلا ن والرحيم فاعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجرح ونحوه ومعناه أنه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فاعيل بمعنى فاعل أي يرحم غيره بالاغواء والوسواس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا

متعلق بمحذوف وجوابا تقديره استقرأ واستقرأ خبر المبتدأ (رب) نعت أول لله وهو مضاف و (العالمين) يصح مضاف إليه (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم) نعت ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح ذلك لدلالة الله على الدوام والاستمرار لكونه من صفات البارئ تعالى وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف إليه ومضاف أيضا (الدين) مضاف إليه (اياك) مفعول مقدم لنعبد (نعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوابا تقديره نحن (واياك) مفعول لنستعين (نستعين) فعل مضارع معطوف على نعبد وفاعله مستتر فيه وجوابا تقديره نحن (اهد) فعل دعا وفاعله مستتر فيه وجوابا (نا) مفعوله الاول (الصراط) مفعوله الثاني (المستقيم) نعت الصراط (صراط) بدل من الصراط بدل كل من كل (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائد (أنعمت) فعل وفاعل صلة الذين (عليهم) جار ومجرور متعلق بأنعمت والماء والماء ضمير عائد على الذين (غير) نعت الذين أو بدل منه (المغضوب) مضاف اليه وأل في المغضوب اسم موصول ومغضوب صلة أول وهو اسم مفعول استغنى عن جمعه لجمع الضمير بعده لان فعله لا يزم واسم المفعول يحتاج

الى مرفوع بنوب عن فاعله  
 (عليهم) جار ومجرور متعلق  
 بغضوب في موضع رفع على  
 انه نائب الفاعل (ولا)  
 الواو عاطفة ولا صلة لتأكيده  
 النفي المستفاد من غير  
 (الضالين) معطوف على  
 المغضوب (اعراب سورة  
 قريش بسم الله الرحمن  
 الرحيم) تقدم اعرابها  
 (لا يلاف) جار ومجرور  
 متعلق ببعيدوا (قريش)  
 مضاف اليه (ايلافهم)  
 بدل من ايلاف بدل كل  
 من كل وهو مصدر مضاف  
 الى فاعله (رحلة) مفعوله  
 (الشتاء) مضاف اليه  
 (والصيف) معطوف على  
 الشتاء (فليعبدوا) فعل  
 مضارع مجزوم بلام الامر  
 وعلامة حزمه حذف النون  
 والواو فاعله ودخلت الفاء  
 لما في الكلام من معنى  
 الشرط (رب) مفعوله  
 (هذا) مضاف اليه (البيت)  
 عطف بيان على هذا أو  
 نعت له (الذي) نعت رب  
 (أطعمهم) فعل وفاعل  
 ومفعول والجملة صلة الذي  
 والعائد الى الموصول الضمير  
 المستتر في أطعمهم المرفوع  
 على الفاعلية

يصح أن تكون صفة له والجواب من وجهين أحدهما أن غير اذا وقعت بين متضادين  
 وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبك من الحركة غير السكون وكذلك الامر  
 هنا لان المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان الثاني ان الذين قرب من النكرة لانه  
 لم يقصده قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل  
 لها بالاضافة فكل واحد منهم ما فيه اتمام من وجه واختصاص من وجه قاله أبو البقاء  
 (قوله متعلق ببعيدوا) وقيل متعلق بحذف تقديره فعلنا ذلك أي اهلك أصحاب  
 القيل لا يلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل عافى السورة قبلها من قوله فاعلمهم  
 كعصف مأكول قال الزحشري ويؤيد هذا انهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا  
 فصل والمعنى أنه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليهتدمع الناس بذلك فيتهميهم وهم زيادة  
 تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترى أحد  
 عليهم وكانت لقريش رحلتان يرتحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام  
 فيميتارون ويتجرون وكانوا في رحلتهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولادة بيته فلا يتعرض  
 لهم والناس غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعيا برنة أكرم  
 يقال آلفته أولفه ايلافا وقرأ ابن عامر لثلاف بدون ياء قبل اللام مصدر لآلف ثلاثيا  
 يقال آلفته الفا والافاء وآلف رباعيا نحو قاتل قتالا وأجمع الكل على اثبات الياء  
 في الثاني وهو ايلافهم قال الناصر الطبراني ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين  
 أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبتها في الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها  
 خطا واتفقوا على اثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا  
 فهو أدل دليل على أن القراء متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط (قوله قريش) اسم  
 قبيلة مأخوذة من القرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم ومنها انه من القرش  
 وهو الكسب وكانت قريش تجارا وقد سأل معاوية ابن عباس رضى الله عنه اسمها فقال  
 سميت بدابة في البحر يقال لها القرش تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى وأجمعوا على  
 صرفه ههنا مراد به الحى ولو أريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر أسماء القبائل  
 (قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل تو كيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير  
 ما أضيف اليه قال بعض الفضلاء اطلق الايلاف ثم أبدل منه المقيد بالرحلتين تفخيما  
 لامر الايلاف وتذكيرا بعظيم النعمة كما تقول عجبك من احسانك احسانك الى زيد  
 (قوله رحلة مفعوله) ويصح أن يكون مفعولا به للمصدر الاول المضاف الى فاعله بناء  
 على ان الثاني تأكيده فان أعرب بناءه لا فرحلة مفعول به للثاني لانه المقصود حينئذ  
 من الكلام والاصل رحلتى الشتاء والصيف فأفرد لآمن اللبس والرحلة بالكسر  
 الاحتمال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل اليها وبالكسر قرأ العامة وبالضم قرأ  
 أبو السمال (قوله الشتاء) لا مبالاة لقولهم الشتوة وشتايت وشتوا في النسبة اليه  
 فقالوا شتوى والقياس شتائى أو شتاوى ككسائى وكساوى (قوله ودخلت الفاء) ما  
 في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لا يلافهم على معنى أن نعم



(من جوع) متعلق بأطعمهم  
سورة الماعون بسم الله  
الرحمن الرحيم (أرأيت)  
فعل وفاعل (الذي) مفعول  
به (يكذب) فعل وفاعل صلة  
الذي وعائدها الضمير المستتر  
في يكذب (بالدين) متعلق  
بـ يكذب (فذلك) الفاء  
عاطفة وذالهم إشارة إلى  
الذي يكذب في موضع رفع  
على الابتداء واللام للبعد  
النسبي والكاف حرف  
خطاب لا موضع له من  
الاعراب (الذي) خبر فذلك  
(يدع اليتيم) فعل وفاعل  
ومفعول صلة الذي وعائدها  
الضمير المستتر في يدع  
المرفوع على الفاعلية (ولا  
يحض) معطوف على يدع  
ومفعوله محذوف تقديره  
ولا يحض غيره (على طعام)  
متعلق بحض (المسكين)  
مضاف إليه (فويل) مبتدأ  
(للمصلين) متعلق باستقرار  
محذوف خبر ويل (الذين)  
نعت أول المصلين (هم)  
مبتدأ (عن صلاتهم) متعلق  
بـ يساهون (يساهون) خبر  
المتدأ وجملة المتدأ وخبره  
صلة الذين (الذين) نعت ثان  
للمصلين (هم) مبتدأ  
(يرأون) خبره وجملة صلة  
الذين (ويعنونه) معطوف  
على يرأون (الماعون) مفعول  
يعنونه (اعراب سورة

الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لساثر نعمة فليعبدوه وهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة  
اه وقوله لان المعنى اما لا الخ تقول العرب افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره  
(قوله من جوع) من تعليمية والتنوين في جوع للتعذيب أي من أجل جوع عظيم  
وقيل من معنى بعد أي أطعمهم بعد الجوع الذي أصابهم في سبني القحط حتى أكلوا  
الجيف (قوله أرأيت) الحمزة للاستفهام التبعي ورأيت فعل وفاعل واختلاف فيها  
ف قيل بصريّة وقيل علمية فتعدي لاثنين فقدره الخوف أليس مسحة العذاب  
والنخشري من هو ويدل على ان الرؤية علمية قراءة عبد الله رأيتك بكاف الخطاب  
والسكاف لا تحقق البصرية (قوله فذلك) في الفاء وجهان أحدهما أنها جواب شرط  
مقدر أي ان طلبت علمه فذلك والثاني عاطفة فذلك على الذي يكذب عطف ذات على  
ذات أو صفة على صفة فعلى الاول الفاء واقعة في جواب الشرط واسم الإشارة في محل  
رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثاني يكون منصوباً بالعطف على ما هو منصوب  
وعلى هذا يكون الموصول نعمة أو عطف بيان وبه يعرف ان المصنف لفق بين القولين  
حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الإشارة بأنه في محل رفع وهو فأسد ما فيه  
من عطف الجملة على المفرد اللهم الا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت  
فيمدفع الفساد وان زعمه عطف الخبر على الانشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد  
النسبي) وذلك لان مرتبة المسكذب بالدين في غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة  
المصدق (قوله يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة من دعه أي دفعه وقرأ  
أمير المؤمنين والحسن وأبو جهم يدع بفتح الدال وتخفيف العين أي يترك ويهمل (قوله  
ومفعوله محذوف) وفي الكلام حذف مضاف أيضاً والتقدير ولا يحض غيره على  
أطعمهم طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الطعام  
(قوله فويل للمصلين) أي اذا علم انه مسمى فويل للمصلين على معنى فويل لهم الا أنه  
وضع صفتهم موضع ضميرهم لا أنهم كانوا مع التكذيب وما أضيف اليه ساهين عن  
الصلاة صراحتين غير منكرين أمواهم (قوله يرأون) أصله يرأون كيقفون ومعنى  
المرآة أن يرى الانسان عمله للناس وهم يرونه الثناء عليه فالفاعلة فيها واضحة (قوله  
الماعون) فاعول من الماع وهو الشيء القليل يقال ماله معن أي قليل واختفت  
عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها أنه كل ما يستعان به ويستغنى عنه لم يذكر المفعول  
الاول لمنع اما لعلم به أي يعنونه الناس أو الطالبيين واما لان الغرض ذكر ما يعنونه  
لا من يعنونه تنبيه على خساستهم وضمهم بالاشياء المتافهة المستفح من عند كل  
أحد (قوله الكوثر) الشيء الكثير سئل أعرابية عن ابنها فقيل بم آب ابنك فقالت  
آب بكوثر أي بخير كثير قال القرطبي في الجنة حوضان الاول قيل الصراط وقيل  
الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم فيردونه قبيل الميزان  
والصراط والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثر اروي مسلم عن أنس بن مالك رسول

الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم (انا) ان حرف توكيد ونصب وناصبها والاصل اننا ثلاث نونات حذفت الله  
النون النائية لتوالي الامثال (اعطيتك) فعل وفاعل ومفعول أول (الكوثر) مفعول ثان وجملة أعطيتك خبر ان

(فصل) الفاء عاطفة وصل فعل أمر (ربك) جار ومجرور متعلق بصل (والنحر) معطوف على صل (ان) حرف توكيد ونصب (شأنك) اسم ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل لا محل له من الاعراب (الايتر) خبر ان (اعراب سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (يا) حرف نداء (أيها) أي منادى مبني على الضم وها حرف تنبيه (الكافرون) نعت أي (لا) حرف نفى (اعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجه (ما) اسم موصول بمعنى الذي في موضع نصب على المفعولية (تعبدون) فعل وفاعل صلة ما والعائد محذوف تقديره تعبدونه (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابدون (اعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبدوه (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره ١٧١ (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابد (عبدتم) فعل ماض وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره عبدتموه (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بعابدون (اعبد) فعل مضارع وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبدوه (لكم) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دينكم) مبتدأ مؤخر (ولي) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دين) مبتدأ مؤخر ومضاف اليه وفائدة تكرار العطف اختلاف المعاني من ماض وحال واستقبال (اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض

الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا اغشا غشا غشا ثم رفع رأسه متبسم فقلنا ما أفحكك يا رسول الله قال أنزلت على آتفا سورة فقرا أنا أعطيناك الكوثر ثم قال أتدرون ما الكوثر فقلنا الله ورسوله أعلم قال فإنه نهر وعدني به ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء يختلج العبد منهم فاقول يا رب انه من أمتي فيقول ما تدري ما أحدث بعدك وفي الصحيح حديث حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورد وريحه أطيب من المسك كبرانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظمأ بعده أبدا ذكره السيوطي في شرح النقاية (قوله فصل) الفاء عاطفة ولا يضر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان الخلة يجيزونه والقاء مع العطف مقيدة أيضا للسببية لان الانعام سبب للشكر (قوله والنحر) من النحر وهو في الابل عنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل ربك شكر الانعام أي دم عليهم لتحلصا فيها لا كالسهي السرائي والنحر البهائم التي هي خيار أموال العرب وتصدق بها على المحاويج لا كن يدعهم أي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة العبد والخبر بالتحكية (قوله شأنك) الشان المبعوض يقال شغاه يشغوه أي أبغضه والابر هو الذي لا عقب له أي لا ذرية وهو في الاصل الشيء المقطوع من بتره أي قطعه (قوله والعائد محذوف تقديره تعبدونه) ويحتمل أن ما موصول حرفي فتسلك ما بعده ما عذر أي لا أعبد عبادتك أي مثل عباد تسلك المنيمة على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقديره (قوله والفتح) أي والفتح للبلاد عايل وعلى أمتك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لان فعلا بالسكون قياس جمعه أفعول كفلس وأفلس الا انه استعملت الضمة على الواو مجع مع جمع فعل بالخريكة (قوله وهو العامل فيها) هذا معترض بأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن أن يجعل العامل في اذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح أن يجعل في موضع نصب على الحال من المنوى في فسبح أي

لشرطه منصوب بجوابه (جاء) فعل ماض (نصر الله) فاعل ومضاف اليه وجملة الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (والفتح) معطوف على نصر (ورأيت) فعل وفاعل (الناس) مفعول رأيت (يدخلون) فعل وفاعل في موضع نصب على الحال من الناس أي داخلين (في دين الله) جار ومجرور مضاف اليه متعلق بيدخلون (أفواجا) حال من فاعل يدخلون فهي حال متداخلة (فسبح) فعل أمر وفاعل وقرن بالفاء لانه جواب اذا وهو العامل فيها (بحمد) جار ومجرور متعلق بسبح (ربك) مضاف اليه أيضا (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل أمر وفاعل ومفعول (انه) حرف توكيد ويصوب والهاء اسمها في محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيه يعود الى ربك (توابع) خبر

كانه كان اسمها وخبرها في موضع رفع خبر ان

اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت (تبت فعل ماض والتاء حرف تأنيث (يدا) فاعل تبت وعلامه رفعه  
 لانه لا مثنى (أني) مضاف اليه ومضاف أيضا (لهب) مضاف اليه (وتبت) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى  
 بي لهب والجملة معطوفة على ما قبلها (ما) نافية (أغنى) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق بأغنى (ماله) فاعل أغنى  
 مضاف والهاء مضاف اليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله (كسب)  
 على رفعه مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والفاعل صلة ما والعاث حذف والتقدير والذي كسبه ويحتمل أن  
 تكون موصولا حرفيا وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عائد وما وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله  
 التقدير وكسبه (سبى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود الى أبي لهب (نارا) مفعول يصبلى (ذات) بمعنى صاحبة  
 تبت نارا (لهب) مضاف اليه (وامرأته) يحتمل أن تكون معطوفة على فاعل يصبلى المستتر فيه (جملة) نعت امرأته  
 يجوز أن تكون امرأته مبتدأ ١٧٢ ومضاف اليه وجملة خبره (الخطب) مضاف اليه (في حديثها)

فسبحه حامدا له (قوله وتبت) يصح أن يجعل الفعل الاول دعاء والثاني اخبارا أى وقد  
 وقع المدعوب به نحو قوله

جزاني جزاء الله شسرحزائه \* جزاء السكالب العاويان وقد فعل

وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغنى) يجوز في ما لا نفي  
 والاستفهام الانكارى فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى أى شئ أغنى عنه ماله  
 (قوله سبى) المراد من حرف النفي التأكيد أى يصبلى ولا بد (قوله جملة  
 الخطب) قيل انها تحمل يوم القيامة خزعة من خطب النار كما كانت تحمل الخطب في  
 الدنيا وفي قوله جملة الخطب قولان أحدهما هو حقيقة والثاني انه مجاز عن المشي  
 بالنجمة ورعى الفتن بين الناس قال الشاعر

ان بنى الادرم حمالا للخطب \* هم الوشاة في الرضا وفي الغضب

(قوله الحمد) هو السيد الذي يصعد في الحوائج أى يقصد ولا يقدر على قضائها الا هو  
 وقيل ان تفسيره بما بعده يعنى لم يلد الخ (قوله الفلق) فعل بمعنى مفعول أى مفلق  
 وفي الحديث ارقوا مثل فلق الصبح قال الشاعر

يا ليلة لم أغها بت مرتقا \* أرعى النجوم الى أن نور الفلق

وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المظلم من الارض وجمعه فلقان (قوله من شر  
 ما خلق) باضافة شر الى ما الموصولة وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة بتنوين شر  
 وجعلوا مانافية وهى قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من أن الشر ليس  
 مخلوقا لله تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل المظلم ووقب دخل (قوله اذا حسد)

ومجرور متعلق باستقرار  
 بذوف خبر مقدم (جبل)  
 بتدأه وخر وجملة مبتدأ  
 لخبر خبر ثان لامرأته  
 نعت (من مسد) متعلق  
 مستقرار محذوف نعت  
 بـ (اعراب سورة  
 خلاص بسم الله الرحمن  
 رحيم قل) فعل أمر وفاعله  
 مستتر فيه وجوبا (هو)  
 غير الشأن محله رفع على  
 ابتداء وجملة (الله أحد)  
 بـ (الله الصمد) مبتدأ  
 خبر (لم يلد) جازم ومجزوم  
 ولم يولد) جازم ومجزوم  
 معطوف على ما قبله (ولم  
 كن) جازم ومجزوم معطوف  
 بـ (له) يحتمل أن يكون  
 متعلقا بكفؤا (كفؤا) خبر  
 كن مقدم (أحد) اسم يكن

وخر ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية ليكن وكفؤا منصوب على الحال لانه في الاصل  
 نعت أحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (اعراب سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر  
 رفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (رب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الفلق) مضاف اليه (من  
 شر) متعلق بأعوذ أيضا (ما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا مجرورا محل باضافة شر اليه وجملة (خلق) من الفعل  
 بالفاعل صلة ما والعاث محذوف والتقدير من شر الذي خلقه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة خلق صلتها ولا  
 عائد عليها وهى وصلتها في تأويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه (ومن شر) جار ومجرور معطوف على من شر  
 (غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر  
 (النفاثات) مضاف اليه (في العقد) متعلق بالنفاثات (ومن شر) معطوف على من شر أيضا (حاسد) مضاف اليه  
 (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (حسد) من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها

(اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه (رب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الناس) مضاف إليه (ملك) نعت رب (الناس) مضاف إليه (اله) نعت بعد نعت رب (الناس) مضاف إليه (من شر) متعلق بأعوذ (الوسواس) مضاف إليه (الجناس) نعت للوسواس (الذي) اسم موصول في موضع جر نعت للوسواس وجملة (يوسوس) من الفعل والفاعل صلة الذي وعائدها فاعل يوسوس المستتر فيه (في صدور) جار ومجرور متعلق بمتعلق يوسوس أيضا (الناس) مضاف إليه (من الجنة) متعلق أيضا بمتعلق يوسوس (والناس) معطوف على الجنة وفي هذا كفاية للبتدى والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين

أى أظهر حسده وعمل بعتضاه فإنه لا يعود منه قبل ظهوره والعمل بعتضاه ضرر على المحسود (قوله رب الناس) قال في الكشف فإن قلت لم قيل رب الناس مضافا إليهم خاصة قلت لأن الاستعاذة وقعت من شر الوسوس في صدور الناس فكانه قيل أعوذ من شر الوسوس إلى الناس برهمم الذي يملك أمرهم (قوله الوسواس) هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر كانه وسوسة في نفسه لأنها صناعته وشغله أو أريد ذو الوسواس والجناس مثال مبالغة من الخنوس وهو التأخر أى كثير التأخر إذا ذكر اسم الله (قوله من الجنة والناس) قال الناصر الطبراني استبعد بعضهم صدور الوسوسة في صدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى والناس عطف على الوسواس وليس بشئ لأن الوسوسة صادرة من القيلين على وجه يليق بكل منهما ما أجازنا الله تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضلها السيئات والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قال مؤلفها) الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى تم تسويد هذه الحاشية تأليفه في سلخ ذى القعدة من شهر عام سبعة عشر بعد المائتين والالف وأنا بنعرد مياط عند توجهي من مصر لقصد البلاد الرومية وبقيت المسودة معي حتى رجعت من البلاد الرومية إلى الشامية في التاريخ المسطور في الديباجة فنقلت هذه النسخة من المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الالف والمقصود من اطلاع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله في العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها كل مشغل ومحصل أنه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد رافع من انخفض لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فقد تم بعون باري البرية حاشية العلامة الشيخ العطار على الأزهرية وهي حاشية نفيسة شريفة مشتملة على تحقیقات وتقریرات منيفه مطرزة الطوامش بشرح مقدمة درة الزمان وأوحى ذوى التحرير والاتقان صاحب التأليف المزرية بالطارف والتألد الاستاذ المحقق الشيخ خالد وذلك بالمطبعة التي بحارة الغراخة من خط باب الشعريه وهي بحسن الطبع والاتقان حريه مشمول ذلك الطبع الزاهي الزاهر بإدارة مالكها الأملح الماهر الناجح المقاصد اذ هو بره واثق حضرة الشيخ عثمان عبدالرازق والماتزم لها المستعين بره الوهاب السيد عبد العظيم الخشاب أعلا الله قدره ورفع مجده وذكره وفاح مسل ختامها في وأخر شهر شوال المعظم عام احدى وثلاثمائة وألف من هجرة السيد الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله ماتوا إلى الملوان وطمع النيران





